

سَيِّدِ قَطِيبٍ

العَدَلَةُ
الاجْتِمَاعِيَّةُ
الاسْلَامِيَّةُ

دار الشروق

العلاقة الاجتماعية في الإنشائية

الطبعة الشرعية العاشرة

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

الطبعة الشرعية الحادية عشرة

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

الطبعة الشرعية الثانية عشرة

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

الطبعة الشرعية الثالثة عشرة

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

القاهرة . ١٦ شارع جولد حسي . هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس : ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تليكس : SHROK UN 93091
بيروت : ص.ب. ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٢
بريقا : داشريفق - تليكس : SHOROK 20175 LB

الهدى

إلى الفتية الذين كنت ألمحهم بعين الخيال قادمين ؛ فوجدتهم في واقع الحياة قائمين .. يجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، مؤمنين في قرارة نفوسهم : أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين .

إلى هؤلاء الفتية الذين كانوا في خيالي أمنية وحُلماً ، فإذا هم حقيقة وواقع ، حقيقة أعظم من الخيال ، وواقع أكبر من الآمال .

إلى هؤلاء الفتية الذين انبثقوا من ضمير الغيب كما تنبثق الحياة من ضمير العدم ، وكما ينبثق النور من خلال الظلمات .

إلى هؤلاء الفتية الذين يجاهدون باسم الله . في سبيل الله . على بركة الله . أهدي هذا الكتاب .

ستيفان

رجب سنة ١٣٧٣ هـ

مارس سنة ١٩٥٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدين والمجتمع بين المسيحية والإسلام

في عالم الاقتصاد ، لا يلجأ الفرد إلى الاستدانة ، وله رصيد مذخور ، قبل أن يراجع رصيده ، فيرى إن كان فيه غناء ؛ ولا تلجأ الدولة إلى الاستيراد قبل أن تراجع خزائنها ، وتنتظر في خاماتها ومقدراتها كذلك .. أفلا يقوم رصيد الروح ، وزاد الفكر ووراثات القلب والضمير ، كما تقوم السلع والأموال في حياة الناس ؟

بلى ! ولكن الناس في هذا العالم الذي يطلق عليه اسم «العالم الإسلامي» ، لا تراجع رصيدها الروحي وتراثها الفكري ، قبل أن تفكر في استيراد المبادئ والخطط ، واستعارة النظم والشرائع ، من خلف السهوب ومن وراء البحار !

إن الناس تنتظر فترى واقعا اجتماعيا لا يسر ؛ وتبصر فترى أوضاعا اجتماعية لا تحقق العدالة ، عندئذ تتجه بأبصارها إلى أوروبا وأمريكا وروسيا والصين ويوغوسلافيا ... وما إليها ! تستجلب منها الحلول لمشكلاتها ، كما تستورد منها السلع لمعاشها . غير أنها عند استيراد السلع تراجع أرصدها القديمة ، وتحصي موجوداتها في السوق ، وتنتظر في قدرتها على الإنتاج . فأما عند استيراد المبادئ والنظم والقوانين فلا تصنع شيئا من هذا كله ؛ ولا تتحرج أن تلقي بكل تراثها الروحي ، وكل مقوماتها الفكرية ، وكل الحلول التي يمكن أن يتيحها لها النظر فيما لديها من أسس ومبادئ ونظريات ، لتستجلب المبادئ الديمقراطية ، أو الاشتراكية ، أو الشيوعية ؛ فتكفل إليها حل مشكلاتها الاجتماعية ؛ مهما اختلفت أوضاعها ، وظروفها ، وتاريخها ، ومقومات حياتها المادية والفكرية والروحية ، عن ظروف القوم فيما وراء البحار ، وفيما خلف السهوب !

وهؤلاء الناس يعلنون أن دينهم هو الإسلام . ويزعمون أحيانا أنهم حماة الإسلام ودعائه ! ولكنهم يقصون هذا الدين من حياتهم العملية ، ليبقى في عزلة وجدانية ، لا يحكم الحياة ؛ ولا يصرف شؤونها ، ولا يعالج مشكلاتها ... فالدين - كما يقال - صلة ما بين العبد وربّه ؛ أما صلوات الناس ، وعلاقات المجتمع ، ومشكلات الحياة ، وسياسة الحكم وسياسة المال ... فلا دخل للدين بها ، ولا دخل لها بالدين .. هذا ما يقوله الذين لا ينكرون الدين . فأما الآخرون فيقولون : لا تذكروا لنا هذا الدين ؛ فالدين إن هو إلا مخدر يستغله الرأسماليون والحكام المستبدون ، لتنويم الطبقات الكادحة ، وتخدير الجماهير المحرومة ! من أين جاء هؤلاء الناس بهذه النظريات الغربية على طبيعة الإسلام ، وعلى تاريخ

الإسلام ٩.. لقد استوردوها هي الأخرى - كما يستوردون كل شيء - من خلف السهوب ،
ومن وراء البحار !

ذلك أن قصة العزلة بين الدين والدنيا لم تنبت في العالم الإسلامي ؛ ولم يعرفها الإسلام ؛
وقصة تحدير الدين للمشاعر لم تكن يوماً وليدة هذا الدين ، ولم تعرفها طبيعته . ولكنهم
يتلقفونها تلقفاً كالبيغاء ، ويحاكونها محاكاة كالقردة ، ولا يحاولون أن يفتشوا عن أصلها
ونشأتها ، ولا أن يعرفوا مصدرها وموردها .. فلننظر من أين جاءت ، وكيف جاءت هذه
القولبة الغربية ١٩

* * *

لقد نشأت المسيحية في ظل الإمبراطورية الرومانية ؛ وفي وقت تحجرت فيه الديانة
اليهودية ؛ واستحالت طقوساً جامدة لا حياة فيها ، ومظاهر خاوية لا روح فيها . وكان
للإمبراطورية الرومانية قوانينها المشهورة التي لا تزال ينبوعاً للقوانين الأوربية الحديثة ؛
وكان للمجتمع الروماني نظمه الوضعية ؛ ومقوماته الاجتماعية ، فلم تكن المسيحية الكنسية
كما صاغها «بولس» وقدمها لأوروبا ، وفي الظروف التي كانت قائمة يومذاك ، بقادرة على
أن تضع للدولة الرومانية الوطيلة ، وللمجتمع الروماني المعقد ، قوانين ونظماً ، وحدوداً للسير
على هداها في الدولة والمجتمع . بينما بنو إسرائيل الذين أرسل إليهم عيسى عليه السلام
والأرض المقدسة كلها مجرد مستعمرة رومانية ! فانصرفت بحكم هذه الظروف إلى التهذيب
الروحي ، والتطهير الوجداني ؛ وعنيت بهذا الجانب بقدر ما كانت معنية بنقد الطقوس
الجامدة ، والمظاهر الخاوية في شعائر اليهودية ، ورد الروح والحياة إلى الضمير الإسرائيلي .
ولقد بلغت المسيحية في بعض قراتها مستوى عالياً في التطهر الروحي ، والتجرد المادي ،
والساحة الوجدانية ، وأدت واجبها في هذا الجانب من حياة الإنسانية الروحية ، بقدر
ما تستطيع تعاليم روحية مجردة من الشريعة أن ترتفع بالروح ، وأن تسمو بالوجدان ، وأن
تنظف القلب والضمير ، وأن تكبت الغرائز ، وتعلو على الضرورات ، وتهدف إلى أشواق
مقدسة في عالم المثال والخيال ، تاركة المجتمع للدولة تنظمه بقوانينها الأرضية في عالم الظاهر
والواقع ، إذ كانت هي معنية بعالم النفس والضمير ؛ وكانت بذلك منطقية مع الصورة التي
رسمتها الكنيسة للمسيحية ، ومع نشأتها في بيئة خاصة ، ومع حاجة الأمة الإسرائيلية بصفة
خاصة في تلك الفترة .

ولما عبرت المسيحية في صورتها هذه البحر إلى أوروبا وجدت الرومان ورتة الحضارة
الإغريقية المادية الوثنية ، كما وجدت أقواماً في أنحاء أوروبا حديثي العهد بالبربرية ، يتناحرون
بمجموعهم الكثيفة على رقعة من الأرض ضيقة ، ذات طبيعة قاسية وعرة ضئيلة شحيحة ،

لا يملك من يعيش فيها أن ينوق طعم الراحة فترة ، ولا أن يلقي سلاحه لحظة . ولا أن يركن في واقع الحياة إلى نظريات المسيحية وتعلقها بملكوت السماء ، وانعزالها عن الحياة الأرضية الواقعية .

لقد رأى هؤلاء الأقوام أن الدين لا يصلح للحياة ، فقالوا : إن الدين صلة ما بين العبد والرب ، وأنه لا بأس عليهم أن يستظلوا بظله في الكنيسة ؛ وأن يستروحوا نسائته في الهيكل المقدس ؛ وأن يواجهوا صراع الحياة بعد ذلك في المجتمع بتقاليدهم البربرية ؛ وأن يدعوا السيف يقضي بحكمه في إبان همجيتهم ، ويدعوا القانون المدني يقضي بحكمه بعد أن تحضروا . فاما الدين فقد بقي في عزلة الوجدانية هناك في القلوب والضمائر ، وفي الهيكل المقدس وكرسي الاعتراف ! ولم تتمثل المسيحية هنالك قط في نظام يهيمن على الحياة كلها ، ويربط ملكوت الأرض بملكوت السماء .

ومن هنا كانت تلك العزلة بين الدين والدنيا في حياة الأوربيين . بل كانت الحقيقة الواقعة التي تنطق بها طبائع الأشياء ، وهي أن أوروبا لم تكن مسيحية قط في يوم من الأيام . وقد بقي الدين في عزلة عن تكييف الحياة وتنظيمها من يوم دخوله إلى يومنا هذا .

ولكن رجال الدين من القساوسة ، والكرادلة ، والبابوات .. لم يكونوا يستطيعوا أن يضمّنوا مصالحهم ، ولا أن يحافظوا على نفوذهم ، إذا بقيت الكنيسة في عزلة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فلا بد إذن أن تكون الكنيسة سلطة تقابل سلطة الملوك والأمراء ؛ ولا بد أن تستغل سلطانها الروحي في ميدان الحياة العامة . وجاءت عصور كان للكنيسة أملاك وجيوش وسلطان لا تقل عن أملاك الملوك وجيوشهم وسلطانهم . ووقع النزاع - كما لا بد أن يقع - بين الكنيسة والسلطة ، بين البابوات والأباطرة ؛ وكان الدهماء في الغالب في صف الكنيسة . ثم وقع الوفاق - كما لا بد أن يقع - بين هاتين السلطتين ، لالتقاء مصلحتيهما في تسخير الجماهير ، واستغلال الدهماء ، ما دامت مصالح مادية واقتصادية في حقيقتها ، وما دام النزاع في أصله على السلطة الزمنية .

وكان هذا . وقيل : إن الدين مسخر لإخضاع الملايين للمستبدين ورجال الدين . لأنه هكذا كان عند الأوربيين !

* * *

وبقيت الكنيسة سلطة مقدسة ، تملك رقاب الناس في الدنيا ، وفي الآخرة كذلك بقيت تباع «صكوك الغفران» وتصدر «قرارات الحرمان» ، وظلت تتحكم في مشاعر الناس وأفكارهم على السواء ؛ ومن خلفها محاكم التفتيش ، تقتل وتحرق كل من يرفع رأسه ، أو يتهم بالزيف والإلحاد .. حتى جاء عصر الإحياء ، ورأت الكنيسة ما يهدد

سلطانها من تفتح الأذهان والمشاعر بعد القرون المظلمة ؛ ولم يكن هيناً عليها أن تفقد سلطانها أمام تيار الفكر الحديث والعلم الآخذ في النباء ؛ فانطلقت تقاوم وتجاهد لتكثير الأفواه الجريئة ، وتعطيل الأفكار المتحررة من الجهل والخرافة ، التي تناقض النظريات البالية العتيقة ؛ فكان العداء الشنيع بين الكنيسة وحرية الفكر منذ ذلك التاريخ . ولما كانت الكنيسة لا تريد أن تكتفي بملكوت السماء ، ولا أن تقنع بالتحكم في الآخرة . فقد اصطدمت نظرياتها عن الأرض والأفلاك والمواد بنظريات العلم القائمة على الدراسة التطبيقية مما فرضته الكنيسة من مقررات ، لم تقم إلا على علم ناقص من علم البشر ، ولا علاقة لها بالدين في أصوله ... فقد نشأت أجيال من العلماء والمفكرين تكره الكنيسة وتحقرها معاً ؛ وتكن في نفوسها العداوة والاشمئزاز للدين ولرجال الدين .

ومن هنا كانت الجفوة بين الدين والعلم ، وبين الكنيسة والفكر ، في حياة الأوربيين (١)

* * *

ثم سارت الحياة في طريقها ؛ وآتى العلم الحديث ثمراته ، ونشأ عنه في عالم الصناعة ما يعرف بالإنتاج الكبير ؛ وتضخمت رؤوس الأموال ؛ وأصبح في ميدان العمل معسكران منفصلان : معسكر أصحاب رؤوس الأموال ، ومعسكر العمال ؛ وانفجرت الهوة بين مصلحة كل من المعسكرين ؛ وانتقلت السلطة الحقيقية من يد الدولة إلى أيدي أصحاب رؤوس الأموال . ولما لم يكن بدّ للكنيسة أن تنضم للسلطة الحقيقية ، فقد انضمت إلى معسكر رأس المال ! .

ولا أحب أن أظلم رجال الكنيسة الأوربية جميعاً ؛ فقد يكون منهم المستنفع الذي يدرك مركز القوة فينضم إليه ؛ ويتخذ من الدين مخرطاً للطبقات الكادحة ؛ يصدها عن الثورة لحقها ؛ ويخذلها عن طلب النصف في الدنيا ، ويعينها العوض في الآخرة . ولكن بعضهم لا بد أن يكون مخلصاً في دعوة من هذا القبيل ، حسب فهمه لعقيدته المسيحية كما رسمتها الكنيسة ، فالمسيحية هذه في جوهرها ترهد ، واحتمار للحياة الظاهرة ، وتطلع إلى ملكوت الرب ، وعالم السماء ، وانفصال كامل بين ملكوت الأرض وملكوت السماء . وعلى أية حال ، لقد وجدت الطبقات الكادحة التي تريد أن تصارع ، أن الدين لا يغذي رغبتها في الصراع ؛ وأن الكنيسة تتخذ منه مخرطاً للكادحين ؛ فأعلنت ثورتها الكاملة على الدين ؛ وقالت عنه : إنه مخرط الملايين . وسواء كان دعاة المذهب المادي

(١) يراجع بتوسع فصل : « الفصام النكد » في كتاب « المستقبل لهذا الدين » .

مخلصين في موقفهم من الكنيسة أم غير مخلصين ، فالحق أن الكنيسة كانت تقف في غير صف الكادحين !

ومن هنا كان العداء الجاهر الصريح بين الشيوعية والدين (١) !

* * *

ولكن نحن ! نحن الذين نسمي أنفسنا مسلمين وتسمّى بأسماء المسلمين - ما بالنا وهذا كله ؟ وظروفنا التاريخية ، وطبيعة الإسلام وظروفه ليست في شيء من هذا جميعه ! لقد نشأ الإسلام في أرض لا سلطان لإمبراطورية ولا لملك عليها ؛ ونشأ في مجتمع بدوي قبليّ ليست به أوضاع أو قوانين من نوع ما كان في الإمبراطورية الرومانية . وكان هذا أنسب وضع لهذا الدين في نشأته الأولى ، ليتولى إنشاء المجتمع الذي يريده بلا عوائق حقيقية ، ويضع له قوانينه ونظمه ؛ ويتولى في الوقت ذاته ضميره وروحه ، كما يتولى سلوكه ومعاملاته ؛ ويجمع بين الدنيا والدين في توجيهاته وتشريعاته .. وقد قام على أساس توحيد عالم الأرض وعالم السماء في نظام واحد ، يعيش في ضمير الفرد ، كما يعيش في واقع الجماعة ؛ ولا ينفصل فيه النشاط العملي عن الوازع الديني ؛ ولا يتعدد جوهره الموحد ، وإن اختلفت مظاهره ومسالكه .

ولم يكن الإسلام - ووظيفته الأولى هي إنشاء صورة جديدة وكاملة للحياة الإنسانية - بمستطیع أن ينزل في الوجدان البشري ، بعيداً عن الحياة العملية الواقعة ؛ ولم يكن مضطراً من ناحية نشأته التاريخية كذلك أن يضيق دائرة عمله لحظة واحدة خشية إمبراطورية أو سلطان ؛ فهو سيد نفسه حتى والجاهلية العربية تعارضه . فهي تعارضه بغير أوضاع اجتماعية ذات جذور راسخة وبغير نظام اجتماعي وطيد الأركان كالمجتمع الذي صادفته المسيحية في أول عهدا . وميدان عمله هو الحياة البشرية كلها ، روحها وماديا ، دينيا ودنيويا . وقد نشأ في أنسب بيئة ليزاول طبيعته كاملة ، ويلبوس حقيقته في صورة واقعية منذ اللحظة الأولى . والله أعلم حيث يجعل رسالته ، وقد كان من قدر الله لهذا الدين الذي سيبقى إلى آخر الزمان أن يطبق تطبيقاً كاملاً بلا عوائق منذ مولده لتبقى منه صورة كاملة للأجيال لا غبش فيها ولا شبهة .

ولن يستقيم هذا الدين في عزلة عن المجتمع ؛ ولن يكون أهله مسلمين ، وهم لا يحكمونه في نظامهم الاجتماعي والقانوني والمالي ؛ ولن يكون مجتمعهم إسلامياً ، وأحكام الإسلام

(١) لا ينبغي أن ننسى - مع ذلك - أن الشيوعية مؤسسة يهودية كالماسونية ، وأن أولى ركائز الخطة اليهودية في تدمير العالم

- غير اليهودي - هو سلب الدين منه وإبعاده عن هذا المقوم الأساسي للحياة !

وشرائعه منفية من قوانينهم ونظمهم ، وليس لهم من الإسلام إلا شعائر وعبادات ؛ فالإسلام هو العبودية لله وحده ، وإفراده بخصائص الألوهية ، وفي أولها «الحاكمية» ، كما سنفصل فيما بعد :

« فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ^(١) » .. « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَاتَّقُوا ^(٢) » .. « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ^(٣) » .

ومما يجعل هذا الطريق متعيناً ، أن هذا الدين كل لا يتجزأ : عباداته ومعاملاته ، شرائعه وتوجهاته . والشعائر التعبدية ليست منفصلة في طبيعته وأهدافه عن النظم والمعاملات ، فالصلاة وهي من أخص الشعائر التعبدية تعني توجه الفرد وتوجه الجماعة إلى إله واحد عزيز قادر ، لا تنو الجباه إلا له ، وإلى قبلة واحدة لا زيغ عنها ولا فسوخ ، كما تعني المساواة أمام ديان واحد ، الكل له عبيد ، والكل أمامه سواء ، « شهادة أن لا إله إلا الله » - وهي الركن الاعتقادي الأول في هذا الدين - تعني منهجاً كاملاً للحياة يقوم على التحرر المطلق وجدانياً وعملياً من كل عبودية لغير الله . هذا التحرر الذي هو الخطوة الأساسية لتحقيق مجتمع صالح كريم ، الكل فيه متساوون .

وعلى أية حال فلن يرتاب باحث في هذا الدين ، في أن فكرة المجتمع واضحة بارزة في شعائره ونظمه على السواء ، وأنها الفكرة الأولى القوية الشائعة في كيانه كله . فإذا شاهدنا في بعض العصور محاولة لتضخيم الجانب «التعبدي» في هذا الدين وعزله عن الجانب الاجتماعي ، أو عزل الجانب الاجتماعي عنه ، فذلك آفة العصر لا آفة الدين ^(٤) . وليس هذا الذي نقوله عن الإسلام بدعاً نبتدعه ، ولا تأويلاً جديداً لحقيقته ، إنما هو الإسلام كما أبان عن وجهته ، وكما فهمه صاحبه الأول - محمد صلى الله عليه وسلم - وكما فهمه أصحابه المخلصون له ، والقريبون من منبعه الأصيل .

جاء في القرآن الكريم : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ . ذَلِكَُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ

(١) سورة النساء [٦٥] .

(٢) سورة الحشر [٧] .

(٣) سورة المائدة [٤٤] .

(٤) التبعيد في الإسلام يشمل الشعائر والشرائع والحركة والنشاط الإنساني كله . ولكن غلب في التأليف الفقهية اصطلاح «العبادات» على أحكام الشعائر واصطلاح «المعاملات» على فقه الشرائع . والإسلام وحدة لا تتجزأ . راجع فصل «الشمول» في كتاب «خصائص التصور الإسلامي ومقوماته» .

فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ، وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ^(١) . وكلنا يعلم كم تستغرق الصلاة المفروضة من الزمن في اليوم ، وما بقي فللتسبي والعمل ، فوقت الصلاة نسبة ضئيلة في حياة الإنسان ، وللمجتمع والحياة ما تبقى طوال الليل والنهار . وجاء في موضع آخر : « وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَاسًا وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا^(٢) » لأن الغالب في النهار هو المعاش لا الشعائر التعبدية .

على أن الإسلام لا يعد العبادة فيه هي مجرد إقامة الشعائر ، إنما هي الحياة كلها خاضعة لشريعة الله ، متوجهاً بكل نشاط فيها إلى الله . ومن ثم يعد كل خدمة اجتماعية وكل عمل من أعمال الخير فيه عبادة . قال صلى الله عليه وسلم : « الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو القائم الليل الصائم النهار^(٣) » .

والحادثنان التاليتان قاطعتان في الدلالة على روح الإسلام ، كما يفهمه صاحبه رسول الله : عن أنس رضي الله عنه قال : كنا مع النبي في سفر ، فبنا الصائم ، ومنا المفطر . قال : فترلنا متزلاً في يوم حار ، أكثرنا ظلاً صاحب الكساء ، فبنا من يتقي الشمس بيده . قال : فسقط الصوم ، وقام المفطرون فضربوا الأبنية ، وسقوا الركاب . فقال الرسول صلوات الله عليه وسلامه : « ذهب المفطرون اليوم بالأجر كله^(٤) » .

وعنه أيضاً أنه قال : جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادته ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها ! قالوا : أين نحن من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ؟ قال أحدهم : أما أنا فأصلي الليل أبداً . وقال الآخر : وأنا أصوم الدهر ولا أفطر . وقال آخر : وأنا أعتزل النساء ولا أتزوج أبداً . فجاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إليهم فقال : « أنتم الذين قلتم كذا وكذا . أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له . ولكي أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتي فليس مني^(٥) » .

ولم يكن ذلك من محمد - صلى الله عليه وسلم - وهو أعرف بدينه ، استهانة بأمر الصوم والصلاة ؛ ولكن إدراكاً لحقيقة روح هذا الدين ، الذي يعمل للحياة وهو يعمل للعقيدة ، فيمزج العقيدة بالحياة ، ولا يقف بها في معزل وجداني في عالم الضمير .

وهذا ما فهمه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين رأى رجلاً يظهر النسك والتماوت ، فخفضه بالدرة وقال له : « لا تمت علينا ديننا أمتك الله » . أو حين شهد عنده شاهد ، فقال : اثني بمن يعرفك ، فأتاه برجل ، فأتى عليه خيراً ، فقال له عمر : أنت

(٤) أخرجه الستة .

(٥) الشيخان والنسائي .

(١) سورة الجمعة [٩ - ١٠] .

(٢) سورة النبأ [١٠ - ١١] .

(٣) الشيخان والترمذي والنسائي .

جاره الأدنى الذي يعرف مدخله ومخرجه ؟ قال : لا . قال : كنت رفيقه في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق ؟ قال : لا . قال : تعاملته بالدينار والدرهم الذي يستين به ورع الرجل ؟ قال : لا . قال : أظنك رأيتة قائماً في المسجد يهمهم بالقرآن ، يخفض رأسه تارة ويرفعه أخرى ! قال : نعم ! فقال : اذهب فلست تعرفه ! وقال للرجل : اذهب فأنتي بمن يعرفك !

فهذه من عمر - رضي الله عنه - كتلك من نبيه محمد - صلى الله عليه وسلم - فهم صحيح لحقيقة هذا الدين ، وتصوره للعباد والسلوك ، وفي العقيدة المستسرة في الضمير ، والعمل الواضح للعيان : « وَاتَّبِعْ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ، وَلَا تَتَسَّ نَصِيْبِكَ مِنَ الدُّنْيَا ^(١) » .
« وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيْعُ وَصَلَوَاتُ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَثِيْرًا ^(٢) » . « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيْلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ؛ وَلَا تَعْتَدُوا ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ^(٣) » .. « لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوْهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ؛ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ ؛ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ - ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِيْنَ وَابْنَ السَّبِيْلِ وَالسَّائِلِيْنَ وَفِي الرِّقَابِ ؛ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ؛ وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ، وَالصَّابِرِيْنَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِيْنَ الْبَأْسِ .. ^(٤) » ..
« مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ .. ^(٥) » .

فهذا هو قوام الإسلام في العمل والاعتقاد . ولا عزلة إذن بين الدين والدنيا ، ولا بين العقيدة والاجتماع ، كما كان الحال في المسيحية التي صاغتها المجامع المقدسة .

* * *

والإسلام لا كهانة فيه ولا وساطة بين الخلق والمخالق ، فكل مسلم في أطراف الأرض ، وفي فجاج البحر ، يستطيع بمفرده أن يتصل بربه ، بلا كاهن ولا قسيس . والإمام المسلم لا يستمد ولايته من « الحق الإلهي » ولا من الوساطة بين الله والناس ، إنما يستمد مباشرته للسلطة من الجماعة الإسلامية ، كما يستمد السلطة ذاتها من تنفيذ الشريعة ، التي يستوي الكل في فهمها وتطبيقها متى فقهوها ، ويحتكم إليها الكل على السواء .
فليس في الإسلام « رجل دين » بالمعنى المفهوم في الديانات التي لا تصح مزاوله

(٤) سورة البقرة [١٧٧] .
(٥) مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

(١) سورة القصص [٧٧] .
(٢) سورة الحج [٤٠] .
(٣) سورة البقرة [١٩٠] .

الشعائر التعبدية فيها إلا بحضور رجل الدين . إنما في الإسلام علماء بالدين ، وليس للعالم بهذا الدين من حق خاص في رقاب المسلمين ، وليس للحاكم في رقابهم إلا تنفيذ الشريعة التي لا يتدعها هو ، بل يفرضها الله على الجميع . أما في الآخرة ، فالكل مصيرهم إلى الله : « وَكَلَّمُهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَرْدًا ^(١) » .

فلا صراع إذن بين علماء الدين والسلطان على رقاب العباد ، ولا أموالهم ؛ وليست هنالك مصالح اقتصادية ولا معنوية يتنازعانها ؛ وليست هنالك سلطة روحية وأخرى زمنية في الإسلام . فلا مجال للصراع عليها ، كما كان الحال بين الأباطرة والبابوات . والإسلام لا يعادي العلم ولا يكره العلماء ؛ بل يجعل العلم المؤدي إلى معرفة الله - وكل علم صحيح يؤدي إلى هذه الغاية - فريضة مقدسة داخلية في الطاعات الدينية : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ^(٢) » .. « من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة ^(٣) » .

ولم يعرف التاريخ الإسلامي تلك الاضطهادات المنكرة المنظمة لرجال الفكر أو رجال العلم كما عرفت محاكم التفتيش . والمرات القليلة النادرة التي عوقب فيها رجال على أفكارهم ، تعد شاذة في تاريخ المسلمين ، وفي الغالب كانت تتلبس بها حالات سياسية ، وتكمن خلفها نزعات حزبية ، وهي على وجه العموم ليست طابعاً بارزاً للحياة الإسلامية ؛ وقد جاءت على أيدي أناس ينكر عليهم الإسلام أن يكونوا فهمة للإسلام . وذلك طبيعي في دين لم يعتمد على الخوارق والمعجزات ؛ إنما قام على التأمل والنظر في آيات الله في الأنفس والآفاق :

« إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَالْقُلُوكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ ، وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ، وَتَضْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ^(٤) » .. « يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ، وَكَذَلِكَ نُخْرِجُكُمْ مِنْ الْأَرْضِ أَنْ خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تَرَابٍ ، ثُمَّ إِذَا آتَمَّ بَشَرٌ تَتَشَرُّونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً

(٣) مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

(٤) سورة البقرة [١٦٤] .

(١) سورة مريم [٩٥] .

(٢) ابن ماجه .

وَرَحْمَةً . إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَاللُّوَانِكُمْ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ . وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ، وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا . إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (١) .

وذلك طبيعي أيضاً في دين يربط التقوى بالعلم ؛ ويجعل العلم سبيلاً إلى معرفة الله وخشيته : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » (٢) ... و يرفع منزلة العلماء على الجهال : « قُلْ : هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » (٣) .. « فضل العالم على العابد ، كفضل القمر على سائر الكواكب » (٤) .

فلا جفوة إذن بين الدين والعلم الصحيح المؤدي إلى معرفة الله عن طريق آياته في الأنفس والآفاق . لا جفوة بين الدين وهذا العلم ، لا في طبيعة الإسلام ولا في تاريخه ، كالجفوة التي وقعت بين الكنيسة والعلماء في عصر النهضة وما تلاه .

فأما وقوف «رجال الدين» (٥) في صف السلطان وأصحاب المال وتخديرهم بالدين للعاملين والمحرومين ، فلا نكران لوقوعه في بعض عهود التاريخ الإسلامي . ولكن روح الدين الحقيقية تنكر على هؤلاء موقفهم ؛ والدين يتوعدهم بالعذاب والنكال جزاء ما اشترؤا بآيات الله ثمناً قليلاً . ولقد حفظ التاريخ بجانب سير هؤلاء سيراً لنماذج من «علماء الدين» الذين لم تأخذهم في الحق لومة لائم ، والذين جابهوا السلطان وأصحاب المال بحق الفقراء وحق الله ؛ كما حرضوا أصحاب الحقوق على حقوقهم ، وبينوا لهم ، وتعرضوا لظلم الحكام ، وللنفي أحياناً والاضطهاد .

* * *

ليس لدينا إذن سبب واحد لتنحية الإسلام عن المجتمع ، لا من طبيعته الخاصة ، ولا من ظروفه التاريخيه ، كالأسباب التي لازمت المسيحية في أوروبا ؛ فعزلت الدنيا عن الدين

(١) سورة الروم [١٩ - ٢٤] .

(٢) سورة الزمر [٩] .

(٣) أبو داود والترمذي وابن حبان والبيهقي .

(٤) سورة فاطر [٢٨] .

(٥) نحن نفرق بين اصطلاح رجال الدين واصطلاح «علماء الدين» ... ففي بعض العهود يحاول أصحاب السلطان أن يقيموا في الإسلام «هيئة دينية» ؛ يستخدمونها في تحريف الكلم عن مواضعه ، والإفتاء بما يرضي أصحاب السلطان ، ويصدق أقوالهم وأفعالهم وأوضاعهم التي لا سند لها من الدين ؛ وهي هيئات تشبه «إكليروس الكنيسة» لا يعرفها الإسلام

وتركت للدين تهذيب الضمير وتطهير الوجدان ؛ بينما تركت للقوانين الوضعية تنظيم المجتمع وتسيير الحياة .

كذلك ليست لدينا أسباب حقيقية للعداوة بين الإسلام والكفاح لتحقيق العدالة الاجتماعية - في حدود المنهج الإسلامي والشريعة الإسلامية - كالتي لابتست العداوة بين المسيحية والشيوعية ؛ فالإسلام يفرض قواعد العدالة الاجتماعية ؛ ويضمن حقوق الفقراء في أموال الأغنياء ؛ ويضع للحكم وللمال سياسة عادلة ؛ ولا يحتاج لتخدير المشاعر ، ولا دعوة الناس لترك حقوقهم على الأرض ، وانتظارها في ملكوت السماء . بل إنه لينذر الذين يتنازلون عن حقوقهم الشرعية ، تحت أي ضغط ، بسوء العذاب في الآخرة ؛ ويسمهم « ظالمي أنفسهم » : « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ ، قَالُوا : فِيمَ كُنْتُمْ ؟ قَالُوا : كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ! قَالُوا : أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَهَاجَرُوا فِيهَا ؟ فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا^(١) » .. ويحرضهم على القتال لحقهم « ومن قتل دون مظلمته فهو شهيد^(٢) » .

فإذا اضطرت أوروبا لتتحية الدين عن حياتها العامة ، فلسنا بمضطرين أن نجاريها في هذا الطريق ؛ وإذا اضطرت الشيوعية أن تعادي الدين لتضمن حقوق الطبقات الكادحة - كما تزعم - فلسنا كذلك في حاجة إلى معاداة الدين !

ولكن بعض الناس - وفيهم من يزعمون أنهم مسلمون ويتسمون بأسماء المسلمين - يقولون : ومن الذي يضمن لنا أن هذا النظام الذي أقامه الإسلام في عصر تاريخي خاص ، لا يزال يحمل عناصر النمو والتجديد الكفيلة بأن تجعله صالحاً للتطبيق في عصور تاريخية أخرى ، قد تختلف مقوماتها كثيراً أو قليلاً عن مقومات العصر التاريخي الذي نشأ فيه الإسلام ؟

وهذا الكتاب بجملة هو الإجابة لهؤلاء على مثل هذا السؤال . ولكننا نقول هنا في إجمال :

إن الإسلام - وهو من صنع باري هذا الكون ومنشئ نواميسه ، والعالم بما يجد فيه وما يتطور - كان في علمه هذا التطور التاريخي ، وما يترتب عليه من تطور اجتماعي واقتصادي وفكري عام . وإنه لهذا وضع الخطوط الثابتة ، والمبادئ العامة ، والقواعد

(١) سورة النساء [٩٧] .

(٢) رواه النسائي .

الشاملة التي لا تخرج أطوار الإنسان في النهاية عن حدودها ؛ وترك التطبيقات لتطور الزمان ، وبروز الحاجات ، في حدود مبادئه العامة ، وقواعده الشاملة ؛ ولم يُدَلَّ بتفصيلات جزئية مقيدة إلا في المسائل التي لا تتغير حكمتها ، والتي تؤدي أغراضها كاملة في كل بيئة ، والتي يريد الله تثبيتها في الحياة البشرية ، لأنها ضمان للخصائص التي يرتضيها لهذه الحياة . وإنه بهذا الشمول وبهذه المرونة ، قد كفل لأحكامه التطبيقية النمو والتجدد على مدى الأزمان .

ولقد بذل فقهاء هذا الدين جهداً ضخماً مشكوراً في التطبيق والقياس والتفريع كفل لأحكام الإسلام أن تلي حاجات المجتمع المتجددة في ذلك الزمان ، الذي كان المجتمع فيه محكوماً بشريعة الإسلام .. ثم وقف هذا الجهد عندما نحى المجتمع عن الإسلام بتخليه عن شريعة الإسلام ، منذ أن غلب الاستعمار الصليبي على دار الإسلام في كل مكان ! ولم يكن العلاج لتلك الحال أن ندع ديننا الشامل في عزلة تعبدية ، وننتقل إلى التشريع الفرنسي نستمد منه القانون ، أو إلى النظريات السياسية الغربية نستمد منها نظام الحكم ، أو إلى النظريات المادية نستمد منها نظام المجتمع ، قبل أن نيش من صلاحية هذه الشريعة لإقامة المجتمع الحديث ! ذلك أن النمو العضوي الطبيعي لأي نظام في بيئة من البيئات ، يجعله أصلح بالقياس إلى هذه البيئة - على الأقل - من كل نظام معترف غريب على طبيعة هذه البيئة ، لم ينم فيها نموه العضوي الرتيب ... وذلك كله فضلاً على ما تقتضيه منا دعوى الإسلام التي ندعيها . وهي دعوى لا تقوم إلا على أساس من العبودية لألوهية الله وحده . ولن تتحقق العبودية لألوهية الله وحده إلا في صورة واحدة : صورة الحكم بشريعة الله .

ولكنه الجهل بحقيقة هذا الدين ، وبطبيعة المجتمعات وقوانين الحياة ، والكسل العقلي والنفسي عن مراجعة الرصيد القديم ، والتقليد المضحك للاتجاه الغربي أو الشرقي في فصل الدين عن الحياة ، حيث اقتضت ذلك طبيعة نشأة الدين عندهم دون أن تقتضيتها طبيعة نشأة الإسلام ، وحيث قامت هنالك الجفوة بين الدين والعلم والدولة لأسباب تاريخية يَبْئِها ، ولا نظير لها في تاريخ الإسلام !

وليس معنى هذا أننا ندعو إلى الوقوف بأوضاع المجتمع عند شكل تاريخي معين . فالإسلام منهج وإطار تصاغ منه أشكال متجددة - وفي الوقت ذاته قائمة على أصول ثابتة - للمجتمع المسلم وفق ظروفه المحيطة . ولكننا ندعو - على الأقل - إلى مراجعة الرصيد المنخور ، ومعرفة أسسه العامة ، قبل أن نعلمد إلى تقليد مبتسر ، مفقود الأسس التاريخية في حياتنا ، تضع فيه شخصيتنا ، ونصبح معه ذليلاً للقافلة الإنسانية . وديننا يدعو إلى أن نكون دائماً في المقدمة : « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ

الْمُنْكَرِ ، وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ (١) .. « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ
وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا (٢) » .

وما يُدري هؤلاء الناس أن لدينا ما نعطيه لهذا العالم البائس المكثود ، الذي دفعته
حضارته المادية الخاوية من الروح ، إلى حريين عالميتين في ربيع قرن من الزمان ؛ والذي
ما يزال يتخبط في طريقه إلى حربٍ ثالثة تنذر حضارته كلها بالبوار !!؟

(١) سورة آل عمران [١١٠] .

(٢) سورة البقرة [١٤٣] .

طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام

لن ندرك طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام ، حتى ندرك مجملًا للتصور الإسلامي عن الألوهية والكون والحياة والإنسان . فليست العدالة الاجتماعية إلا فرعاً من ذلك الأضل الكبير الذي ترجع إليه كل تعاليم الإسلام .

إن الإسلام وهو يتولى تنظيم الحياة الإنسانية جميعاً ، لم يعالج نواحيها المختلفة جزافاً ، ولم يتناولها أجزاءً وتفاريق . ذلك أن له تصوراً كلياً متكاملًا عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ؛ يرد إليه كافة الفروع والتفصيلات ؛ ويربط إليه نظرياته جميعاً وتشريعاته وحلوه ، وعباداته ومعاملاته ؛ فيصير فيها كلها عن هذا التصور الشامل المتكامل ، ولا يرنجس الرأي لكل حالة ؛ ولا يعالج كل مشكلة وحدها في عزلة عن سائر المشكلات .

ومعرفة هذا التصور الكلي للإسلام تيسر للباحث فيه فهم أصوله وقواعده ؛ وتسهل عليه أن يرد الجزئيات إلى الكلّيات ؛ وأن يتبع في لذة وعمق خطوطه واتجاهاته ، ويلحظ أنها متشابكة متكاملة ، وأنها كل لا يتجزأ ، وأنها لا تعمل عملاً مئزماً للحياة إلا وهي متكاملة الأجزاء والاتجاهات .

وطريق الباحث في الإسلام أن يتبين أولاً تصوره الشامل عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ، قبل أن يبحث عن رأيه في الحكم أو رأيه في المال ، أو رأيه في علاقات الأمم والأفراد ... فإنما هذه فروع تصدر عن ذلك التصور الكلي ، ولا تفهم بدون فهم صحيح عميقاً .

والتصور الإسلامي الصحيح لا يلتمس عند ابن سينا أو ابن رشد أو الفارابي وأمثالهم ممن يطلق عليهم وصف «فلاسفة الإسلام» ؛ ففلسفة هؤلاء إنما هي ظلال للفلسفة الإغريقية غريبة في روحها عن روح الإسلام . وللإسلام تصوره الأصيل الكامل ، يلتمس في أصوله الصحيحة ؛ القرآن والحديث ، وفي سيرة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وسننه العملية . وهذه الأصول هي حسب أي باحث متعمق ليدرك تصور الإسلام الكلي الذي يصدر عنه في كل تعاليمه وتشريعاته ومعاملاته .

وقد تناول الإسلام طبيعة العلاقة بين الخالق والخلق ، وطبيعة العلاقة بين الكون والحياة والإنسان ، وطبيعة العلاقة بين الإنسان ونفسه ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الفرد والدولة ، وبين الجماعات الإنسانية كافة ، وبين الجيل والأجيال . ورد ذلك كله إلى تصور كلي جامع ، ملحوظ الخطوط في سائر الفروع والتفصيلات ..

والبحث المفصل في هذا التصور ليس مجاله هذا الكتاب ، وهو موضوع بحث مفصل بعنوان «خصائص التصور الإسلامي ومقوماته»^(١) . ولكنني سأشير فقط إلى رؤوس موضوعات عامة ، تمهيداً للحديث في موضوع العدالة الاجتماعية في الإسلام .

* * *

لقد ظلت الإنسانية أدهاراً طويلة لا تستقيم على تصور شامل عن الخالق والخلق وعن الكون والحياة والإنسان .

وكانت كلما جاءها رسول من عند الله بصورة منه ، قبلتها منها قلة ، وأعرضت عنها كثرة . ثم عادت بجملتها فارتدت عنه إلى تصورات جاهلية منحرفة مشوهة ... حتى جاء الإسلام بأكمل تصور وأشمل شريعة مقترنين ، وأقام عليهما نظاماً واقعياً للحياة يتمثل فيه التصور والشريعة في صورة عملية .

فأما العلاقة بين الخالق والخلق (الخير والحياة والإنسان) فهي الإرادة المباشرة التي تصدر عنها للمخلوقات جميعاً : «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ : كُنْ فَيَكُونُ»^(٢) . فلا واسطة بين الخلق والخالق من قوة أو مادة . فعن إرادته المطلقة تصدر الموجودات صدوراً مباشراً ؛ وإرادته المطلقة تحفظ وتنظم وتسير : «يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ»^(٣) .. «وَيُمَسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^(٤) .. «لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ، وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ، وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ»^(٥) .. «تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمَلِكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»^(٦) .

وهذا الوجود الصادر عن الإرادة المطلقة ، وحدة متكاملة ، كل جزء فيها ملحوظ فيه تناسقه مع سائر الأجزاء ؛ ولكل موجود فيه حكمة تتعلق بهذا التناسق الكامل الملحوظ ؛ «وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا»^(٧) .. «إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ»^(٨) .. «الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا . مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ ، فَارْجِعِ الْبَصَرَ . هَلْ تَرَى

-
- (١) صدر القسم الأول منه وهو يعرض «خصائص التصور الإسلامي» . والقسم الثاني تحت الطبع وموضوعه «مقومات التصور الإسلامي» .
- (٢) سورة يس [٨٢] .
- (٣) سورة الرعد [٢] .
- (٤) سورة يس [٨٢] .
- (٥) سورة الفرقان [٢] .
- (٦) سورة القمر [٤٩] .
- (٧) سورة الحج [٦٥] .
- (٨) سورة يس [٤٠] .
- (٩) سورة الملك [١] .

مِنْ فُطُورٍ؟ ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ، يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ^(١) .. « وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيًا مِنْ فَوْقِهَا ، وَبَارَكَ فِيهَا ، وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا^(٢) » .. « اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا ، فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ، فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ^(٣) » .. وهكذا وهكذا يبدو أن لكل موجود حكمة تتناسب مع غاية الوجود ، وأن الإرادة التي يصدر عنها الوجود أولاً ، ويحفظ بها وينتظم ثانياً ، تلاحظ في كل موجود تناسقه ونفعه الكلي للوجود .

ولأن الوجود وحدة متكاملة الأجزاء ، متناسقة الخلقة والنظام والاتجاه ، بحكم صدوره المباشر عن الإرادة الواحدة المطلقة الكاملة ، كان مهياً وصالحاً ومساعداً لوجود الحياة بصفة عامة ، ولوجود الإنسان - أرقى نماذج الحياة - بصفة خاصة ؛ فليس الكون عدواً للحياة ولا عدواً للإنسان ؛ وليست « الطبيعة » - بتعبير الجاهلية الحاضرة - خصماً للإنسان يصارعه ويغالبه ، إنما هي من خلق الله ، وهي صديق لا تختلف اتجاهاته عن اتجاهات الحياة والإنسان ؛ وليست وظيفة الأحياء أن يصارعوا الطبيعة ، وهم في أحضانها نشأوا ، وهي وهم من ذلك الوجود الواحد الصادر عن الإرادة الواحدة . والإنسان بالذات إنما يعيش في جو صديق وبين أصدقاء من الموجودات : فإله حين خلق الأرض « وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا^(٤) » .. « وَاللَّيْلِ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيًا أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ^(٥) » .. « وَالْأَرْضِ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ^(٦) » .. « هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا ، فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ^(٧) » .. « خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا^(٨) » .. والسماء بكواكبها جزء من الكون متكامل مع سائر أجزائه ، وكل ما فيها وما في الأرض صديق ومعاون متناسق مع سائر أفرادها : « وَزَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا^(٩) » . « أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا ؛ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ، وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَاسًا ، وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ، وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ، وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَاجًا ، وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا ، لِنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا ، وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا^(١٠) » .

(٦) سورة الرحمن [١٠] .
 (٧) سورة الملك [١٥] .
 (٨) سورة البقرة [٢٩] .
 (٩) سورة فصلت [١٢] .
 (١٠) سورة النأ [٦ - ١٦] .

(١) سورة الملك [٣ - ٤] .
 (٢) سورة فصلت [١٠] .
 (٣) سورة الروم [٤٨] .
 (٤) سورة فصلت [١٠] .
 (٥) سورة النحل [١٥] .

وهكذا تقرر العقيدة الإسلامية أن الله رب الإنسان قد خلق هذه القوى كلها لتكون له صديقاً مساعداً متعاوناً . أما سبيله إلى كسب هذه الصداقة فهو أن يتأمل هذه القوى ويتعرف إليها ويتعاون معها . وإذا كانت هذه القوى تؤذيه أحياناً ، فإنما تؤذيه لأنه لم يتدبرها ، ولم يعرف الناموس الذي يسيرها .

والخالق - مع هذا - لا يدع الأحياء والناس لذلك الكون الصديق بلا رعاية مباشرة . وعناية متصلة ؛ فأرادته المباشرة متصلة بالكون كله ، ومتصلة بكل فرد من موجوداته في الوقت نفسه : « إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ۗ » (١) .. « وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۗ » (٢) .. « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلِمُ مَا تُوسْوَسُ بِهِ نَفْسُهُ ، وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ۗ » (٣) .. « وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۗ » (٤) .. « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ . نَحْنُ نُرْزِقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۗ » (٥) ... الخ .

ولأن الوجود الموحد صادر عن إرادة واحدة ؛ ولأن الناس جزء من الكون متعاون متناسق مع سائر أجزائه ؛ ولأن أفراد الإنسان خلايا متعاونة متناسقة مع الكون .. لم يكن بد إذن أن تكون متعاونة متناسقة فيما بينها . لذلك كان تصور الإسلام أن الإنسانية وحدة ، تفرق أجزاءها لتجتمع ؛ وتختلف لتتسق ؛ وتذهب شتى المذاهب لتتعاون في النهاية بعضها مع بعض ، كي تصبح صالحة لتتعاون مع الوجود الموحد : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۗ » (٦) .

ونظام الحياة الإنسانية لا يستقيم حتى يتم هذا التعاون والتناسق وفق منهج الله وشرعه . وتحقيقه واجب لصالح الإنسانية كلها ، حتى ليباح استخدام القوة لإرجاع من يشذ عن هذا النهج إليه : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۗ » (٧) .. « وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ ، فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي

(٥) سورة الأنعام [١٥١] .

(٦) سورة الحجرات [١٣] .

(٧) سورة المائدة [٣٣] .

(١) سورة فاطر [٤١] .

(٢) سورة هود [٦] .

(٣) سورة ق [١٦] .

(٤) سورة غافر [٦٠] .

حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ، فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا (١) .. «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ» (٢) .

فالأصل هو التعاون والتعارف والتناسق في حدود منهج الله وشرعه ؛ ومن شد على هذا الأصل ، فليرد إليه بكل طريق ؛ لأن سنة الله في الكون أولى بالاتباع من أهواء الأفراد والجماعات ؛ والتكافل بين الجميع يتفق مع غاية الكون الواحد ، وغاية خالقه الواحد سبحانه .

فإذا نحن وصلنا إلى الإنسان الجنس ، والإنسان الفرد ، فهو وحدة متكاملة ، وقواه المختلفة الظاهر موحد الاتجاه في الحقيقة ، شأنه في ذلك شأن الكون كله ذي القوة الواحدة المتعددة المظاهر .

ولقد ظلت الإنسانية أدهاراً طويلة لا تهتدي إلى فكرة شاملة عن القوى الكونية والإنسانية . ظلت تفرق بين القوى الروحية والقوى المادية ، تنكر إحداها لتثبت الأخرى ، أو تعترف بوجودهما في حالة تعارض وخصام ؛ وتصوغ تعاليمها على أساس أن هناك تعارضاً أساسياً بين هذه القوى وتلك ؛ وأن رجحان إحداها مرهون بخفة الأخرى ؛ وأنه لا مفر من رجحان كفة وخفة كفة ، لأن التعارض في نظرها أساسي في فطرة الكون والناس .

والمسيحية - كما صاغت الكنيسة والمجامع المقدسة - من أظهر الأمثال على فكرة هذا التعارض في الإنسان ؛ وهي متفقة إلى حد ما في هذه الفكرة مع الهندوكية ، ثم مع البوذية - على اختلاف بينهما فيها - فخلاص الروح مرهون بكبت الجسد أو بتعذيبه ، أو بإفائه ، أو على الأقل بإهماله والكف عن لذائذه .

وهذا الأصل الكبير في المسيحية المحرقة ، وفي الديانات التي تشبهها ، تترتب عليه تفرعات كثيرة في النظر إلى الحياة ومتاعها ، وإلى سلوك الفرد وسلوك الجماعة حيالها ، وفي النظر إلى الإنسان وما يضطرب في كيانه من قوى وطاقات .

وقد ظلت المعركة قائمة بين هذه القوى وتلك ؛ وظل الإنسان ممزقاً في هذه المعركة ، حيران لا يهتدي إلى قرار .. حتى جاء الإسلام ، فإذا هو يعرض صورة كاملة متناسقة ، لا عوج فيها ولا اضطراب ، ولا تعارض فيها ولا خصام . جاء ليوحد القوى والطاقات جميعاً ، ويمزج الأشواق والتزعات والميول ، وينسق بين اتجاهاتها جميعاً ، ويعترف بها وحدة متكاملة في الكون والحياة والإنسان . جاء ليجمع بين الأرض والسماء في نظام

(١) سورة الحجرات [٩] .

(٢) سورة البقرة [٢٥١] .

الكون ؛ والدنيا والآخرة في نظام الدين ؛ والروح والجسد في نظام الإنسان ؛ والعبادة والعمل في نظام الحياة .. ويسلكها جميعاً في طريق موحد . هو الطريق إلى الله ! ويخضعها كلها لسلطان واحد : هو سلطان الله ! .

فالكون وحدة ، مركبة من الظاهر المعلوم والمغيب المجهول ، والحياة وحدة مركبة من طاقات مادية وطاقات روحية . لا تنفصل أبداً إلا وقع الاختلال بينها والاضطراب ، والإنسان وحدة مركبة من الأشواق المتطلعة إلى السماء والتزعات اللاصقة بالأرض ؛ ولا انفصام بين هذه وتلك في طبيعة الإنسان ، لأنه لا انفصام بين السماء والأرض أو بين المعلوم والمجهول في طبيعة الكون ، ولا عزلة بين الدنيا والآخرة أو السلوك والعبادة أو العقيدة والشريعة ، في طبيعة هذا الدين .

ومن وراء هذا جميعه قوة الأزل والأبد . تلك التي لا أول لها يعرف ، ولا آخر لها يوصف ، تسيطر في النهاية على الكون والحياة والناس .. إنها قوة الله ..

والفرد الفاني يملك أن يتصل بهذه القوة الأزلية الأبدية ، وهي توجهه في الحياة ، وهو يستمدّها في الشدائد . يملك أن يتصل بها وهو في المحراب يصلي ويتطلع إلى السماء ، كما يملك أن يتصل بها وهو في الأرض يعمل مشغولاً بمعاشه ومحياه .

والفرد يملك أن يعمل للآخرة ، وهو يصوم فيمنع عن الجسد كل لذائذه ؛ وهو يفطر فيستمع بكل طيبات الحياة . ما دام يعمل هذا أو ذلك متوجهاً بقلبه إلى الله .

والحياة الدنيا بما فيها من صلاة وعمل وبما فيها من متاع وحرمان ، هي وحدها الطريق إلى الآخرة بما فيها من جنة ونار ، ومن عقاب ورضوان .

إنها الوحدة بين أجزاء الكون وقواه ، والوحدة بين كل طاقات الحياة ؛ والوحدة بين الإنسان ونفسه ، وبين واقعه ورؤاه !

إنها الوحدة التي تعقد السلام الدائم بين الكون والحياة ، وبين الحياة والأحياء ، وبين الجماعة والفرد ، وبين أشواق الفرد ونزعاته . وفي النهاية بين الدنيا والدين ، وبين الأرض والسماء .

وهي لا تعقد هذا السلام على حساب الجسد ولا على حساب الروح ، بل تطلق لكل منهما نشاطه ، لتوحد هذا النشاط ، وتتجه به إلى الخير والصلاح والنماء .

ولا تعقده على حساب الفرد أو على حساب الجماعة ، أو لحساب طائفة على طائفة ، أو لحساب جيل على جيل ، فلكل حقوقه ولكل واجباته ، على سنة العدل والمساواة .

والفرد والجماعة والطائفة والأمة والجيل والأجيال كلها يحكمها قانون واحد ، ذو

هدف واحد : أن ينطلق نشاط الفرد وأن ينطلق نشاط الجماعة - غير متعارضين - وأن يعمل العمل وتعمل الأجيال لبناء الحياة وإتمامها ، والتوجه بها إلى خالق الحياة .

* * *

الإسلام دين الوحدة بين القوى الكونية جميعاً ، فلا جرم هو دين التوحيد : توحيد الإله ، وتوحيد الأديان جميعاً في دين الله . وتوحيد الرسل في التبشير لهذا الدين الواحد منذ فجر الحياة (١) : « إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ (٢) » .
والإسلام دين الوحدة بين العبادة والمعاملة ، والعقيدة والشريعة ، والروحيات والماديات ، والقيم الاقتصادية والقيم المعنوية ، والدنيا والآخرة ، والأرض والسماء !
وعن تلك الوحدة الكبرى تصدر تشريعاته وفرائضه ، وتوجيهاته وحدوده ، وقواعده في سياسة الحكم وسياسة المال ، وفي توزيع المغانم والمغانم ، وفي الحقوق والواجبات .
وفي ذلك الأصل الكبير تنطوي سائر الأجزاء والتفصيلات .
وحين ندرك هذا الشمول في طبيعة النظرة الإسلامية للألوهية والكون والحياة والإنسان ، ندرك معها الخطوط الأساسية للعدالة الاجتماعية في الإسلام .

فهي قبل كل شيء عدالة إنسانية شاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية ومقوماتها ، وليست مجرد عدالة اقتصادية محدودة . وهي إذن تتناول جميع مظاهر الحياة وجوانب النشاط فيها ، كما تتناول الشعور والسلوك ، والضمان والوجدانات . والقيم التي تتناولها هذه العدالة ليست القيم الاقتصادية وحدها ، وليست القيم المادية على وجه العموم . إنما هي هذه ممتزجة بها القيم المعنوية والروحية جميعاً .

وحيثما ننظر المسيحية المحرقة للإنسان من خلال أشواقه الروحية وحدها ، وتحاول أن تكبت نزعاته لتطلق أشواقه . وحيثما ننظر الشيوعية إلى الإنسان من خلال حاجاته المادية وحدها ؛ وتنظر إلى الإنسانية ، بل إلى الكون كله ، من خلال المادة بمفردها ... ينظر الإسلام إلى الإنسان على أنه وحدة لا تنفصل أشواقه الروحية من نزعاته الحسية ، ولا تنفك حاجاته المعنوية عن حاجاته المادية ؛ وينظر إلى الكون والحياة هذه النظرة الشاملة التي لا تعدد فيها ولا انفصام .. وهذا هو مفرق الطريق بين الشيوعية والمسيحية والإسلام ! مفرق الطريق الناشئ من أن الإسلام من صنعة الله الخالصة ، والمسيحية دخل فيها من تحريفات البشر ، والشيوعية من أوهام الإنسان الخالصة !

(١) يراجع فصل القصة في القرآن من كتاب «التصوير الفني في القرآن» للمؤلف .

(٢) سورة الأنبياء [٩٢] .

ثم إن الحياة في نظر الإسلام تراحم وتواد وتعاون وتكافل محدد الأسس مقرر النظم ، بين المسلمين على وجه خاص ، وبين جميع أفراد الإنسانية على وجه عام . وهي كذلك في نظر المسيحية ، ولكنها لا تقوم على تشريع واضح مرسوم ولا على واقع محدد معلوم . بينما هي في نظر الشيوعية تنازع وصراع بين الطبقات ، ينتهي إلى انتصار طبقة على طبقة ، فيتم الحلم الشيوعي الكبير ! ومن هنا يبدو أن المسيحية رؤيا في عالم المثال المجرد يلوح بها للبشر في ملكوت السماء ؛ وأن الإسلام هو حلم الإنسانية الخالد ، مجسماً في حقيقة تعيش على الأرض ؛ وأن الشيوعية هي حقد البشرية العارض في جيل من أجيال الناس !

* * *

على هذين الخطين الكبيرين : الوحدة المطلقة المتعادلة المتناسقة ، والتكافل العام بين الأفراد والجماعات ، يسير الإسلام في تحقيق العدالة الاجتماعية ، مراعيًا العناصر الأساسية في فطرة الإنسانية ، غير متجاهل كذلك للطاقة البشرية .

يقول القرآن الكريم عن الإنسان : «وَأَنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ»^(١) .. حب الخير لذاته ولما يتصل بذاته . ويقول في وصف الإنسان بالبخل فطرة وطبعاً : «وَأَحْضَرْتَ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ»^(٢) .. فهو حاضر فيها أبداً . ووردت فيه صورة فنية معجبة لهذه الفطرة البشرية العجيبة : «قُلْ : لَوْ أَنَّهُمْ مَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ، إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ، وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا»^(٣) .. على حين يقرر أن رحمة الله وسعت كل شيء . فيبرز بهذه السعة وبذلك الإمساك مدى الشح في فطرة الإنسان ، لو ترك بلا تهذيب أو توجيه ! وعندما يضع الإسلام نظمه وتشريعاته ، وعظاته وتوجيهاته ، لا يغفل ذلك الحب الفطري للذات ، ولا ينسى ذلك الشح الفطري العميق ؛ ولكنه يعالج الأثرة ، ويعالج الشح ، بالتوجيه وبالتشريع . فلا يكلف الإنسان إلا وسعه . ولا يغفل في الوقت ذاته حاجات الجماعة ومصالحها وغايات الحياة العليا في الفرد والجماعة على توالي العصور والأجيال .

وإذا كان من الظلم الاجتماعي الذي يتنافى مع العدالة أن تطغى مطامح الفرد ومطامعه على الجماعة ، فإنه من الظلم كذلك أن تطغى الجماعة على فطرة الفرد وطاقته . إنه من الظلم

(١) سورة العاديات [٨] .

(٢) سورة النساء [١٢٨] .

(٣) سورة الإسراء [١٠٠] .

لا لهذا الفرد وحده ، بل للجماعة ذاتها . فتحطيم نشاط الفرد بتحطيم ميوله ونوازه لا يقف أثره السير عند حرمان هذا الفرد ما هو حق له ، بل يتجاوزه إلى حرمان الجماعة أن تنتفع بكل طاقته . ومتى كفل النظام للجماعة حقها في جهد الفرد وطاقته ؛ ووضع لحرية الفرد ونوازه وأطماعه الحدود الكابحة ؛ فلا ينبغي أن يغفل حق الفرد في انطلاق نشاطه ، في الحدود التي لا تضار بها الجماعة ، ولا يضار بها هذا الفرد ذاته ؛ ولا تصطدم بأهداف الحياة العليا . فالحياة تعاون وتكافل في نظر الإسلام ، لا حرب وتنازع وخصام ! كما أنها إطلاق للطاقات الفردية والعامية ؛ وليست كبتاً وحرماناً وسجناً . وكل ما ليس حراماً فهو مباح ؛ والمرء يثاب على كل نشاط حيوي في حدود منهج الله وشرعه يراعى فيه وجه الله وحده ، ويحقق به الغايات العليا للحياة كما ارتضاها الله .

وانفساح المجال في نظرة الإسلام إلى الحياة ، وتجاوزه القيم الاقتصادية البحتة إلى سائر القيم التي تقوم الحياة عليها ... يجعله أقدر على إيجاد توازن وتعادل في المجتمع . وعلى تحقيق العدالة في الدائرة الإنسانية كلها ؛ ويعفيه من التفسير الضيق للعدالة كما تفهمها الشيوعية . فالعدالة في نظر الشيوعية مساواة في الأجور تمنع التفاوت الاقتصادي - وإن كانت حين اصطدمت بالتطبيق العملي لم تستطع تنفيذ هذه المساواة الآلية التحكيمية - والعدالة في نظر الإسلام مساواة إنسانية ينظر فيها إلى تعادل جميع القيم ، بما فيها القيمة الاقتصادية البحتة . وهي على وجه الدقة تكافؤ في الفرص ، وترك المواهب بعد ذلك تعمل في الحدود التي لا تتعارض مع الأهداف العليا للحياة .

ولأن القيم في نظر الإسلام كثيرة متمازجة كانت العدالة في مجموعها أيسر ؛ لذلك لم يضطر إلى تحنيم المساواة الاقتصادية بمعناها الحرفي الضيق ، الذي يصطدم بالفطرة ، ويتعارض مع طبيعة المواهب المتفاوتة ، ويعوق الاستعدادات الفائقة ، ويسوي بينها وبين الاستعدادات الضعيفة ، ويمنع أصحاب المواهب من إنفاق مواهبهم لخير أنفسهم ، ولخير الأمة ، فيحرم الأمة ، ويحرم الإنسانية نتاج هذه المواهب .

إنه لا جدوى من المغالطة في أن استعدادات الأفراد الطبيعية ليست متساوية ؛ فنحن إذا غالطنا في المواهب الكامنة - ولا سبيل للمغالطة فيها عندما تجري الحياة العملية مجراها - فإننا لا نستطيع أن نغالط في أن بعض الأفراد يولد باستعدادات فطرية للصحة والاكتمال والاحتمال ، وبعضهم يولد باستعدادات جسدية للمرض والنقص والضعف ، ولا سبيل إلى تسوية جميع الاستعدادات والمواهب ما دامت الآلة لم تستطع بعد صنع الأحياء ، لتصميم في قالب واحد ، على نظام الأجهزة والآلات !

إن إنكار الاستعدادات الجسدية والفكرية والروحية الفائقة هو ضرب من العبث لا يستحق المناقشة . فلا بد أن نحسب حسابها ؛ وأن نمنحها الفرصة لتؤدي أقصى ما تستطيع

من ثمراتها . ثم نحاول بعد ذلك أن نأخذ من هذه الثمرات ما نراه لازماً لمصلحة المجتمع ، لأن نقطع الطريق على هذه الاستعدادات فنظلمها بتسويتها بالاستعدادات الضعيفة ، ونغلقها عن العمل ، ونبددها على الأمة والإنسانية تبيداً .

ولقد قرر الإسلام مبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ العدل بين الجميع ؛ ثم ترك الباب مفتوحاً للمفاضل بالجهد والعمل ؛ ثم جعل القيم الأصيلة في المجتمع المسلم قيماً أخرى غير القيم الاقتصادية : « إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ^(١) » .. « يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ^(٢) » .. « الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلاً ^(٣) » .

وهكذا يبدو أن هناك قيماً أخرى غير القيم الاقتصادية البحتة ، يحسب الإسلام حسابها ؛ ويجعلها هي القيم الحقيقية ، ويجعل منها وسيلة للتعاقد في المجتمع حين تتفاوت الأرزاق المالية بين الناس ، بأسباب التفاوت المعقولة القائمة على الجهد والموهبة ، لا على الوسائل المنكرة التي يحرمها الإسلام تحريماً (كما سيأتي في فصل سياسة المال) .

لا يفرض الإسلام إذن المساواة الحرفية في المال ، لأن تحصيل المال تابع لاستعدادات ليست متساوية . فالعدل المطلق يقتضي أن تتفاوت الأرزاق ، وأن يفضل بعض الناس بعضاً فيها ، مع تحقق العدالة الإنسانية : بإتاحة الفرص المتساوية للجميع ؛ فلا يقف أمام فرد حسب ولا نشأة ، ولا أصل ولا جنس ، ولا قيد واحد من القيود التي تغل الجهود . ويأخذ القيم الأصيلة الأخرى في الحساب . وبتحرير الوجدان البشري تحريراً كاملاً من ضغط القيم الاقتصادية البحتة ؛ ووضع هذه القيم في مكانها الحقيقي المعقول ؛ وعدم إعطائها قيمة معنوية ضخمة كالتى تعطاها في المجتمعات البشرية التي تفقد الإحساس بالقيم الإيمانية ، أو تصغر من أهميتها ، وتجعل للمال وحده القيمة الأساسية الكبرى .

وإن الإسلام ليرفض أن يجعل للمال كل هذه القيمة ؛ ويأنف أن تستحيل الحياة لقمة خبز ، وشهوة جسد ، ودرهم معلودات ... ولكنه في الوقت ذاته يحتم الكفاية لكل فرد ، وأحياناً ما فوق الكفاية ، ويفضل أن تكون هذه الكفاية عن طريق الملكية الفردية ، أو العمل المنتج بأنواعه ، ليرفع عنه ضغط العوز من ناحية وضغط الجهة التي تملك موارد الرزق من ناحية أخرى .. ويحرم الترف الذي يطلق العنان للمتاع والشهوات ، وينشئ

(١) سورة الحجرات [١٣] .

(٢) سورة المجادلة [١١] .

(٣) سورة الكهف [٤٦] .

الفوارق في مستويات الحياة . ويرتب في الأموال حقوقاً للفقراء بقدر حاجتهم ، وبقدر ما يصلح المجتمع ، ويضمن له التكافؤ والتعادل والنماء . وبذلك لا يغفل جانباً واحداً من جوانب الحياة المادية والشعورية ، الدينية والدنيوية .. دون مراعاته ؛ لتنصهر هذه الجوانب كلها ، وتستحيل وحدة متماسكة ، يصعب إهمال عنصر من عناصرها المترجمة المتناسقة ؛ ولتتسق وحدتها مع وحدة الكون الكبير ، ووحدة الحياة والإنسان .

أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام

يقم الإسلام هذه العدالة الاجتماعية التي كشفنا عن طبيعتها إجمالاً ، على أسس ثابتة ؛ ويحدد لبلوغ أهدافها وسائل معينة ؛ فلا يدعها قضية غامضة ، ولا دعوة مجملة ؛ فهو بطبيعته دين تنفيذ وعمل في واقع الحياة ، لا دين دعوة وإرشاد مجردين في عالم المثال . وقد رأينا هناك إجمالاً أن للإسلام تصوراً أساسياً عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ؛ وأدركنا أن قاعدة «العدالة الاجتماعية» متأثرة بذلك التصور الأساسي ، داخلة في إطاره العام ؛ وأن طبيعة نظرة الإسلام إلى الحياة الإنسانية ، تجعل العدالة الاجتماعية عدالة إنسانية شاملة لكل مقومات الحياة الإنسانية ، ولا تقف عند الماديات والاقتصاديات ، وأن القيم في هذه الحياة مادية معنوية في الوقت ذاته ، لا يمكن الفصل بين صفتيها المتحدتين ، وأن الإنسانية وحدة متكافئة متناسقة ، لا جماعات متعارضة متنافرة .

وربما بدا في بعض الأحيان أن الواقع يخالف هذه الفكرة الأساسية للإسلام ، فيجب أن نعرف أولاً ما هو هذا الواقع ؟

إن الواقع الذي يعده الإسلام حقيقة . ليس واقع فرد . ولا واقع أمة . ولا واقع جيل .. فهذا إنما هو الواقع الصغير المحدود الموقوت ، الذي تقف عنده مدارك الأفراد البشريين الفانين ، حين يكفون بصيرتهم عن الاستشراف لما هو أكبر وأشمل في حياة البشرية الكبرى وحياة الكون كله . فاما الإسلام فإنه يمد بصره إلى جميع الآفاق ؛ ويحسب حساباً لجميع المصالح ؛ ويهدف إلى تحقيق غاية تشمل الإنسانية كلها منذ البدء إلى النهاية . فما يبدو تعارضاً في الواقع المحدود ، قد لا يبدو كذلك حين نتجاوزه إلى الواقع الشامل . واقع الإنسانية كلها ، لا واقع فرد ولا أمة ولا جيل .

وهذه النظرة الكلية البعيدة الأهداف إلى العدالة الاجتماعية ، هي التي تفسر لنا فيما بعد نظماً عدة في الإسلام ، لا تفهم حق الفهم إذا هي أخذت جزئيات وتفاريق ، وإذا حسب فيها حساب الفرد وحده في جماعة ، أو حساب الجماعة وحدها في أمة ، أو حساب الأمة وحدها في جيل ، أو حساب الجيل وحده في أجيال ... وهي التي تفسر لنا نظام الملكية الفردية ، ونظام الإرث ، ونظام الزكاة ، ونظام الحكم ، ونظام المعاملات ... إلى آخر ما يتضمنه الإسلام من نظم ، تتناول الأفراد والجماعات والأمم والأجيال .

ولسنا هنا بصدد الحديث عن ذلك كله ، فسنقتصر إذن على تناول الأسس العامة التي

أقام عليها الإسلام بناء العدالة الاجتماعية ، في حدود فكرته الكلية . وسنرى من طبيعتها أن الإسلام قد نظر إلى وحدة الروح والجسد في الفرد ، وإلى وحدة المعنويات والماديات في الحياة . كما نظر إلى وحدة الهدف بين الفرد والجماعة ، ووحدة المصلحة بين الجماعات المختلفة في الأمة الواحدة ، ووحدة الغاية بين الأمم الإنسانية ، ووحدة الصلة بين الأجيال المتعاقبة على اختلاف المصالح القريبة المحدودة .

هذه الأسس التي أقام عليها الإسلام العدالة الاجتماعية هي :

- ١ - التحرر الوجداني المطلق .
 - ٢ - المساواة الإنسانية الكاملة .
 - ٣ - التكافل الاجتماعي الوثيق .
- فلنفرد لكل أصل من هذه الأصول كلمة تكشف عن طبيعته وغايته .

التحرّر الوجداني

لن نتحقق عدالة اجتماعية كاملة ، ولن يضمن لها التنفيذ والبقاء ، ما لم تستند إلى شعور نفسي باطن باستحقاق الفرد لها ، وبحاجة الجماعة إليها ؛ وبعقيدة في أنها تؤدي إلى طاعة الله وإلى واقع إنساني أسمى . وما لم تستند كذلك إلى واقع مادي يهيئ للفرد أن يتمسك بها ، ويحتمل تكاليفها ويدافع عنها . ولن يستحقها الفرد بالتشريع قبل أن يستحقها بالشعور ، وبالقدرة العملية على استدامة هذا الشعور . ولن تحافظ الجماعة على التشريع إن وجد ، إلا وهناك عقيدة تؤيده من الداخل ، وإمكانيات عملية تؤيده من الخارج .. وهذا ما نظر إليه الإسلام في توجيهاته وتشريعاته جميعاً .

وتذهب المسيحية - كما صورتها الكنيسة والمجامع المقدسة - والبوذية كذلك ، إلى أن التحرر الوجداني من لذائذ الحياة وشهواتها ، والتوجه إلى ملكوت الرب في السماء ، واحتمار الحياة الدنيا ، كفيلاً بأن يضمن للإنسان حريته ، وللضمير سعادته . وهذا حق . ولكنه ليس الحق كله . فدوافع الحياة لا تقهر في جميع الأحوال ، وضروريات الحياة الواقعة لا تغلب أبد الدهر ، ولا بد أن يخضع الإنسان لضغطها في أكثر الأحيان .

على أن قهر دوافع الحياة وكبتها ليس خيراً دائماً ، فالله خالق الحياة لم يخلقها عبثاً ، ولم يخلقها ليعطلها البشر ويوقفوا نموها . وإنه لمن الخير أن يسمو الإنسان على ضروراته ، وأن يرتفع على شهواته ؛ ولكنه ليس من الخير أن يعطل الحياة ذاتها بذلك السمو وهذا الارتفاع .

فإذا كان هناك طريق لأن تنطلق القوى المكونة في كيان البشرية ؛ وأن يرتفع الإنسان على الخضوع المذل لضروراته . فذلك هو الطريق الأقوم والأسلم . وهذا ما هدف إليه

الإسلام وهو يوحد ضرورات الجسد وأشواق الروح في نظام ، ويكفل التحرر الوجداني بالشعور الباطن والإمكان الواقع ، ولا يغفل عن هذا أو ذلك .

وتذهب الشيوعية إلى أن التحرر الاقتصادي وحده كفي بالتحرر الوجداني ؛ وأن الضغط الاقتصادي على الفرد هو الذي يجعله يتخلى عما تكفل له القوانين النظرية أحياناً من عدالة ومساواة .. وهذا حق . ولكنه ليس الحق كله . فالتحرر الاقتصادي ذاته لا يكفل له البقاء في المجتمع إلا بالتحرر الوجداني من داخل الضمير . فهو عرضة لضغط آخر : ضغط الضرورات والاستعدادات والميول ، التي لا تكفي التشريعات وحدها لمقاومتها . والفرد الذي تقعد به استعداداته الطبيعية عن مجاراة الآخرين في الإنتاج ، وعن مجاراتهم في التطلع والطموح .. هذا الفرد لا بد أن يفقد حرصه على المساواة ، التي قد يكفلها له القانون ، لإحساسه الباطن بأنه أقل من سواه ، ولو تبجح قرة وكابر . والفرد ذو الاستعدادات الفائقة والنتاج الموفور . لا بد أن يغالب قانون المساواة المطلقة ونظام الملكية العامة الشامل ، فإن لم يستطع حقد عليهما وحق ؛ فإما أن يتمرد ، وإما أن يجبو ذكاؤه ، وتتكمش استعداداته ، ويقل نتاجه .

فأما حين تستند المساواة إلى تحرر وجداني عميق ، كما تستند إلى التشريع والتنفيذ ، فإن الشعور بها يكون أقوى عند القوي وعند الضعيف . إنها تستحيل في الضعيف تسامياً ، وفي القوي تواضعاً ؛ وتلتقي في النفس بالعقيدة في الله ، وفي وحدة الأمة وتكافلها .. وهذا ما هدف إليه الإسلام حين حرر الوجدان البشري تحريراً مطلقاً كاملاً ؛ بعدما كفل في الوقت ذاته حاجات الجسد ، وضرورات الحياة ، بحكم الأوضاع ، وبحكم القانون ، وبحكم الضمير سواء .

* * *

لقد بدأ الإسلام بتحرير الوجدان البشري من عبادة أحد غير الله ، ومن الخضوع لأحد غير الله . فما لأحد عليه غير الله من سلطان ؛ وما من أحد يميته أو يحييه إلا الله ؛ وما من أحد يملك له ضرراً ولا نفعاً ؛ وما من أحد يرزقه من شيء في الأرض ولا في السماء ؛ وليس بينه وبين الله وسيط ولا شفيع ؛ والله وحده هو الذي يستطيع ، والكل سواه عبيد ، لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم شيئاً .

«قُلْ : هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ . لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ» (١) .

وإذا توحد الله توحدت عبادته ، واتجه الجميع إليه فلا عبادة لسواه ، ولا حاكمية

(١) سورة الإخلاص .

لغيره ، كي لا يتخذ الناس بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله ، ولا يكون لأحد منهم فضل على أحدٍ إلا بعمله وتقواه :

« قُلْ : يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ : أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً ، وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ » (١) .

ويحرص الإسلام على هذا المعنى حرصاً شديداً ؛ فيتكئ عليه القرآن في مناسبات شتى . ولما كان الأنبياء هم مظنة أن يتجه إليهم الناس بشيء من العبادة ، أو ما في معناها على وجه من الوجوه ، فقد عنى الإسلام بتحرير وجدان البشرية من هذه الناحية تحريراً كاملاً .

يقول عن نبيه محمد - صلى الله عليه وسلم : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ . أَفَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ؟ » (٢) .

ويخاطب هذا النبي في صراحة قوية : « لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ » (٣) . كما يخاطبه في موضع آخر بما يشبه التهديد : « وَلَوْلَا أَنْ تُبَيِّنَاكَ لَقَدْ تَرَكْنَا الْإِهْمَ شَيْئاً قَلِيلاً . إِذَنْ لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ، ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيراً » (٤) .

ويأمره أن يجهر بحقيقة موقفه جهراً : « قُلْ : إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا . قُلْ : إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا . قُلْ : إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ ، وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِدًا » (٥) .

ويتحدث عن ألوهة عيسى ابن مريم ، فيصمهم بالكفر والسخف : « لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ . قُلْ : فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ » (٦) .

ويقول عن المسيح في موضع آخر : « إِنَّهُ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلاً لِبَنِي إِسْرَائِيلَ » (٧) .

ويعرض مشهداً من مشاهد يوم القيامة يستجوب فيه عيسى ابن مريم عما زعمه بعض الناس عنه من ألوهية ؛ ويثبت براءة عيسى من هذا الزعم الذي لا يد له فيه ، في أسلوب

(٥) سورة الجن [٢٠-٢٢] .

(٦) سورة المائدة [١٧] .

(٧) سورة الزخرف [٥٩] .

(١) سورة آل عمران [٦٤] .

(٢) سورة آل عمران [١٤٤] .

(٣) سورة آل عمران [١٢٨] .

(٤) سورة الإسراء [٧٤-٧٥] .

قوي أخذ : « وَإِذْ قَالَ اللَّهُ : يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي الْمُحْسِنِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ قَالَ : سُبْحَانَكَ ! مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ ، إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُهُ ، تَعَلَّمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ، إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ؛ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ : أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ، وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ؛ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ، إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ ، وَإِنْ تُغْفِرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » (١) .

كما يعرض صورة من تأليه العباد للعباد لا تتمثل في اعتقادهم بألوهيتهم ، ولكن تتمثل في تلقي الشرائع منهم ، وجعلهم بذلك أرباباً ولو لم يعتقلوا بألوهيتهم أو يقدموا لهم شعائر العبادة : « اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ . وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، سُبْحَانَ عَمَّا يُشْرِكُونَ » (٢) .

وهكذا . وهكذا . يستمر القرآن في توكيد هذه العقيدة وتثبيتها وتوضيحها ، ليصل إلى تحرير الوجدان البشري من كل شبهة شرك في ألوهية أو ربوبية ، قد تضغط هذا الوجدان ، وتخصمه لمخلوق من عباد الله ، إن يكن نبياً أو رسولاً ، فإنه عبد من عباده لا إله إلا إذا انتهى أن يكون عبد بذاته أميز عند الله من عبد بذاته ، انتفت الوسائط بين الله وعباده جميعاً ؛ فلا كهانة ولا وساطة ، بل يتصل كل فرد صلة مباشرة بخالقه ؛ يتصل شخصه الضعيف الفاني بقوة الأزل والأبد ، يستمد منها القوة والعزة والشجاعة ، ويشعر برحمة الله وعنايته وعطفه ، فيشتد إيمانه وتقوى معنويته .

والإسلام حريص كل الحرص على تقوية هذه الصلة ، وإشعار الفرد أنه يملك الاستعانة بتلك القوة الكبرى آناء الليل وأطراف النهار : « اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ » (٣) . « وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ، فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ، وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ » (٤) .. « وَلَا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ ، إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ » (٥) .. « قُلْ : يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا » (٦) .

(٤) سورة البقرة [١٨٦] .

(٥) سورة يوسف [٨٧] .

(٦) سورة الزمر [٥٣] .

(١) سورة المائدة [١١٦-١١٨] .

(٢) سورة التوبة [٣١] .

(٣) سورة الشورى [١٩] .

وقد شرع الإسلام خمس صلوات ، يقف فيها العبد كل يوم أمام ربه ، ويتصل فيها المخلوق بمخالقه ، في أوقات منظمة ، غير ما يعن له هو أن يقف امام إلهه ، أو يتصل به في توجهه ودعائه .

وليس الغرض من الصلاة أو الدعاء ألفاظاً وحركات ، بل القصد هو التوجه الكامل بالقلب والفكر والجسد في وقت واحد إلى الله ، تمثيلاً مع تصور الإسلام الكلي عن وحدة الإنسان في تكوينه ، ووحدة الخالق في ألوهيته : «فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ، الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ» (١) ..

* * *

فإذا تحرر الوجدان من شعور العبادة والخضوع لعبد من عباد الله ، وامتلاً بالشعور بأنه على اتصال كامل بالله ، لم يتأثر بشعور الخوف على الحياة أو الخوف على الرزق ، أو الخوف على المكائنة ... وهو شعور خبيث يغض من إحساس الفرد بنفسه ؛ وقد يدعوه إلى قبول الذل ، وإلى التنازل عن كثير من كرامته ، وكثير من حقوقه . ولكن الإسلام لشدة حرصه على أن يحقق للناس العزة والكرامة ، وأن يبيت في نفوسهم الاعتزاز بالحق ، والمحافظة على العدل ؛ وأن يضمن بذلك كله - علاوة على التشريع - عدالة اجتماعية مطلقة ، لا يفرط فيها إنسان .. لهذا كله يعني عناية خاصة بأن يقاوم الشعور بالخوف على الحياة وعلى الرزق وعلى المكائنة ، فالحياة بيد الله ، وليس لمخلوق قدرة على أن ينقص هذه الحياة ساعة أو بعض ساعة ، كذلك ليس له أن يخذلها خدشاً خفيفاً بضرر خفيف : «وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، كِتَابًا مُّوجَّلاً» (٢) .. «قُلْ : لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ، هُوَ مَوْلَانَا» (٣) .. «لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ» (٤) .

وإذن فلا كان الجبن والجبناء ، والحياة والأجل ، والنفع والضرر بيد الله دون سواه : «قُلْ : أَغَيْرَ اللَّهِ أَخِذُ وُلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ» (٥) .. «اللَّهُ يَسُطُّ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ» (٦) .. «وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ» (٧) .. «قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ؟ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ ؟ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ

(٥) سورة الأنعام [١٤] .
(٦) سورة الرعد [٢٦] .
(٧) سورة النكبات [٦٠] .

(١) سورة الماعون [٤-٥] .
(٢) سورة آل عمران [١٤٥] .
(٣) سورة التوبة [٥١] .
(٤) سورة يونس [٤٩] .

مِنَ الْمَيِّتِ ، وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ؟ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ؟ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ۗ (١) .. « يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ، هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ؟ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، فَأَنْتُمْ تُؤْفِكُونَ ؟ » (٢) .. « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ، نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ » (٣) « وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ » (٤) .

ويقرر القرآن أن خوف الفقر إنما هو من إيحاء الشيطان ، ليضعف النفس ، ويصدها عن الثقة في الله ، وعن الثقة في الخير : « الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ » (٥) .

وإذن فلا يجوز أن يُدَلَّ الاسترزاق رقاب الناس ، فإنما رزقهم بيد الله ؛ ويبد الله وحده ؛ ولن يملك أحد من عباده الضعفاء أن يقطع رزق إنسان ، ولا أن يضيق عليه في الرزق شيئاً . وهذا لا ينفي الأسباب والعمل ، ولكنه يقوي القلب ويشجع الضمير ، ويجعل الفقير المسترزق يواجه من يظن أن يده رزقه بكل قوة وبكل شجاعة ، فلا يقعده شعور الخوف عن المطالبة بحقه ، وعن الاعتزاز بنفسه ، ويدعوه إلى ترك بعض أجره أو بعض دينه أو بعض عزته احتفاظاً برزقه . وعلى هذا النحو يجب أن نفهم توجيه القرآن واتجاه الإسلام ، فهذا هو الفهم الحق الذي يتمشى مع منهجه العام في التوجيه والتشريع .

والخوف على المركز والمكانة قد يكون عدلاً للخوف من الموت والأذى ، والخوف من الفقر والعيلة . والإسلام يحرص على أن يتحرر الفرد من هذا الخوف أيضاً ، فلن يملك مخلوق لمخلوق في هذا الأمر شيئاً :

« قُلْ : أَللَّهُمَّ مَا لِكَ الْمَلِكِ ، تُؤْتِي الْمَلِكَ مَنْ تَشَاءُ ، وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِمَّنْ تَشَاءُ ، وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ ، وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ ، بِيَدِكَ الْخَيْرُ ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » (٦) .. « قُلْ : مَنْ يَبْدِيهِ مَلَكَوتُ كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ ، إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ؟ سَيَقُولُونَ اللَّهُ . قُلْ : فَأَنْتُمْ تُسْحَرُونَ » (٧) .. « إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَحْذِلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ

(٥) سورة البقرة [٢٦٨] .
(٦) سورة آل عمران [٢٦] .
(٧) سورة المؤمنون [٨٨ - ٨٩] .

(١) سورة يونس [٣١] .
(٢) سورة فاطر [٣] .
(٣) سورة الأنعام [١٥١] .
(٤) سورة التوبة [٢٨] .

مِنْ بَعْدِهِ؟ (١) .. «مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً» (٢) .. «وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ
وَلِلْمُؤْمِنِينَ» (٣) ..

وإذن فلا خوف من هذه الناحية أيضاً ، فإن القدر لله وحده ، وإن العزة لله جميعاً :
«وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ» (٤) ..

* * *

ولكن النفس البشرية قد تتحرر من عبودية القداسة ، ومن عبودية الخوف على الحياة
أو الرزق أو المكانة ؛ ثم تتأثر بعبودية القيم الاجتماعية . قيم المال والجاه والحسب والنسب ،
ولو لم ينلها منها نفع ولا ضرر . فإذا استشعر الوجدان عبودية معنوية لأية قيمة من هذه القيم ،
فلن يملك حرته كاملة إزاءها ، ولن يشعر بالمساواة الحقة مع أصحابها . وهنا يتصدى الإسلام
لهذه القيم جميعاً ، فيضعها في موضعها الحقيقي بلا إغفال ولا مغالاة ، ويرد القيم الحقيقية
إلى اعتبارات معنوية ذاتية ، كرامة في نفس الفرد ، أو واضحة في عمله . وبذلك يضعف
تأثير تلك القيم المادية ، وتضؤل آثارها النفسية ؛ فيكون هذا - بجانب ما يكفله الإسلام
من ضمانات معيشية وقانونية - وسيلة للتحرر الوجداني الكامل :

«إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ» (٥) .. والكريم عند الله هو الكريم حقاً وصدقاً .
«وَقَالُوا : نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا ، وَمَا نَحْنُ بِمُعَدِّينَ . قُلْ : إِنَّ رَبِّي يَسْطُرُ الرَّزْقَ لِمَنْ
يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ؛ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرَّبُكُمْ
عِنْدَنَا زُلْفَى ، إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ، فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا ، وَهُمْ فِي
الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ» (٦) ..

فليكونوا أكثر أموالاً وأكثر أولاداً ، فإلهذا من قيمة تجعل لهم ميزة أو استعلاء ،
«إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا» فالإيمان ، وهو قيمة مكنونة في الضمير ، والعمل الصالح
وهو قيمة بارزة في الحياة ، هما القيمتان الحقيقيتان اللتان لهما كل الاعتبار .
والإسلام لا يغضُّ مع هذا من قيمة المال ولا من قيمة الأبناء : «الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةٌ

(٤) سورة الأنعام [١٨] .

(٥) سورة الحجرات [١٣] .

(٦) سورة سبأ [٣٥-٣٧] .

(١) سورة آل عمران [١٦٠] .

(٢) سورة فاطر [١٠] .

(٣) سورة المائدة [٨] .

الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» .. زينة ولكنها ليسا قيمة من قيمها التي ترفع وتخفض : «وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلاً» (١) ..

ويضرب القرآن للقيم المادية والقيم المعنوية مثلاً في نَفْسِي رَجُلَيْنِ ، لا يدع مجالاً للشك في إثارة إحداهما على الأخرى ، في الوقت الذي يرسم صورة واضحة قوية للنفس المؤمنة ، وحقيقة القيم فيها :

«وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ ، وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ ، وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا . كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ، وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا ، وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا . وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ ، فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ : أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا . وَدَخَلَ جَنَّتَهُ - وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ - قَالَ : مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ، وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً ، وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا . قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ : أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ، ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ، ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا ؟ لَكِنَّهُ هُوَ اللَّهُ رَبِّي ، وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا . وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ : مَا شَاءَ اللَّهُ ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ، فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ ، وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ فُتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ؛ أَوْ يُصْبِحَ مَأْوَاهَا غَوْرًا ، فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا . وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ ، فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفْيِهِ عَلَى مَا انْتَقَفَ فِيهَا - وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا - وَيَقُولُ : يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا . وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا» (٢) .

وهكذا يبرز اعتزاز المؤمن بإيمانه ، واستهانته بتلك القيم التي اعتز بها صاحبه وهو يحاوره . ومما يلفت النظر أن صاحبه هذا المعتز بجنته لم يظهر الشرك بالله ، ولكن القرآن عدّه مشركاً ، وجعله يعترف بإشراكه في النهاية . ذلك أنه أشرك قيمة مادية صرفة ، وجعل لها هذا الاعتبار في وجدانه . والمؤمن الحق لا يشرك بالله شيئاً .

وفي قصة «قارون» يعرض صورتين نفسيتين بإزاء فتنة المال والثراء : صورة لنفوس تزدهيا هذه القيم فتضعف وتتضاءل ، وتحس بالصغر أمام الأغنياء ؛ وصورة لنفوس مؤمنة تعتر وتقوى ولا تصغر أو تضعف أبداً : «إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ ،

(١) سورة الكهف [٤٦] .

(٢) سورة الكهف [٣٢-٤٣] .

وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ ، إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ : لَا تَفْرَحْ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ ؛ وَاتَّبَعَ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ؛ وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ .
 قَالَ : إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي . أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ؟ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ . فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ .
 قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا : يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ . إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ .
 وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ : وَيَلَكُمْ آيَاتُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ، وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ . فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ ، فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ ؛ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ : وَيْ ! كَانَ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا . وَيْ ! كَانَهُ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ^(١) .

ويرتب الإسلام على نظرتة هذه نتائجها ، فينبى الله نبيه - صلى الله عليه وسلم - أن يعطي قيمة لما يتمتع به بعضهم من متاع خلاب ، فإنما هو فتنة واختبار وابتلاء :

« وَلَا تُؤَدِّنْ عَيْنِكَ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ، وَرَزَقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى »^(٢) .

ويفهم بعضهم أن هذه الآية ونظائرها إنما تدعو إلى ترك الأغنياء يعتنون كما يشاءون ، ورضي الفقراء بحرمانهم حقوقهم التي يكفلها الإسلام لهم . وهو خاطئ لا يلتفت إلى التصور الإسلامي العام . وهو تفسير المحترفين من «رجال الدين» في عصور الاستبداد لتنويم الشعور العام ، وكفه عن المطالبة بالعدالة الاجتماعية . وعليهم وزرهم ، والإسلام من تاويلهم بريء . فإنما جاءت هذه الآية وأمثالها لرد اعتبار القيم الإنسانية ؛ ولإنقاذ أنفس الفقراء مما يلحقها من ضعف أو انكسار أمام القيم المادية البحتة من مال ومتاع .
 وما يؤيد اتجاهنا هذا أمر الله - سبحانه - لنبيه - صلى الله عليه وسلم - ألا يقيم وزناً لهذه القيم ؛ وألا يرتب اعتبارات الناس عليها :

« وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ، وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ، تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ، وَاتَّبَعَ هَوَاهُ

(١) سورة القصص [٧٦ - ٨٢] .

(٢) سورة طه [١٣١] .

وَكَانَ أَمْرُهُ قُرْطًا» (١) .. «فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ ، إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ» (٢) .

وفي هذا المجال تعرض قصة النبي - صلى الله عليه وسلم - مع الرجل الأعمى الفقير «ابن أم مكتوم» ومع «الوليد بن المغيرة» سيد قومه . تلك القصة التي عتب الله فيها على نبيه عبثاً شديداً :

«عَبَسَ وَتَوَلَّى ، أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى . وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ، أَمَا مِنْ آسَفَنِي ، فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى . وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى ؟ وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ، وَهُوَ يَحْسَبُنِي ، فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى ۗ كَلَّا ! إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ، فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ» (٣) .

لقد كانت لحظة حرص بشري ساورت محمداً - صلى الله عليه وسلم - طمعاً في أن يهدي الله الوليد إلى الإسلام ؛ وكان بأمره مشغولاً حينما جاءه ابن أم مكتوم يطلب شيئاً من القرآن ، ويدعو مرة ومرة ، وهو بأمر الوليد مشغول ؛ فتضايق منه النبي - صلى الله عليه وسلم - وعبس في وجهه ؛ فعاتبه ربه هذا العتاب الشديد ، الذي كاد يبلغ حد التأنيب ؛ تصحيحاً للقيم التي يعتز بها الإسلام ، وتحقيقاً لمنهج الصحيح ، واتجاهه القويم ، في تحرير الوجدان .

* * *

وأخيراً فقد تتحرر النفس البشرية من عبودية القداسة ؛ ومن خوف الموت والأذى والفقر والهوان ؛ ومن كل الاعتبارات الخارجية والقيم الاجتماعية ؛ ثم تبقى مستندلة لذاتها ، مستندلة لذاتها وشهواتها ، مستندلة لمطامعها وأهوائها ؛ فيأتي لها القيد من داخل حين تنفلت منه من خارج ؛ فلا تبلغ التحرر الوجداني الكامل الذي يريده الإسلام لها ، ليحقق لها العدالة الاجتماعية الإنسانية الكبرى .

والإسلام لا يغفل هذا الخطر الكامن على التحرر الوجداني ، فيلقي إليه النضات عميقة ، تشهد بعنايته بدخائل النفس البشرية وأغوارها ؛ وتدلل على رعايته لكل استعداداتها وملاساتها ؛ ويلم بما تلم به المسيحية وتجعله غاية غاياتها :

«قُلْ: إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ ، وَأَزْوَاجُكُمْ ، وَعَشِيرَتُكُمْ ؛ وَأَمْوَالٌ

(١) سورة الكهف [٢٨] .

(٢) سورة التوبة [٥٥] .

(٣) سورة عبس [١ - ١٢] .

أَقْتَرَفْتُمُوهَا ، وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا ، وَمَسَاكِينُ تُرَضُّونَهَا ، أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ . فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ^(١) .
وهكذا يجمع في آية واحدة جميع اللذائذ والمطامح والرغائب ونقط الضعف في نفس الإنسان ، ليضعها في كفة ، ويضع في الكفة الأخرى حب الله ورسوله ، وحب الجهاد في سبيله ، لتكون التضحية كاملة ، والتخلص من أهواق الشهوات كاملاً . فالنفس التي تتحرر من هذا كله هي النفس التي يتطلبها الإسلام ، ويدعو إلى تكوينها لتستعلي على الضراوة المذلة ، وتملك قياد أمرها ، وتترزع إلى ما هو أكبر وأبعد مدى من الرغبات الوقتية الصغيرة .

أو يقول : « زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ : مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ ، وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ ، وَالْأَنْعَامِ ، وَالْحَرْثِ . ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ؛ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ . قُلْ : أَوْبَيْتُكُمْ بِحَيْرٍ مِنْ ذُلِّكُمْ ؟ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، خَالِدِينَ فِيهَا ، وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ » ^(٢) .

وما كان هذا تحذيراً ولا دعوة إلى الزهد وترك طيبات الحياة كما يحلو لبعضهم أن يفسر القرآن ، أو كما يحلو لبعضهم أن يتهم الإسلام ؛ إنما كان دعوة للتحرر والانطلاق من ضعف الشهوات والغرائز ، ثم لا ضرر بعد ذلك من الاستمتاع بالحياة حين يملكها الإنسان ولا تملكه : « قُلْ : مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ! » ^(٣) « وَلَا تَنْسَ نَفْسِيكَ مِنَ الدُّنْيَا » ^(٤) .

وفي هذا الاتجاه نفسه كانت فريضة الصوم لترتفع النفس على ضرورات الفطرة القوية فترة من الوقت ، تقوي بها إرادتها وتستعلي ، ويسمو بها الإنسان على ذاته حين يرتفع على ضروراته .

ويسلك القرآن إلى هذه الغاية شتى السبل ؛ ومن بينها التحذير الإيحائي من فتنه الأموال والأولاد حين يقول : « إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ » ^(٥) . . وبذلك يثير عامل الحذر من الاندفاع وراء الضعف البشري بإزاء الأموال والأولاد . فكثيراً ما يؤدي المرء من ناحية حرصه

(٤) سورة القصص [٧٧] .

(٥) سورة التباين [١٥] .

(١) سورة التوبة [٢٤] .

(٢) سورة آل عمران [١٤-١٥] .

(٣) سورة الأعراف [٣٢] .

على ماله أو نبيه ، فيقبل ما لم يكن ليقبل ، ويخضع لما لم يكن ليخضع ، ويرتكب ما لم يكن ليرتكب . وقد خرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذات يوم وهو محتضن أحد ابني بنته فاطمة - رضي الله عنها - وهو يقول : « إِنَّكُمْ لَتَبْخُلُونَ وَيَجْبَنُونَ وَيَجْهَلُونَ » (١) .

وبعد ، فلقد يتحرر المرء من كل ما بغض شعورياً من كرامته ، ولكنه يحتاج . يحتاج إلى اللقمة فيذل ، فليس أشد من الحاجة إذلالاً ؛ والبطن الجائعة لا تعرف المعاني العالية . ولقد يضطر للاستجداء فتذهب كرامته كلها ضياعاً . هنا يتولى الإسلام الأمر بالترشيع لمنع أسباب الحاجة ؛ ولإزالتها حين توجد : فيجعل للفرد حقه في الكفاية مفروضاً على الدولة وعلى القادرين في الأمة ، فرضاً يعاقب عليه في الآخرة ويقاوم عليه في الدنيا (وسياًتي تفصيل ذلك عند الكلام على التكافل الاجتماعي في الإسلام) . ثم ينهى عن الاستجداء فيصف جماعة من المسلمين الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض ؛ وصف استحسان بأنهم « لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْفَافاً » (٢) والنبي - صلى الله عليه وسلم - يعطي سائلاً درهماً ثم يقول : «لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة حطب على ظهره ، فيبيعهها ، فيكف الله بها وجهه ، خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعه» (٣) ويقول : « اليد العليا خير من اليد السفلى » (٤) . فيحض على الاستغناء بوسائل أخرى غير وسيلة الاستجداء التي يراها الإسلام ضرورة مكروهة . أما أموال الزكاة فهي حق : حق يؤخذ ، لا فضل يعطى : «وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ» (٥) . حق تأخذه الدولة لتملكه لأصحابه ، وتتفق منه في مصالح المسلمين بما يدفع حاجة الجسد ، ويحفظ كرامة النفس ، ويصون عزة الوجدان . فإن لم يكف شرعت من الفرائض والوظائف في أموال القادرين والأغنياء بقدر ما يسد حاجة الضعفاء والفقراء (وسياًتي بيان هذا في فصل سياسة المال) .

* * *

وكذلك يأخذ الإسلام الأمر من وجوه كلها ، ومن مناحيه جميعاً ، فيكفل التحرر الوجداني تحرراً مطلقاً ، لا يقوم على المعنويات وحدها ، ولا على الاقتصاديات وحدها ، ولكن يقوم عليهما جميعاً . فيعرف للحياة واقعها ، وللنفس طاقتها ؛ ويستثير في الطبيعة البشرية غاية أشواقها وأعلى طاقتها ؛ ويدفع بها إلى التحرر الوجداني كاملاً صريحاً . بغير

(١) الترمذي .

(٤) الشيخان .

(٢) سورة البقرة [٢٧٣] .

(٥) سورة الذاريات [١٩] .

(٣) الشيخان واللفظ للبخاري .

التحرر الكامل لن تقوى على عوامل الضعف والخضوع والعبودية ؛ ولن تتطلب نصيبها من العدالة الاجتماعية ؛ ولن تصبر على تكاليف العدالة حين تعطاها .
وهذا التحرر هو أحد الأسس الركينة لبناء العدالة الاجتماعية في الإسلام . بل هو الركن الأول الذي تقوم عليه الأركان .

المساواة الإنسانية

إذا استشعر الضمير كل هذا التحرر الوجداني ؛ فخلص من كل ظل للعبودية إلا الله ، وأمن الموت والأذى والفقر والذل إلا بإذن الله ؛ وانفلت من ضغط القيم الاجتماعية والمالية ؛ ونجا من ذل الحاجة والمسألة ؛ وتسامى على شهواته ومطامعه ؛ وتوجه إلى الخالق الواحد الأحد الذي يتوجه له الجميع بلا استثناء ولا استعلاء ؛ ووجد بعد ذلك كله كفايته من ضرورات الحياة مكفولة له بحكم التشريع والنظام ..

إذا استشعر الضمير البشري هذا كله ووجد من الضمانات الواقعية والقانونية ما يؤكد في نفسه هذا الشعور ، فلن يكون في حاجة لمن يهتف له بالمساواة لفظاً وقد استشعرها في أعماقه معنى ، ووجدتها في حياته واقعاً ؛ بل لن يصبر على التفاوت القائم على تلك القيم إطلاقاً . سيطلب حقه في المساواة ؛ وسيجاهد لتقرير هذا الحق ، وسيحفظ به حين يناله ؛ ولن يقبل منه بديلاً ؛ وسيصبر على تكاليف الاحتفاظ به ، والزيادة عنه ، مهما بذل في ذلك من جهد وتضحية .

ولن يكون الفقير والضعيف وخدمهما الحريصين على مبدأ المساواة التابع من الضمير ، المصون بالتشريع ، المكفول بالاكتماء وحرية النشاط والارتزاق ؛ بل إن الغني والقوي سيتزلان عنده بحكم استشعار ضميرهما تلك المعاني ، التي حرص الإسلام على تقريرها وتثبيتها فيما أسلفنا .. وذلك ما وقع بالفعل في المجتمع الإسلامي قبل أربعة عشر قرناً ؛ مما سيأتي في موضعه في هذا الكتاب .

ولكن الإسلام مع ذلك لم يكتف بالمفهومات الضمنية المستفادة من التحرر الوجداني ، فقرر مبدأ المساواة باللفظ والنص ، ليكون كل شيء واضحاً مقررأً منطوقاً . وفي الوقت الذي كان بعضهم يدَّعي وَيُصَدِّقُ أنه من نسل الآلهة ، وبعضهم يدعي وَيُصَدِّقُ أن الدماء التي تجري في عروقه ليست من نوع دماء العامة ، إنما هو الدم الأزرق الملوكي النبيل ؛ وفي الوقت الذي كانت بعض الملل والنحل تفرق الشعوب إلى طبقات خلق بعضها من رأس الإله فهي مقدسة ، وخلق بعضها من قدميه فهي منبوذة ؛ وفي الوقت الذي كان الجدل يدور حول المرأة : أمي ذات روح أم لا روح فيها ؛ وفي الوقت الذي كان يباح فيه للسيد أن يقتل عبيده ويعذبهم . لأنهم من نوع آخر غير نوع السادة ...

في هذا الوقت جاء الإسلام ليقرر وحدة الجنس البشري في المنشأ والمصير ، في المحيا والممات ، في الحقوق والواجبات ، أمام القانون وأمام الله ، في الدنيا وفي الآخرة ، لا فضل إلا للعمل الصالح ، ولا كرامة إلا للأتقى .

لقد كانت وثبة بالإنسانية لم يعرف التاريخ لها نظيراً ؛ ولا تزال إلى هذه اللحظة قمة لم يرتفع إليها البشر أبداً . بل لقد كانت نشأة أخرى للبشرية يولد فيها « الإنسان » الأسمى ! الأمر الذي تراجعت عنه البشرية ، ولم تبلغ إليه أبداً إلا في ظل هذا المنهج الرباني .

كلا لم ينسل الإله أحداً : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ » .. « وَقَالُوا : آمَخَذَ الرَّحْمَانُ وَلَدًا . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ، تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ؛ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ ، وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا : أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَانِ وَلَدًا . وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَانِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا . إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَانِ عَبْدًا . لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ، وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا » (١) .

ثم كلا ! ليس هنالك من دم أزرق ، ودم عادي ؛ وما خلق أحد من رأس وخلق آخر من قدم : « أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ . إِلَى قَدَرٍ مَعْلُومٍ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ؟ » (٢) .. « فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ . خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ، يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ » (٣) .. « وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا . وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ؛ وَمَا يَعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ . إِنْ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ » (٤) .. « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ؛ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ، ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ، فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا ، فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ، ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » (٥) .

ويمضي القرآن يكرر هذا المعنى في مواضع كثيرة ، ليقر في خلد « الإنسان » وحدة أصله ونشأته : الجنس كله من تراب ، والفرد - كل فرد - من ماء مهين ، ويكرر النبي صلى الله عليه وسلم هذا المعنى في أحاديثه : « أتم بنو آدم ، وآدم من تراب » (٦) كيما يزيد استقراراً في المشاعر والأخلاق .

(٤) سورة طاهر [١١] .

(٥) سورة المؤمنون [١٢-١٤] .

(٦) مسلم وأبو داود .

(١) سورة مريم [٨٨-٩٥] .

(٢) سورة المرسلات [٢٠-٢٣] .

(٣) سورة الطارق [٥-٧] .

فإذا انتهى أن يكون فرد أفضل بطبيعته من فرد ؛ فليس هنالك من جنس وليس هنالك من شعب ، هو بنشأته وعنصره أفضل - كما لا يزال بعض الأجناس إلى هذه اللحظة يتشدد - كلا . « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً » (١) .. فهي نفس واحدة وزوجها منها ، ومنهما ابث الرجال والنساء . فهم من أصل واحد ، وهم إخوة في النسب ، وهم متساوون في الأصل والنشأة : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا . إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ » (٢) .. فليست هذه الشعوب والقبايل لتتفاخر أو تتناكر ، بل لتتعارف وتتآلف . وكلها عند الله سواء ، لا تتفاضل إلا بالتقوى . وتلك مسألة أخرى لا علاقة لها بالأصل والنشأة ، ذلك أن الناس كلهم سواء لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى .. وأول التقوى الإسلام لله وحده . وإلا فلا تقوى ولا صلاح أصلاً .

ولقد برئ الإسلام من العصبية القبلية والعنصرية - إلى جانب براءته من عصبية النسب والأسرة . فبلغ بذلك مستوى لم تصل إليه « الحضارة » الغربية إلى يومنا هذا . الحضارة التي تبيح للضمير الأمريكي إفناء عنصر الهنود الحمر إفناء منظماً تحت سمع الدول وبصرها ، كما تبيح له تلك التفرقة النكدة بين البيض والسود ، وتلك الوحشية البشعة . والتي تبيح لحكومة جنوب إفريقيا أن تجهر بالقوانين العنصرية ضد الملونين ، وتبيح لحكومات روسيا والصين والهند والحبشة ويوغوسلافيا وغيرها إفناء المسلمين بالجملة !

* * *

ويتعقب الإسلام مظان التفاوت والتفاضل - إلا بالتقوى والعمل الصالح - في كل صورها وملاساتها وأسبابها ، ليقضي عليها جميعاً . فهذا النبي محمد ، ما يفتأ القرآن يذكر الناس أنه بشر كسائر البشر ، وما يفتأ محمد ذاته يكرر هذا المعنى ، أن كان نبياً محبوباً من قومه مبعثاً ، فخييف أن ينقلب ذلك الحب وهذا التبجيل إلى تأليه أو قدسية لا تكون إلا لله . فهذا هو ذا يقول لقومه : « لَا تُطْرُقُونِي كَمَا أُطْرُقَ النَّصَارَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ » (٣) . ويقول وقد خرج على جماعة فوققوا له تبجيلاً « من سره أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار » (٤) .

ولما كان أهل محمد مظنة أن يقدسوا نبيهم النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى أنه لا يملك

(٣) البخاري .
(٤) أبو داود والترمذي .

(١) سورة النساء [١] .
(٢) سورة الحجرات [١٣] .

لهم من الله شيئاً : « يا معشر قريش لا أغني عنكم من الله شيئاً . يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئاً . يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً . ويا صفية عمة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً ... » (١) .

وحين أصابت محمداً الإنسان لحظة حرص بشرى ، فانصرف عن الرجل الفقير ابن أم مكتوم إلى الوليد بن المغيرة سيد قومه ، عاجله العتاب الشديد الذي يشبه التائب ، ليرد للمساواة المطلقة معاييرها الكاملة .

وحين كان بعض ذوي الثراء والأنساب يأنف أن يزوج أو يتزوج من الفقراء والفقيرات جاء أمر الله : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ ، وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ » (٢) ..

* * *

فأما بين الجنسين فقد كفل للمرأة مساواة تامة مع الرجل من حيث الجنس والحقوق الإنسانية ؛ ولم يقرر التفاضل إلا في بعض الملابس المتعلقة بالاستعداد أو الدربة أو التبعة ، مما لا يؤثر على حقيقة الوضع الإنساني للجنسين ؛ فحيثما تساوى الاستعداد والدربة والتبعة تساوى ، وحيثما اختلف شيء من ذلك كان التفاوت بحسبه .

ففي الناحية الدينية والروحية يتساويان : « وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا » (٣) .. « مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » (٤) « فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ ؛ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ » (٥) .

وفي ناحية الأهلية للملك والتصرف الاقتصادي يتساويان : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ، وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ » (٦) .. « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ » (٧) .

(٥) سورة آل عمران [١٩٥] .

(٦) سورة النساء [٧] .

(٧) سورة النساء [٣٢] .

(١) متفق عليه .

(٢) سورة النور [٣٢] .

(٣) سورة النساء [١٢٤] .

(٤) سورة النحل [٩٧] .

وحسب الإسلام ما كفل للمرأة من مساواة دينية ، ومن مساواة في التملك والكسب ؛ وما حقق لها من ضمانات في الزواج بإذنها ورضاها ، دون إكراه ولا إهمال : « لا تنكح الثيب حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن وإذنها الصموت »^(١) . وفي مهرها : « فَاتَوْهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً »^(٢) .. وفي سائر حقوقها الزوجية ، زوجة أو مطلقة : « فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرْحُونَهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ، وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا »^(٣) .. « وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ »^(٤) .

ويجب أن نذكر أن الإسلام ضمن للمرأة هذه الحقوق ، ووفر لها كل هذه الضمانات بروح تكريمية خالصة ، ليست مشوبة بضغط الاقتصاديات والماديات . فلقد حارب فكرة أن المرأة عالة يحسن التخلص منها وهي وليدة ، فحارب عادة الوأد التي كانت معروفة في حياة بعض القبائل العربية حرباً لا هوادة فيها ؛ وعالج هذه العادة بنفس الروح التكرمية الخالصة التي ينظر بها إلى البشر . فهي نهى تحريم عن القتل عامة لم يستثن : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ »^(٥) .. ونهى بالتخصيص عن قتل الأولاد - وما كان يقتل من الأولاد سوى الإناث : « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ . نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ »^(٦) .. وقدم رزق الأولاد في هذه الآية لأنهم سبب الخشية من الإملاق ؛ ليملاً صلور الآباء ثقة برزق الله وكفالتهم للأولاد قبل الآباء ! ثم استجاش وجدان العدل والرحمة وهو يقول عن يوم القيامة : « وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ : بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ؟ »^(٧) .. فجعل هذا موضع سؤال استنكاري بارز ظاهر في ذلك اليوم الرهيب .

فالإسلام إذن حين منح المرأة حقوقها الروحية والمادية كان ينظر إلى صفتها الإنسانية ، ويسير مع نظرته إلى وحدة الإنسان : « خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا »^(٨) .. وكان يريد رفعها إلى حيث يجب أن يكون شطر « النفس » الواحدة .

ويجب أن نذكر هذا للإسلام ، أن نذكر بجانبه أن الحرية التي منحها الغرب المادي للمرأة لم تفض من هذا النبع الكريم ولم تكن دوافعها هي دوافع الإسلام البريئة . ويحسن ألا ننسى التاريخ ؛ وألا نفتن بالقشور المخادعة التي تعاصرنا اليوم . يحسن

(٥) سورة الأنعام [١٥١] .

(٦) سورة الإسراء [٣١] .

(٧) سورة التكاوير [٨-٢٩] .

(٨) سورة الأعراف [١٨٩] .

(١) الشيخان .

(٢) سورة النساء [٢٤] .

(٣) سورة البقرة [٢٣١] .

(٤) سورة النساء [١٩٩] .

أن نذكر أن الغرب أخرج المرأة من البيت تعمل ، لأن الرجل هناك نكل عن كفالتها وإعالتها ، إلا أن يقتضيها الثمن من عقتها وكرامتها !
عندئذ فقط اضطرت المرأة أن تعمل !

ويحسن أن نذكر أنها حين خرجت للعمل انتهز الغرب المادي حاجتها ؛ واستغل فرصة زيادة العرض ليرخص من أجرها ؛ واستغنى أصحاب الأعمال بالمرأة الرخيصة الأجر عن العامل الذي بدأ يرفع رأسه ويطلب بأجر كريم !
و حين طالبت المرأة هناك بالمساواة ، كانت تعني أولاً وبالذات المساواة في الأجور لتأكل وتعيش ! فلما لم تستطع هذه المساواة طالبت بحق الانتخاب ليكون لها صوت يحسب حسابها ؛ ثم طالبت بدخول البرلمانات ليكون لها صوت إيجابي في تقرير تلك المساواة ! لأن القوانين التي تحكم المجتمع يسنها الرجل وحده ؛ وليست - كما هي في الإسلام - من شرع الله ، الذي يعدل بين عباده رجالاً ونساءً .

ويحسن ألا ننسى أن فرنسا ظلت إلى عهد الجمهورية الرابعة بعد الحرب الأخيرة لا تمنح المرأة حق التصرف في مالها - كما يمنحها الإسلام ذلك - إلا بإذن وليها ، على حين منحها حق الدعارة كاملاً بصفة علنية أو سرية ! وهذا الحق الأخير هو الحق الوحيد الذي حرمه الإسلام للمرأة ! لأنه حرمه للرجل كذلك ، رعاية لكرامة الإنسان وشعوره ، ورفعاً لمستوى العلاقات الجنسية أن تكون علاقة أجساد لا تربطها رابطة من بيت ولا أسرة .
ويجب حين نرى الغرب المادي يقدم المرأة اليوم في بعض الأعمال على الرجل ، وبخاصة في المتاجر والسفارات والقنصليات وفي الأعمال الإخبارية كالصحافة ونحوها .. يجب ألا نغفل عن المعنى الكريه الخبيث في هذا التقديم . إنه معنى النخاسة والرقيق في جو من دخان العنبر والأفيون ! إنه استغلال للحاسة الجنسية في نفوس « الزبائن » . فصاحب المتجر ، كالدولة التي تعين النساء في السفارات والقنصليات ، كشركة السياحة التي تعين مضيفات ، كصاحب الجريدة الذي يدفع بالمرأة إلى التقاط الأحاديث والأخبار ، كل منهم يدرك فهم يستخدم المرأة ، ويعرف كيف تحصل المرأة على النجاح في هذه الميادين ؛ ويعلم ماذا تبذل للحصول على هذا النجاح ! فإن لم تبذل هي شيئاً - وهو فرض بعيد - فهو يدرك أن شهوات جائعة ، وعيوناً خائنة ، ترف حول جسدها وحول حديثها ؛ وهو يستغل ذلك الجوع للكسب المادي والنجاح الصغير ! لأن المعاني الإنسانية الكريمة منه بعيد بعيد !

فأما الشيوعية فذات دعوى عريضة في مساواة المرأة بالرجل ، وتحطيم الأغلال التي تقيد المرأة ! والمساواة هي المساواة في العمل والأجر . ومتى استوى العمل والأجر ، فقد تحررت المرأة وأصبح لها حق الإباحية كما هو حق للرجل ! لأن المسألة في عرف الشيوعية

لا تعدو الاقتصاد . فكل الدوافع البشرية ، وكل المعاني الإنسانية ، كامنة في هذا العنصر وحده من عناصر الحياة !

والحقيقة في صميمها هي نكول الرجل عن إعالة المرأة ، واضطرارها أن تعمل مثله وفي دائرته لتعيش ، فالشيوعية - بهذا - هي التكملة الطبيعية لروح الغرب المادية ، الفاقدة للمعاني الروحية في حياة البشرية .

يجب أن نذكر هذا كله قبل أن يندفع أبصارنا الوهج الزائف . فالإسلام قد منح المرأة من الحقوق منذ أربعة عشر قرناً ما لم تمنحه إياها « الحضارة » الغربية حتى اليوم . وهو قد منحها - عند الحاجة - حق العمل وحق الكسب ؛ ولكنه أبقى لها حق الرعاية في الأسرة ، لأن الحياة عنده أكبر من المال والجسد ، وأهدافها أعلى من مجرد الطعام والشراب ؛ ولأنه ينظر إلى الحياة من جوانبها المتعددة ، ويرى لأفرادها وظائف مختلفة ، ولكنها متكافئة متناسقة . وبهذه النظرة يرى وظيفة الرجل ووظيفة المرأة ؛ فيوجب على كل منهما أن يؤدي وظيفته أولاً لتنمية الحياة ودفعها إلى الأمام ؛ ويفرض لكل منهما الحقوق الضامنة لتحقيق هذا الهدف الإنساني العام .

* * *

وأخيراً فإن للجنس البشري كله كرامته ، التي لا يجوز أن تستذل : « وَقَدْ كَرَّمْنَا نَبِيَّ آدَمَ وَحَمَلْنَا فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً » (١) .. كَرَّمْنَاهُمْ بِجَنْسِهِمْ ، لا بأشخاصهم ولا بعناصرهم ولا بقبائلهم . فالكرامة للجميع على سبيل المساواة المطلقة ، فكلهم لآدم . وإذا كان آدم من تراب ، وإذا كان آدم قد كرم ، فأبناؤه جميعاً سواء في هذا وفي ذلك !

وللناس جميعاً - في المجتمع المسلم - كراماتهم التي لا يجوز أن تلمز ، ولا أن يسخر منها أحد : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ ، عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ، وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ ، وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ . بِئْسَ الْأَسْمُ : الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ، وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » (٢) .. والتعبير العميق الجميل : « ولا تلمزوا أنفسكم » . ذو دلالة عجيبة ، فلمز المؤمن للمؤمن هو لمزه لنفسه ، لأنهم كلهم من نفس واحدة !

(١) سورة الإسراء [٧٠] .

(٢) سورة الحجرات [١١] .

وللناس جميعاً في المجتمع المسلم حرمتهم : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ ؛ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ آرْجِعُوا فَآرْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ » (١) .. « وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا » (٢) .

وقيمة هذا الإجراء هو إشعار كل فرد بأن له حرمة لا يجوز أن ينتهكها عليه الآخرون ؛ ولا تقل حرمة أحد عن حرمة أحد ؛ فهم فيها سواء ، وهم جميعاً مؤمنون ، في المجتمع المسلم الذي يقوم على منهج الله وشرعه . فيكفل للناس فيه هذه الكرامة ، ويصون منهم هذه الحرمات .

* * *

وهكذا يتبع الإسلام كل ناحية من حياة الناس الوجدانية والاجتماعية ، ليؤكد فيها معنى المساواة توكيداً . وما كان في حاجة كما قلنا لأن يتحدث عن المساواة لفظاً وصورة ، بعد ما حققها معنى وروحاً ، بالتححرر الوجداني الكامل من جميع القيم ، وجميع الملابس ، وجميع الضرورات ، وكفل لها في عالم الواقع كل الضمانات . ولكنه يحرص على المساواة حرصاً شديداً ، ويريد لها إنسانية كاملة غير محدودة بعنصر ولا قبيلة ولا بيت ولا مركز ؛ كما يريد لها أبعد مدى من دائرة الاقتصاديات وحدها ، مما وقفت عنده المذاهب المادية « العلمية » !

التكافل الاجتماعي

لا تستقيم حياة يذهب فيها كل فرد إلى الاستمتاع بحريته المطلقة إلى غير حد ولا مدى ، يغذيها شعوره بالتححرر الوجداني المطلق من كل ضغط ، وبالمساواة المطلقة التي لا يحدها قيد ولا شرط ؛ فإن الشعور على هذا النحو كفيلاً بأن يحطم المجتمع كما يحطم الفرد ذاته . فللمجتمع مصلحة عليا لا بد أن تنتهي عندها حرية الأفراد ؛ ولل فرد ذاته مصلحة خاصة في أن يقف عند حدود معينة في استمتاعه بحريته ؛ لكي لا يذهب مع غرائزه وشهواته ولذائذه إلى الحد المردي ؛ ثم لكي لا تصطدم حريته بحرية الآخرين ، فتقوم المنازعات التي لا تنتهي ، وتستحيل الحرية جحيماً ونكالاً ؛ ويقف نمو الحياة وكما لها عند حدود المصالح

(١) سورة النور [٢٧-٢٨] .

(٢) سورة الحجرات [١٢] .

الفردية القرية الآماد . وذلك كالذي حدث في «حرية» النظام الرأسمالي ، وما صاحبه من نظريات الحرية الحيوانية للشهوات !

والإسلام يمنح الحرية الفردية في أجمل صورها ، والمساواة الإنسانية في أدق معانيها ، ولكنه لا يتركهما فوضى ، فللمجتمع حسابه ، وللإنسانية اعتبارها ، وللأهداف العليا للدين قيمتها . لذلك يقرر مبدأ التبعية الفردية ، في مقابل الحرية الفردية ، ويقرر إلى جانبها التبعية الجماعية التي تشمل الفرد والجماعة بتكاليها . وهذا ما ندعوه بالتكافل الاجتماعي .
والإسلام يقرر مبدأ التكافل في كل صورته وأشكاله . فهناك التكافل بين الفرد وذاته ، وبين الفرد وأسرته القرية ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الأمة والأُمم ، وبين الجيل والأجيال المتعاقبة أيضاً .

هناك تكافل بين الفرد وذاته ، فهو مكلف أن ينهي نفسه عن شهواتها ؛ وأن يزيكها ويطهرها ؛ وأن يسلك بها طريق الصلاح والحياء ؛ وألا يُلقي بها إلى التهلكة : «فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ، فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ، وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ، وَنَبَىٰ النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ» (١) .. «وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا . قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ، وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا» (٢) .. «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» (٣) وهو مكلف في الوقت ذاته أن يتمتع نفسه في الحدود التي لا تفسد فطرتها ، وأن يمنحها حقها من العمل والراحة فلا ينهكها ويضعفها : «وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ، وَلَا تَنْسَ نَفْسِكَ مِنَ الدُّنْيَا» (٤) .. «يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا . إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ» (٥) .

والتبعية الفردية كاملة . فكل إنسان وعمله . وكل إنسان وما يكسب لنفسه من خير أو شر ، ومن حسنة أو سيئة ، ولن يجزى عنه أحد في الدنيا ولا في الآخرة : «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ» (٦) .. «أَمْ لَمْ يَنْبَأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ؛ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ، أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ، وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ، وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ، ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَىٰ» (٧) .. «لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ» (٨) .. «فَمَنْ أَهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِ ،

(٥) سورة الأعراف [٣١] .

(٦) سورة المائدة [٣٨] .

(٧) سورة التجم [٣٦-٤١] .

(٨) سورة البقرة [٢٨٦] .

(١) سورة النازعات [٣٧-٤١] .

(٢) سورة الشمس [٧-١٠] .

(٣) سورة البقرة [١٩٥] .

(٤) سورة القصص [٧٧] .

وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ، وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ ﴿١﴾ .. « وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ » ﴿٢﴾ .

وبذلك كله يقف الإنسان من نفسه موقف الرقيب ، يهديها إن ضلت ، ويمنحها حقوقها المشروعة ؛ ويحاسبها إن أخطأت ، ويحتمل تبعه إهماله لها . وبذلك يقيم الإسلام من كل فرد شخصيتين ، تراقبان وتتلاحضان ، وتكافلان فيما بينهما في الخير والشر ، في مقابل منح هذا الفرد التحرر الوجداني الكامل ، والمساواة الإنسانية التامة . فالحرية والتبعة تتكافان وتكافلان .

* * *

وهناك تكافل بين الفرد وأسرته القريبة : « وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا . إِنَّمَا يُبَلِّغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ، فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ، وَلَا تَنْهَرُهُمَا ، وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ، وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلَّةِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ : رَبُّ أَرْحَمَهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا » ﴿٣﴾ .. « وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ، حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ ، وَفَصَّالَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ » ﴿٤﴾ . « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ ، وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا أُسْعَهَا ، وَلَا تَضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ » ﴿٥﴾ .

وقيمة هذا التكافل في محيط الأسرة أنه قوامها الذي يمسكها ، والأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع ، ولا مفر من الاعتراف بقيمتها ؛ وهي تقوم على الميول الثابتة في الفطرة الإنسانية ، وعلى عواطف الرحمة والمودة ، ومقتضيات الضرورة والمصلحة ؛ كما أنها العنصر الذي تنشأ فيه وحوله مجموعة الآداب والأخلاق الخاصة بالجنس ، وهي في صميمها آداب المجتمع الذي ارتفع عن الإباحية الحيوانية والفوضى الممجية .

ولقد حاولت الشيوعية أن تقضي على الأسرة بحجة أنها تنمي أحاسيس الأثرة الذاتية ، وحب التملك ؛ وتمنع شيوعية الثروة ، وشيوعية ملكية الدولة للأفراد ... ولكنها فيما يبدو قد فشلت في هذا فشلاً تاماً ، فالشعب الروسي شعب عائلي ، وللعائلة مكانها في نفسه وفي تاريخه ، فوق أن الأسرة نظام بيولوجي ونفسي لا نظام اجتماعي فحسب ، فتخصيص

- | | |
|-------------------------|----------------------------|
| (٤) سورة لقمان [١٤] . | (١) سورة الزمر [٤١] . |
| (٥) سورة الأحزاب [٦] . | (٢) سورة النساء [١١١] . |
| (٦) سورة البقرة [٢٣٣] . | (٣) سورة الإسراء [٢٣-٢٤] . |

امراة لرجل أصلح بيولوجياً وأفلح لإنجاب الأطفال . وقد لوحظ أن المرأة التي يتداولها عدة رجال تعقم بعد فترة معينة أو لا يصبح نسلها . أما من الوجهة النفسية فشاعر المودة والرحمة تنمو في جو الأسرة خيراً مما تنمو في أي نظام آخر ، وتكوين الشخصية يتم في هذا المحيط خيراً مما يتم في أي نظام آخر . وقد أثبتت تجارب الحرب الأخيرة بين أطفال المحاضن ، أن الطفل الذي تتناوب تربيته عدة حاضنات تحتل شخصيته وتفكك ، ولا تنمو فيه مشاعر الحب والتعاون ؛ كما أن الطفل الذي لا والد له يعاني مركب النقص ، ويهرب من هذا الواقع بتخيل والد لا وجود له ، يتصل به في الخيال ، ويصوره في شتى الصور والأشكال (١) .

وليست العوامل البيولوجية والنفسية وحدها ، فهناك مقتضيات الضرورة والمصلحة التي تربط بين رجل وامراة لتكوين بيت ورعاية أطفال ، ثم العلاقات التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة ، وتجعل منهم وحدة اجتماعية متعاونة في الخير والشر ، متكافلة في الجهد والجزاء ، جيلاً بعد جيل .

ومن مظاهر التكافل العائلي في الإسلام ذلك التوارث المادي للثروة المفصل في الآيات التالية : «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ، وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ . إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ ، وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِأُمَّهِ الثُّلُثُ . فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ . آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا . فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ . إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا . وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دِينٍ ، وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَنَّ . مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دِينٍ » (٢) . «يَسْتَفْتُونَكَ . قُلْ : اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ : إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ . يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ » (٣) .

أما الوصية التي أشير إليها في الآيتين الأوليين فهي لا تتجاوز الثلث بعد وفاء الدين

(٢) سورة النساء [١١-١٢] .

(٣) سورة النساء [١٧٦] .

(١) عن «أطفال بلا أسر» : تأليف «أنا فرويد» و «درني

برلنجهام» وترجمة الأستاذين محمد بدران ورمزي يسي .

ولا تكون لوارث ، لحديث : «ولا وصية لوارث»^(١) . إنما شرعت لتدارك بعض الحالات التي لا يرث فيها من توجب الصلة العائلية أن يصلة المورث ويبره ، ولتكون مجالاً لإنفاق شيء من التركة في وجوه البر والخير .

هذا النظام الذي شرعه الإسلام مظهر من مظاهر التكافل بين أفراد الأسرة الواحدة ، وبين الأجيال المتتابعة - فوق أنه وسيلة من وسائل تفتيت الثروة لئلا تتضخم تضخماً يؤدي المجتمع (وستحدث عن هذا في فصل «سياسة المال») أما هنا فنكتفي بالقول بأن في نظام الإرث الإسلامي عدلاً بين الجهد والجزاء ، وبين المغنم والمغارم في جو الأسرة . فالوالد الذي يعمل - وفي شعوره أن ثمرة جهوده لن تقف عند حياته القصيرة المحدودة ، بل ستمتد لينتفع بها أبنائه وحفدته ، وهم امتداده الطبيعي في الحياة - هذا الوالد يبذل أقصى جهده ، ويتج أعظم نتاجه ؛ وفي هذا مصلحة له وللدولة وللإنسانية ، كما أن فيه تعادلاً بين الجهد الذي يبذله والجزاء الذي يلقاه . فأبناؤه جزء منه يشعر فيهم بالامتداد والحياة .

أما الأبناء فعدل أن ينتفعوا بجهود آبائهم وأمهاتهم ، إذ الصلة بين والدين والأبناء لا تنقطع لو قطعت صلة الميراث المالي ؛ فالآباء والأمهات يورثونهم صفات واستعدادات في تكوينهم الجثائي ، والعقلي ؛ وهذه الاستعدادات تلازمهم في حياتهم ، وتفرض عليهم كثيراً من أوضاع مستقبلهم - إن خيراً وإن شراً - دون أن تكون لهم يد في رد هذه الوراثة أو تعديلها . ومهما جاهدت الدولة أو جاهد المجتمع فلن يهب طفلاً وجهاً جميلاً إذا ورثه أبواه وجهاً قبيحاً ؛ ولن يمنحه سلامة أعصاب ، واعتدال مزاج ، إذا ورثه اختلالاً واضطراباً ؛ ولن يعطيه عمراً طويلاً وصحة موفورة ، إذا ورثه استعدادات للبلبلى السريع والمرض الملازم ... فإذا كان عليه أن يرث هذا كله غير مخير ، فإنه من العدل الاجتماعي أن يرث جهود أبويه المادية أيضاً ، ليكون هناك شيء من التعادل بين المغنم والمغارم ! وقد ضرب القرآن مثلاً للتكافل بين الآباء والأبناء في قصة موسى - عليه السلام -

مع عبد الله الصالح الذي قال الله عنه : «فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتِيَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا» .. «فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا آتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَا أَهْلَهَا فَاذْبُوا أَنْ يُضَيَّفُوهُمَا ، فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَاقَامَهُ» . وقد قال له موسى : «لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا»^(٢) . ما دام أهل القرية لم يطعموها . فكشف له عن السر في تقويمه للجدار فقال :

«أَمَا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ ، وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا ، وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ،

(١) رواه صاحب مصابيح السنة وقال : إبه حسن .

(٢) سورة الكهف [٧٧] .

قَارَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا ، رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي » (١) .

وهكذا انتزع الوالدان بصلاح الوالد ، وورثا ما خلفه لهما من مال وصلاح . وهذا عدل وحق لا شك فيه .

فأما حين ينجشى من حبس المال في محيط خاص ، فالوسيلة موجودة في يد الإمام المسلم الحاكم بشريعة الله لتعديل الأوضاع ؛ والإسلام يكفل هذا التعديل بوسائله الخاصة كما سيجيء في فصل «سياسة المال» .

* * *

وهناك تكافل بين الفرد والجماعة ، وبين الجماعة والفرد ، يوجب على كل منهما تبعات ؛ ويرتب لكل منهما حقوقاً . والإسلام يبلغ في هذا التكافل حد التوحيد بين المصلحتين ، وحد الجزاء والعقاب على تقصير أيهما في النهوض بتبعاته في شتى مناحي الحياة المعنوية والمادية على السواء .

فكل فرد مكلف أولاً أن يحسن عمله الخاص . وإحسان العمل عبادة لله ، لأن ثمرة العمل الخاص ملك للجماعة وعائدة عليها في النهاية : «وَقُلْ أَعْمَلُوا لِسَيِّرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ» (٢) .

وكل فرد مكلف أن يرعى مصالح الجماعة كأنه حارس لها ، موكل بها . والحياة سفينة في خضم ، والراكبون فيها جميعاً مسؤولون عن سلامتها ؛ وليس لأحد منهم أن يخرج موضعه منها باسم الحرية الفردية : «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا في سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا مروا على من فوقهم ، فقالوا : لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا ! فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً» (٣) . وهو تصوير بديع لتشابك المصالح وتوحيدها ، بإزاء التفكير الفردي الذي يأخذ بظاهر المعاني النظرية ، ولا يفكر في آثار الوقائع العملية ؛ ورسم دقيق لواجب الفرد وواجب الجماعة في مثل هذه الأحوال .

وليس هنالك فرد معفى من رعاية المصالح العامة ؛ فكل فرد راعٍ ورعية في المجتمع : «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته» (٤) .

والتعاون بين جميع الأفراد واجب لمصلحة الجماعة في حدود البرِّ والمعروف : «وَتَعَاوَنُوا

(٣) البخاري والترمذي واللفظ للبخاري .

(٤) الشيخان .

(١) سورة الكهف [٨٢] .

(٢) سورة التوبة [١٠٥] .

مُنْكَرٌ فَعَلُوهُ . لَيْسَ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ»^(١) . وفي الحديث : «لما وقعت بنو إسرائيل في المعاصي نهتهم علماءهم فلم ينتهوا ؛ فجالسهم ، وواكلوهم وشاربوهم ، فضرب الله قلوب بعضهم ببعض ؛ ولعنهم على لسان داود وعيسى ابن مريم (ثم جلس وكان متكئاً فقال) : «لا والذي نفسي بيده حتى تأطروهم على الحق أطراً»^(٢) . فأما المؤمنون حقاً فهم الذين يقول عنهم القرآن : «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ»^(٣) .

وقد فهم بعضهم من آية : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ»^(٤) .. أنها تجيز السكوت عن رد المنكر وتغييره ، فنبههم أبو بكر - رضي الله عنه - إلى سوء فهمهم لها قال :

«يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية ... وإنكم تضعونها على غير موضعها ، وإني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده أوشك أن يعمهم الله تعالى بعقاب» . وإني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : «ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي ثم يقدرن على أن يغيروا فلم يغيروا إلا يوشك أن يعمهم الله بعقاب»^(٥) .

وهذا هو التفسير الصحيح الذي ينطبق على منهج الإسلام . والذي يجعل من الأمة المسلمة وحدة واحدة ، متكافلة فيما بينها ؛ لا يضرها أن يضل الناس إذا استقامت هي على الهدى ؛ ما أدت واجبها في دفع المنكر وتغييره جهد طاقها .

والأمة مسؤولة عن حماية الضعفاء فيها ؛ ورعاية مصالحهم وصيانتها ، فعليها أن تقاتل عند اللزوم لحمايتهم : «وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ؟»^(٦) .. وعليها أن تحفظ لهم أموالهم حتى يرشلوا : «وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا . وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ، وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ . فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِلُوا عَلَيْهِمْ ، وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا»^(٧) ... وفي الحديث : «السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمَسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ الْقَائِمِ اللَّيْلِ ، الصَّائِمِ النَّهَارِ»^(٨) .

(١) سورة المائدة [٧٨-٧٩] .

(٥) أبو داود والترمذي .

(٢) أبو داود والترمذي .

(٦) سورة النساء [٧٥] .

(٣) سورة التوبة [٧١] .

(٧) سورة النساء [٦] .

(٤) سورة المائدة [١٠٥] .

(٨) الشيخان والترمذي والنسائي .

وهي مسؤولة عن فقراتها ومعوزيها أن ترزقهم بما فيه الكفاية ؛ فتنقضي أموال الزكاة وتنفقها في مصارفها ؛ فإذا لم تكفِ فرضت على القادرين بقدر ما يسد عوز المحتاجين ، بلا قيد ولا ط إلا هذه الكفاية . فإذا بات فرد واحد جائعاً فالأمة كلها تبيت آثمة ما لم تتحاض عن إطعامه : « كَلَّا بَلْ لَّا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ ، وَلَا تَحَاضُونَ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ ، وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا ، وَتُحْيُونَ الْمَالَ حَيًّا جَمًّا . كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ، وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ، وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ .. يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّىٰ لَهُ الذُّكْرَىٰ ، يَقُولُ : يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ! فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَابُ عَذَابُهُ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقُهُ أَحَدٌ » (١) .. وفي الحديث «أبما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى» (٢) و «من كان معه فضل ظهرٍ فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له» (٣) . و «من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ... وإن أربيع فخامس أو سادس» (٤) .

والأمة المسلمة كلها جسد واحد ، يحس إحساساً واحداً ، وما يصيب عضواً منه يشتكى له سائر الأعضاء . وهي صورة جميلة أخاذة يرسمها الرسول الكريم فيقول : « مثل المؤمنين في توادهم ، وتراحمهم ، وتعاطفهم ، كمثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » (٥) . كما رسم للتعاون والتكافل بين المؤمن والمؤمن صورة أخرى معبرة دقيقة : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » (٦) . وذلك أسى ما يتصوره الخيال للتعاون والتكافل في الحياة .

وعلى هذا الأساس وضعت الحدود في الجرائم الاجتماعية ، وشدت تشديداً . لأن التعاون لا يقوم إلا على أساس صيانة حياة كل فرد في دار الإسلام وماله وحرماته : « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وعرضه وماله » (٧) ... لذلك شرع القصاص في القتل والجروح جزاءً وفاقاً . وجعل جريمة القتل كجريمة الكفر في العقوبة : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا » (٨) .. « وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا » (٩) . « وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ،

(١) سورة الفجر [١٧-٢٦] .

(٢) المسند للإمام أحمد بن حنبل نشر الأستاذ أحمد

محمد شاكر حديث رقم [٤٨٨٠] .

(٣) مسلم وأبو داود .

(٤) متفق عليه .

(٥) متفق عليه .

(٦) الشيخان .

(٧) الشيخان .

(٨) سورة النساء [٩٣] .

(٩) سورة الإسراء [٣٣] .

وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ ، وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ^(١) .. وحث على القصاص فجعله حياة للأمة : «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ»^(٢) .
 وإنه لحياة لما فيه من ضمان الحياة بالكف عن القتل ، وبما فيه من حفظ كيان الجماعة وحيويتها وتماسكها بوقف الثأر .

وشدد عقوبة الزنا لما فيه من اعتداء على العرض ، وعبث بالحرمة ، ونشر للفاحشة في الجماعة ، ينشأ عنه تفككها بعد فترة ؛ وتدليس في الأنساب ، وسرقة لعواطف الآباء بالبنوة المزورة !

شدد هذه العقوبة فجعلها للمحصن والمحصنة الرجم ، ولغير المحصنين والمحصنات الجلد ، وهو متلف في أحيان كثيرة : «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»^(٣) .

وجعل العقوبة ثمانين جلدة للذين يرمون المحصنات المؤمنات الغافلات ويفترون عليهن ، ويلوثون أعراضهن كذباً ، لأن جريمة الإفك هنا قريبة من جريمة الزنا ، فهي اعتداء على السمعة والعرض ، ومثار للعداوة والبغضاء ، وإشاعة للفاحشة بالسماع : «وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا»^(٤) .

وشدد عقوبة السرقة لما فيها من اعتداء على أمن الناس - في دار السلام - وطمأنينتهم والثقة المتبادلة بينهم ؛ فجعلها قطع اليد : «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ، جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ»^(٥) .

ولقد يستنظع بعضهم هذه العقوبة اليوم حين يقيسها إلى سرقة مال من فرد ؛ ولكن الإسلام إنما نظر فيها إلى أمن الجماعة وسلامتها وتضامنها ؛ كما نظر إلى طبيعة ظروفها وإلى الغرض منها ؛ فهي جريمة تم في الخفاء ، وجرائم الخفاء في حاجة إلى تشديد العقوبة ليعدل عنها مرتكبها ، أو ليرتكب من اضطرابه وخوفه من العقوبة دليلاً عليه وعليها . وهي جريمة يرتكبها صاحبها ليزيد كسبه من الحرام ؛ فلوحظ أن تكون العقوبة - وهي قطع اليد - من شأنها تعجيزه عن الكسب الذي يزيده بهذه الوسائل المحرمة .

(٤) سورة النور [٤] .

(٥) سورة المائدة [٣٨] .

(١) سورة المائدة [٤٥] .

(٢) سورة البقرة [١٧٩] .

(٣) سورة النور [٢] .

على أن هذه العقوبة الحازمة لا تنفذ إذا كانت السرقة اضطرارية لدفع غائلة الجوع عن النفس أو الأولاد . فالقاعدة العامة : أن لا حرج على المضطر : «فَمَنْ أَضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ»^(١) . والحد يدرأ بالشبهة : «ادرأوا الحدود بالشبهات»^(٢) . والجوع شبهة ؛ وعلى هذا جرى عمر في خلافته كما سيجيء^(٣) .

أما الذين يهددون أمن الجماعة العام - في دار الإسلام المحكومة بشريعة الله - فجزاؤهم التقتيل أو التصليب أو تقطيع الأيدي والأرجل أو النفي من الأرض : «لِمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ»^(٤) . لأن الائتثار والاجتماع على الإفساد والفتنة جريمة أكبر من الجرائم الفردية ، وأحق بالحسم وقسوة العقوبة .

* * *

وهكذا يفرض الإسلام التكافل الاجتماعي في كل صوره وأشكاله ، تمشياً مع نظرته الأساسية إلى وحدة الأهداف الكلية للفرد والجماعة ؛ وفي تناسق الحياة وتكاملها . فيدع للفرد حريته كاملة في الحدود التي لا تؤذيه ، ولا تأخذ على الجماعة الطريق ؛ ويجعل للجماعة حقوقها ، ويكفلها من التبعات في الوقت ذاته كفاء هذه الحقوق ؛ لتسير الحياة في طريقها السوي القويم ، وتصل إلى أهدافها العليا التي يخدمها الفرد وتخدمها الجماعة . سواء .

* * *

وعلى تلك الأسس الثلاثة : التحرر الوجداني المطلق ، والمساواة الإنسانية الكاملة ، والتكافل الاجتماعي الوثيق ، تقوم العدالة الاجتماعية ، وتتحقق العدالة الإنسانية .

(١) سورة البقرة [١٧٣] .

(٢) رواه عبد الله بن عباس (كتاب الكامل لابن عدي) . وفي مسند أبي حنيفة للحارثي .

(٣) يراجع فصل الجريمة والعقاب في كتاب : «الإنسان بين المادية والإسلام» لمحمد قطب .

(٤) سورة المائدة [٣٣] .

وسائل العدالة الاجتماعية في الإسلام

من داخل النفس يعمل الإسلام ، ومن أعماق الضمير يحاول الإصلاح ؛ ولكنه لا يغفل أبداً عن الواقع العملي في محيط الحياة ؛ ولا عن حقيقة النفس البشرية ، وما يعتمدها من ارتفاع وهبوط ، وتطلع وانكماش ، وأشواق طائفة وضرورات مقيدة ، وطاقة محدودة ، على كل حال ، دون الكمال المطلق في جميع الأحوال .

وعلى قدر علمه العميق بأغوار النفس البشرية يشرع ويوجه ؛ ويصوغ أوامره ونواهيه ؛ ويضع حدوده وينفذها ، ثم يهتف للضمير البشري أن يتسامى فوق التكاليف المفروضة ما استطاع .

والحياة تصبح ممكنة وصالحة إذا نحن نفذنا التكاليف المفروضة في هذا الدين ؛ ولكن النفس المسلمة تظل تعرج في معارج الكمال بما يوجه إليه الضمير البشري من تسامح وارتفاع وتسام ؛ فالتوجيه الوجداني في هذا الدين هو الجزء المكمل للتكاليف المفروض فيه ؛ ثم هو الكفيل بتنفيذ هذا التكليف عن طواعية ورضى وإقبال ، وبمنح الحياة البشرية قيمتها الإنسانية الكريمة المترفعة عن القيود والضرورات ، وعن ضغط القانون ، ودفع التكليف أيضاً .

وحينما حاول الإسلام أن يحقق العدالة الاجتماعية كاملة ارتفع بها عن أن تكون عدالة اقتصادية محدودة ، وأن يكون التكليف وحده هو الذي يكفلها ؛ فجعلها عدالة إنسانية شاملة ، وأقامها على ركنين قويين : الضمير البشري من داخل النفس والتكليف القانوني في محيط المجتمع ، وزاوج بين هذه القوة وتلك ، مثيراً في الوجدان الإنساني أعمق انفعالاته ، غير غافل عن ضعف الإنسان وحاجته إلى الوازع الخارجي كما يقول عثمان ابن عفان : يزع الله بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن .

وكل من ينظر في هذا الدين نظرة فاحصة منصفة يدرك الجهد الضخم الذي بذله لتهديب النفس البشرية من جميع جوانبها وفي جميع اتجاهاتها وملابساتها . فهذا الدين هو الذي يجعل أقصى الثناء على نبيه - صلى الله عليه وسلم - أن يقول : « وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقِي عَظِيمٌ »^(١) . فالخلق هو الدعامة الأولى لبناء المجتمع المتأسس الركين ، ولاتصال الأرض بالسما ، والفناء بالخلود ، في ضمير الإنسان الفاني المحدود .

(١) سورة القلم [٤] .

ولم يخجل الإسلام بثقته على الضمير البشري بعد تهذيبه ، فأقامه حارساً على التشريعات
 ينفذها ويرعاها ؛ وجعل تنفيذ الكثير منها في ضمانته ؛ فالشهادة هي أساس إقامة الحدود في
 أحوال كثيرة ، وفي إثبات الحقوق كذلك . والشهادة مسألة مردها إلى الضمير الفردي ،
 وإلى رقابة الله على هذا الضمير : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ
 فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » (١) .. « وَالَّذِينَ
 يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ ، فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ
 لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ
 تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ
 الصَّادِقِينَ » (٢) .. وحتى عندما يأمر بالكتابة يجعل الشهادة واجبة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
 إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ، وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ؛ وَلَا يَأْب كَاتِبٌ
 أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ، فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ، وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ
 شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتطِيعُ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُ هُوَ فليَمْلِكْ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ
 وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ
 الشُّهَدَاءِ ، أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى » (٣) .

والشهادة واجب وتكليف في البدء : « وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » (٤) وهي واجب
 وتكليف عند القاضي : « وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ، وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ » (٥) .. وهكذا
 يمنح الثقة للضمير البشري في الحدود التي قد تصل إلى الجلد والرجم ، وفي الحقوق المالية
 على السواء . وهي ثقة لا بد منها لتكريم الإنسان ورفعها إلى مستواه المرموق المطلوب .
 ولكن الإسلام لم يدع هذا الضمير لذاته ، وهو ينوط به هذه الشؤون الخطيرة ،
 ويقيمه حارساً على تنفيذ التشريع والتكليف ، ويدعوه إلى السمو فوق ما يوجبه التشريع
 والتكليف .. لقد أقام عليه رقيباً من خشية الله ، وصوّر له رقابة الله في صور فريدة رائعة
 مؤثرة : « مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ؛ وَلَا آدَى
 مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا ؛ ثُمَّ يَنْبَهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ . إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ
 شَيْءٍ لَدِينٌ » (٦) .

(٤) سورة البقرة [٧٨٢]

(٥) سورة البقرة [٧٨٣]

(١) سورة النور [٤]

(٢) سورة النور [٦-٩]

(٣) سورة البقرة [٧٨٢]

شَيْءٍ عَلَيْهِ» (١) .. «وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْمُ مَا تُوسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ . وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ . إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ ، مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ» (٢) .. «فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى» (٣) .

ولقد بشره وأنذره . وجعل كل عمل من أعماله محسوباً عليه في الدنيا والآخرة لا مفر من عاقبته ، ولا فكاك من جزائه : «وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً ، وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ، وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ» (٤) .. «إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا هَٰذَا ؟ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا . يَوْمَئِذٍ يَصُدُّ النَّاسُ أُمَّتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ . فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ» (٥) .. وهكذا مما يقيم على هذا الضمير رقابة من الخشية والتقوى ، ويجعله أداة صالحة لرقابة التنفيذ في كل ما شرع الدين من حدود وتكاليف .

* * *

على هذا الضمير الذي رباه الإسلام ، وعلى التشريع الذي جاءت به شريعته . اعتمد في إرساء قواعد العدالة الاجتماعية . وبهذه الوسيلة المزدوجة نجح في إنشاء مجتمع إنساني متوازن متناسق ، سنعرض صوراً منه في فصل آت . أما الآن فنكتفي باستعراض نموذج من تلك الطريقة في التشريع والتوجيه ، ونختار موضوع الزكاة والصدقة لعلاقته القوية بموضوع هذا الكتاب .

فرض الإسلام الزكاة حقاً . في أموال القادرين للمحرومين . حقاً تتقاضاه الدولة المسلمة بحكم الشريعة وبقوة السلطان . ولكنه راح يحفز الوجدان على أداء هذا الحق . حتى يجعل أداءه رغبة ذاتية من القادرين على الأداء .

فالزكاة ركن من أركان الإسلام ، وضرورة من ضرورات الإيمان : «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ» (٦) .. «تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ . هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ . الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ» (٧) .

(٥) سورة الزلزلة [١-٨] .

(٦) سورة المؤمنون [١-٤] .

(٧) سورة النمل [١-٣] .

(١) سورة المجادلة [٧] .

(٢) سورة ق [١٦-١٨] .

(٣) سورة طه [٧] .

(٤) سورة الأنبياء [٤٧] .

والمشركون الذين لا يؤمنون بالآخرة هم الذين لا يؤدون الزكاة : «وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ» (١) .

وأداء الزكاة وسيلة من وسائل الحصول على رحمة الله : «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَآتُوا الزَّكَاةَ ، وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ، لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» (٢) .

والنصر من عند الله لمن يؤدون هذا الحق ، ويقومون بواجبهم للمجتمع ، فيستحقون التمكين لهم في الأرض : «وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ، الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ، وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ ، وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ» (٣) .

والزكاة شريعة إنسانية خالدة تضمنتها أوامر الأنبياء قبل الإسلام ؛ فلا دين بغير هذا الواجب الاجتماعي العريق . يقول عن إسماعيل : «وَأذْكَرٌ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلُ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ، وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا» (٤) .. ويقول عن إبراهيم : «وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ ، وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا ، وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ، وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ» (٥) .

والويل لمن لا يؤدي هذا الواجب المفروض . قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُوَدِّ زَكَاتِهِ ، مِثْلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا أَقْرَعُ لَهُ زَبْيْتَانِ ، يَطْوِقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِلَهْزِمَتَيْهِ - يَعْنِي شِدْقَيْهِ - يَقُولُ : أَنَا مَالِكٌ ، أَنَا كَتْرَكٌ» (٦) . وهي صورة مفزعة مروعة مخيفة .

هذه الزكاة حق مفروض بقوة الشريعة ، مقدر في المال بحساب معلوم . وبجانبتها الصدقة ؛ وهي موكولة لضمير الفرد بلا حساب ؛ وهي وحي الوجدان والشعور ، وثمرة التراحم والإخاء اللذين غني بهما الإسلام كل العناية تحقيقاً للترابط الإنساني والتكافل الاجتماعي ، عن طريق الشعور الشخصي بالواجب ، والإحساس النفسي بالرحمة ، ليلبغ بذلك هدفين : التهذيب الوجداني العميق ، والتضامن الإنساني الوثيق . وإن الإسلام ليجعل هذا التراحم إنسانياً خالصاً لا تقف حدوده عند الأخوة الدينية ؛ فيقول القرآن :

(٤) سورة مريم [٥٤ - ٥٥] .

(٥) سورة الأنبياء [٧٢ - ٧٣] .

(٦) البخاري والنسائي .

(١) سورة فصلت [٦ - ٧] .

(٢) سورة النور [٥٦] .

(٣) سورة الحج [٤٠ - ٤١] .

«لَا يَنهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ» (١) .. ويقول الرسول : «ارحموا أهل الأرض يرحمكم من في السماء» (٢) . فيضرب المثل العالي في التراحم الإنساني ، الخالص حتى من عصبية الدين .

ثم يخطو الخطوة الكبرى فيشمل بالرحمة كل من تنبض فيه الحياة . قال نبي الإسلام الكريم : «بينما رجل يمشي بطريق اشتد عليه العطش ، فوجد بئراً ؛ فنزل فيها فشرب ، ثم خرج وإذا كلب يلهث ، يأكل الثرى من العطش ؛ فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني . فنزل البئر فلأخفه ماء ، ثم أمسكه بفيه حتى رقي ، فسقى الكلب ، فشكر الله له ، فغفر له » . قالوا يا رسول الله : وإن لنا في البهائم لأجراً؟ فقال : «نعم ، في كل كبد رطبة أجر» (٣) . وقال : «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها ، فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض» (٤) .

فالرحمة في الإسلام أساس الإيمان وعلامته ، لأنها دليل تأثر الضمير بهذا الدين ، وتغلغله فيه .

وعلى هذا الأساس يوجه الإسلام إلى الصدقة والبر ، ويحبب في الإنفاق طوعاً واحتساباً ، وانتظاراً لرضاء الله وعوضه في الدنيا ، ولثوابه في الآخرة ، واجتناباً لغضبه ونقمته وعذابه .

فالبشرى للمخبتين الطائعين لله الذين ينفقون من أموالهم لرضاه : «وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ ، الَّذِينَ إِذَا دُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ، وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمُ وَالْمُصِيبِي الصَّلَاةِ ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ» (٥) .. وهي صورة مؤثرة في الوجدان حقاً ، يعيد رسمها في مناسبة أخرى فيقول : «إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ . تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ، يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ . فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» (٦) .

كما يصور الإيثار صورة جميلة رقيقة في نفوس أهل المدينة الذين استقبلوا المهاجرين فأوهم وشاركوهم ما لهم وبيوتهم في رحابة صدر وسماحة نفس : «وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ ، يُحِبُّونَ مَن هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا ،

(١) سورة المتحنة [٨] .

(٢) أبو داود والترمذي .

(٣) الشيخان .

(٤) البخاري .

(٥) سورة الحج [٣٤ - ٣٥] .

(٦) سورة السجدة [١٥ - ١٧] .

وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ - وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ - وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١﴾

وهي صورة للإنسانية العليا في أجمل صورها وأبدعها . وهناك صورة لا تقل عنها جمالاً ورقة وانعطافاً لجماعة من عباد الله ، تذكر بعض المراجع أنهم عليّ وزوجه فاطمة بنت الرسول وأهل بيتهما : «يُوقُونَ بِالنَّذْرِ وَيَحْفَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ، وَيُطْعِمُونَ الطَّلَامَ - عَلَىٰ حُبِّهِ - مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا . إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا . إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا . فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا ، وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا ، مُتَّكِنِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ، وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ أَيْدِيهِمْ فَطُوفُوا فِيهَا تَذَلُّلاً ، وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِانِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَ ، قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ، وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا ، عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا ، وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنثورًا ، وَإِذَا رَأَيْتَ ، ثُمَّ ، رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ، عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ . وَحُلُوعًا أُسُورَ مِنْ فِضَّةٍ ، وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا . إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيَكُمْ مَشْكُورًا» (١) .

والصدقة قرض لله مضمون الوفاء : «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ ، وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ» (٣) .. «إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ ، وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ» (٤) ..

أو هي تجارة رابحة مجزية : «إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ، وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ، يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ ، لِيُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُمُ مِنْ فَضْلِهِ ، إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ» (٥) .

وعلى أية حال فهي مُخْلِفة وليس فيها خسارة ولا ظلم : «وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا لِيُتَّعَىٰ وَجْهَ اللَّهِ ، وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ ، وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ» (٦) .

والجنة في الآخرة جزاء كريم للمنفقين : «وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا

(٤) سورة الحديد [١٨] .

(٥) سورة فاطر [٢٩ - ٣٠] .

(٦) سورة البقرة [٢٧٧] .

(١) سورة الحشر [٩] .

(٢) سورة الإنسان [٧ - ٢٢] .

(٣) سورة الحديد [١١] .

السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ : الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ ، وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ . وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (١) .

والصدقة تطهير للنفس والمال ، وقد أمر الرسول أن يأخذ من قوم أذنبوا واعترفوا بذنوبهم قسطاً من مالهم ينفق في الخير تطهيراً وتزكية لهم : «وآخِرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ ، خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا . عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . نَخَذَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ، وَصَلَّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ، أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ، وَيَأْخُذُ الْعِبْدَاقَاتِ ، وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ» (٢) .

والإنفاق يتسق مع الوفاء بعهد الله والخشية منه والخوف من سوء الحساب ؛ ويدل على العقل والتبصر . والكف عنه قطع لما أمر الله به أن يوصل ؛ ونوع من نقض العهد والإفساد في الأرض : «إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ : الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْعَيْثَاقَ ، وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ، وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ، وَيَدْرَمُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ : جَنَّاتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا ، وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ، وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ، أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ ، وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ» (٣) .

والامتناع عن الإنفاق في سبيل الله هلكته : «وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» (٤) . التهلكة الفردية بتعريض النفس للعذاب في الآخرة من الله ، والنعمة في الدنيا من الناس ؛ والتهلكة الجماعية بما يشيعه عدم الإنفاق في المجتمع من تفاوت وظلم ، وقتن وأحقاد ، وضعف وانحلال .

ومنع الخير اعتداء : «الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ، مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ» (٥) .

(٤) سورة البقرة [١٩٥] .

(١) سورة آل عمران [١٣٣-١٣٤] .

(٥) سورة ق [٢٤-٢٥] .

(٢) سورة التوبة [١٠٢-١٠٤] .

(٣) سورة الرعد [١٩-٢٥] .

«وَلَا تُطْعَمُ كُلُّ حَلَاظٍ مَهِينٍ . هَمَّازٌ مَشَاءٌ بِنَمِيمٍ . مَنَاعٌ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٌ» (١) .. معتد على حق الله ، وحق الجماعة ، وحق نفسه كعضو في الجماعة .

والبرُّ يؤدي إلى الجنة ويجتاز بالبارِّ العقبة إليها . والعقبة هي فك الرقاب ، وإطعام الطعام يوم الجوع والتربة : «وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقْبَةُ ؟ فَكُّ رَقَبَةٍ ، أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ، أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ» (٢) .

والكف عن البر يؤدي إلى النار ، ويسلك صاحبه مع الكفار : «مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ؟ قَالُوا : لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ . وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ . وَكُنَّا نَحْوُضُ مَعَ الْخَائِضِينَ . وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ . حَتَّى آتَانَا الْيَقِينَ» (٣) .. «وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ، بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ، سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٤) .. «وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ . هَذَا مَا كُنْتُمْ لَا تُفْسِكُمْ ، فَذُقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ» (٥) .

* * *

وليس الكثر هنا هو مجرد الامتناع عن الزكاة ، فالصدقة والإنفاق كثيراً ما يذكران بعد أو قبل ذكر الزكاة ، مما يدل على أن الزكاة شيء مفروض محدد ، والصدقة والإنفاق مطلقان غير محددين بنصاب .. عن أبي أمامة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك ، وإن تمسكه شر لك» (٦) . وعن بلال - رضي الله عنه - ، قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «ما رزقت فلا تجبأ ، وما سئلت فلا تمنع . فقلت : يا رسول الله وكيف لي بذلك ؟ قال : هو ذلك أو النار» (٧) .

لا بل إن العقاب قد يحلُّ بالباخلين في الدنيا جزاء ما بخلوا ومنعوا الخير ؛ ويضرب القرآن الكريم مثلاً في قصة قصيرة ، قصة جماعة كانت لهم حديقة يطعمون من ثمرها

(٥) سورة التوبة [٣٤-٣٥] .

(٦) مسلم والترمذي .

(٧) رواه الطبراني في الكبير وأبو الشيخ بن حبان في كتاب

الثواب ، والحاكم وقال : صحيح الإسناد .

(١) سورة القلم [١٠-١٢] .

(٢) سورة البلد [١٢-١٦] .

(٣) سورة المدثر [٤٢-٤٧] .

(٤) سورة آل عمران [١٨٠] .

الفقراء ، ثم خطر لهم أن ييخلوا ويمنعوا ، فدارت الدائرة على الحديقة ، وذهب الله بشرها فأصبحوا نادمين : « إِنَّا بَلَوْنَا هُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ، وَلَا يَسْتُنُونَ . فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ ، فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ، فَتَنَادُوا مُصْبِحِينَ ، أَنِ اغْلُوا عَلَى حَرْثِكُمْ إِن كُنْتُمْ صَارِمِينَ ، فَاَنْطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ . أَلَا يَدْخُلُهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ . وَغَدَوْنَا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ ، فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوا : إِنَّا لَضَالُونَ ! بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ . قَالَ أَوْسَطُهُمْ : أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ ! قَالُوا : سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ . فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَلَوْهُنَ . قَالُوا : يَا وَيْلَتَا ! إِنَّا كُنَّا طَاغِينَ . عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا رَاغِبُونَ . كَذَلِكَ الْعَذَابُ ، وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ » (١) .

لذلك يدعو القرآن الكريم الناس للبدل قبل فوات الأوان : « قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا : يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالَ » (٢) .. « وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ، يَقُولَ : رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّن الصَّالِحِينَ ! وَلَنْ يُؤَخَّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا » (٣) .

ويحذرهم الشح ليقوا أنفسهم منه ، فلا يدفعهم حرصهم على الأموال والأولاد إليه ، فإنما هذه فتنة لهم واختبار : « إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ، وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ، فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا ، وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ ، وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » (٤) .

والنبي يوجب الصدقة على كل مسلم ولو كان لا يجد ، وتفسير ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : « على كل مسلم صدقة . قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : فيعمل بيديه فينفع نفسه ويتصدق . قالوا : فإن لم يستطع أن يفعل ؟ قال : فيعين ذا الحاجة الملهوف . قالوا : فإن لم يفعل ؟ قال فيمسك عن الشر فإنه له صدقة » (٥) .. وهكذا يستوي الناس جميعاً في البدل ، كل بقدر ما يملك ، وكل بقدر ما يستطيع .

* * *

(٤) سورة التغابن [١٥-١٦] .

(٥) الشيخان واللفظ للبخاري .

(١) سورة القلم [١٧-٣٣] .

(٢) سورة إبراهيم [٣١] .

(٣) سورة المنافقون [١٠-١١] .

وأبواب الإنفاق تلدور مع الحاجة ومواضعها ؛ فالأقربون أولى بالمعروف ؛ ولكن سواهم موصولون بهم يذكرون في معرض الحض على البر جنباً لجنب مع الأقربين ؛ فالبر عاطفة إنسانية قبل أن تكون وجدان قرابة ؛ وذكر البر موصول غالباً بذكر الإيمان ، إذ كان دليل الإيمان كما أسلفنا : «وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ؛ وَبِذِي الْقُرْبَىٰ ، وَالْيَتَامَىٰ ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ ، وَالْجَارِ الْجُنُبِ ، وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مَخْتَلًا فَعُورًا ، الَّذِينَ يَخْلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْخُلِّ ، وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا» (١) .. «يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلْ : مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ، وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ . وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ» (٢) .

وهكذا يتصل الجار والصاحب بالوالدين والأقربين . كما يتصل بالجميع اليتامى والمسكين وابن السبيل . كلهم سواء ، حتى الذين تقع منهم مساة ، كالتي وقعت من «مسطح» قريب أبي بكر ، الذي اشترك في حديث الإفك عن ابنة أبي بكر ، عائشة زوج النبي . فإن الإسلام يدعو للصفح عنهم ، وينهى عن حرمانهم . فلما حلف أبو بكر وهو في ثورة غضبه على عرضه المنهوك كذباً ، أن يحرم مسطحاً ما كان يیره به ، نزلت الآية : «وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا . أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ» (٣) ؟

وهكذا يرتفع بالشعور الإنساني في هذا المجال إلى مستوى رفيع كريم ، تشرف به الإنسانية في أعصارها جميعاً ؛ وتفخر به في الماضي والحاضر والمستقبل إلى ما شاء الله . ثم يرتفع بالبر ذاته ، فيجعله برأ بالله سبحانه ، ويرسم له هذه الصورة المبدعة . قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «إن الله عز وجل يقول يوم القيامة : يا ابن آدم مرضت فلم تعدني ! قال : يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أن عبدني فلاناً مرض فلم تعده ؟ أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده ؟ يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمني ! قال يا رب : وكيف أطعمك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أنه استطعمك عبدني فلان فلم تطعمه ؟ أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ؟ يا ابن آدم استسقيتك فلم

(١) سورة النساء [٣٦-٣٧] .

(٢) سورة البقرة [٢١٥] .

(٣) سورة النور [٢٢] .

تسقي ! قال : يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟ قال : استسقاك عبيدي فلان فلم تسقه . أما إنك لو سقيته لوجدت ذلك عندي» (١) .

ثم يجعل للصدقة آداباً ترفعها عن أن تكون تفضلاً واستعلاء من الواجد على المحروم ، أو أن تكون رياء صادراً عن شعور غير كريم ؛ لأن الصدقة إن هبطت دوافعها ، أو تبعها المن على أخذها ، استحالت عملاً خسيساً يؤذي النفس والخلق والضمير ، ويؤذي المجتمع كذلك في أفرادها وفي روابطه . وليس كالمن بالإحسان شيء يمض النفس ويذلها ، أو يصرفها عن قبول الإحسان ؛ وليس كالرياء بالصدقة مفسد للضمير حقير في عرف الأخلاق . والإسلام يعمل على رفع نفوس المعطين والآخذين جميعاً ؛ ويحرص على ذلك حرصاً شديداً : «مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سَبِيلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ ، وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ . الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ثُمَّ لَا يُتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّْا وَلَا أَدَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعَهَا أَدَى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَدَى ، كَالَّذِي يُنْفِقُ مَا لَهُ رِثَاءَ النَّاسِ ، وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ ، فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا ، لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ . وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ اتِّغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ ، أَصَابَهَا وَابِلٌ فَاتَتْ أُكْلَهَا ضِعْفَيْنِ ، فَإِن لَمْ يُصْبِحْهَا وَابِلٌ فَطَلَّ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ . أَبْوَدٌ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ، وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَةٌ ضُعْفَاءُ ، فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ؟ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ» (٢) .

ولهذا يستحسن إخفاء الصدقة ودفعها سراً للمعوزين . حفظاً لكرامتهم من جهة ؛ ومنعاً للاختيال والفخر من جهة أخرى : «إِنْ تَبَدَّلُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ؛ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهُهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ» (٣) .. ويتحدث النبي - صلى الله عليه وسلم - مثنياً على الرجل «تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» (٤) وهو تصوير بارع جميل لكتمان البر واحتسابه في غير مفخرة ولا إعلان .

* * *

(٣) سورة البقرة [٢٧١] .

(٤) الشيخان .

(١) رواه مسلم .

(٢) سورة البقرة [٢٦١-٢٦٦] .

والإسلام يقدر غريزة حب الذات وحب المال ؛ ويقرر أن الشح حاضر في النفس الإنسانية لا يغيب : « وَأَحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ »^(١) فيعالج هذا كله علاجاً نفسياً بما تقدم من الترغيب والتحذير والحض والتصوير ، حتى ليم له ما يريد ، وحتى ليطلب إلى هذه النفس الشحيحة أن تجود بما هو حبيب إليها عزيز عليها : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ »^(٢) .. فتستجيب إليه ، وتلمس الطيب تجود به ، وبذلك يصل إلى غاية البذل وأصعب الجود وأكرم العطاء ، النابع من أعماق الشعور ؛ ويرفع الإنسان على نفسه ؛ ويغلب جانب التسامي فيه على جانب الضرورة ، وجانب الوجدان على جانب الغريزة ؛ وذلك في ذاته هدف إنساني رفيع يستحق الجهد فيه ، فكيف وهو هدف اجتماعي ، لإيجاد التوازن ، ومكافحة الحرمان ، وتحقيق التكافل بين القادرين والعاجزين ، وتكوين مجتمع متناسق متعاون سليم ؟

• • •

على هذا النهج - الذي توسعنا في عرض نموذج منه - يسير الإسلام ، فيتم بالإقناع الوجداني كلما شرع تكليفاً ؛ ويقف بالتكاليف عند الحد الضروري لسلامة المجتمع ، وفي حدود الطاقة العامة لجماهير الناس ؛ ثم يخاطب الوجدان للإقناع بالتكليف ، وللسمو فوقه ما استطاع ؛ ليرتفع بالحياة الإنسانية ويجذبها دائماً بنحيط الصعود ؛ ويدع المجال فسيحاً بين الحد الأدنى المطلوب والحد الأعلى المرغوب ، تتسابق فيه الأفراد والأجيال ، على مدى الأزمان والقرون .

وعلى هذا النهج قد سار في تحقيق العدالة الاجتماعية .. وفي الفصلين التاليين من هذا الكتاب حديث مفصل عن « سياسة الحكم » و « سياسة المال » وفيهما يتجلى اعتماد الإسلام على وسيلتيه الأساسيتين : التشريع والتوجيه في تحقيق العدالة الكبرى في كل حقل من حقول الحياة .

ولقد آتى هذا النهج ثمراته كاملة في فجر الإسلام ، وظل يؤتيها في فترات القرون الأربعة عشر التي تلت . وإنه لقادر على أن يعيدها في الحاضر والمستقبل ، حين يفهم على حقيقته ، وحين يوجه وجهته ، وحين يسلك الناس طريقه الحق القويم .

(١) سورة النساء [١٢٨] .

(٢) سورة آل عمران [٩٢] .

سياسة الحكم في الإسلام

كل حديث عن «العدالة الاجتماعية في الإسلام» لا بد أن يلزم بالحديث عن «سياسة الحكم في الإسلام» تبعاً للقاعدة التي أسلفنا عند الحديث على «طبيعة العدالة الاجتماعية» فيه ؛ وأنها تتناول جميع مظاهر الحياة ، وجميع ألوان النشاط ؛ كما تتناول القيم المعنوية والمادية متمازجة متناسقة .

وسياسة الحكم ذات علاقة بهذا كله ؛ فضلاً على أنها المنوط بها في النهاية تنفيذ التشريع ؛ وتعهد المجتمع من كل جوانبه ؛ وتحقيق العدالة والتوازن فيه ؛ وتوزيع المال حسب القواعد التي سنها الإسلام .

والكلام عن «سياسة الحكم في الإسلام» يطول ويحتاج إلى مبحث خاص ؛ ولما كان قصدنا في هذا الكتاب بيان ما يختص بالعدالة الاجتماعية من هذه السياسة ، فسنباحول بقدر الإمكان أن نتناول هذا الجانب وحده ؛ وإن كانت الصعوبة في دراسة الإسلام أن الباحث يجد كل جوانبه متماسكة ؛ وليس هناك انزلال بين هذه الجوانب . فهذا الدين كله وحدة : العبادات والمعاملات . سياسة الحكم وسياسة المال . التشريعات والتوجيهات . العقيدة والسلوك . الدنيا والآخرة .. كلها أجزاء منسقة في جهاز متكامل ؛ يصعب إفراد جزء منها بالحديث ، دون التطرق إلى بقية الأجزاء . ولكن سنحاول بقدر الإمكان !

* * *

بعض من يتحدثون عن النظام الإسلامي - سواء النظام الاجتماعي أم نظام الحكم وشكل الحكم - يتحدثون في أن يعقدوا الصلات والمشاورة وبين أنواع النظم التي عرقتها البشرية قديماً وحديثاً ، قبل الإسلام وبعده . ويعتقد بعضهم أنه يجد للإسلام سنداً قوياً حين يعقد الصلة بينه وبين نظام آخر من النظم العالمية القديمة أو الحديثة .

إن هذه المحاولة إن هي إلا إحساس داخلي بالهزيمة أمام النظم البشرية التي صاغها البشر لأنفسهم في معزل عن الله . فما يعتز الإسلام بأن يكون بينه وبين هذه النظم مشابهة ؛ وما يفضيه ألا تكون . فالإسلام يقدم للبشرية نموذجاً من النظام المتكامل لا تجد مثله في أي نظام عرفته الأرض ، من قبل الإسلام ومن بعده سواء . والإسلام لا يحاول ولم يحاول أن يقلد نظاماً من النظم ، أو أن يعقد بينه وبينها صلة أو مشابهة ؛ بل اختار طريقه متفرداً فذاً ، وقدم للإنسانية علاجاً كاملاً لمشكلاتها جميعاً .

ولقد يحدث في تطور النظم البشرية أن تلتقي بالإسلام تارة ، وأن تفترق عنه تارة . ولكنه هو نظام مستقل متكامل ، لا علاقة له بتلك النظم ؛ لا حين تلتقي معه ، ولا حين تفترق عنه . فهذا الاقتراق وذلك الالتقاء عرضيان ، وفي أجزاء متفرقة ؛ ولا عبارة بالاتفاق أو الاختلاف في الجزئيات والعرضيات ، إنما المعول عليه هو النظرة الأساسية ، والتصور الخاص . وللإسلام نظرتة الأساسية وتصوره الخاص ، وعنه تنفرع الجزئيات ، فتلتقي أو تفترق عن جزئيات في النظم الأخرى ، ثم يمضي الإسلام في طريقه المتفرد بعد كل اتفاق أو اختلاف .

إن القاعدة التي يقوم عليها النظام الإسلامي تختلف عن القواعد التي تقوم عليها الأنظمة البشرية جميعاً .. إنه يقوم على أساس أن الحاكمية لله وحده . فهو الذي يشرع وحده . وسائر الأنظمة تقوم على أساس أن الحاكمية للإنسان ، فهو الذي يشرع لنفسه .. وهما قاعدتان لا تلتقيان . ومن ثم فالنظام الإسلامي لا يلتقي مع أي نظام . ولا يجوز وصفه بغير صفة الإسلام ..

وليست وظيفة الباحث الإسلامي حين يعرض للحديث عن النظام الإسلامي أن يلتبس له المشابهة والموافقات مع أي نظام آخر قديم أو حديث ، فهذه المشابهة والموافقات - فضلاً على أنها سطحية وجزئية ، ووليدة مصادفات في الجزئيات ، لا في التصور العام والنظرة الأساسية - لا تكسب الإسلام قوة كما يظن بعض المهزومين ! وطريقهم الصحيح أن يعرضوا أسس دينهم لذاتها ، وبإيمان كامل بأنها أسس كاملة ، سواء وافقت جميع النظم الأخرى أو خالفتها جميعاً ، ومجرد تطلب التأييد لنظم الإسلام من مشابهة وموافقات مع النظم الأخرى ، هو إحساس بالهزيمة كما قلنا ، لا يقدم عليه باحث مسلم ، يعرف هذا الدين حق معرفته ، ويبحثه حق بحثه .

لقد عرف العالم في نشأته وتطوره نظماً عدة . وليس النظام الإسلامي واحداً من هذه النظم ، وليس خليطاً منها ، وليس مستمداً من مجموعها .. إنما هو نظام قائم بذاته مستقل بفكرته متفرد بوسائله ، وعلينا أن نعرضه مستقلاً ، لأنه نشأ مستقلاً ، وسار في طريقه مستقلاً . لهذه الاعتبارات لم استسغ تعبير الدكتور هيكل عن العالم الإسلامي بأنه «الإمبراطورية الإسلامية» ، ولا قوله : «إن الإسلام إمبراطوري» . فليس أبعد عن فهم روح الإسلام الحقيقية من القول بأنه إمبراطوري ، مهما فرقنا بين مدلول الإمبراطورية الإسلامية ومدلول الإمبراطورية المعروف ؛ وليس أبعد من فهم حقيقة الصلات في العالم الإسلامي من القول بأنه إمبراطورية إسلامية !

ومن الغريب أن الدكتور هيكل في حديثه عن حكم الإسلام في «حياة محمد» أو «الصديق أبو بكر» أو «الفاروق عمر» يلمس الخلاف الحقيقي الداخلي بين طبيعة

الإسلام ، وطبيعة سائر النظم التي عرفها العالم ، ولكنه ينساق إلى هذين التعبيرين انسياقاً ، بحكم قوة إحياء المظاهر الأجنبية ! ثم تشابه بعض المظاهر بين الإسلام والإمبراطورية . وبحكم أنه لم يلحظ ذلك الاقتراق الأصيل بين نظام يقوم على حاكمية الله وحده ، ونظام آخر يقوم على حاكمية الإنسان !

ولعل المظهر الشكلي هو تكوّن العالم الإسلامي من عدة أقاليم متباينة الأجناس والثقافات ، يرجع أمر الحكم فيها إلى مركز واحد . وهذا هو مظهر الإمبراطورية ! ولكنه مجرد مظهر ، والمعول عليه هو طبيعة نظر هذا المركز إلى الأقاليم ؛ وطبيعة العلاقات بينه وبينها . كل متبوع لروح الإسلام ولطريقته في الحكم ، يجزم بأنها أبعد ما تكون عن الإمبراطوريات المعروفة . فالإسلام يسوي بين المسلمين في جميع أجزاء العالم ؛ وينكر العصبية الجنسية والقومية والإقليمية . وتبعاً لهذه الروح لا يجعل الأقاليم مستعمرات ولا مواضع استغلال ، ولا منابع تصب في المركز لفائدته وحده . فكل إقليم هو بضعة من جسم العالم الإسلامي ، ولأهله سائر الحقوق التي لأهل المركز . وإذا كان بعض الأقاليم يحكمها وال من قبل المركز الإسلامي ، فإنما يحكمها بوصفه رجلاً مسلماً صالحاً للولاية ، لا بوصفه حاكماً مستعمرًا ؛ على أن كثيراً من هذه الأقاليم المفتوحة كان يحكمها واحد من أهلها ، ولكن بصفته مسلماً صالحاً لهذه الولاية . وكذلك كان ما يجبي من أموال الأقاليم ينفق فيها أولاً ، فإن فضل منه شيء رد إلى بيت مال المسلمين ، لينفق على المسلمين كافة عند الحاجة ، لا ليخصص لأهل المركز الإسلامي ولو افتقرت الأقاليم ، كما هو العهد في الإمبراطوريات .

وكل هذا يجعل المسافة بعيدة بين العالم الإسلامي ، أو الأمة الإسلامية بتعبير أدق ، وبين الإمبراطورية ، ويكون القول بأن الإسلام «إمبراطوري» انزلاقاً مع اصطلاح غريب على روح الإسلام وعلى تاريخه سواء ، والأولى أن نقول : إنه كان عالمي النزعة ، لما فيه من فكرة قوية عن وحدة العالم ، ولما يرمي إليه من ضم البشرية كلها إلى لوائه متساوية متأخية .

لقد كان الدكتور طه حسين أدق في تعبيره وهو يتحدث في مقدمة كتابه «الفتنة الكبرى - عثمان» عن نظام الحكم الإسلامي ، بالقياس إلى جميع النظم الأخرى ، فيرى أنه يختلف في طبيعته الأصيلية عن سائرها ؛ فذلك هو الحق عند النظر إلى روح الحكم وطبيعته ، لا إلى مظاهره وجزئياته . وإن كان الدكتور طه حسين يجعل تقريره هذا مقدمة لنتيجة أخرى خطيرة وهي أن الإسلام بصورته التي تحقق بها على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والشيخين بعده إنما كان فلتة في الزمان ، لا تملك البشرية أن تزاوها طويلاً !

وهذه هي النعمة التي يجعلها المستشرقون وتلاميذهم في البلاد الإسلامية مقدمة للقول بعدم صلاحية الإسلام لأن يكون نظام حكم في هذه الأيام !
كذلك لم أستغ حديث من يتحدثون عن «اشتراكية الإسلام» و «ديمقراطية الإسلام» .. وما إلى ذلك من الخلط بين نظام من صنع الله - سبحانه - وأنظمة من صنع البشر ، تحمل طابع البشر وخصائص البشر من النقص والكمال ، والخطأ والصواب ، والضعف والقوة ، والهوى والحق .. بينما نظام الإسلام الرباني بريء من هذه الخصائص ، كامل شامل لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

إن الإسلام يقدم حلولاً مستقلة لمشكلات الإنسانية ، يستمدّها من تصوّره الخاص ، ومن منهجه الذاتي ، ومن أسسه الأصيلة ، ومن وسائله المتميزة ؛ وعلينا حين نناقشه ألا نكله إلى مذاهب ونظريات أخرى تفسره ، أو تضيف إليه ؛ فهو منهج متكامل ، ووحدة متجانسة ؛ وإدخال أي عنصر غريب فيه كفيل بأن يفسده ، كالجهاز الدقيق الكامل ، أية قطعة غريبة عنه تعطل الجهاز كله ، وتظهر كأنها رقعة فيه !

وأنا أدلي بهذه الكلمة المجملّة هنا ، لأن كثيراً ممن اندست في ثقافتهم وأفكارهم قطع غريبة من أجهزة النظم الأجنبية ، يحسبون أنهم يكسبون الإسلام قوة جديدة ، إذا هم طعموه بتلك النظم . وهو وهم خاطئ يفسد الإسلام ؛ ويعطل روحه عن العمل ؛ وهو في الوقت ذاته إحساس خفي بالهزيمة ، ولو لم يعترفوا صراحة بالهزيمة !

* * *

يقوم النظام الإسلامي على فكرتين أساسيتين مستمدتين من تصوّره الكلي للألوهية والكون والحياة والإنسان : فكرة وحدة الإنسانية في الجنس ، والطبيعة ، والنشأة . وفكرة أن الإسلام هو النظام العالمي العام ، الذي لا يقبل الله من أحد نظاماً غيره . لأنه لا يقبل من أحد ديناً إلا الإسلام . والدين - في المفهوم الإسلامي - هو النظام العام الذي يحكم الحياة .

فأما فكرة وحدة الإنسانية جنساً وطبيعة ونشأة ، فقد تحدثنا عنها من قبل بالتفصيل عند الكلام على «أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام» .

وأما فكرة أن الإسلام هو النظام العالمي العام ، الذي لا يقبل الله من أحد نظاماً غيره فهي مستمدة من أن محمداً - صلى الله عليه وسلم - هو رسول الله إلى الناس كافة ، وأنه خاتم النبيين ، وأن دينه أقوم دين : «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ» (١) .. «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ

(١) سورة سبأ [٢٨] .

إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ» (١) .. «... رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ» (٢) .. «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ، وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» (٣) .. «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ» (٤) ..

«والدين» في المفهوم الإسلامي هو المرادف لكلمة «النظام» في الاصطلاحات الحديثة ! مع شمول المدلول للعقيدة في الضمير ، والخلق في السلوك ، والشريعة في المجتمع فكلها داخلة في مفهوم «الدين» في الإسلام . ومن ثم لا يمكن أن يكون هناك نظام يقبله الله ويقره الإسلام ، ما لم يكن هذا النظام مستمداً من التصور الإسلامي الاعتقادي ، ومتمثلاً في تنظيمات وتشريعات مستمدة من الشريعة الإسلامية دون سواها .. وأهم من هذا كله أن يدعن أصحاب هذا النظام لألوهية الله وربوبيته ، فلا يدعون لأنفسهم حق إصدار الشرائع والأنظمة لأن هذا الحق لله وحده في الإسلام . وهنا يفترق النظام الإسلامي عن كل الأنظمة البشرية الاقتراق الأساسي .

ولكن الإسلام مع هذا لا يقسر الآخرين على اعتناقه : «لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ» (٥) .. بل يدع لهم أقصى الحرية والحماية في مزاوله شعائهم الدينية . ويبلغ من دقة حسه بهذه الحرية أن يفرض على المسلمين وحدهم «الزكاة» والجهاد ويأخذ في مقابلها من أهل الذمة «الجزية» إذ هم شركاء في حماية الدولة الإسلامية لهم ، وعليهم جميعاً نفقاتها ، ولكنه لا يجعلها على أهل الذمة «زكاة» - كما أنه لا يفرض عليهم الجهاد - إلا إذا ارتضوا هم وقبلوا ، لأن الزكاة فريضة إسلامية وعبادة خاصة بالمسلمين ، وكذلك الجهاد ، وهو لا يريد أن يقسر أهل الذمة على عبادة من عبادات المسلمين ، فيأخذ المال منهم بصفته المالية وحدها ؛ وينفي عنه الصفة التعبدية الملحوظة في فريضة الزكاة ! كما يعفيهم من الجهاد لحماية دار الإسلام التي يتمتعون بأمنها ورخائها . وهذا منتهى دقة الحساسية بالعدل في معاملة الآخرين .

والإسلام إذ يدع للآخرين حريتهم في هذه الحلود يتأثر بروحه العالمية ؛ وهو على ثقة بأنهم متى أتيح لهم أن ينظروا في الإسلام نظر تدبر وإمعان ، دون حيلولة من قوة مادية ، أو جهالة فكرية ، فإنهم بفطرتهم يفيثون إلى الإسلام الذي يحقق التوازن الكامل بين جميع الأهداف التي رمت إليها الديانات من قبله ، وبين جميع النزعات والأشواق في الفطرة

(٤) سورة الإسراء [٩] .

(٥) سورة البقرة [٢٥٦] .

(١) سورة الأنبياء [١٠٧] .

(٢) سورة الأحزاب [٤٠] .

(٣) سورة المائدة [٣] .

البشرية ؛ ويضمن للجميع المساواة المطلقة والتكافل التام ؛ ويرمي إلى تحقيق الوحدة الإنسانية في دائرة التصور ودائرة النظام .

وقيام النظام الإسلامي على هاتين الفكرتين كان ذا أثر في كيانه واتجاهه ، جعله يلحظ في التشريعات والتوجيهات ، وفي سياسة الحكم ، وسياسة المال ، وسائر النظم التي تضمنها ، أنه لا يشرع لجنس ، ولا لجيل ؛ إنما للأجناس جميعاً ، وللأجيال جميعاً ؛ فاتبع الأسس الإنسانية الشاملة في كل تشريعاته ونظمه ؛ ووضع القواعد العامة ، والمبادئ الواسعة ؛ وترك الكثير من التطبيقات لتطور الزمان وبروز الحاجات ..

وهذا الاتجاه إلى القواعد الكلية واضح في «سياسة الحكم» التي نعقد لها هذا الفصل بصفة خاصة .

* * *

تقوم نظرية الحكم في الإسلام على أساس شهادة أن لا إله إلا الله . ومتى تقرر أن الألوهية لله وحده بهذه الشهادة تقرر بها أن الحاكمة في حياة البشر لله وحده . والله سبحانه يتولى الحاكمة في حياة البشر عن طريق تصريف أمرهم بمشيئته وقدره من جانب ، وعن طريق تنظيم أوضاعهم وحياتهم وحقوقهم وواجباتهم ، وعلاقاتهم وارتباطاتهم بشريعته ومنهجه من جانب آخر . وفي النظام الإسلامي لا يشارك الله سبحانه أحد ، لا في مشيئته وقدره ، ولا في منهجه وشريعته .. وإلا فهو الشرك أو الكفر ! وبناء على هذه القاعدة لا يمكن أن يقوم البشر بوضع أنظمة الحكم وشرائعه وقوانينه من عند أنفسهم ؛ لأن هذا معناه رفض ألوهية الله ، وادعاء خصائص الألوهية في الوقت ذاته .. وهذا هو الكفر الصراح .

وفي هذه القاعدة يختلف نظام الحكم الإسلامي في أساسه عن كل الأنظمة التي وضعها البشر سواء في ذلك نظام الحكم أو النظام الاجتماعي كله . وهذا هو الذي لا يجعل من المستساغ أن يخلط بين الإسلام وأنظمة البشر في الأسماء !

وتقوم «سياسة الحكم في الإسلام» بعد التسليم بقاعدة الألوهية الواحدة والحاكمة الواحدة - على أساس العدل من الحكام ، والطاعة من المحكومين ، والشورى بين الحاكم والمحكوم ... وهي خطوط أساسية كبيرة ، تنفرع منها سائر الخطوط التي ترسم شكل الحكم وصورته . بعد أن ترسم القاعدة السابقة طبيعته وحقيقته :

(أ) العدل من الحكام : «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ» (١) .. «وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ

(١) سورة النحل [٩٠] .

تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» (١) .. «وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ» (٢) .. «وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ٱلَّذِينَ ٱلْعَدْلُ» (٣) .

«إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلساً : إمام عادل ؛ وإن أبغض الناس إلى الله يوم القيامة وأشدّهم عذاباً : إمام جائر» (٤) ..

فهو العدل المطلق الذي لا يميل ميزانه الحب والبغض ؛ ولا تغير قواعده المودة والشنان . العدل الذي لا يتأثر بالقرابة بين الأفراد ، ولا بالتباغض بين الأقوام ، فيتمتع به أفراد الأمة الإسلامية جميعاً ، لا يفرق بينهم حسب ولا نسب ، ولا مال ولا جاه ؛ كما تتمتع به الأقوام الأخرى ، ولو كان بينها وبين المسلمين شنان ، وتلك قمة في العدل لا يبلغها أي قانون دولي إلى هذه اللحظة ، ولا أي قانون داخلي . بل لا يقاربها كذلك !

والذين يمارون في هذا عليهم أن يراجعوا عدالة الأقوياء والضعفاء بين الأمم ؛ وعدالة المتحاربين بعضهم بالقياس إلى بعض . ثم عليهم أن يراجعوا عدالة البيض للحمير والسود في الولايات المتحدة ؛ وعدالة البيض للملونين في جنوب إفريقية ؛ وعدالة الشيوعيين والوثنيين والصليبيين للمسلمين في روسيا والصين ويوغوسلافيا والهند والحبشة (٥) وفي الإشارة ما يعني . فهي أحوال معاصرة يعلمها كل إنسان .

والمهم في عدالة الإسلام أنها لم تكن مجرد نظريات ؛ بل أخذت طريقها إلى واقع الحياة ، فحفظ «الواقع التاريخي» منها أمثلة متواترة ، وسيأتي تفصيلها في موضعها الخاص .

إذ نحن هنا بصدد عرض «المبادئ» الإسلامية مجردة كما تدل عليها النصوص .

(ب) والطاعة من المحكومين : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي

الْأَمْرِ مِنْكُمْ» (٦) . وللجمع في الآية بين الله والرسول وأولي الأمر معناه في بيان طبيعة هذه الطاعة وحدودها ؛ فالطاعة لولي الأمر مستمدة من طاعة الله والرسول ، لأن ولي الأمر في الإسلام لا يطاع لذاته . وإنما يطاع لإذعانه هو لسلطان الله واعترافه له بالحاكمية ، ثم لقيامه على شريعة الله ورسوله . ومن اعترافه بحاكمية الله وحده ، ثم تنفيذه لهذه الشريعة يستمد حق الطاعة ، فإذا انحرف عن هذه أو تلك سقطت طاعته ، ولم يجب لأمره النفاذ . يقول صاحب الرسالة - صلى الله عليه وسلم - : «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ، إلا أن يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة» (٧) . ويقول : «اسمعوا

(٥) تراجع فصول «المسلمون متعصبون !»

في كتاب «دراسات إسلامية» للمؤلف .

(٦) سورة النساء [٥٩] .

(٧) الشيخان .

(١) سورة النساء [٥٨] .

(٢) سورة الأنعام [١٥٢] .

(٣) سورة المائدة [٨] .

(٤) الشيخان والترمذي .

وأطيعوا - وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة - ما أقام فيكم كتاب الله تعالى» (١) .
وواضح في هذا الحديث توقيت السمع والطاعة بإقامة كتاب الله تعالى . فليست هي الطاعة المطلقة لأوامر الحاكم ، وليست هي الطاعة الدائمة ولو ترك شريعة الله ورسوله .

ويجب أن نفرق بين قيام الحاكم بتنفيذ الشريعة الدينية ، وبين استمداه السلطان من صفة دينية لشخصه . فليست للحاكم سلطة دينية يتلقاها مباشرة من السماء ، كما كان لبعض الحكام في القديم في نوع الحكم المسمى : «ثيوقراطية» . إنما هو يصبح حاكماً باختيار المسلمين الكامل وحرّيتهم المطلقة . لا يقيدهم عهد من حاكم قبله ، ولا وراثة كذلك في أسرة ثم يستمد سلطته بعد ذلك من قيامه بتنفيذ شريعة الله دون أن يدعي لنفسه حق التشريع ابتداءً بسلطان ذاتي له . فإذا لم يرضه المسلمون لم تقم له ولاية ؛ وإذا رضوه ثم ترك شريعة الله لم تكن له طاعة .

ومن هنا ندرك حكمة النبي - صلى الله عليه وسلم - في أنه لم يعين خليفته من بعده . إذ كان هذا مظنة أن يستمد خليفته سلطة دينية ذاتية من استخلاف الرسول - صلى الله عليه وسلم - له .

إن الإسلام لا يعرف هيئة «دينية» مثل «هيئة الإكليروس» في الكنيسة المسيحية . والحكم الإسلامي ليس هو الذي تقوم به هيئة معينة ؛ ولكنه كل حكم تنفذ فيه الشريعة الإسلامية إقراراً من الحاكم بأن الحاكمية لله وحده ، وأن مهمته هو لا تتعدى تنفيذ الشريعة . فإذا كان معنى «الحكومة الدينية» في أية ديانة أو طائفة معينة هي التي تتولى الحكم ، فإن هذا المعنى ينتفي في الإسلام انتفاء كاملاً ؛ وليس هناك مبرر لأن يفهم أحد أن الحكم في الإسلام يحتاج إلى أكثر من تنفيذ الشريعة الإسلامية ، بعد إفراد الله سبحانه بحق الحاكمية .

كل حكم يقوم على قاعدة أن الحاكمية لله وحده ، ثم تنفذ فيه الشريعة الإسلامية ، هو حكم إسلامي . وكل حكم لا يقوم على أساس إفراد الله سبحانه بالحاكمية ، ولا تنفذ فيه هذه الشريعة ، لا يعترف به الإسلام ، ولو قامت عليه هيئة دينية ، أو حمل عنواناً إسلامياً ! والطاعة من المحكومين منوطة وموقوتة فقط باعتراف الحاكم بأن الحكم لله وحده ، ثم تنفيذه لشريعة الله ؛ بلا شرط آخر غير العدل في الحكم وطاعة الله .

(ج) والمشورة بين الحكام والمحكومين : «وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ» (٢) .. «وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ

(١) البخاري .

(٢) سورة آل عمران [١٥٩] .

بيهم»^(١) .. فالشورى أصل من أصول الحياة في الإسلام ، وهي أوسع مدى من دائرة الحكم ، لأنها قاعدة حياة الأمة المسلمة كما تدل الآية . أما طريقة الشورى ، فلم يحدد لها نظاماً خاصاً ، وتطبيقها إذن متروك للظروف والمقتضيات . فقد كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يستشير المسلمين - فيما لم يرد فيه وحى - ويأخذ برأيهم فيما هم أعرف به من شؤون دنياهم ، كمواقع الحرب وخططها .. سماع لرأيهم في غزوة بدر ، فنزل على ماء بدر بعد أن كان قد نزل على مبعدة منه ؛ وسمع لرأيهم في حفر الخندق ؛ وسمع لهم في الأسرى مخالفاً رأي عمر ، حتى نزل الوحي بتأييد عمر .. أما ما كان فيه وحى ، فلا مجال فيه للشورى بطبيعة الحال ، فهو مقرر من مقررات الدين .

وكذلك سار الخلفاء في استشارة المسلمين : استشار أبو بكر في شأن مانعي الزكاة وأنفذ رأيه في محاربتهم ؛ وكان عمر يعارض أولاً ؛ ولكنه فاء إلى رأي أبي بكر اقتناعاً به ، بعد ما فتح الله قلبه له ، وهو يرى أبا بكر يصبر عليه ؛ واستشار أهل مكة في حرب الشام على رغم معارضة عمر . واستشار عمر في دخول الأرض الموبوءة وانتهى إلى رأي - ثم وجد نصاً من السنة يؤيده فالترمه ... وهكذا كانت الشورى لا على نظام مقرر مرسوم ؛ لأن الظروف الواقعية كانت تعين أهل الشورى في كل فترة بحيث لا يلتبس الأمر في شأنهم . ولكن عمومية الأمر تدع المجال مفتوحاً لأشكال متعددة من النظم والطرق لا يحددها الإسلام ، اكتفاء بتقرير المبدأ العام .

على أن الحركة الإسلامية في كل فترة تعين هي بطبيعتها أهل الشورى من أهل البلاء والسبق والرأي ؛ في يسر لا تعرفه الأنظمة البشرية^(٢) .

* * *

ليس للحاكم إذن - فيما عدا الطاعة لأمره ، والنصح له والمعونة على إقامة الشريعة - حقوق أخرى ليست لأي فرد من عامة المسلمين .

ومع أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكن حاكماً فحسب ، بل كان صاحب الشريعة ، فقد سن للحاكم حلوده في دائرة ما يمنحه الإسلام من حقوق ؛ وسار خلفاؤه على هداية - كما سيجيء في فصل الواقع التاريخي - فكان يقص من نفسه إلا أن يعفو صاحب الحق عنه ؛ وجاءه صاحب دين فأغلظ عليه ، فهم المسلمون به فأشار عليهم أن

(١) سورة الشورى [٣٨] .

(٢) تفصيل هذا الإجمال في فصل : « مجتمع شورى » في كتاب : « نحو مجتمع إسلامي » .

يدعوه ، لأن لصاحب الحق مقالاً ! وقال - صلى الله عليه وسلم - : « لا يحل لي من غنائمكم هذه إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم »^(١) .

وقال لعشيرته وأهله الأقرنين : « يا معشر قريش اشتروا أنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئاً . يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئاً . يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً . ويا صفية عمه رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً . ويا فاطمة بنت محمد سلبني ما شئت من مالي ، لا أغني عنك من الله شيئاً »^(٢) . وقال لعلي وفاطمة ، أحب الناس إليه : « لا أعطيك وأدع أهل الصفة تلوي بطونهم من الجوع » وقال لهما في مرة : « لا أخدكمما وأدع أهل الصفة تطوى »^(٣) . وقال : « إن بني إسرائيل كان إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه . لو كانت فاطمة لقطعت يدها »^(٤) . فليس للحاكم إذن حق زائد في الحدود ، ولا في الأموال ؛ وليس لأهله حق فيها غير ما لرجل من عامة المسلمين .

وليس للحاكم أن يعتدي على أرواح الناس وأجسادهم ، ولا حرمتهم أو أموالهم . فإذا هو أقام الحدود ، ونفذ الفرائض ، فقد انتهى إلى آخر حدوده ؛ وانقطعت سلطته على الناس ، وعصمهم الله من سلطانه : أرواحاً وأجساداً وحرماً وأموالاً ولقد ضمن الإسلام ، في أوامر صريحة عامة ، تلك الأرواح والأجساد والحرمات والأموال ، بصورة لا تدع مجالاً للشك في مدى حرصه على ضمانة الأمن والسلام والكرامة للجميع :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا »^(٥) ..
« وَلَا تَجَسَّسُوا »^(٦) : والحديث : « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وعرضه وماله »^(٧) ..
والنفس بالنفس .. والجروح قصاص .

* * *

وحين يضيق الإسلام سلطة الإمام فيما يختص بشخصه ، يوسع له إلى أقصى الحدود في رعاية المصالح المرسله للجماعة ، تلك المصالح التي لم يرد فيها نص والتي تنجدد بتجدد الزمان والأحوال . فالقاعدة العامة : أن للإمام المسلم القائم على شريعة الله أن يحدث من الأفضية بقدر ما يجد من مشكلات ، تنفيذاً لقوله تعالى : « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ

(١) أبو داود والنسائي .

(٢) متفق عليه .

(٣) حديث رقم ٥٩٦ من المسند نشر

(٤) الأستاذ أحمد محمد شاكر .

(٥) سورة النور [٢٧] .

(٦) سورة الحجرات [١٢] .

(٧) الشيخان .

حَرَجٍ»^(١) .. وتحقيقاً لأهداف الدين العامة ، في إصلاح حال الفرد وحال الجماعة ، وحال الإنسانية كلها ، في حدود المبادئ المقررة في الإسلام ، وبشرط العدل الذي يجب توافره في الإمام .

فكل ما يوقع بالأمة ضرراً من أي نوع ، على الإمام أن يزيله ؛ وكل ما يحقق للأمة نفعاً من أي نوع ، عليه أن يقوم به ، على ألا يخالف نصاً من نصوص الدين .

وهي سلطات واسعة تتناول جوانب الحياة كلها . وتحقيق العدالة الاجتماعية بكل ملبساتها داخل في هذه السلطات . فله أن يتجاوز في الناحية المالية مثلاً ، فريضة الزكاة إلى ضرائب أخرى يتحقق بها التعادل والتوازن ، وتزول بها الأحقاد والضغائن ؛ وترفع بها عن الأمة مضار الترف ، ومضار الشظف ، ومضار احتباس المال في أيدي قلة من الناس ، ولكن دون أن يخل بنص أو بقاعدة أساسية من قواعد الحياة الإسلامية . فليس له أن يُحفي الناس ، فيأخذ كل ما لهم ويدعهم فقراء ؛ أو يمس موارد رزقهم كلها في يديه يستذل أعناقهم بها ويجعلهم عبيداً له ؛ ويفقدهم القدرة على أن يقوموا بواجبهم في النصيحة الحرة والرقابة الواعية ، وتغيير المنكر أياً كان مصدره . فإن هذا كله لا يتأتى للأفراد قط ما لم تكن لهم موارد رزق خاصة لا يتحكم فيها الإمام والولاة . فالذي يملك موارد الرزق تذل له رقاب العباد !

والواقع التاريخي في حياة الأمة الإسلامية قد حوى نماذج كثيرة من رعاية المصالح المرسله - دون إخلال بقواعد الحياة الإسلامية التي أشرنا إليها - وهناك تطبيقات مستطاعة في كل وقت ، فالإسلام ليس نظاماً متحجراً ؛ وتطبيقاته التفصيلية لا تقف عند عصر من العصور ، ولا بيئة من البيئات . وكل ما يريد الإسلام تسيته هو القواعد الأساسية التي تحدد ملامحه الربانية ، وتحفظ المجتمع المسلم من الذوبان في المجتمعات الجاهلية ، أو تحرمه القدرة على قيادة هذه المجتمعات التي جاء لقيادتها .

* * *

وبعد فهذا حديث عن الناحية «الرسمية» في «سياسة الحكم في الإسلام» ووراءها ناحية «التطوع» التي يتجاوز بها «التوجيه» ما يفرضه «التشريع» على طريقة الإسلام في كل تكاليفه ونظمه .

فسياسة الحكم في الإسلام تقوم على أساس من الضمير ، فوق قيامها على أساس من التشريع . تقوم على أساس أن الله حاضر في كل لحظة مع الحاكم والمحكوم ، رقيب على

(١) سورة الحج [٧٨] .

هذا وذاك : « ما من عبد يسترعيه الله رعية فلم يحطها بنصيحة إلا لم يجد رائحة الجنة » (١) .
« وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ
بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ » (٢) ..

فالراعي والرعية مطالبان كلاهما برعاية الله في كل تصرف ، وخشية الله هي الضمانة
الأخيرة في تحقيق العدالة . وقد مر بنا أن الإسلام ينوط بالضمير البشري بعد تهذيبه أموراً
كباراً في الحدود وفي الأموال . فإذا لم تكن خشية الله في هذا الضمير ، فلا ضمان ، لأن
التشريع يمكن الاحتياال عليه ، والتستر دونه ، وغش الحاكم والقاضي والناس .
ولا يفهم من هذا أن النظام الإسلامي الاجتماعي قائم على هذا الضمير وحده .
ولكن الذي ينبغي أن يفهم هو أن في الإسلام ضماناً أخرى غير مجرد التشريع . وهي
تحسب له - من ناحية القدرة على التحقق - ميزة على النظم التي تعتمد على التشريع وحده ،
بلا تخرج من ضمير ، ولا حساسية في الشعور .
وسنرى فيما بعد أن هذا الضمير الذي رباه الإسلام وهذبه ، قام بأدوار خطيرة ،
وجاء بما يشبه المعجزات والخوارق في حياة المسلمين على مر العصور .

(١) الشيخان .

(٢) سورة البقرة [١٨٨] .

سياسة المال في الإسلام

لعل الحديث عن سياسة المال هو أدخل شيء في الحديث عن «العدالة الاجتماعية» . ولعل الكثيرين من القراء قد استبطأوا موعده في هذا الكتاب ، وهم يقرأون الفصول الأولى منه إلى هذا الموضوع . ولكنني كنت أتعمد هذا الإبطاء به تعمداً ؛ فالعدالة الاجتماعية في الإسلام شيء أكبر من سياسة المال - كما عرفنا - وكان من الواجب أن نكشف عن نظرة الإسلام الكاملة إلى هذه العدالة . وأن نستعرض طبيعتها وأسسها ووسائلها في محيطها الواسع ، قبل أن نستعرضها في مجال المال وحده ، كما تصنع المبادئ المادية ، التي ترخص من قيم الحياة كلها عدا قيمة المال .

والإسلام يسير في «سياسة المال» على هدى نظريته العامة ، وفكرته الشاملة ؛ يلاحظ أولاً في هذه السياسة - سياسة المال - تحقيق معنى العبودية لله وحده ، بأن يخضع تداول المال لشرع الله . وهذا الشرع يحقق مصلحة الفرد ويحقق مصلحة الجماعة ، ويقف بين ذلك قوماً لا يضار الفرد ولا يضار الجماعة ؛ ولا يقف في وجه الفطرة ، ولا يعوق سنن الحياة الأصيلة ، وغاياتها العليا البعيدة .

وهو يتبع في تحقيق هذه السياسة وسيلتيه الأساسيتين : التشريع والتوجيه . فيبلغ بالتشريع الأهداف العملية الكفيلة بتكوين مجتمع صالح قابل للرقى والنماء ، ويرمي بالتوجيه إلى التسامي على الضرورات ، والتطلع إلى حياة أرفع ، والرقى بالحياة إلى عالم المثل ، الذي لا يملك الجميع أن يرتفعوا إليه في جميع الأحوال ، ويدع الباب دائماً مفتوحاً للرقى والكمال .

ونضرب هنا مثلاً واحداً بشأن المال ، قبل أن نتحدث بالتفصيل عن «سياسة المال» . لقد جعل الإسلام حق المال هو الزكاة ، وهو ما يقاتل عليه الإمام الناس إن امتنعوا عنه ، وما يفرضه عليهم بحق التشريع ، وبقدر معين معلوم ؛ ثم جعل للإمام الحق في أن يأخذ بعد الزكاة ما يمنع به الضرر ، ويرفع به الحرج ، ويصون به المصلحة لجماعة المسلمين ؛ وهو حق كحق الزكاة ، عند الحاجة إليه ، موكول إلى مصلحة الأمة وعدالة الإمام ، وقواعد النظام الإسلامي العام .

هذا في حدود التشريع ، أما التوجيه فقد حجب إلى الناس أن ينسلخوا من كل ما لهم ، وينفقوه كله في سبيل الله . فهذا أبو ذر الغفاري - رضي الله عنه - يروي عن محمد - صلى الله

عليه وسلم - يقول : خرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوماً نحو أحد وأنا معه ، فقال : « يا أبا ذر » فقلت : لبيك يا رسول الله . فقال : « الأكثرون هم الأقلون يوم القيامة ، إلا من قال كذا وكذا - عن يمينه وشماله وقدامه وخلفه - وقليل ما هم » . ثم قال : « يا أبا ذر » فقلت : نعم يا رسول الله بأبي أنت وأمي . قال : « ما يسرني أن لي مثل أحد ، أنفقته في سبيل الله ، أموت وأترك منه قيراطين » . قلت : أو قنطارين يا رسول الله . قال : « بل قيراطين » ثم قال : « يا أبا ذر ، أنت تريد الأكثر وأنا أريد الأقل » (١) .

* * *

ذلك هو التشريع ، وهذا هو التوجيه . وهما معاً قوام «سياسة المال» كما أنهما قوام كل سياسة في الإسلام .
وبعد فلنأخذ في التفصيل والبيان .

الملكيّة الفرديّة

حق الملكية الفردية :

يقرر الإسلام حق الملكية الفردية للمال - بوسائل التملك المشروعة التي سيرد بيانها بعد قليل - - ويجعلها هي قاعدة نظامه . ويرتب على هذا التقرير نتائجه الطبيعية في حفظ هذا الحق لصاحبه وصيانتته له عن السرقة أو النهب أو السلب أو الاختلاس بأية طريقة من الطرق ؛ أو المصادرة بدون ضرورة عامة مع التعويض المجزى الذي لا غبن فيه ويضع الحدود الرادعة لكفالة هذا كله . فوق ما يضع من التوجيهات التهذيبيّة لكف النفوس عن التطلع إلى ما ليس لها ، وما هو داخل في ملك الآخرين ، كما يرتب عليه نتائج الأخرى ، وهي حق التصرف في المال بالبيع والإجارة والرهن والهبة والوصية ... إلى آخر حقوق التصرف الحلال ، وفي نطاق الحدود التي سنها للتصرفات .

ولا شبهة في تقرير هذا الحق الواضح الصريح في الإسلام ولا شبهة كذلك في أنه قاعدة الحياة الإسلامية وقاعدة الاقتصاد الإسلامي . القاعدة التي لا تخالف إلا لضرورة .
ويقدر هذه الضرورة : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا » (٢) ..
« وَأَتَوْا يَتِيمًا أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْرَ بِالْطَّيِّبِ » (٣) .. « وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ

(١) الشبان والترمذي والنسائي

(٢) سورة النساء [٣٢] .

(٣) سورة النساء [٢] .

يَتِيمِينَ فِي الْمَدِينَةِ ، وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا ، وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا ، وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ^(١) .. وقد جاء في الحديث : « مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » ^(٢) .

وعقوبة السرقة الصارمة دليل على احترام هذا الحق وصيانته ، ومنع الاعتداء عليه :
« وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ » ^(٣) .

أما الغصب فهو محرم ملعون من يخرجه . قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :
« مَنْ ظَلَمَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا طَوَّفَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » ^(٤) .. « مَنْ اقْتَطَعَ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانٌ » ^(٥) .
وكحق الملكية حق الإرث والتوريث : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ . وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ » .. « يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ » .. « يَسْتَفْتُونَكَ . قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُو هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ... الخ » .

وتقرير حق الملكية الفردية يحقق العدالة بين الجهد والجزاء ، فوق مسابرة للفطرة ، واتفاقه مع الميول الأصيلة في النفس البشرية ، تلك الميول التي يحسب الإسلام حسابها في إقامة نظام المجتمع ؛ وفي الوقت ذاته يتفق مع مصلحة الجماعة بإغراء الفرد على بذل أقصى جهد في طوقه لتنمية الحياة . فوق ما يحقق من العزة والكرامة والاستقلال ونمو الشخصية للأفراد بحيث يصلحون أن يكونوا أمناء على هذا الدين ؛ يقفون في وجه المنكر ، ويحاسبون الحاكم وينصحونه . دون خوف من انقطاع أرزاقهم لو كانت في يديه !

فالفرد مخلوق بفطرة حب الخير لذاته : « وَأَنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ » مفتور على حب الحياة والضم بما يملك : « قُلْ : لَوْ أَنَّمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ، إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ » .. « وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ » .. مفتور كذلك على حب ذريته والرغبة في أن يورثهم نتاج كده ، والمال الذي يدخره لهم إن هو إلا عمل مخترن في صورة مال ، يؤثر به الرجل ذريته على متاعه الخاص في حياته . ولا ضير من مجارة هذه الميول الفطرية ، ليلد الفرد أقصى طاقته ، وهو نشيط مقبل على العمل والانتاج ، لأنه يلي أشواقه وحاجات

(٤) الشيخاد واللفظ للبخاري .

(٥) حديث رقم ٣٩٤٦ مسند الإمام أحمد

نشر الأستاذ أحمد شاكر .

(١) سورة الكهف [٨٢] .

(٢) أخرجه الشيخان .

(٣) سورة المائدة [٣٨] .

نفسه ، ولا يحس أنه مسخر للعمل ، ولا يبذل جهده كارهاً ولا يائساً . والجماعة هي التي تفيد بعد ذلك من جهده هذا وكده ؛ والإسلام يضع القواعد التي تتيح للجماعة هذه الفائدة ، وتضمن تخفيف الأذى من إطلاق حرية الفرد ، وتقرير حق الملكية الفردية له .

والعدالة تقتضي أن يلبي النظام أشواق الفرد ويرضي ميوله - في الحدود التي لا تضر الجماعة - جزاء ما بذل هذا الفرد من طاقته وجهده ، وعرق جبينه ، وكدح فكره ، وكد أعصابه . والعدل أكبر قواعد الإسلام . والعدالة الاجتماعية لا تكون دائماً على حساب الفرد . فهي للفرد ، كما هي للجماعة . متى شئنا أن نسلك طريقاً وسطاً ، ونحقق العدالة في جميع صورها وأشكالها في الحياة .

وفضلاً على هذا كله فإن أحداً لا يجزم بأن تحطيم الحوافز الطبيعية المعقولة ينتج خيراً للفرد أو للجماعة ؛ وسوء الظن بالفطرة هو الذي يعين طريقاً واحداً للعدالة ، بتحطيم هذه الحوافز والوقوف في وجهها ؛ كما أن النظريات الخيالية التي لا تعترف بالواقع ، هي التي تقترض أن هذه الحوافز يمكن القضاء عليها من الخارج بالنظم والتشريعات في جيل أو عدة أجيال . والإسلام لا يسوء ظنه بالفطرة إلى هذا الحد ؛ كما أنه لا يعمد إلى إقامة بنيانه على الخيال ، متجاهلاً كل الواقع العميق !

كذلك يمكن القول بأن احترام الإنسانية يقتضي أن ننظر إليها نظرة أعمق وأكثر إدراكاً لعمق طبيعتها ، وأصالة فطرتها ، وتواصل جذورها ، فنكون أكثر تعقلاً ، وأشد ترحباً ، وأدق تفكيراً في محاولة توجيهها ، وإقامة نظمها ؛ فدلائل ملايين السنين التي عاشتها البشرية لا يجوز أن تذهب سدى ، لنفترض نظريات عن ميولها وفطرتها وسلوكها ، ثم نطبق هذه النظريات غصباً وقسراً !

أما تقرير حق الإرث والتوريث فقد سبق الحديث عن علته في فصل « التكافل الاجتماعي » وهو يتمشى مع الفطرة التي تحدثنا عنها هنا ، كما يتمشى مع العدالة في مستواها الأعلى ، ومع مصلحة الجماعة في حدود النظرة الشاملة ، التي لا تضع الحواجز بين الجيل والأجيال من بني الإنسان ! وذلك فوق أنه وسيلة من وسائل تفتيت الثروة كما سيجيء .

طبيعة الملكية الفردية :

ولكن الإسلام لا يدع حق الملكية الفردية مطلقاً بلا قيود ولا حدود - كالنظام الرأسمالي - فهو يقره ، ويقرر بجواره مبادئ أخرى ، تجعله أداة لتحقيق مصلحة الجماعة بنفس الدرجة التي تتحقق بها مصلحة الفرد المالك سواء ! وهو يشرعه ويشرع له الحدود والقيود ، التي ترسم لصاحبه طرقاً معينة في تنميته وإنفاقه وتداوله .. ومصلحة الجماعة كامنة من وراء

هذا كله ، ومصصلحة الفرد ذاته كذلك ، في حدود الأهداف الخلقية التي يقيم الإسلام عليها الحياة .

وأول مبدأ يقرره الإسلام - بجوار حق الملكية الفردية - أن الفرد أشبه شيء بالوكيل في هذا المال عن الجماعة ؛ وأن حيازته له إنما هي وظيفة أكثر منها امتلاكاً ؛ وأن المال في عمومها إنما هو أصلاً حق للجماعة ، والجماعة مستخلفة فيه عن الله ، الذي لا مالك لشيء سواه . والملكية الفردية تنشأ من بذل الفرد جهداً خاصاً لحيازة شيء معين من هذه الملكية العامة التي استخلف الله فيها جنس الإنسان .

جاء في القرآن الكريم : « آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ » (١) .. ولا يحتاج نص الآية إلى تأويل ليؤدي المعنى الذي فهمناه منه ، وهو أن المال الذي في أيدي البشر هو مال الله ؛ وهم فيه خلفاء لأصلاء . وفي آية أخرى في صدد المكاتبين من الأرقاء : « وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ » (٢) .. فما يعطونهم هذا المال من ملكهم ، ولكنهم يعطونهم من مال الله وهم فيه وسطاء .

وهناك ما هو أصرح من هذا في حقيقة ملكية المال الفردية ، بوصفها ملكية التصرف والانتفاع - وهذا هو الواقع ؛ فالملكية العينية لا قيمة لها بدون حق التصرف والانتفاع - فشرط بقاء هذه الوظيفة هو الصلاحية للتصرف ؛ فإذا سفه التصرف كان للولي أو للجماعة استرداد حق التصرف : « وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ، وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ » (٣) .. فحق التصرف مرهون بالرشد وإحسان القيام بالوظيفة ؛ فإذا لم يحققهما المالك وقفت النتائج الطبيعية للملك وهي حقوق التصرف . ويؤيد هذا المبدأ أن الإمام وريث من لا وريث له . فهو مال الجماعة وظف فيه فرد ، فلما انقطع خلفه عاد المال إلى مصدره .

ولست أقرر هذا الأصل لأقرر شيوعية المال - فحق الملكية الفردية حق أساسي واضح في النظام الإسلامي - ولكنني أقره لما فيه من معنى دقيق مفيد في تكوين فكرة حقيقية عن طبيعة الملكية الفردية ، وتقيداً بهذا الأصل العام في نظرة الإسلام إلى المال ، واختلافها كلية عن النظرية الرأسمالية في الملكية الفردية . وبلغة أوضح : أقرر أن شعور الفرد بأنه مجرد موظف في هذا المال الذي في يده والذي هو في أصله ملك للجماعة ، يجعله يتقبل

(١) سورة الحديد [٧] .

(٢) سورة النور [٣٣] .

(٣) سورة النساء [٥] .

الفروض التي يضعها النظام على عاتقه ، والقيود التي يحد بها تصرفاته ؛ كما أن شعور الجماعة بحقها الأصيل في هذا المال ، يجعلها أجراً في فرض الفروض ، وسن الحدود - دون تجاوز له اعد النظام الإسلامي التي أشرنا إليها .. وينتهي بهذا إلى قواعد تحقق العدالة الاجتماعية كاملة في الانتفاع بهذا المال .

ومبدأ آخر يقرره الإسلام في ملكية المال ، هو كراهيته لأن يحبس في أيدي فئة خاصة من الناس ، يتداول بينهم ، ولا يجده الآخرون : « كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ »^(١) . ومعنى هذا أن يؤخذ بعض المال من الأغنياء فيملك بالفعل للفقراء . ولهذا النص قصة تفيدنا هنا في فهم هذا المبدأ الإسلامي العام .

لقد هاجر المهاجرون مع النبي - صلى الله عليه وسلم - من مكة إلى المدينة ؛ فأما الفقراء فما كان لهم مال ينقلونه معهم ؛ وأما الأغنياء فقد تركوا أموالهم خلفهم ، فهم فقراء كالفقراء . ولقد سخت نفوس الأنصار وارتفعت على الشح الفطري الكامن في النفس البشرية ؛ فأخوا المهاجرين في كل شيء يملكون ، حتى في أخص خصوصياتهم ، طيبة نفوسهم بذلك ، سمحة قلوبهم : « يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا ، وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ ، وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ »^(٢) .. وبذلك كانوا نموذجاً رائعاً لما تصنعه العقيدة بالنفوس ؛ وضرَبوا مثلاً جميلاً للتخلص من ضغط الضرورات والانطلاق إلى أرفع الأشواق .

ولكن الفجوة ظلت واسعة بين أثرياء المدينة ، وفقراء المهاجرين ؛ والنبي - صلى الله عليه وسلم - يرى سماحة الأنصار وسخاءهم ، فلا يجد أن به حاجة لأن يطلب إليهم أكثر مما بذلوا ، ولا أن يكلفهم رد بعض من أموالهم على المهاجرين ، وهم يؤاخذونهم في كل ما يملكون .. إلى أن كانت موقعة « بني النضير » التي لم تقع فيها حرب ، بل سلمت للنبي صلحاً ، فكان فيؤها كله لله وللرسول بخلاف ما يقع فيه الحرب ، فتكون أربعة الأخماس للمقاتلين ، والخمس وحده لله وللرسول . عندئذ رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يعيد لجماعة المسلمين شيئاً من التوازن في ملكية المال ؛ ففتح فيء بني النضير للمهاجرين خاصة ، عدا رجلين فقيرين من الأنصار ، تنطبق عليهما الحكمة التي أوحى إليه بتخصيص هذا الفيء للمهاجرين .

وفي هذه الواقعة يقول القرآن : « مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ ، فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ

(١) سورة الحشر [٧] .

(٢) سورة الحشر [٩] .

وَلَدِي الْقُرْبَىٰ ، وَالْيَتَامَىٰ ، وَالْمَسَاكِينَ ، وَابْنَ السَّبِيلِ - كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ - وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ .
لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ، وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ» (١) .

ودلالة هذا التصرف من الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهذا التعليل لذلك التصرف في القرآن ، غير خافية ولا في حاجة إلى بيان ؛ فهي تقرر مبدأ إسلامياً صريحاً ، هو كراهة انحباس الثروة في أيدي قليلة في الجماعة ؛ وضرورة تعديل الأوضاع التي تقع فيها هذه الظاهرة بتملك الفقراء قسطاً من المال . ليكون هناك نوع من التوازن ، و « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » . ذلك أن تضخم المال في جانب وانحساره في الجانب الآخر ، مثار مفسدة عظيمة ، فوق ما يثيره من أحقاد وأضغان .. فحيثما وجدت ثروة فائضة ، كانت كالطاقة الحيوية الفائضة في الجسد ، لا بد لها من تصريف ؛ وليس من المضمون دائماً أن يكون هذا التصريف نظيفاً ومأموناً ، فلا بد أن تأخذ طريقها أحياناً في صورة ترف مفسد للنفس مهلك للجسد ، وفي صورة شهوات تقضي ، تجرد متنفسها في الجانب الآخر المحتاج إلى المال ، يصل إليه عن طريق بيع العرض والاتجار فيه ، ومن طريق الملق والكذب وفناء الشخصية ؛ لإرضاء شهوات الذين يملكون المال ، وتخليق غرورهم وخيالاتهم ، والمضطر يركب الصعب ؛ وصاحب المال المتضخم لا يعنيه إلا أن يجد متصرفاً للفائض من حيويته ، والفائض من ثروته . وليست الدعارة وسائر ما يتصل بها من خمر وميسر وتجارة رقيق وقوادة ، وسقوط مروءة ، وضياع شرف .. سوى أعراض لتضخم الثروة في جانب وانحسارها عن الجانب الآخر ، وعدم التوازن في المجتمع نتيجة هذا التفاوت .

ذلك عدا أحقاد النفوس ، وتغير القلوب على ذوي الثراء الفاحش من المحرومين الذين لا يجدون ما ينفقون ؛ فهم إما أن يحقدوا ؛ وإما أن تهاوى نفوسهم وتهاقت ، وتتضاءل قيمهم الذاتية في نظر أنفسهم ؛ قهون عليهم كراماتهم أمام سطوة المال ، ومظاهر الثراء ؛ ويصبحوا قطعاً آدمية حقيرة صغيرة ، لا هم لها إلا إرضاء أصحاب الثراء والجاه .
.. وهذا ما وقع في النظام الرأسمالي ..

والإسلام على كثرة ما يشيد بالقيم المعنوية ، لا يغفل أثر القيم الاقتصادية ؛ ولا يكلف الناس فوق طاقتهم البشرية ، مهما تسامى بهم عن الضرورات الأرضية . لذلك كره أن يكون المال دولة بين الأغنياء فحسب ؛ وجعل هذا أصلاً من أصول نظريته في سياسة المال .

(١) سورة الحشر [٧ - ٨] .

وأوجب رد بعض هذا المال للفقراء ؛ ليكون لهم مورد رزق مملوك لهم ، يضمن لهم الكرامة والذاتية ، ويجعلهم قادرين على القيام بأمانة هذا الدين في التغيير على المنكر من الحكام والمحكومين سواء .

على أن هناك نوعاً من الأموال التي لا يجوز احتجازها للأفراد ، عدد الرسول منها ثلاثة : الماء ، والكلاً ، والنار : « الناس شركاء في ثلاث : في الماء والكلاً والنار »^(١) ، بوصفها موارد ومرافق عامة ضرورية لحياة الجماعة في البيئة العربية ، فالانتفاع بها للجماعة كلها على وجه الشروع والمشاركة العامة . والضروريات لحياة الجماعة تختلف في بيئة عن بيئة ، وفي عصر عن عصر ، والقياس - وهو أحد أصول التشريع في الإسلام - ينفسح لسواها عند التطبيق مما هو في حكمها - على ألا يؤثر ذلك في القواعد الأساسية للنظام الإسلامي ؛ ولا يجرّد الأفراد جميعاً من ملكياتهم الخاصة ليصبحوا أجراء عند الدولة ، فإن الدولة عندئذ تملك استرقاقهم واستئلال رقابهم بأشد مما يملك الأفراد الأثرياء ، لأنها تضم قوة المال إلى قوة السلطان !

وهناك جزء من المال هو حق لبعض المحتاجين في الجماعة ، وهو المفروض في صورة زكاة : « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم »^(٢) .. وهو يخرج من ملكية دافعي الزكاة إلى ملكية مستحقي الزكاة : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين ... الخ » وهو حق تأخذه الجماعة ثم ترده مرة أخرى إلى الأفراد المحددين . فتكون وظيفة الجماعة حينئذ هي نقل الملكية الفردية من جهة إلى جهة ، ومن يد إلى يد أخرى ..

فخلاصة الحقيقة عن طبيعة الملكية الفردية في الإسلام : أن الأصل هو أن المال للجماعة في عمومها ؛ وأن الملكية الفردية وظيفية ذات شروط وقيود ؛ وأن بعض المال شائع لا حق لأحد في امتلاكه ، ينتفع به الجميع على وجه المشاركة ، وأن جزءاً منه كذلك حق يرد إلى الجماعة لترده على فئات معينة فيها ، هي في حاجة إليه ، لصالح حالها وحال الجماعة معها .

وسائل التملك الفردي :

ويرتب الإسلام على نظريته هذه لطبيعة الملكية نتائجها المنطقية ، فيضع الشروط للتملك ، بحيث لا يخرج عن مصلحة الجماعة ، ومصلحة الفرد الداخلة في مصلحة الجماعة لا تنفصل عنها أبداً .

فهو يقرر أولاً أن الملكية لا تكون إلا بسلطان من الشارع . « فالشارع في الحقيقة هو

(١) ذكره صاحب مصابيح السنة في الحسان .

(٢) سورة الماعز [٢٤ - ٢٥] .

الذي أعطى الإنسان الملك بترتيبه على السبب الشرعي ، ولذا جاء في بعض التعريفات : « ان الملك حكم شرعي مقدر في العين أو المنفعة ، يقتضي تمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشيء وأخذ العوض عنه » .

« وهذا المعنى ، وهو أن الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع وتقريره ، أمر متفق عليه بين فقهاء الإسلام ، لأن الحقوق كلها ، ومنها حق الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع لها ، وتقريره لأسبابها ، فالحق ليس ناشئاً عن طبائع الأشياء ، ولكنه ناشئ عن إذن الشارع ، وجعله السبب منتجاً لمسببه شرعاً» (١) .

ولهذا الحكم قيمته في توضيح نظرية الإسلام في حق الملكية ، فهي تملك من الشارع ، لفرد في الجماعة ، شيئاً خاصاً ، لم يكن ليحق له ملكه لولا هذا التملك ، لأن الأصل أن المال مال الله مستخلف فيه بنو الإنسان ، وكل إذن بتخصيصه لا بد أن يصدر من الشارع حقيقة أو حكماً .

والعمل هو الوسيلة الوحيدة لنيل حق التملك في الإسلام . العمل بكل أنواعه وألوانه . وفي هذا من العدالة بين الجهد والجزاء ما فيه . وليبيان ذلك نقول : إن وسائل التملك ابتداء للمال التي يعترف بها الإسلام هي :

أولاً : الصيد . وهو الوسيلة البدائية الأولى في حياة البشرية ؛ وإن كانت ما تزال وسيلة للحصول على نوع من المال في الأوساط التي ارتقت وتحضرت ، فصيد السمك واللآلئ والمرجان والإسفنجد وما إليها موارد ضخمة من موارد الدول والأفراد . وصيد الطير والحيوان هواية وتجارة ...

ثانياً : إحياء الموات من الأرض التي لا مالك لها ، بأية وسيلة من وسائل الإحياء . ولا بد من أن يقوم الفرد بإحيائها في ظرف ثلاث سنوات من وضع يده عليها ، وإلا سقط حق ملكيته لها ، لأن الغرض هو إحياء الموات لتحقيق المصلحة العامة في الاستفادة به ، وثلاث سنوات محك كاف لقدرة واضع اليد على هذا الإحياء ، فإن لم تتبين هذه القدرة عادت الأرض الموات التي لم يكن لها مالك للجماعة ، لا يحتجزها فرد منها : « عادي الأرض لله ولرسوله ، ثم لكم من بعد ، فن أحيا أرضاً ميتة فهي له ؛ وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين» (٢) .

والقانون الإسلامي هنا أحكم من القانون الوضعي المستمد من القانون الفرنسي . ففي

(١) « الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية » للأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

(٢) رواه أبو يوسف في كتاب « الخراج » عن ليث عن طاوس

هذا القانون يكفي « وضع اليد » مدة خمس عشرة سنة ، لتصبح الأرض ملكاً لواضع اليد ، سواء أحيائها أم تركها مواتاً في هذه المدة وفيما بعدها كذلك . فالحكمة هنا منتفية في تقرير حق الملكية ، ونظرية « الأمر الواقع » هي وحدها التي تتحكم ، وفرق بين النظرة الإسلامية ونظرة القانون الوضعي كبير !

ثالثاً : استخراج ما في باطن الأرض من المعادن (الركاز) ، وهذا العمل يجعل أربعة أخماس ما يستخرج من معدن ملكاً لمن استخرجه ، والخمس زكاة ، إذ كان هذا الركاز مباحاً يحصل عليه الفرد بجهده وكده . وهنا لا بد من كلمة تقال : فقد كان ما يستخرج من الركاز إلى الوقت الذي شرع فيه هذا الحكم هو من المعادن القليلة الاستعمال ، كالذهب والفضة ، وهذه ليست من ضروريات الجماعة كلها كالبتروك والفحم والحديد ، فهل يلحق بالركاز الذي كان معروفاً في أوائل عهد الإسلام ؟ نحن نميل إلى رأي المالكية في اعتبار هذه الأنواع ملكاً عاماً ، لا تنتقل ملكيته إلى مالك الأرض التي وجد فيها ، لأن تملكه للأرض لا يعني تملك ما فيها ، إذ ليس لمثلها تملك الأرض وتطلب في العادة .

رابعاً : تصنيع المادة الخامة ، لتفي بحاجة حيوية ، وتحقق منفعة لم تكن تحققها وهي خامة . أو تحسين وظيفتها بحيث تؤدي منفعة أكبر .. وقيمة العمل – بأنواعه – واضحة في هذه العملية .

خامساً : التجارة ، وتتضمن مراحل متعددة قد يقوم بها كلها فرد واحد أو أفراد متعددون . ولكن الغاية التي تتحقق في النهاية هي نقل الأشياء الخامة أو المصنعة من يد إلى يد ، مما يزيد الانتفاع بالخامة أو السلعة .

سادساً : العمل بأجر للآخرين . والإسلام يحترم هذا العمل ويعظمه ؛ ويدعو إلى توفية أجره معجلاً كاملاً غير منقوص . فالقرآن يغري بالعمل ؛ ويجعله معرضاً للأنظار ، محلاً للنظر والحكم : « وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ »^(١) .. وفي ذلك إغراء بالتجويد والإيتقان ، كما أن فيه تعظيماً للعمل يجعله موضع النظر والترقب والتأمل . وفي موضع آخر يحض على السعي والاضطراب في الأرض من أجله : « فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ »^(٢) .

والرسول الكريم تتوارد أحاديثه تترى عن قداسة العمل : « إن الله يحب العبد المؤمن المحترف »^(٣) . « ما أكل أحدكم طعاماً قط خيراً من عمل يده »^(٤) .

(٣) من حديث ذكره القرطبي في التفسير .

(٤) البخاري .

(١) سورة التوبة [١٠٥] .

(٢) سورة الملك [١٥] .

وعلى أساس هذه النظرة للعمل ، يحترم الإسلام حق العامل في الأجر . فهو يدعو أولاً إلى الوفاء به ، وينذر من يجور عليه من أصحاب العمل بحرب من الله وخصومة . قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « قال الله عز وجل : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكلم ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره »^(١) . والجمع بين هذه المعاصي الثلاث ، وتوحيد الجزاء عليها ، ذو دلالة خاصة ، فالمعصية الأولى هي خيانة وغدر لذمة الله ، والثانية هي جريمة إهدار للإنسانية حر وأكل ثمنه . والثالثة هي أكل عرق الأجير ، وهي كأكل ثمن الحر غدر بالإنسانية ، وكخيانة العهد بعد الحلف بالله غدر بذمة الخالق . وكل منها يستحق الحرب من الله والخصومة ، لشناعتها ووضوح معنى الغدر فيها .

وهو يدعو ثانياً إلى التعجيل بأداء هذا الأجر ، فلا يكفي أداءه كاملاً ، بل لا بد من أدائه عاجلاً . يقول الرسول الكريم : « أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه »^(٢) . والإسلام يلحظ في هذا حاجة نفسية وحاجة واقعية في حياة العامل . فأما الحاجة النفسية فهي إشعاره بالعناية والاهتمام ، فالسرعة في أداء الأجر تحمل هذا المعنى ، فيشعر بأن جهده مقدر وبأن مكانه في المجتمع محسوب . وأما الحاجة الواقعية فلأن العامل غالباً ما يكون محتاجاً لأجره أولاً بأول ، يسد به ضرورياته هو وأهله وعياله ؛ وتأخير أدائه يؤذيه ؛ ويحرمه ثمرة جهده وعرقه في أنسب أوقاتها عنده ؛ ويقلل من نشاطه ورغبته في العمل . والإسلام حريص على أن يعمل كل من يستطيع ، بأقصى ما يستطيع ، متمتعاً بالرضى النفسي والاكتفاء المادي .

ولقد طلب الإسلام إلى العامل في مقابل هذه العناية بحقه أن يقوم هو من جانبه بتجويد العمل وإتقانه . فلكل حق مقابل من الواجب في الإسلام . وذلك طبيعي من ناحية التعادل بين الجهد والجزاء ؛ وطبيعي كذلك من الناحية الخلقية التي يحرص الإسلام على أن تكون أساساً للحياة . فالغش والإهمال في العمل دليل فساد الذمة ونومة الضمير ، واللجاج فيهما والاعتیاد عليهما من شأنه أن يدع تلك الذمة خراباً ، وهذا الضمير خواء ، فوق ما يصيب مصالحي الجماعة كلها من فساد واضطراب .

ولا ندخل هنا في تفصيلات نسبة أجر العامل . ولا القاعدة التي تقوم عليها . وهل هي الساعات التي تنفق في إنتاج السلعة . أم « الوقت الاجتماعي » كما تقول الماركسية ! فهذه بحوث تفصيلية موضعها الكلام عن « الاقتصاد الإسلامي » في بحوث متخصصة .

(١) البخاري .

(٢) ذكره صاحب مصابيح السنة في الصحاح .

سابعاً : الغزو ، وينشأ عنه ملكية السلب وهو كل ما مع القتل المشترك الذي يقتله مسلم : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَسَلَبَهُ لَهُ »^(١) . كما تنشأ عنه ملكية الغنيمة ؛ وأربعة أخماسها للمحاربين ، وخمسها لله والرسول : « وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ »^(٢) .

ثامناً : إقطاع السلطان بعض الأرض التي لا مالك لها ، مما آل إلى بيت مال المسلمين ، من المشركين الذين لا ورثة لهم ، فالإمام وليهم ؛ أو من الأرض الموات لا مالك لها كذلك . وقد أقطع النبي - صلى الله عليه وسلم - أبا بكر وعمر أرضاً ، كما أقطع الخلفاء من بعده ، مكافأة على جهد بارز وخدمة للإسلام ، ولكن في حدود ضيقة ، ومن الأرض التي لا مالك لها والأرض الموات . فلما جاء بنو أمية نهبوا الناس وأقطعوا الأرض لنويعهم ، فكانوا ملوكاً ظلمة ، لا خلفاء راشدين كما سيجيء .

تاسعاً : الحاجة إلى المال للحياة ، فالإسلام شرع صرف أموال الزكاة في وجوه معينة : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ، وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ، وَالْمَوْلَقَةَ قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَالْفَارِسِينَ ؛ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ » . فكون الإنسان واحداً من هؤلاء يجعله صاحب حق في ملكية نصيب من أموال الزكاة . وبعضهم لا يعمل شيئاً إلا كونه محتاجاً ، فالحاجة هنا بديل اضطراري من العمل الذي يكرمه الإسلام ، ويجعله السبب الأول والأخير لنيل الامتلاك .

عاشراً : شتى صور « العمل » التي تتجدد ، وتمثل في بذل جهد عقلي أو عضلي ... تلك هي الأسباب التي اعترف بها الإسلام سبباً للتملك ابتداءً ، فأما ما عداها فهو ينكره ، ولا يعترف به ، فالسلب والنهب والغصب والسرقة ووضع اليد لا تسبب ملكاً ، وكذلك المقامرة فهي حرام : « إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ، فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ »^(٣) ... والمال الذي يأتي عن طريق المحرم محرم ، لأن القمار ليس عملاً ، إنما هو ابتزاز ، فوق ما يقع من العداوة والبغضاء بين المتقارنين مما يتنافى مع خطة الإسلام الأولى في بث روح المودة والتعاون والإخاء : « إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ »^(٤) .

(١) الشيخان والترمذي والنسائي .

(٢) سورة الأنفال [٤١] .

(٣) سورة المائدة [٩٠ - ٩١] .

وحكمة تلك الأسباب واضحة في اعتمادها كلها على بذل الجهد ؛ فالجهد له جزاء ، وهو من مقومات الحياة ، وفيه تحقيق لعمارة الأرض ، وإفادة المجتمع ، وتهذيب النفس ، وتطهير الضمير وتصحيح البنية ؛ فليس كالعامل مهذب للروح ، مقوٍ للجسد ، حافظ لكيان الإنسان كله من عوامل الترهل والكسل والخمول .

وما دام العمل - بشتى صورة - هو سبب التملك ، فتقرير حق الملكية الفردية في الحدود التي يتبنا لا يضارُّ به أحد ، بل يصبح مجالاً لحث الفرد على بذل أقصى الجهد ، ليرضي رغبته في الاستحواذ ، ما دام يعمل في الحدود المشروعة فلا يضار أحدًا . فإذا حاد عن هذه الحدود فالطريق إلى العدل هو رده إليها ، لا وقفه عن النشاط ، وتسويته بالقاعدين والخاملين وضعاف الاستعداد ، ولا كفه عن التملك أصلاً بحجة أخذ الطريق على سوء الاستغلال . فسوء الاستغلال له علاجه ويمكن التدخل لكفه بقدر الضرورة .

وتمشياً مع نظرية الإسلام في ملكية المال ابتداءً ، فإنه يتدخل في طريقة نقل هذه الملكية فلا يدع الحرية فيها مطلقة ؛ ويبدو هذا في نظام الإرث والوصية والبيع وسائر العقود ، أما الهبة والهدية فهما وحدهما المعفيان من كل قيد ، المتروكة فيهما الحرية لصاحب المال أن يهب من ماله أو يهدي وهو حي كيف شاء ؛ لأن لهما قيداً من داخل النفس ، هو أن صاحب المال لا يهب عادة ولا يهدي إلا بعض ماله ، فلا ضرر على وارث ، كما يقع في الوصية ، فإذا أسرف كان سيئ التصرف ، وتعرض للحجر عليه ، أي سلب حق التصرف في ملكيته .

فأما حين ترتفع يده عن المال فينتقل إلى من بعده من الورثة أو الموصى إليهم ، فإنما ينتقل حسب نظام موضوع له حكمته وله مبرراته : «فلا وصية لوارث»^(١) . ولا وصية في غير الثلث ، وهو الحد الأقصى . وقد شرعت الوصية - كما قلنا - لتلاني بعض الحالات التي يحرم فيها من الإرث أقرباء توجب صلاتهم أن يكون لهم نصيب ، ولكن درجاتهم تجعل غيرهم من الورثة يحجبونهم عن الميراث ، كما أنها بهذا الاعتبار وجه من وجوه البر والصدقة .

وينتقل المال بالإرث حسب النظام المبين في آيتي الميراث . (وقد سبق نصهما في فصل التكافل الاجتماعي) .

والمبدأ العام في الأنصبة : أن للذكر مثل حظ الأنثيين - وقد كشفنا عن حكمة هذا التقسيم من قبل - وأن الوارث العاصب مقدم على ذي الرحم ، وإن كانت هناك حالات يخرج فيها ذو الرحم بنصيب أوفى . وذلك جزاء وفاق على ترتيب التبعات في مقابل الحقوق .

(١) أبو داود والترمذي .

فالوريث العاصب مكلف تجاه المورث بتبعات أكبر . فالولد مثلاً يرث الكل بعد نصيب الجدة والجدة ، لأنه هو المكلف أولاً أن ينفق على الوالد لو احتاج في حياته . والأخ الشقيق يحجب غير الشقيق ، لأنه هو الذي يجب عليه النفقة شرعاً عندما يعجز شقيقه عن الكسب . وهكذا تتوزع المغارم والمغانم أو الواجبات والحقوق في هذا النظام توزيعاً عادلاً .

ولقد تحدثنا عن حكمة مبدأ الوراثة في فصل التكافل الاجتماعي بما فيه الكفاية ، وبيننا اتساقه مع مبادئ الإسلام الأساسية في هذا التكافل ، وفي النظرة إلى العلاقات بين الأقرباء وبين الجيل والأجيال ، ومراعاته كذلك للفطرة والميول وحاجات الفرد والجماعة على السواء .

فهنا نتحدث عن حكمة نظام الإرث في أحوال الجماعة .

لقد رأينا أن الإسلام يكره تكديس الثروات ، وانحصارها في أيدي قليلة . ونظام الإرث الإسلامي أداة لتفتيت الثروات المتضخمة على توالي الأجيال . فالملكية الواحدة تنتقل إلى العديد من الذرية والأقارب بمجرد وفاة المالك ، فنتسحق إلى ثروات متوسطة أو صغيرة ؛ وقلما تبقى كتلتها موحدة مع هذا النظام إلا في حالات نادرة لا يقاس عليها ، كأن يموت المالك وليس له إلا ولد يرث التركة كلها ، لأنه ليس له أب ولا أم ولا زوجة ولا بنت ! أما في الأحوال الغالبة فالثروة تتوزع على عدة أفراد .

فإذا نحن وازنا بين هذا النظام والنظام الإنجليزي مثلاً ، الذي يجعل التركة كلها للابن الأكبر ، تبين لنا حكمة الإسلام واضحة في تفتيت الثروة المتكثلة ، فوق ما في نظامه من عدالة بين الورثة ، لا تحنق الصدور على الولد الكبير .

طرق تنمية الملكية :

وتمشياً مع نظرية الإسلام كذلك في ملكية المال ، يتدخل في طريقة تنميته والتعامل به ، فلا يدع الحرية مطلقة لصاحب المال أن يتصرف به في هذا السبيل كيف شاء . فإن وراء مصلحة الفرد مصلحة الجماعة التي يتعامل معها .

لكل فرد إذن الحرية في تنمية أمواله ، ولكن في الحدود المشروعة . فله أن يفلح الأرض ، وأن يحول المادة الخامة إلى مصنوعات ، وله أن يتجر ... الخ . ولكن ليس له أن يغش ، أو يحتكر ضروريات الناس ، أو أن يعطي أمواله بالربا ، أو أن يظلم في أجور العمال ، ليزيد في أرباحه . فذلك كله حرام . إنما هي الوسائل النظيفة وحدها التي يبيحها الإسلام لتنمية المال . والوسائل النظيفة عادة لا تضخم رؤوس الأموال إلى الحد الذي يباعد الفوارق بين الطبقات . إنما تضخم رؤوس الأموال ذلك التضخم الفاحش الذي نراه في النظام الرأسمالي ، بالغش والربا وأكل الأجور والاحتكار واستغلال الحاجة والابتزاز

والنهب والسلب والإغتصاب ... إلى آخر الجرائم الكامنة وراء طرق الاستغلال المعاصرة .
وهذا ما لا يسمح به الإسلام ... فلنأخذ الآن في بيان حكم الإسلام وحكمته في وسائل
تنمية المال .

* * *

(أ) يحرم الإسلام الغش في المعاملة : « من غش فليس مني »^(١) .. « البيعان بالخيار
ما لم يفترقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما »^(٢)
فلك أن تبيع وأن تشتري ، على ألا تغش في السلعة ولا في العملة ، فإن كان بها عيب
فعليك بيانه ، وإلا فأنت غاش وربحك عليك حرام ، ولن ينجيك من المؤاخذة أن تتصدق
بهذا الربح الحرام ، فالصدقة لا تحسب لك إلا من مالك الحلال : عن عبد الله بن مسعود
- رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « لا يكسب عبد مالا
حراما فيتصدق منه ، فيقبل منه ، ولا يتفق منه فيبارك له فيه ، ولا يتركه خلف ظهره إلا
كان زاده إلى النار . إن الله لا يمحو السيئ بالسيئ ، ولكن يمحو السيئ بالحسن .
إن الخبيث لا يمحو الخبيث »^(٣) . وقال : « إنه لا يربو لحم نبت من سحت إلا كانت
النار أولى به »^(٤) .

والإسلام في هذا يسير على قواعد الخلقية ، كما يسير على مبادئه في منع الضرر
وتحقيق التعاون بين الناس ، فالغش قذارة ضمير ، وإضرار بالآخرين ، ورفع للثقة من
صلور الناس . ولا تعاون في الجماعة من غير ثقة . فضلا على أن ثمرة الغش هي الحصول
على كسب بلا جهد مشروع . وقاعدة الإسلام العامة هي أن لا كسب بلا جهد ، كما أنه
لا جهد بلا جزاء .

(ب) واحتكار ضروريات الناس لا يعترف به الإسلام وسيلة من وسائل الكسب
وتنمية المال : « من احتكر فهو خاطئ »^(٥) . ذلك أن الاحتكار إهدار لحرية التجارة
والصناعة ، فالمحتكر لا يسمح لسواه أن يكتلب ما يكتلبه ، أو يصنع ما يصنعه ؛ وبذلك
يتحكم في السوق ، ويفرض على الناس ما يشاء من أسعار ، فيكلفهم عنتاً ، ويحملهم
مشقة ، ويضارهم في حياتهم وضرورياتهم ، فوق أنه يقفل باب الفرص أمام الآخرين

(١) أصحاب السنن .

(٢) الشيخان .

(٣) ذكره صاحب مصابيح السنة مروياً عن ابن مسعود وقال : من الصحاح .

(٤) أخرجه الترمذي والنسائي .

(٥) مسلم وأبو داود والترمذي .

ليرتزقوا كما ارتزق ، وليجودوا فوق ما جود ؛ وقد يقع أحياناً أن يسد المحتكر الموارد وأن يثلف البضاعة الفائضة ، حتى يتمكن من فرض سعر إجباري ؛ وفي ذلك إعدام أو نقص في الأرزاق والأقوات العامة التي أتاحتها الله للإنسان في الأرض .

ولقد بلغ حرص الإسلام على منع هذه الوسيلة من وسائل تنمية المال ، أن جعل الاحتكار مبعداً للمحتكر من دائرة الدين : « من احتكر طعاماً أربعين يوماً فقد برئ من الله ، وبرئ الله منه »^(١) . فما هو بمسلم ذلك الذي يضار الجماعة هذه المضارة ، ويشيع فيها الخوف ، والحاجة إلى الضروري ؛ ليحصل منها على كسب حرام يزيد به ماله الخاص على حساب الصالح العام .

(ج) والربا وسيلة محرمة يكرهها الإسلام كراهية واضحة ، ويشعها تشيعاً شديداً وينذر أصحابها بأشنع مصير : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ »^(٢) .. وليس النهي هنا عن الأضعاف المضاعفة فتحل النسب الصغيرة ، إنما هذا تقرير للواقع ، ووصف لما هو كائن . أما النهي فنصب على أصل الربا ومبدئه المجرد ، يتضح ذلك في الآيات الأخرى : « الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا . وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا . فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعَهَا فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ، وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ »^(٣) .. « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ »^(٤) .

ويبلغ الإسلام في تفضيح الربا إلى حد أن يلعن كل من شارك في صفقة من صفقاته ، ولو كاتباً أو شاهداً . عن جابر قال : « لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه ؛ وقال : هم سواء »^(٥) .

يجري الإسلام في كل هذا على مبادئه في المال والأخلاق ومصالح الجماعة . فالمال ودیعة في يد صاحبه وهو موظف فيه لخیر الجماعة جميعاً . فليس له أن یقلب الوظيفة إضراراً بالناس وابتزازاً ، يتحين ساعة احتياجهم ، ويستغل ضعف موقفهم ، فيأخذ منهم

(١) حديث رقم ٤٨٨١ مسند أحمد شرح الأستاذ أحمد شاكر . (٤) سورة البقرة [٢٧٨ - ٢٧٩] .

(٢) سورة آل عمران [١٣٠] . (٥) رواه مسلم .

(٣) سورة البقرة [٢٧٥] .

أكثر مما أعطاهم ؛ وقد تكون الحاجة هي حاجة الطعام للحياة ، وحاجة الدواء للعلاج ، وحاجة النفقة للعلم ولغير العلم ؛ فإما أن يتعطل هذا كله ، وإما أن يتحكم صاحب المال في المحتاج إلى المال فيمنحه القليل ، ويسترد منه الكثير ؛ ويظلمه بذلك جهده ؛ فيكد ويعمل ليؤدي للمرابي ربا ، أو يتضاعف الدين عاماً بعد عام .

هذا الجزء الفائض يستمتع به صاحب المال ، وهو لم يعمل شيئاً سوى أنه صاحب مال ! إنه العرق والدم يبلغ فيهما بشرامة ، ويمتصهما في نهم وهو قاعد . والإسلام الذي يقدر العمل ، ويجعله السبب الأساسي للملك والربح ، لا يسوغ أن يفيد المال قاعد ، ولا أن يلد المال المال . إنما يلد المال الجهد ، وإلا فهو حرام !

ويلحظ الإسلام طهارة خلق الفرد كما يلحظ المودة بين الجماعة : فما يأكل الربا فرد له خلق وضمير ، وما يشيع الربا في الجماعة وتبقى فيها مودة وتعارف . والذي يمنحني الدينار ليسترده مني دينارين هو عدوي ، فما أطيب له نفساً ، وما أحمل له وداً . والتعاون أصل من أصول المجتمع الإسلامي ، يهدمه الربا ويوهن أساسه . لذلك يكرهه الإسلام .

وثمة حكمة أخرى تبرز لنا في هذا العصر الحديث لتحريم الربا ، ربما لم تكن بارزة حينذاك : ذلك أن الربا وسيلة لتضخيم رؤوس الأموال تضخيماً شديداً . لا يقوم على الجهد ؛ ولا ينشأ من العمل ؛ مما يجعل طائفة من القاعدين يعتمدون على هذه الوسيلة وحدها في تنمية أموالهم وتضخيمها ، فيشيع بينهم الترهل والبطالة والترف على حساب الكادحين الذين يحتاجون للمال فيأخذونه بالربا في ساعة العسرة . وينشأ عن ذلك مرضان اجتماعيان خطران : تضخيم الثروات إلى غير حد ، وتفريق الطبقات علواً وسفلاً بغير قيد ؛ ثم وجود طبقة متعطلة مترهلة مترفة لا تعمل شيئاً ، وتحصل على كل شيء ؛ وكأنما المال الذي في يديها فخاخ لصيد المال ، دون أن تتكلف حتى الطعام لهذه الفخاخ ؛ إنما يقع فيها المحتاجون عفواً ، ويساقون إليها بأقدامهم تدفعهم الضرورات ! ذلك أن أكل الربا يخالف القاعدة الأساسية للتصور الإسلامي وهي أن المال لله ، جعل الناس فيه خلفاء ، وفق شروط المستخلف - وهو الله سبحانه - لا كما يشاء الناس .

« إنه يقوم ابتداء على أساس أن لا علاقة بين إرادة الله سبحانه وحياة البشر . فالإنسان هو سيد هذه الأرض ابتداء ؛ وهو غير مقيد بعهد من الله ؛ وغير ملزم باتباع أوامر الله .

« ثم إن الفرد حر في وسائل حصوله على المال ، وفي طرق تنميته ، كما هو حر في التمتع به . غير ملتزم في شيء من هذا بعهد من الله أو شرط ، وغير مقيد كذلك بمصلحة الآخرين . ومن ثم فلا اعتبار لأن يتأذى الملايين إذا هو أضاف إلى خزائنه ورصيده ما يستطيع إضافته . وقد تتدخل القوانين الوضعية أحياناً في الحد من حرите هذه - جزئياً - في تحديد سعر الفائدة مثلاً وفي منع أنواع من الاحتيايل والنصب والغصب والنهب والغش والضرر .

ولكن هذا التدخل يعود إلى ما يتواضع عليه الناس أنفسهم ، وما تقودهم إليه أهواؤهم ؛ لا إلى مبدأ ثابت مفروض من سلطة إلهية !

« كذلك يقوم على أساس تصور خاطئ فاسد : هو أن غاية الغايات للوجود الإنساني هي تحصيله للمال - بأية وسيلة - واستمتاعه به على النحو الذي يهوى ! ومن ثم يتكالب على جمع المال وعلى المتاع به ، ويدوس في الطريق كل مبدأ وكل صالح للآخرين !
« ثم ينشئ في النهاية نظاماً يسحق البشرية سحقاً ، ويشقها في حياتها أفراداً وجماعات ودولاً وشعوباً ، لمصلحة حفنة من المرابين ؛ ويحطها أخلاقياً ونفسياً وعصبياً ؛ ويحدث الخلل في دورة المال ونمو الاقتصاد البشري نمواً سويماً .. وينتهي - كما انتهى العصر الحديث - إلى تركيز السلطة الحقيقية والنفوذ العملي على البشرية كلها في أيدي زمرة من أحط خلق الله وأشدهم شراً ؛ وشرذمة ممن لا يرعون في البشرية إلا ولا ذمة ، ولا يراقبون فيها عهداً ولا حرمة ..

« وهؤلاء هم الذين يداينون الناس أفراداً ، كما يداينون الحكومات والشعوب - في داخل بلادهم وفي خارجها - وترجع إليهم الحصيلة الحقيقية لجهود البشرية كلها ، وكذا الآدميين وعرقهم ودمائهم ، في صورة فوائد ربوية لم يبذلوا هم جهداً فيها ! وهم لا يملكون المال وحده .. إنما يملكون النفوذ .. ولما لم تكن لهم مبادئ ولا أخلاق ولا تصور ديني أو أخلاقي ؛ بل لما كانوا يسخرون من حكاية الأديان والأخلاق والمثل والمبادئ ؛ فانهم بطبيعة الحال يستخدمون هذا النفوذ الهائل الذي يملكونه في إنشاء الأوضاع والأفكار والمشروعات التي تمكنهم من زيادة الاستغلال ، ولا تقف في طريق جشعهم وخسة أهدافهم .. وأقرب الوسائل هي تحطيم أخلاق البشرية وإسقاطها في مستنقع آسن من اللذائذ والشهوات ، التي يدفع فيها الكثيرون آخر فلس يملكونه ، حيث تسقط الفلوس في المصائد والشباك المنصوبة ! وذلك مع التحكم في جريان الاقتصاد العالمي وفق مصالحهم المحدودة ، مهما أدى هذا إلى الأزمات الدورية المعروفة في عالم الاقتصاد ؛ وإلى انحراف الإنتاج الصناعي والاقتصادي كله عما فيه مصلحة المجموعة البشرية إلى مصلحة الممولين المرابين الذين تتجمع في أيديهم خيوط الثروة العالمية !

« والكارثة التي تمت في العصر الحديث - ولم تكن بهذه الصورة البشعة في الجاهلية - هي أن هؤلاء المرابين - الذين كانوا يتمثلون في الزمن الماضي في صورة أفراد أو بيوت مالية كما يتمثلون الآن في صورة مؤسسي المصارف العصرية - قد استطاعوا بما لديهم من سلطة هائلة مخيفة داخل أجهزة الحكم العالمية وخارجها ، وبما يملكون من وسائل التوجيه والإعلام في الأرض كلها .. سواء في ذلك الصحف والكتب والجامعات والأساتذة ومحطات الإرسال ودور السينما وغيرها .. أن ينشئوا عقلية عامة بين جماهير البشر الساكنين الذين يأكل

أولئك المرابون عظامهم ولحومهم ، ويشربون عرقهم ودماءهم في ظل النظام الربوي .. هذه العقلية العامة خاضعة للإيحاء الخبيث المسموم بأن الربا هو النظام الطبيعي المعقول . والأساس الصحيح الذي لا أساس غيره للنمو الاقتصادي ؛ وأنه من بركات هذا النظام وحسناته كان هذا التقدم الحضاري في الغرب . وأن الذين يريدون إبطاله جماعة من الخياليين - غير العاملين - وأنهم إنما يعتمدون في نظرهم هذه على مجرد نظريات أخلاقية ومثل خيالية لا رصيدها من الواقع ؛ وهي كفيلة بإفساد النظام الاقتصادي كله لو سمح لها أن تتدخل فيه ! حتى ليتعرض الذين ينتقدون النظام الربوي من هذا الجانب للسخرية من البشر الذين هم في حقيقة الأمر ضحايا بائسة لهذا النظام ذاته ! ضحايا شأنهم شأن الاقتصاد العالمي نفسه ، الذي تضطره عصابات المرابين العالمية لأن يجري جريانا غير طبيعي ولا سوي ، ويتعرض للهزات الدورية المنظمة ! وينحرف عن أن يكون نافعاً للبشرية كلها ، إلى أن يكون وفقاً على حفنة من الذئب قليلة !

«إن النظام الربوي نظام معيب من الوجهة الاقتصادية البحتة - وقد بلغ من سوءه أن تنبه لعيوبه بعض أساتذة الاقتصاد الغربيين أنفسهم ؛ وهم قد نشأوا في ظله ، وأشربت عقولهم وثقافتهم تلك السموم التي تبثها عصابات المال في كل فروع الثقافة والتصور والأخلاق . وفي مقدمة هؤلاء الأساتذة الذين يعيبون هذا النظام من الناحية الاقتصادية البحتة «دكتور شاخنت» الألماني ومدير بنك الريخ الألماني سابقاً . وقد كان مما قاله في محاضرة له بدمشق عام ١٩٥٣ إنه بعملية رياضية (غير متناهية) يتضح أن جميع المال في الأرض صائر إلى عدد قليل جداً من المرابين . ذلك أن الدائن المرابي يربح دائماً في كل عملية ؛ بينما المدين معرض للربح والخسارة . ومن ثم فإن المال كله في النهاية لا بد - بالحساب الرياضي - أن يصير إلى الذي يربح دائماً ! وأن هذه النظرية في طريقها للتحقق الكامل . فإن معظم مال الأرض الآن يملكه - ملكاً حقيقياً - بضعة ألوف ! أما جميع الملاك وأصحاب المصانع الذين يستدينون من البنوك والعمال ، وغيرهم ، فهم ليسوا سوى أجراء يعملون لحساب المال ، ويجني ثمرة كدم أولئك الألوف !

«وليس هذا وحده هو كل ما للربا من جريرة . فإن قيام النظام الاقتصادي على الأساس الربوي يجعل العلاقة بين أصحاب الأموال وبين العاملين في التجارة والصناعة علاقة مقامرة ومحاكاة مستمرة . فإن المرابي يجتهد في الحصول على أكبر فائدة . ومن ثم يمسك المال حتى يزيد اضطراب التجارة والصناعة إليه فيرتفع سعر الفائدة ؛ ويظل يرفع السعر حتى يجد العاملون في التجارة والصناعة أنه لا فائدة لهم من استخدام هذا المال ، لأنه لا يدر عليهم ما يوفون به الفائدة ويفضل لهم منه شيء .. عندئذ ينكمش حجم المال المستخدم في هذه المجالات التي تشتغل فيها الملايين ؛ وتضيق المصانع دائرة إنتاجها ، ويتعطل العمال ، فتقل

القدرة على الشراء . وعندما يصل الأمر إلى هذا الحد . ويجد المرابون أن الطلب على المال قد نقص أو توقف ، يعودون إلى خفض سعر الفائدة اضطراراً . فيقبل عليه العاملون في الصناعة والتجارة من جديد . وتعود دورة الحياة إلى الرخاء.. وهكذا دواليك تقع الأزمات الاقتصادية الدورية العالمية . ويظل البشر هكذا يدورون فيها كالسائمة !

« ثم إن جميع المستهلكين يؤدون ضريبة غير مباشرة للمرابين . فإن أصحاب الصناعات والتجار لا يدفعون فائدة الأموال التي يقترضونها بالربا إلا من جيوب المستهلكين ، فهم يزيدونها في أثمان السلع الاستهلاكية فيتوزع عبؤها على أهل الأرض لتدخل في جيوب المرابين في النهاية . أما الديون التي تقترضها الحكومة من بيوت المال لتقوم بالإصلاحات والمشروعات العمرانية فإن رعاياها هم الذين يؤدون فائدتها لليوت الربوية كذلك . إذ أن هذه الحكومات تضطر إلى زيادة الضرائب المختلفة لتسد منها هذه الديون وفوائدها . وبذلك يشترك كل فرد في دفع هذه الجزية للمرابين في نهاية المطاف .. وقلما ينتهي الأمر عند هذا الحد ، ولا يكون الاستعمار هو نهاية الديون .. ثم تكون الحروب بسبب الاستعمار ! » (١)

وإنه ليستوي أن يكون الدين للاستهلاك أو الإنتاج في عرف الإسلام ؛ فإنه إن كان للاستهلاك أي لينفقه المستدين على حاجاته الضرورية ، فإنه لا يجوز أن يرهق برد فائض عن دينه ، فحسبه أن يرد أصل الدين عند الميسرة ؛ وإن كان للإنتاج ، فالأصل أن الجهد الذي يبذله هو الذي ينال عليه الربح ، لا المال الذي يستدينه - إلا عن طريق المشاركة - القائم على احتمال الربح والخسارة . لذلك يحرم الربا في جميع الأحوال ، ويحتم إقراض المستقرض لضروراته في جميع الأحوال .

فإن اقترض المقرض وأعسر «فَنظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ» (٢) . وأنا أرى أن الصيغة للأمر لأنها شرط وجواب : «وإن كان ذو عُسرَةٍ فنظرةٌ إلى ميسرةٍ» وهذه الصيغة تفيد الأمر لا الندب ؛ ويجوارها التحبيب في التيسير والسماحة كقول الرسول : «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى» (٣) .. فالسماحة في الاقتضاء تحفظ للمدين كرامته ، وتغرس المودة في نفسه لدائنه ، وتحثه على الجهد في الأداء قدر طاقته . وقال : «من سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه» (٤) . وقال : «من أنظر معسراً أو وضع له ، أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله» (٥) .

(١) مقتطف من «في ظلال القرآن» الجزء الثالث .

(٢) سورة البقرة [٢٨٠] .

(٣) البخاري والترمذي .

(٤) مسلم .

(٥) الترمذي .

ويفرض الإسلام في مقابل هذا على المدين أن يجتهد في رد دينه ، إبراء لذمته ورداً لفضل الإقراض بفضل الوفاء ، وتمكيناً للثقة في المعاملات بين الأفراد : « من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله »^(١) . فمن أخذها يريد أداءها جد وكد ليكسب ويسترزق ، وغالباً ما يكسب المجد الصادق العزيمه ؛ ومن أخذها يريد إتلافها استمرراً أن يعيش بأموال الناس ، وقعد عن العمل والجهد ، فاسترخى وسقطت همته وآض إلى تلف وبوار . وقال الرسول - صلى الله عليه وسلم - : « مظل الغني ظلم »^(٢) وقال رجل : يا رسول الله : أرأيت إن قتلت في سبيل الله . يكفر الله عني خطاياي ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « نعم ، إن قتلت وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر » .. ثم قال : كيف قلت ؟ فأعاد عليه ، فقال : « نعم إلا الدين ، فإن جبريل أخبرني بذلك »^(٣) . وهكذا لا يجزي عن المدين القادر على الأداء أن يقاتل فيقتل في سبيل الله صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر ، لأن الدين يتعلق بحق الآخرين في عنقه لا حق الله وحده ، ما دام قادراً على أدائه . فأما العاجز فله من الزكاة نصيب : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ... وَالْغَارِمِينَ »^(٤) وعليه تجوز الصدقة ليوفي دينه . عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أنه قال : أصيب رجل في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في ثمار ابتاعها فكثر دينه ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « تصدقوا عليه » ، فتصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه . فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لغرمائه : « خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك »^(٥) . ولقد خطا النبي - صلى الله عليه وسلم - خطوة أخرى عندما تهبأت له الأموال بعد الفتوح ، فكان يقضي دين المدينين بعد وفاتهم من المال العام . عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : « كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل : هل ترك لدينه قضاء ؟ فإن حُدِّث أنه ترك وفاء صلى عليه ، وإلا قال للمسلمين : « صلوا على صاحبكم » . فلما فتح الله عليه الفتوح قام فقال : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فن مات عليه دين ولم يترك وفاء فعلينا قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته »^(٥) .

وهكذا يحرص الإسلام على رد الحقوق لأصحابها ، حرصه على إعانة المضطر والتمسير عليه في الأداء ، فيجمع الأمر من أطرافه ، ويضمن المصالح جميعاً ، ويعدل في القسمة بين الحقوق والواجبات .

(١) البخاري .

(٤) الترمذي بسند صحيح .

(٢) رواه الخمسة .

(٥) الشيخان والترمذي والنسائي .

(٣) مالك ومسلم والترمذي والنسائي .

طرق الإنفاق :

تلك هي الحدود التي يضعها الإسلام لتنمية المال بالتعامل . أما إنفاقه فلا يدعه كذلك بلا ضوابط ، فصاحب المال ليس حراً في غل يده فيه كما يشاء ، أو في الإنفاق منه كما يشاء . ومع أن مثل هذا التصرف ذاتي ، إلا أن الفرد - في الإسلام - ليس متروكاً لذاته يصنع بها ما يشاء ، فله حريته ولكن داخل إطار من الحدود ؛ ثم إنه قلما يكون هناك تصرف شخصي لا علاقة له بالآخرين - وإن لم تكن علاقة مباشرة أو واضحة .

فاليد المغلولة كاليد المسرفة كلتاها لا يقبلها الإسلام ، لما في كليهما من ضرر عائد على النفس وعلى الجماعة : «وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ، وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا»^(١) . «يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ»^(٢) .

فأما غل اليد فحرمان للنفس من المتاع المشروع ، والإسلام يكلف الفرد تمتع ذاته في الحدود المشروعة . ويكره للناس أن يحرموا في غير محرم ، لأن الحياة لا بد أن تستساغ ، وأن تجمل ، وأن تكون بهيجة في غير هو ولا إسراف . والإسلام لا يوجب التزمت والزهد والحرمان من طيبات الحياة ؛ فهو يأمر بني آدم بأن يتزينوا الزينة اللائقة كما مر في الآية الكريمة . ويقول القرآن في لهجة استنكارية بعد ذلك : «قُلْ : مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ؟ قُلْ : هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، كَذَلِكَ نَفْصَلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ . قُلْ : إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ . وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَنْ لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ»^(٣) .

والإسلام يطلب الاستمتاع بمباهج الحياة المعقولة للناس جميعاً : كبيرهم وصغيرهم وغنيهم وفقيرهم . لذلك وجه الخطاب هنا إلى «بني آدم» . فإذا دعا في بعض الأحيان إلى الصبر والرضى فليست هذه دعوه إلى التزهد والحرمان . إنما هي دعوة لاحتفاظ النفس بطمأنينتها على الشدائد إلى أن تزول أو تزال . أما بعد ذلك فكل فرد مطالب بأن يستمتع

(١) سورة الإسراء [٢٩] .

(٢) سورة الأعراف [٣١] .

(٣) سورة الأعراف [٣٢-٣٣] .

المتاع الحلال ؛ والجماعة مطالبة أن تهيئ هذا المتاع لأفرادها جميعاً ، فلا تحرمهم مما يدعوهم الله أن يستمتعوا به في الحياة .

لذلك قرر للفقراء - وهم الذين يملكون ما دون نصاب الزكاة - نصيباً يعطونه من الزكاة للتوسعة عليهم في الرزق - لا لمجرد الكفاف - فهم يملكون الكفاف . ذلك أن الإسلام لا يدعو للكفاف وحده ، إنما يدعو للمتاع بالحياة ، والمتاع فوق الكفاف .

فإذا كان الإسلام يعطي الفقير فضلة من أموال الزكاة يوسع بها على نفسه ويستمتع بما هو فوق ضروراته ، فأولى أن ينفق الواحد ، وأن يتمتع بالحياة متاعاً معقولاً ، وأن لا يحرم نفسه من طبيعتها ، وهي كثيرة ، لتغلو الحياة بهيجة جميلة ، ولتنطلق النفس إلى ما هو فوق الضرورة من التفكير العالي والإحساس الراقى ، والتأمل في الكون والخلق ، والنظر إلى الجمال والكمال . والرسول الكريم يقول : « إذا آتاك الله مالاً فلير أثر نعمة الله عليك وكرامته »^(١) . فيعد الشظف والتربة - مع القدرة - إنكاراً لنعمة الله ، يكرهه الله .

هذا كله من ناحية ، وثمة ناحية أخرى يلحظها الإسلام في حبس المال عن التداول والإنفاق . فحبسه هكذا تعطيل لوظيفته . والجماعة في حاجة إلى تداول أموالها العامة ، لتنمي الحياة في شتى مظاهرها ، وتضمن الإنتاج في أوسع ميادينه ، وتهيئ للعاملين وسائل العمل ، وللإنسانية طريق النشاط . وحبس الأموال يعطل هذا كله فهو حرام في نظر الإسلام ، لما فيه من تعطيل للصالح الخاص والصالح العام .

أما الإسراف فهو الطرف الآخر ، وهو مفسدة للفرد والجماعة كذلك . ونبادر أولاً فتقرر أن إنفاق المال في سبيل الله ولو أتى عليه كله ليس إسرافاً ، لما مر من حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن جبل الذهب ، وتمنيه أن لو كان له لما أبقي منه مقدار قيراطين ، ولأنفقه كله في سبيل الله . إنما الإسراف هو الإسراف في الإنفاق على النفس ، وهذا ما عناه الإسلام .

والإسراف بهذا المعنى هو الترف الذي يكرهه الإسلام كراهية شديدة ؛ ويغض أن يكون المال دولة بين الأغنياء لئلا يؤدي تضخم الثروة لإنفاقها في سبيله ؛ ويعده مصدر شر لصاحبه وللجماعة التي يعيش فيها ؛ وبهذا يكون منكراً يجب على الجماعة أن تغيره وإلا عرضت نفسها إلى التهلكة بسببه .

والآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية في كراهة الترف وتحريمه متواترة كثيرة بصفة بارزة ، تشعر أنه من أكره الحرام إلى الله ورسوله . والإسلام الذي يحض الناس على التمتع بطبيات الحياة ، ويكره أن يحرموها على أنفسهم وهي لهم حلال ، ويدعو إلى جعل الحياة

(١) أبو داود والسائي .

بهيجة مقبولة لا قائمة ولا منبوذة... هذا الإسلام نفسه يكره السرف والترف تلك الكراهية الشديدة العنيفة .

فالقرآن يصف المترفين أحياناً بسقوط الهمة وضعف القوة وهبوط الأريحية : « وَإِذَا أَنْزَلْنَا سُورَةً أَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ ، اسْتَأْذَنَكَ أَوْلُو الطُّولِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُنْ مَعَ الْقَاعِلِينَ » (١) .

وإذا عرفنا حرص الإسلام على الجهاد وحثه عليه وتعظيم من يتطوعون له ، حتى ليقول الرسول الكريم : « من مات ولم يغاز ، ولم يحدث نفسه بغزو ، مات على شعبة من النفاق » (٢) أدركنا في الجانب الآخر كم يحتقر أولي الطول هؤلاء لتخلفهم وقعودهم عن صفوف المجاهدين . ولا غرابة في هذا ، فالمترف مترهل ضعيف الإرادة ناغم قليل الرجولة ، لم يعتد الجهد فسقطت همته ، وقرت أريحيته ؛ والجهد في الجهاد يعطل عليه متاعه الشهواني الرخيص ، ويحرمه لذاته الحيوانية فترة من الوقت ، وهو لا يعرف قيمة في الحياة سوى هذه القيم الداعرة الشائنة !

ثم يتحدث أحياناً عن المترفين في التاريخ ، فإذا هم دائماً يقفون في سبيل الهدى لأنفسهم ولأتباعهم المستضعفين ؛ وما دام هناك مترفون فهناك مستضعفون ، يملقون خيلاءهم ، ويحققون شهواتهم ، ويفنون فيهم فناء الحشرات : « وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ ، إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ » (٣) .. « وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِقْدَارِ الآخِرَةِ ، وَاتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا : مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ، وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَبَخَاسِرُونَ » (٤) .. « وَقَالُوا : رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ، رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ ، وَالْعَنَهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا » (٥) .

ولا غرابة في هذا فالمترفون حريصون على حياتهم الرخوة الشاذة المريضة ، حريصون على شهواتهم ولذائذهم ، حريصون على أن تكون من حولهم حاشية وبطانة خاضعة لنفوذهم ؛ والهدى والدين والإيمان يحرمهم الكثير مما يحرسون عليه ويحدد لهم سبل المتاع المباح - وهو بالقياس إليهم قليل ضئيل لا يرضي مرض نفوسهم وترهل شهواتهم - ويرفع قيم الناس جميعاً فلا يكون لهم من السلطان المطلق على المستضعفين ، ما يجعلهم أدوات خاضعة وآلات منفذة ؛ ويحرمهم الخرافات والأوهام والأساطير التي يحيطون بها أنفسهم ، ويستغلونها في

سورة المؤمنون [٣٣] - [٣٤] .

سورة الأحزاب [٦٧] - [٦٨] .

(١) سورة التوبة [٨٦] .

(٢) مسلم وأبو داود والنسائي .

(٣) سورة سبأ [٣٤] .

المجتمعات الضالة الجاهلة المستسلمة .. لذلك هم أعداء كل هدى وكل عرفان ، ذلك فضلاً على ما يصنعه الترف بالضمير ، وما يحدثه المتاع الغليظ من جمود في المشاعر : « وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، يَقُولُ : أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ؟ قَالُوا : سُبْحَانَكَ ؟ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ، وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَأَبَاءَهُمْ ، حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ ، وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا »^(١) . فالمتاع المترف الطويل الموروث عن الآباء ينسي الذكر ، ويؤدي إلى الجذب والضحالة . والتعبير بأنهم « كانوا قوماً بوراً » تعبير مصور عجيب عميق الدلالة ، فالأرض البور هي الأرض المجذبة التي لا تنتج ولا تثمر ، وكذلك قلوبهم ونفوسهم وحياتهم جذبة باثرة صلدة ، لا تنبض فيها حياة .

والرسول - صلى الله عليه وسلم - يسمي بيوت المترفين بيوت الشياطين ، لما ينبع فيها من الفساد ، ولما يخرج منها من الفتنة : « تكون إبل للشياطين ، وبيوت للشياطين . فأما إبل الشيطان فقد رأيتها ، يخرج أحدكم بنجيات معه قد أسمنها ، فلا يعلو بعيراً منها ، ويمر بأخيه قد انقطع فلا يحمله ، وأما بيوت الشياطين فلا أراها إلا هذه الأقفاص التي تستر الناس بالدبياج »^(٢) . وإذا كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رآها إبلا للشياطين ، لا حاجة بأصحابها إلى ركوبها ، بينا المنقطعون لا يجدون ما يركبون ، فنحن نجدها سيارات فخمة تروح وتغلو للثافة الصغير من الأمور ، وألوف لا يجدون أجرة الترام ، ومئات لا يجدون حتى أرجلهم للمشي بها ، فهي مقطوعة ذهبت بها الآفات ! أما البيوت التي رآها محمد - صلى الله عليه وسلم - في الأقفاص التي تستر الناس بالدبياج ، فنحن نراها ووسائل الترف فيها لم تخطر على قلب بشر في ذلك الزمان !

لا جرم إذن يكون الترف سبب الهلاك على مدى التاريخ . فالترف سبب للبطر : « وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا : فَتِلْكَ مَسَاكِينُهُمْ لَمْ تَسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا »^(٣) . ولا جرم يكون الترف سبب العذاب في الآخرة بما يؤدي إليه من معصيات : « وَأَصْحَابُ الشُّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشُّمَالِ : فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ، وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ ، لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ، إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ، وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ ، وَكَانُوا يَقُولُونَ : أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ، أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ »^(٤) !

ولكن الهلاك والعذاب لا يصيبان الفرد المترف وحده ، بل يصيبان الجماعة التي تسمح

(٣) سورة القصص [٥٨] .

(٤) سورة الواقعة [٤١-٤٨] .

(١) سورة الفرقان [١٧-١٨] .

(٢) أبو داود .

بوجود المترفين : « وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا ^(١) مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا » .. ذلك أن وجود المترفين في الجماعة ، وسمح الجماعة بوجودهم ، وسكوتها عليهم ، وقوعها عن إزالة أسباب الترف ، وتركها المترفين يفسدون ... كل ذلك أسباب تؤدي حتماً إلى الهلاك والتدمير بطبيعة وجودها . وهذا معنى الإرادة في الآية ، أي تتبع النتائج للمقدمات ، وإيقاع المسببات إذا وجدت الأسباب ، حسب السنة التي أرادها الله للكون والحياة .

فالجماعة هي المسؤولة عن هذا المنكر الذي يقع فيها . فالترف لا بد أن يؤدي إلى المنكر بحكم وجوده في الجماعة ؛ وقد آتينا أن الطاقة الفائضة لا بد لها من متصرف . فهناك مال فائض . وهو طاقة . وهناك حيوية جسد فائضة كذلك . وهي طاقة . وهناك فضلة زمن فائضة بلا عمل ولا تفكير . وهي طاقة . والفنية المترفون والفنيات المترفات ، وهم يجنون الشباب والفراغ والجدة ، لا بد أن يفسقوا ؛ ولا بد أن يبحثوا من مصارف أخرى لطاقة الجسد وطاقة المال وطاقة الوقت ؛ وغالباً ما تكون مصارف تافهة ، تأخذ طابعها من الزمن والبيئة ، ولكنها تلتقي عند حد التفاهة والميوعة والقذارة الحسية والمعنوية . وفي الجانب الآخر المستغلون والمستربحون والمحتاجون ، من تجار الرقيق ، والمهرجين ، والذبول ، وحواشي المترفين ، ينشرون الدعارة والترهل ، ويرخصون كل قيم الحياة الجادة ، التي لا تروق للمترفين والمترفات .

ثم يسري الداء إلى سائر مرافق الحياة ... ثم تكون العاقبة التي لا بد منها وهي شيوع الفاحشة في الأمة ، وانتشار الإباحية ، وترهل الأجسام والعقول ، وانحطاط المعنويات والروحيات .. عندئذ يحق أمر الله فيدمر هذه الجماعة تدميراً ! ذلك رأى الإسلام في جريمة الترف . جريمة تبدأ فردية ، فإذا سكتت عنها الجماعة ، ولم تزل هذا المنكر باليد واللسان والقلب ، آتت الجريمة ثمراتها ، وأفرخ الرباء في جسم الجماعة ، وعرضها للهلاك في النهاية ، بحكم ترتب النتائج على المقدمات ، والمسببات على الأسباب « وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا » ^(٢) .

ولكن ما هو حد الترف والحرمان ، وما هو القصد بينهما والاعتدال ؟ إذا رجعنا إلى أول نشأة الإسلام ، وجدنا بيئة محرومة يبلو فيها الشظف والفقر ، ونجد الرسول - صلى الله عليه وسلم - ينهى عن لبس الحرير .. « من لبس الحرير في الدنيا لم

(١) أمرها هنا بمعنى أكثرنا .

(٢) سورة الأحزاب [٦٢] .

يلبسه في الآخرة»^(١) . ويروي علي - كرم الله وجهه - أن الرسول نهاه عن القسيّ والمعصفر من الثياب ؛ كما نهى عن خاتم الذهب ... كل ذلك للرجال . وأما النساء فأبيح لهن الحرير والذهب ، وإن كان الرسول كره لابنته فاطمة أن تلبس الذهب ... فهذه خصوصية كان يأخذ بها النبي أهل بيته ولا يلزمها الناس .

ولكننا نحسب أننا لا نحل حراماً حين نقول : إن الإسلام لا يدعو إلى الشطف حين لا تدعو إليه ظروف البيئة وأحوال الجماعة . وحقيقة أن لبس الحرير والمعصفر من الثياب والمرقس كثيراً ما يزري بقيمة الرجال ، ويدعوهم إلى الطراوة ، وبخاصة في زمن الجهاد ، ولكن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لم يطق أن يصل الشطف إلى حد المنظر الزري والإهمال للزري ، فقد روى جابر قال : أتانا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - زائراً ، فرأى رجلاً شعثاً قد تفرق شعره ، فقال : « أما كان يجد هذا ما يسكن به رأسه ؟ » . ورأى رجلاً عليه ثياب وسخة فقال : « أما كان يجد هذا ما يغسل به ثوبه ؟ » . وروى أبو الأحوص الجشمي عن أبيه قال : رأيته النبي - صلى الله عليه وسلم - وعليّ أظمار فقال : « هل لك من مال ؟ » قلت نعم ! قال : « من أي المال ؟ » قلت : من كل قد آتاني الله ، من الشاء والإبل ، قال : « إذا آتاك الله مالاً فليزأثر نعمته وكرامته عليك »^(٢) . وقال صلى الله عليه وسلم : إن الله طيبٌ يحبُّ الطيب ، نظيف يحب النظافة ، كريم يحب الكرم ، جواد يحب الجود ، فنظفوا أنفسكم ولا تشبهوا باليهود»^(٣) .

وقد مر بنا أمر الله لبني آدم : أن يأخذوا زيتهم عند المساجد ، وألا يحرموا الطيبات التي أحلت لهم . فالذي نستخلصه من هذا أن مستوى المعيشة العام للجماعة هو الذي يحدد الترف والحرمان . وحين فتح الله الأمصار على المسلمين وزادت الثروة العامة وارتفع مستوى المعيشة ، تغيرت أزيائهم ، واستمتعوا بما لم يكونوا يستمتعون ، فلم ينكر ذلك عليهم أحد ، إلا أن يتجاوزوا الوسط . والنبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : « كل ما شئت . والبس ما شئت ما خططتلك اثنتان : سرف أو مخيلة »^(٤) .

ولكن نحب - مع ذلك - أن نقرر أن البساطة في الحياة هي طابع الإسلام الذي يحرص عليه ؛ وأن استعلاء النفس على المتاع هو السمة التي يريدها الإسلام لأهله ؛ فلا يصبحون عبيداً لهذا المتاع .

« تعس عبد الدرهم . تعس عبد الدينار . تعس عبد القطيفة . تعس وانتكس ، وإذا شيك فلا انتقش » ... (أخرجه البخاري) .

(٣) رواه الترمذي بسند حسن .

(٤) البخاري .

(١) البخاري .

(٢) أبو داود والنسائي .

فلاستعلاء على المتاع مع مزاوله الوسط منه هو طابع الإسلام ، والقلب المسلم يتنوق ويدرك متى يقف عند حد الوسط !

فَرِيضَةُ الزُّكَاةِ

والآن فلتتحدث عن الزكاة ، الركن الاجتماعي البارز من أركان الإسلام ، فحديث الزكاة أدخل شيء في سياسة المال في الإسلام .

الزكاة حق للمال ، وهي عبادة من ناحية ، وواجب اجتماعي من ناحية أخرى ؛ فإذا جرينا على نظرية الإسلام في العبادات والاجتماعيات ، قلنا : إنها واجب اجتماعي تعبدية ؛ لذلك سماها « زكاة » ، والزكاة طهارة ونماء . فهي طهارة للضمير والذمة بأداء الحق المفروض . وهي طهارة للنفس والقلب من فطرة الشح وغريزة حب الذات ، فالملك عزيز ، والملك حبيب ، فحين تجرد النفس به للآخرين ، إنما تطهر وترتفع وتشرق . وهي طهارة للمال بأداء حقه وصيرورته بعد ذلك حلالاً . ولأن في الزكاة معنى العبادة ، بلغ من لطف حس الإسلام ألا يطلب إلى أهل الذمة من أهل الكتاب أداءها ، واستبدل بها الجزية ، ليشاركوا في نفقات الدولة العامة ، دون أن تفرض عليهم عبادة خاصة من عبادات الإسلام إلا أن يختاروها .

والزكاة حق الجماعة في عتق الفرد ، لتكفل لطوائف منها كفايتهم أحياناً ، وشيئاً من المتاع بعد الكفاف أحياناً ، وبذلك يحقق الإسلام جانباً من مبدئه العام : « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » .. ذلك أن الإسلام يكره للناس الفقر والحاجة ؛ ويحتم أن ينال كل فرد كفايته من جهده الخاص وموارده الخاصة حين يستطيع ، ومن مال الجماعة حين يعجز لسبب من الأسباب .

يكره الإسلام الفقر والحاجة للناس ، لأنه يريد أن يفهم من ضرورات الحياة المادية ليفرغوا لما هو أعظم ؛ ولما هو أليق بالإنسانية وبالكرامة التي خص الله بها بني آدم : « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً » (١) .

ولقد كرمهم فعلاً بالعقل والعاطفة ، وبالأشواق الروحية إلى ما هو أعلى من ضرورات الجسد ؛ فإذا لم يتوافر لهم من ضرورات الحياة ما يتيح لهم فسحة من الوقت والجهد لهذه الأشواق الروحية ، ولهذه المجالات الفكرية ، فقد سلبوا ذلك التكريم ؛ وارتكسوا إلى

(١) سورة الإسراء [٧٠] .

مرتبة الحيوان . لا بل إن الحيوان ليجد طعامه وشرايه غالباً ؛ وإن بعض الحيوان ليختال ويقفز ويمرح ، وإن بعض الطير ليغرّد ويسقسق فرحاً بالحياة بعد أن ينال كفايته من الطعام والشراب .

فما هو بإنسان وما هو بكريم على الله ، ذلك الذي تشغله ضرورات الطعام والشراب عن التطلع إلى مثل ما يناله الطير والحيوان ، فضلاً على ما يجب للإنسان الذي كرمه الله . فإذا قضى وقته وجهده ، ثم لم ينل كفايته ، فتلك هي الطامة التي تهبط به دركات عما أراد به الله ؛ والتي تصم الجماعة التي يعيش فيها ، بأنها جماعة هابطة لا تستحق تكريم الله ، لأنها تخالف عن إرادة الله .

إن الإنسان خليفة الله في أرضه ؛ قد استخلفه عليها لينمي الحياة فيها ، ويرقيها ؛ ثم ليجعلها ناضرة بهيجة ؛ ثم ليستمتع بجمالها ونضرتها ؛ ثم ليشكر الله على أنعمه التي آتاه . والإنسان لن يبلغ من هذا كله شيئاً ، إذا كانت حياته تنقضي في سبيل اللقمة ولو كانت كافية فكيف إذا قضى الحياة فلم يجد الكفاية ؟

ويكره الإسلام أن تكون الفوارق بين أفراد الأمة بحيث تعيش منها جماعة في مستوى الترف ، وتعيش جماعة أخرى في مستوى الشظف ، ثم أن تتجاوز الشظف إلى الحرمان والجوع والعري . فهذه أمة غير مسلمة ، والرسول يقول : «أما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله»^(١) .. أو يقول : «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»^(٢) .. يكره الإسلام هذه الفوارق لما وراءها من أحقاد وأصغان تحطم أركان المجتمع ؛ ولما فيها من أثره وجشع وقسوة تفسد النفس والضمير ؛ ولما فيها من اضطراب المحتاجين : إما إلى السرقة والغصب ، وإما إلى الذل وبيع الشرف والكرامة ... وكلها منحدرات يتجافى الإسلام بالجماعة عنها .

ويكره الإسلام أن يكون المال دولة بين الأغنياء في الأمة ، وألا تجد الكثرة ما تنفق . لأن ذلك ينتهي في النهاية بتجميد الحياة والعمل والإنتاج في هذه الأمة . بينا وجود الأموال في أيدي أكبر عدد منها يجعل هذه الأموال تنفق في شراء ضروريات الحياة لهذا العدد الكبير ؛ فيكثر الإقبال على السلع ، فينشأ من هذا كثرة الإنتاج ، فتترتب عليها العمالة الكاملة للأيدي العاملة .. وبذلك تدور عجلة الحياة والعمل والإنتاج والاستهلاك دورتها الطبيعية المثمرة ...

لهذه المعاني جميعها شرع الزكاة ؛ وجعلها فريضة في المال ، وحقاً لمستحقها ، لا تفضلاً

(١) مسند أحمد شاكر (٤٨٨٠) .

(٢) متفق عليه .

من مخرجها ؛ وحدد لها نصاباً في المال يجعل الواجدين جميعاً يشتركون في أدائها . ذلك أن أقصى حد للإعفاء منها عشرون مثقالاً ذهباً أي ما يعادل ثلاثين جنيهاً بعملةنا ، على أن تكون فائضة عن الحاجات الضرورية للملكها وعن الدين وحال عليها الحول . وذلك بدبيهي لأن الإنسان لا يطالب بالزكاة وهو مستحق للزكاة ! أما في الزرع والثمار فهي موسمية موقوتة بمواسم الحصاد ، وهي في عروض التجارة تقوم بالذهب أو الفضة ، وفي الحيوان بنسب معينة تعادل نسبتها في المال ، وهي ربع العشر على وجه التقريب . وفي الركاز الخمس . على خلاف في أنواع الركاز ، أتكون لصاحب الأرض ، أم للجماعة

أما المستحقون لها فهم كما نص عليهم في القرآن : الفقراء ، وهم الذين يملكون أقل من النصاب ، أو يملكون نصاباً مستغرقاً في الدين ، وظاهر أن هؤلاء يملكون شيئاً ، ولكنه شيء قليل ، والإسلام يريد أن ينال الناس كفايتهم ، و شيئاً فوق الكفاية يعينهم على المتاع بالدنيا على قدر الإمكان .

والمساكين . وهم الذين لا يملكون شيئاً . وهم بطبيعة الحال أجدر بالعطاء من الفقراء . ولكنني أُلح أن ذكر الفقراء قبلهم في الآية يرمي إلى أن وجود شيء قليل للفقراء لا يكفي ، فكأنهم كالمساكين ، لأن هدف الإسلام ليس مجرد الكفاف الضروري . ولكن شيء فوق الكفاف كما قدمت .

والعاملون عليها . وهم جباتها ، وهؤلاء - وإن كانوا أغنياء - يعطون جزاء العمل ، فهو راتب الوظيفة وذلك داخل في نظام الجهد والأجر ، لا في باب الحاجة وسدها . والمؤلفة قلوبهم . وهم الذين كانوا قد دخلوا في الإسلام حديثاً ، لتقوية قلوبهم ، واجتذاب من عداهم . ولكن هذا المصرف قد أقفل بعد أن أعز الله الإسلام عقب حروب الردة في أيام أبي بكر ولم يعد الإسلام في حاجة إلى تأليف القلوب بالمال . ومع أن هؤلاء قد نصت عليهم آية قرآنية ، فإن عمر لم يجد حرجاً في التصرف . وفي الرقاب . وهم الأرقاء المكاتبون ، الذين يستردون حريتهم نظير قدر من المال متفق عليه مع مالكيهم تيسيراً لهم لينالوا الحرية .

والغارمين . وهم الذين استغرق الدين ثروتهم ، على ألا يكون هذا الدين في معصية فلا يكون الترف وما يشبهه سبباً فيه . وإعطاؤهم قسطاً من الزكاة فيه سداد لديونهم ، وتخليص لرقابهم منها ، وفيه إعانة لهم على الحياة الكريمة .

وفي سبيل الله . وهو مصرف عام تحدده الظروف ، ومنه تجهيز المجاهدين ، وعلاج المرضى ، وتعليم العاجزين عن التعليم ، وسائر ما تتحقق به مصلحة لجماعة المسلمين . والتصرف في هذا الباب يتسع لكل عمل اجتماعي في سائر البيئات والظروف . وابن السبيل . وهو المنقطع عن ماله الذي لا يجد ما ينفق ، كالمهاجرين من الحروب

والغارات والاضطهاد ، الذين خلفوا أموالهم وراءهم ، ولا سبيل لهم إلى هذه الأموال .
والإسلام لا يقرر لهذه الطوائف حقها في الزكاة إلا بعد أن تستنفد هي وسائلها الخاصة
في الإرتزاق ؛ فالإسلام حريص على الكرامة الإنسانية ومن ثم هو حريص على أن يكون
لكل فرد مورد رزق يملكه ، ولا يخضع فيه حتى للجماعة !

لذلك حث على الاستغناء عن طريق العمل ؛ وجعل واجب الجماعة الأول أن تهيب
العمل لكل فرد فيها . فقد جاء سائل إلى النبي يستجديه ، فأعطاه درهماً وأمره أن يشتري
به حبلاً ليحتطب به فيعيش من عمل يده . وقال : «لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير
من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه» (١) .

فهذه الإعانة من الزكاة هي وقاية اجتماعية أخيرة ، وضمانة للعاجز الذي يبذل طوقه ثم
لا يجد ، أو يجد دون الكفاية ، أو يجد مجرد الكفاف ، ثم هي وسيلة لأن يكون المال دولة
بين الجميع لتحقيق الدورة الكاملة السليمة للمال بين الإنتاج والاستهلاك والعمل من
جديد ... وفي هذا يجمع الإسلام بين الحرص على أن يعمل كل فرد بما في طاقته ، وألا
يرتكز على الإعانة الاجتماعية فيتبطل ؛ والحرص على أن يعين المحتاج بما يسد خلته ،
ويرفع عنه ثقل الضرورة ووطأة الحاجة ، وييسر له الحياة الكريمة . ثم الحرص على ضمان
الدورة الصحيحة لرأس مال الأمة كما أسلفنا .

إن الزكاة هي قاعدة المجتمع المتكافل المتضامن ؛ الذي لا يحتاج إلى ضمانات النظام
الربوي في أي جانب من جوانب حياته .

وقد بهتت صورة « الزكاة » في حسنا وحسن الأجيال التعيسة التي لم تشهد نظام الإسلام
مطبقة في عالم الواقع ؛ ولم تشهد هذا النظام يقوم على أساس التصور الإيماني والتربية الإيمانية
والأخلاق الإيمانية ، فيصوغ النفس البشرية صياغة خاصة ، ثم يقيم لها النظام الذي تنفس
فيه تصوراتها الصحيحة وأخلاقها التنظيفة وفضائلها العالية . ويجعل « الزكاة » قاعدة هذا
النظام ، في مقابل نظام الجاهلية الذي يقوم على القاعدة الربوية . ويجعل الحياة تنمو
والاقتصاد يرتقي عن طريق الجهد الفردي ، أو التعاون البريء من الربا !

وبهتت هذه الصورة في حس هذه الأجيال التعيسة المنكودة الحظ التي لم تشهد تلك
الصورة الرفيعة من صور الإنسانية . إنما ولدت وعاشت في غمرة النظام المادي ، القائم على
الأساس الربوي . وشهدت الكزازة والشح ، والتكالب والتطاحن ، والفردية الأثرة التي
تحكم ضمائر الناس ، فتجعل المال لا ينتقل إلى من يحتاجون إليه إلا في الصورة الربوية
الخصيسة ! وجعلت الناس يعيشون بلا ضمانات ، ما لم يكن لهم رصيد من المال ؛ أو يكونوا

(١). الشيخان .

قد اشتركوا بجزء من مالهم في مؤسسات التأمين الربوية ! وجعلت التجارة والصناعة لا تجد المال الذي تقوم به ، ما لم تحصل عليه بالطريقة الربوية ، فوقر في حس هذه الأجيال المنكودة الطالع أنه ليس هناك نظام إلا هذا النظام ؛ وأن الحياة لا تقوم إلا على هذا الأساس . !

بهتت صورة الزكاة حتى أصبحت هذه الأجيال تحسبها إحساناً فردياً هزياً ، لا ينهض على أساسه نظام عصري ! ولكن كم تكون ضخامة حصيلة الزكاة ، وهي تتناول اثنين ونصفاً في المائة من أصل رؤوس الأموال الأهلية مع ربحها^(١) ؟ ويؤديها الناس الذين يصنعهم الإسلام صناعة خاصة ، ويربيهم تربية خاصة ، بالتوجيهات والتشريعات ، وبنظام الحياة الخاص الذي يرتفع تصوره على ضمائر الذين لم يعيشوا فيه ! وتحصلها الدولة المسلمة ، حقاً مفروضاً ، لا إحساناً فردياً : وتكفل بها كل من تقصر به وسائله الخاصة من الجماعة المسلمة ؛ حيث يشعر كل فرد أن حياته وحياة أولاده مكفولة في كل حالة ؛ وحيث يقضي عن الغارم المدين دينه سواء كان ديناً تجارياً أو غير تجاري ، من حصيلة الزكاة .

وليس المهم هو شكلية النظام . إنما المهم هو روحه . فالمجتمع الذي يريه الإسلام بتوجيهاته وتشريعاته ونظامه ، متناسق مع شكل النظام وإجراءاته ، متكامل مع التشريعات والتوجيهات ، ينبع التكافل من ضمائره ومن تنظيماته معاً متناسقة متكاملة . وهذه حقيقة قد لا يتصورها الذين نشأوا وعاشوا في ظل الأنظمة المادية الأخرى . ولكنها حقيقة نعرفها نحن – أهل الإسلام – ونتدققها بنوقنا الإيماني . فإذا كانوا هم محرومين من هذا الذوق لسوء طالعهم ونكد حظهم – وحظ البشرية التي صارت إليهم مقاليدها وقيادتها – فليكن هذا نصيبهم ! وليحرموا من هذا الخير الذي يبشر الله به : «الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة» .. ليحرموا من الطمأنينة والرضى ، فوق حرمانهم من الأجر والثواب . فإنما يجهاثهم وجاهليتهم وضلالهم وعنادهم يحرمون !

فَرَائضُ غَيْرِ الزَّكَاةِ

.. ومع ذلك فالزكاة ليست وحدها حق المال ...

وإننا لنلاحظ شبه تواطؤ بين من يتحدثون عن الزكاة في هذه الأيام ، على اعتبارها الحد الأقصى الذي يطلبه الإسلام دائماً من رؤوس الأموال ! لذلك ينبغي أن نكشف هذا التواطؤ ، الذي يتعمده رجال الدين المحترفون ؛ كما يتعمده من يريدون إظهار النظام الإسلامي بأنه غير صالح للعمل في عصر «الحضارة» !

إن الزكاة هي الحد الأدنى المفروض في الأموال ، حين لا تحتاج الجماعة إلى غير حصيلة

(١) ترقع هذه النسبة إلى ٥ . / وإلى ١٠ . / وإلى ٢٠ . / في الزروع والكنوز .

الزكاة . فأما حين لا تفي ، فإن الإسلام لا يقف مكتوف اليدين ، بل يمنح الإمام الذي ينفذ شريعة الإسلام ، سلطات واسعة للتوظيف في رؤوس الأموال - أي الأخذ منها بقدر معلوم - في الحدود اللازمة للإصلاح . ويقول بصريح الحديث : « إن في المال حقاً سوى الزكاة »^(١) .

ودائرة « المصالح المرسله » و « سد الذرائع » دائرة واسعة تشمل تحقيق كافة المصالح للجماعة ، وتضمن دفع جميع الأضرار .

ونحن نكتفي في بيان حدودها بما ورد عنهما في كتاب : « الإمام مالك » للأستاذ الشيخ « محمد أبو زهرة » أستاذ الشريعة بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

المصالح المرسله : « إن المصالح التي ليس لها نص خاص يشهد لنوعها بالاعتبار تسمى المصالح المرسله ، وكونها أصلاً فقهاً موضع نظر بين الفقهاء ، وقد ادعى القرافي أن الفقهاء جميعاً أخذوا بها واعتبروها دليلاً في الجزئيات ، وإن أنكر أكثرهم كونها أصلاً في الكليات ، وقد قال في ذلك :

« المصلحة المرسله ، غيرنا يصرح بإنكارها ، ولكنهم عند التفريع تجدهم يعللون بمطلق المصلحة ، ولا يطالبون أنفسهم عند الفروق والجوامع بإبداء الشاهد لها بالاعتبار ، بل يعتمدون على مجرد المناسبة ، وهذا هو المصلحة المرسله » .

« وسواء أصبحت تلك الدعوى أم لم تصح ، فن المؤكد أن اعتبار المصالح التي لا يشهد لها نص خاص بالاعتبار - نظر العلماء إليها يختلف ، فإن لم يكن في أصل الأخذ ، فعلى الأقل في مقدار الأخذ ، كما يحسب القرافي .

« وقد انقسمت أقوال العلماء في ذلك إلى أربعة أقسام :

« (القسم الأول) الشافعية ومن نحا نحوهم ، وهؤلاء لا يأخذون بالمصالح المرسله التي لا يوجد شاهد من الشارع باعتبارها ، لأنهم لا يأخذون إلا بالنصوص ، والحمل عليها بالقياس الذي يكون أساسه وجود ضابط يضبط ما بين الأصل والفرع ، أي ما بين المنصوص عليه ، والملحق به ، وإن سائرنا القرافي فإننا نقول : إنه يندر أن يأخذوا بمصلحة مرسله من غير قياس .

« (القسم الثاني) الحنفية ومن شاكلهم ممن يأخذون بالاستحسان مع القياس ، فإن الاستحسان مهما يكن قولهم فيه لا يخلو من اعتماد على المصالح المطلقة ، ولو أنصفنا الحقيقة لقلنا : إن مجيء المصالح في استنباطهم أكثر من الشافعية ، وإن كان القدر في ذاته قليلاً ، حتى لم تحسب تلك المصالح أصلاً من أصولهم لندرة اعتمادهم المجرد عليها .

(١) الترمذي .

«(القسم الثالث) الغلاة في الأخذ بالمصالح ، حتى قدموا المصلحة على النص في معاملات الناس ، واعتبروها مخصصة له ، بل اعتبروها مخصصة للإجماع ، أي أن العلماء إذا أجمعوا على أمر بنص ، ووجد مخالفاً للمصلحة في بعض وجوهه قدم اعتبار المصلحة ، واعتبر ذلك أيضاً تخصيصاً ، وقد قال هذا القول الطوفي .

«(القسم الرابع) المعتدلون ، وهم الأصح بصرأ ، وأولئك اعتبروا المصالح المرسله في غير موارد النص المقطوع به ، وأولئك أكثر المالكية .

«وكان مالك في أخذه بالمصالح المرسله أصلاً مستقلاً متبعاً لا مبتدعاً .

١ - «فقد وجد أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقومون بأمر من بعده لم تكن في عهده ، فجمعوا القرآن الكريم في المصحف ، ولم يكن ذلك في عهد الرسول ، لأن المصلحة تقاضتهم ذلك الجمع ، إذ خشوا أن ينسى القرآن بموت حفاظهم ، وقد رآهم عمر رضي الله عنه يتهافون في حرب الردة ، فخشي نسيان القرآن بموتهم فأشار على أبي بكر بجمعه في المصحف ، واتفق الصحابة على ذلك وارتضوه .

٢ - «واتفق أصحاب الرسول من بعده على حد شارب الخمر ثمانين جلة ، مستندين في ذلك إلى المصالح ، أو الاستدلال المرسل ، إذ رأوا الشرب ذريعة إلى الاقتراء وقذف المحصنات ، بسبب كثرة الهذيان .

٣ - «واتفق الخلفاء الراشدون على تضمين الصناعات ، مع أن الأصل أن أيديهم على الأمانة ، ولكن وجد أنهم لو لم يضمّنوا لاستهانوا بالمحافظة على أمتعة الناس وأموالهم ، وفي الناس حاجة شديدة إليهم ، فكانت المصلحة في تضمينهم ، ليحافظوا على ما تحت أيديهم ؛ ولذلك قال عليّ في تضمينهم : «لا يصلح الناس إلا ذلك» .

٤ - «وكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يشاطر الولاة الذين يتهمهم في أموالهم ، لاختلاط أموالهم الخاصة بأموالهم التي استفادوها بسلطان الولاية ، وذلك من باب المصلحة المرسله أيضاً لأنه رأى في ذلك صلاح الولاة ، ومنعهم من استغلال سلطان الولاية لجمع المال . وجر المغانم من غير حل .

٥ - «وحكي عنه - رضي الله عنه - أنه أراق اللبن المغشوش بالماء ، تأديباً للغاش ، وذلك من باب المصلحة العامة ، لكيلا يمشوا الناس .

٦ - «وقد نقل عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قتل الجماعة بالواحد إذا اشتركوا في قتله ، لأن المصلحة تقتضي ذلك ، إذ لا نص في الموضوع ، ووجه المصلحة أن القتل معصوم ، وقد قتل عمداً ، فإهداره داع إلى خرم أصل القصاص ، واتخاذ الاستعانة والاشترك ذريعة إلى السعي بالقتل ، إذا علم أنه لا قصاص فيه ، فإن قيل : هذا أمر بدعي ،

وهو قتل غير القاتل ، لأن كل واحد لا يعد قاتلاً بمفرده ، قيل في رد ذلك إن القاتل : الجماعة من حيث الاجتماع ، فقتلها كلها قتل كالقاتل بمفرده ، إذ القتل مضاف إليها كإضافته إلى الشخص الواحد ، فتزل الأشخاص المجتمعون لغرض القتل منزلة الشخص الواحد ، وقد دعت إلى هذا المصلحة ، إذ فيه حقن الدماء ، وصيانة المجتمع ...

«ومن ملاحظة المصلحة في المسائل العامة أنه إذا خلا بيت المال ، أو ارتفعت حاجات الجند ، وليس فيه ما يكفيهم ، فللإمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال ، إلى أن يظهر مال في بيت المال ، أو يكون فيه ما يكفي ، ثم له أن يجعل هذه الوظيفة في أوقات حصاد الغلات ، وجني الثمار ، لكيلا يؤدي تخصيص الأغنياء إلى إحاش قلوبهم . ووجه المصلحة أن الإمام العادل لو لم يفعل ذلك لبطلت شوكته ، وصارت الديار عرضة للفتنة وعرضة للاستيلاء عليها من الطامعين فيها ، وقد يقول قائل : إنه بئس أن يقوم الإمام بفرض هذه الوظيفة يستقرض لبيت المال ، وقد أجاب عن ذلك الشاطبي فقال : «الاستقرض في الأزمات ، إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر ، وأما إذا لم ينتظر شيء ، وضعفت وجوه الدخل بحيث لا يغني ، فلا بد من جريان حكم التوظيف» .

الذرائع : «الذريعة معناها الوسيلة . ومعنى سد الذرائع رفعها ، ومؤدى الكلام أن وسيلة المحرم محرمة ، ووسيلة الواجب واجبة ، فالفاحشة حرام ، والنظرة إلى عورة الأجنبية حرام ، لأنها تؤدي إلى الفاحشة ؛ والجمعة فرض ، فالسعي لها فرض ، وترك البيع لأجل السعي فرض أيضاً ؛ والحج فرض والسعي إلى بيت الله الحرام وسائر مناسك الحج فرض لأجله .

«والأصل في اعتبار سد الذرائع هو النظر في مآلات الأفعال ، وما تنتهي في جملتها إليه ، فإن كانت تتجه نحو المصالح التي هي المقاصد والغايات من معاملات بني الإنسان بعضهم مع بعض كانت مطلوبة بمقدار يناسب هذه المقاصد ، وإن كانت لا تساويها في الطلب . وإن كانت مآلاتها تتجه نحو المفاصد ، فإنها تكون محرمة بما يتناسب مع تحريم هذه المفاصد ، وإن كان مقدار التحريم أقل في الوسيلة .

«والنظر في هذه المآلات لا يكون إلى مقصد العامل ونيته ، بل إلى نتيجة العمل وثمرته ، وبحسب النية يثاب الشخص أو يعاقب في الآخرة ، وبحسب النتيجة والثمرة يحسن الفعل ، أو يقبح ، ويطلب أو يمنع ، لأن الدنيا قامت على مصالح العباد ، وعلى القسطاس والعدل ، وقد يستوجبان النظر إلى النتيجة والثمرة دون النية المحتسبة ، والقصد الحسن . فمن سب الأوثان مخلصاً لله سبحانه وتعالى فقد احتسب نيته عند الله في زعمه ، ولكنه سبحانه وتعالى نهى عن السب إن أثار ذلك حق المشركين ، فسبوا الله تعالى ، فقد

قال تعالت كلماته : « وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ، فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ » (١) .
فهذا النهي الكريم كان الأمر الملاحظ فيه هو النتيجة الواقعة ، لا النية المحتسبة . ونرى
من هذا أن المنع فيما يؤدي إلى الإثم ، أو إلى الفساد ، لا يتجه إلى النية المخلصة فقط ،
بل إلى النتيجة المثمرة أيضاً ، فيمنع لنتيجته ، وإن كان الله قد علم النية المخلصة .

« وقد يقصد الشخص الشر بفعل المباح ، فيكون آثماً فيما بينه وبين الله ، ولكن
ليس لأحد عليه سبيل ، ولا يحكم على تصرفه بالبطلان الشرعي ، كمن يرخص في سلعته ،
ليضر بذلك تاجراً ينافسه ، فإن هذا بلا شك عمل مباح ، وهو ذريعة إلى إثم ، هو الإضرار
بغيره ، وقد قصده ؛ ومع ذلك لا يحكم على عمله بالبطلان بإطلاق ، ولا يقع تحت التحريم
الظاهر الذي ينفذه القضاء ، فإن هذا العمل من ناحية النية ذريعة للشر ، ومن ناحية
الظاهر قد يكون ذريعة للنفع العام والخاص ، فإن البائع بلا شك ينتفع من بيعه ، ومن
رواج تجارته ، ومن حسن الإقبال عليه ، وينتفع العامة من ذلك الرخص ، وقد يدفع
إلى تنزيل الأسعار .

« فبدأ سد الذرائع لا ينظر فقط إلى النيات والمقاصد الشخصية كما رأيت ، بل يقصد
مع ذلك إلى النفع العام أو إلى دفع الفساد العام ، فهو ينظر إلى النتيجة مع القصد أو إلى
النتيجة وحدها .

« وقد ثبت أصل الذرائع بالقرآن والسنة . أما القرآن فقوله تعالى : « وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ
يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ » (٢) . فيروى أن المشركين قالوا : لتكفن عن
سب آفتنا أو لنسب إلهك . وقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنًا ، وَقُولُوا :
أَنْظَرْنَا وَأَسْمَعُوا » (٣) ، لأن قصد المسلمين كان حسناً ، ولكن اليهود اتخذوه ذريعة إلى
شتمه عليه السلام .

« أما السنة فإن أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - وفتاوى أصحابه فيها كثيرة ، منها كفه
- صلى الله عليه وسلم - عن قتل المنافقين ، لأنه ذريعة إلى قول الكفار : إن محمداً يقتل
أصحابه .

« ومنها أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى المقرض عن قبول الهدية من المدين حتى
يحسبها من دينه ، وما ذاك إلا ليتخذ ذلك ذريعة إلى تأخير الدين لأجل الهدية ، فتكون ربا ،
فإنه يعود إليه ماله ، وقد اكسب الفضل الذي آل إليه بالإهداء .

(١) سورة الأنعام [١٠٨] .

(٢) سورة الأنعام [١٠٨] .

(٣) سورة البقرة [١٠٤] .

«ومنها أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى أن تقطع الأيدي في الغزو لئلا يكون ذريعة إلى اتجاه المحلود إلى المحاربين فيفر إليهم ؛ ولمثل ذلك لا تقام الحدود في الغزو حتى لا تدفع حرارة الضرب إلى الضلال ، وهو منه قريب .

«ومنها أن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ورثوا المطلقة طلاقاً بائناً في مرض الموت ، حيث يتهم بقصد حرمانها من الميراث ، وإن لم يثبت قصد الحرمان ، لأن الطلاق ذريعة .

«ومنها أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن الاحتكار ، وقال : « من احتكر فهو خاطئ »^(١) فإن الاحتكار ذريعة إلى أن يضيق على الناس ، وكل ما يعد ضرورياً لهم ، ولهذا لا يمنع من احتكار ما لا يضر الناس كأدوات الزينة ونحوها ، مما لا يدخل في الضروريات ولا الحاجيات .

«ومنها أنه - صلى الله عليه وسلم - منع المتصدق شراء صدقته ولو وجدها تباع في السوق ، سدا للذريعة العود فيما خرج عنه لله ولو بعوضه . وإن المتصدق إذا منع من أخذ صدقته بعوضها ، فأخذها بغير عوض أشد منعاً ، وإن في تجويز أخذها بعوض ذريعة إلى التحايل على الفقير بأن يدفع إليه صدقة ماله ، ثم يشتريها منه بأقل من قيمتها ؛ ويرى المسكين أنه قد حصل له شيء من حاجته ، فتسمح نفسه بالبيع .

«وهكذا كثرت الآثار الواردة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه ، وقد ساق ابن القيم في «إعلام الموقعين» نحو تسعين شاهداً من الآثار ، ثبت فيها النهي سدا للذرائع .

«ولقد عدت الذرائع في شرائع الإسلام نصفها» .

* * *

مبدأ المصالح المرسله ، ومبدأ سد الذرائع ، عند تطبيقهما في محيط أوسع ، يمنحان الإمام الذي ينفذ شريعة الله سلطة واسعة لتتشارك كل المضار الاجتماعية ، بما في ذلك «التوظيف» في الأموال . رعاية للمصالح العام للأمة وتحقيق العدالة الاجتماعية الكاملة .

فبدأ حق الملكية الفردية في الإسلام ، لا يمنع تبعاً لهذا أن تأخذ الدولة نسبة من الربح أو نسبة من رأس المال ذاته . على أن تظل قاعدة النظام الإسلامي مرعية . وهي أن تكون للناس ملكياتهم الخاصة ، واستثماراتهم الخاصة ، مقيدة بطرق التنمية المشروعة . وأن يكون التوظيف في الأموال الخاصة . بقدر الضرورة الطارئة حتى لا تستوحش قلوب الناس ،

(١) مسلم وأبو داود والترمذي .

ولا تقتر همتهم ، ولا يقل اهتمامهم بتنمية الثروة وتحسين الإنتاج .. وقبل ذلك كله ، وأهم من ذلك كله أن تبقى لهم طمأنينتهم على أرزاقهم ، وألا يصبحوا عبيداً للدولة يخشون إن هم نصحوها أو عارضوها قطع أرزاقهم . فالمسلم - كل مسلم - مكلف أن يراقب الحاكم ، وأن يكفه عن الانحراف عن شريعة الله .. فأتى له هذا إذا كان رزقه ليس في يده . ولا مال له . إلا ما يسمح له به !؟

وبيان هذا ضروري ، لكشف هذا التواطؤ الذي يبدو في تركيز القول كله حول الزكاة ، كأنما هي كل حق المال في الإسلام ، وكشف أولئك المحترفين الذين يشترطون بآيات الله ثمناً قليلاً . وما يأكلون في بطونهم إلا النار ! وكشف أولئك الذين يصغفون من شأن الضمانات في النظام الإسلامي ، ويقولون بعدم كفايتها ، ليقولوا بعد ذلك بعدم كفاية النظام الإسلامي للحياة الحديثة !

وكله رجم واقراء ، وجهل بحقيقة الإسلام ، ونظام الإسلام ، وبالواقع التاريخي الذي سجله هذا النظام ...

* * *

وبعد ، فنحن لا نكتب هنا عن « النظام الاقتصادي في الإسلام » حتى نلم بكل جوانب هذا النظام . إنما نحن نكتب عن « سياسة المال » فيما يتعلق بموضوع « العدالة الاجتماعية » .. وحقيقة أنه لا يمكن فصل جانب عن جانب في المنهج الإسلامي الشامل المتكامل للحياة ؛ ولكن طبيعة الموضوع الذي يعالجه هذا الكتاب لا تسمح بالتوسع أكثر من هذا في عرض تفصيلات « النظام الاقتصادي الإسلامي » .

فنكتفي إذن بالقول بأن القواعد الأساسية لهذا النظام تتلخص في :

١ - قيامه على أساس قاعدة « الاستخلاف المشروط » .. فالله سبحانه هو الخالق المالك لكل ما في الأرض من أقوات وأرزاق وأموال .. وقد استخلف في الأرض « الإنسان » كجنس - على شرط أن يتصرف في هذا الملك بشريعة الله . فأبما خروج على هذا الشرط فهو مبطل للتصرف ، ناقض لعهد الاستخلاف .

٢ - أن الاستخلاف عام .. ولكن الأفراد يحصلون على حق « الملكية الفردية » مقابل « عمل » .. ومن ثم يملكهم الشارع - وهو الله سبحانه - قسماً معيناً من هذا المال .. ويحوط هذا الحق بكل الضمانات ، التي تجعل الفرد عزيزاً كريماً مطمئناً على رزقه ، كي يتفرغ للقيام بواجبه في رقابة تنفيذ شريعة الله .

٣ - أن الملكية الفردية - مع أنها قاعدة هذا النظام - مقيدة بشروط في وسيلة التملك

ووسيلة التنمية ووسيلة الإنفاق . تتحقق بها مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة . وتمنع من طغيان الفرد أو طغيان الجماعة ..

٤ - أن التكافل - مع الاحتفاظ بقاعدة الملكية الفردية - هو قاعدة الحياة في الأمة المسلمة . وهذه القاعدة تفرض تكاليف ذكرناها على الملكية الفردية ، مبينة في الشريعة . وفيها الكفاية تماماً لتحقيق هذا التكافل العام .

٥ - أن العدالة الاجتماعية تتحقق عن طريق هذا النظام بأفضل مما تتحقق في أي نظام من صنع البشر فيه الخطأ والصواب .

من الواقع التاريخي في الإسلام

هناك ما يصح أن نطلق عليه باطمئنان : «روح الإسلام» !
هذا الروح يستشعره من يتبع طبيعة هذا الدين وتاريخه على السواء ؛ وبحسه كامناً وراء تشريعاته وتوجيهاته ، مستكناً في هذه التشريعات والتوجيهات .. ومع أن هذا الروح واضح قوي ، بحيث لا يملك الإنسان نفسه من التأثير به ، والاستغراق في جوه ، إلا أنه - ككل شعور كلي عميق ، أو تصور كلي شامل - يصعب التعبير عنه في عبارات محدودة . فهو يتجلى في الاتجاهات والأهداف ، وفي الحوادث والوقائع ، وفي السلوك والشعائر ؛ ويصعب ضبطه في قالب من اللفظ محدود .

هذا الروح هو الذي يرسم الأفق الأعلى الذي يتطلب الإسلام من معتقيه أن يتطلعوا إليه ، وأن يحاولوا بلوغه ، لا بتنفيذ الفرائض والتكاليف فحسب ، ولكن بالتطوع الذاتي لما هو فوق الفرائض والتكاليف .. وهذا الأفق عسير المرتقى ، وأعسر من ارتقائه الثبات عليه ! لأن نوازع الحياة البشرية ، وضغط الضرورات الإنسانية ، لا يطوعان للأكثرين من الناس أن يرقوا إلى هذا الأفق العالي ، ولا أن يصبروا عليه طويلاً ، إن ارتقوا إليه في فورة من فورات الشوق والتطلع ؛ فلهذا الأفق تكاليفه العسيرة ، وهي تكاليف في النفس والمال ، وفي الشعور والسلوك . ولعل أشد هذه التكاليف مؤنة هو تلك اليقظة الدائمة التي يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ، والحساسية المرهفة التي يثيرها في شعوره ، تجاه الحقوق والواجبات ، لذاته وللجماعة التي يعيش فيها ، وللإنسانية التي ينتسب إليها ، وللخالق الذي يراقبه في الصغيرة والكبيرة ، ويعلم سره ونجواه .

ولكن صعوبة هذا المرتقى ، وتعذر الاستواء عليه طويلاً .. لا يعني أن الإسلام فكرة شاعرية خيالية ، ومثل وجداني تدركه الأشواق وتقصر دونه الأعمال ، فذلك الأفق الأعلى الذي نتحدث عنه لا يكلفه كل إنسان في جميع الأزمان ؛ إنما هو هدف مرسوم لتحاوله البشرية اليوم ، كما تحاوله غداً ، وكما حاولته بالأمس ، فبلغت إليه أحياناً ، وقصرت عنه أحياناً . وهو مثل فيه من الثقة بالإنسان وضميره وطاقاته قدر كبير ، وفيه الدليل على أن الإنسانية غير ميؤوس منها في المستقبل القريب أو البعيد . ودون ذلك مجال فسيح للعمل والواقع المستطاعين للأكثرين و«لا يكلف الله نفساً إلا وسعها»^(١) وسماحة الإسلام تقبل من

(١) سورة البقرة [٢٨٦].

الجميع ما يستطيعون في حدود مرسومة ، لا تهبط عنها الحياة « ولكل درجات مما عملوا » (١) والطريق إلى الأفق الأعلى أبداً مفتوح . والفرائض والتكاليف بذاتها تكفي لاستقامة الحياة وصلاحها .

ولقد كان لذلك الروح الذي أشرنا إليه أثر في واقع الإسلام التاريخي ، فاستحال الإسلام - وهو عقيدة وتصور - شخصيات ووقائع ؛ ولم يعد نظريات مجردة ، ولا مجموعة إرشادات ومواعظ ، ولا مثلاً وأخيلة ؛ إنما عاد نماذج إنسانية تعيش ؛ ووقائع عملية تتحقق ، وسلوكاً وتصرفات تشهد بالعين ، وتسمع بالأذن ، وتترك آثارها في واقع الحياة ، وفي أطوار التاريخ ، فكأنما كان روحاً يتلبس بهذه الشخصوس فيحولها ، ويصوغها صياغة جديدة ، وينشئها نشأة أخرى .

وهذا هو التفسير الأصدق لكل هذا الحشد من الشخصيات العجيبة التي احتفظ بها تاريخ الإسلام في نشأته ، وعلى مدى عصوره . ولكل تلك الوقائع والأحداث التي يكاد المرء يحسبها أساطير ابتدعها خيال محلق ؛ ولم تكن ذات يوم حقائق سجلها الواقع ، ووعاها التاريخ !

ونماذج التطهر الروحي ، والشجاعة النفسية ، والنضحية المؤثرة ، والفناء في العقيدة ، والومضات الروحية والفكرية البارعة ، والبطولات الحية في شتى مناحي الحياة .. لا يكاد يحصها التاريخ .

ولا بد أن نعقد الصلة جملة بين هذه البطولات والخوارق المتناثرة على مدار التاريخ ، وبين روح الإسلام القوي الفعال ، الذي يعد مصدر هذه الطاقة المنبثة في أطوائها جميعاً .

أما دراسة هذه البطولات والخوارق مفرقة ، دون وصلها بهذا المنبع الأصيل ، فأخشى أن تكون ناقصة ومضللة عن الحقائق الأساسية في الكون والحياة ، برجعها سر عظمة كل شخصية إلى عبقرية خاصة بها ، وإهمال الروح الأول المشع المؤثر ، ذلك الروح الذي مس أرواح الأبطال ، كما مس عجلة الزمن ، وطبائع الأحداث ، ودفعها جميعاً في تيار حي قوي جياش ، تنغمر في لجة العبقريات والوقائع والأحداث !

ولن نكون مخطئين حين نرد انبعاث هذه العبقريات كلها ، وبروز تلك البطولات جميعها ، إلى فعل ذلك الروح القوي ؛ فهو حركة كونية شاملة ، تتوافق مع هذه الطاقات ، الفردية في الظاهر ، الكونية في الحقيقة . ومقياس عظمة كل عبقرية منفردة هو استعدادها لتلقي ذلك الفيض الكوني ؛ فلا عجب إن كانت أكبر عظمة هي نبوة محمد بن عبد الله

(١) سورة الأنعام [١٣٢] .

- صلى الله عليه وسلم - فهي التي تلقت ذلك الفيض كله واستوعبته ؛ وأطاعت تلقيه كاملاً والصبر عليه طويلاً ، لأنها في صميمها قوة كونية لا طاقة فردية .

ثم تتدرج العظمت تحت أفق النبوة ، في أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - وفي معتقي دينه على مدار التاريخ ، كل بقدر ما فيه من استعداد لتلقي ذلك الروح الكامن في ذلك الدين العظيم .

هذه النظرة الشاملة هي التي تكشف لنا عن مس ذلك الروح لأرواح البشر ؛ وما نبه من عبقریات ؛ وما أبرز من بطولات ؛ وما حول من مجرى التاريخ الإنساني على وجه العموم .

وإننا لنملك أن نرى الآثار الواضحة لمس ذلك الروح في أحداث التاريخ الكبرى كما نراها في حوادث السلوك اليومية . والعظمة الروحية لا تقاس بالكم والمساحة ، بل بالنوع والدلالة . فالعظمة التي تتجلى في غلبة حفنة من عرب الجزيرة على إمبراطوريتي كسرى وقيصر في فترة زمنية قصيرة . لا نظير لها في القصر . لا نبخسها قدرها إذا نحن قسناها إلى العظمة التي تتجلى في صبر بلال العبد الحبشي . على إيذاء قريش إيذاء فوق طاقة البشر احتمالاً ، لتفتنه عن دينه وهو عليه ثابت ، يرمضه حر الحجارة المحماة وثقلها على بطنه وصدره ، مع الجوع والعطش والإيذاء ، فما يزيد على قوله «أحد . أحد» في وقدة هذا العذاب الذي لا يطاق .

وإن هذا الروح هو الذي يمس «رجل الشارع» لا مال له ولا جاه ، فيقف به أمام السلطان القادر القاهر يجبهه بكلمة الحق لا يخشى في الله لومة لائم ، كما نلمسه في الخليفة الراشد ، تدين له الممالك ، وهو على حاله من القناعة والسمو والتواضع . كلاهما يعترف من معين واحد ، هو ذلك الروح القوي المؤثر العميق .

وعلى ذكر غلبة العرب على إمبراطوريتي كسرى وقيصر ؛ يجب أن نحسب حساب ذلك الروح . وانتصاره على القوى المادية الضخمة المرصودة في طريقه . المحشودة في الإمبراطوريتين الضخمتين ، والتي لم يكن العرب أكفاء لها بغير ذلك الروح . فانتصار الإسلام هنا هو انتصار عقيدة تقمصت النفوس البشرية ؛ وإن فيه لتأييداً قوياً للتفسير الإسلامي للتاريخ . لا تقف أمامه سائر التفسيرات لأنها تعجز لا محالة عن تحليل ذلك الانتصار الغريب .

على أن النقلة النفسية البعيدة التي نقلها الإسلام لعرب الجزيرة في الشعور والسلوك . وفي الأهداف والغايات ، وفي التنظيم الاجتماعي والاقتصادي .. لا تقل دلالة في هذا المجال عن دلالة الفتوح ، بل هي أوضح وأقوى . فأني تطور اقتصادي تم في حياة الجزيرة بين مبعث محمد - صلى الله عليه وسلم - ووفاته أحدث هذا الانقلاب كله في التفكير والشعور

والتنظيم والتوجيه؟ إنما هي العقيدة التي صنعت كل هذه الأعاجيب .
 وإنه ليصعب في هذا المجال أن نستعرض هذا الانقلاب ؛ فحسبنا منه هذه اللمحة التي شهد بها شاهد من العرب أنفسهم في ذلك الزمان ، أمام شهود من منكري هذا الدين ، فلم يجدوا لهم رداً يكذبه فيما يقول . ذلك حين هاجر بعض المسلمين إلى الحبشة فراراً بدينهم من إيذاء قريش أوائل الدعوة الإسلامية ؛ فخشيت قريش أن يكون في ذلك المهجر متنفس للمسلمين ؛ فبعثت بسفيرين من لدنها إلى نجاشي الحبشة ليرد أولئك المهاجرين . وهما عمرو ابن العاص وعبد الله بن أبي ربيعة فقالا : « أيها الملك ! إنه قد ضوى إلى بلدك منا غلمان سفهاء . فارقوا دين قومهم ولم يدخلوا في دينك . وجاءوا بدين ابتدعوه لا نعرفه نحن ولا أنت . وقد بعثنا إليك فيهم أشراف قومهم من آبائهم وعشائهم ، لتردهم إليهم ، فهم أعلى بهم عيناً ، وأعلم بما عابوا عليهم وعاتبوهم فيه » .

فلما سأل النجاشي المسلمين : « ما هذا الدين الذي فارقتم به قومكم ، ولم تدخلوا به في ديني ولا في دين أحد من هذه الملل ؟ » كان جواب جعفر بن أبي طالب - رضي الله عنه - : « أيها الملك ! كنا قوماً أهل جاهلية ، نعبد الأصنام ، ونأكل الميتة ، ونأتي الفواحش ، ونقطع الأرحام ، ونسيء الجوار . ويأكل القوي منا الضعيف ... فكنا على ذلك حتى بعث الله إلينا رسولاً منا . نعرف نسبه وصدقه وأمانته وعفافه . فدعانا إلى الله لنوحده ونعبده ونخلع ما كنا نعبد نحن وآباؤنا من دونه من الحجارة والأوثان ؛ وأمرنا بصلق الحديث وأداء الأمانة ، وصلية الرحم ، وحسن الجوار ، والكف عن المحارم والدماء . ونهانا عن الفواحش . وقول الزور وأكل مال اليتيم . وقذف المحصنات . وأمرنا أن نعبد الله ولا نشرك به شيئاً ؛ وأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام ... » الخ^(١) .

ولقد كان السفيران حاضرين ، وفيهما عمرو ، لا تنقصه ذلاقة اللسان ولا سعة الحيلة ، فلم يكذبا جعفرأ في تصويره لحال الجزيرة قبل الإسلام ، ولحقيقة الدين الجديد ومثله ؛ فهي صورة صحيحة صادقة لما كان وما صار .

تلك شهادة من بطون التاريخ عن الجزيرة العربية ، وهذه شهادة أخرى من رجل غير مسلم في العصر الحديث عن العالم كله إذ ذاك . يقول (ج . هـ . دينسون) في كتابه (Emotions as the Basis of Civilisation) « العواطف كأساس للحضارة » :

« ففي القرنين الخامس والسادس كان العالم المتمدين على شفا جرف هار من الفوضى ، لأن العقائد التي كانت تعين على إقامة الحضارة كانت قد انهارت ، ولم يك ثم ما يعتد به مما يقوم مقامها ؛ وكان يبدو إذ ذاك أن المدينة الكبرى التي تكلف بناؤها جهود أربعة آلاف

(١) من رواية ابن إسحق عن أم سلمة في السيرة لابن هشام ، الجزء الأول .

سنة مشرقة على التفكك والانحلال ، وأن البشرية توشك أن ترجع ثانية إلى ما كانت عليه من الهمجية ، إذ القبائل تتحارب وتتناحر ، لا قانون ولا نظام . أما النظم التي خلقتها المسيحية فكانت تعمل على الفرقة والانهياب بدلاً من الاتحاد والنظام . وكانت المدنية كشجرة ضخمة متفرعة امتد ظلها إلى العالم كله واقفة تترنح وقد تسرب إليها العطب حتى اللباب ... وبين مظاهر هذا الفساد الشامل ولد الرجل الذي وحد العالم جميعه ^(١) .

* * *

وبعد فإن الحديث يطول ، وليس موضوع هذا الكتاب هو «الإسلام» إنما هو «العدالة الاجتماعية في الإسلام» فبحسبنا أن نعرض نماذج من الواقع التاريخي في هذا الموضوع الخاص .

* * *

ولكننا لن نبدأ النماذج في هذا الاتجاه حتى نعرض بعضها في شأن آخر أعمق في ضمير الإسلام ، وعليه قامت كل أساس الإسلام .
قلنا منذ قليل عن تلك اليقظة الدائمة التي يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ، والحساسية المرهفة التي يثيرها في شعوره . ولقد حفظ الواقع التاريخي للإسلام نماذج لتلك اليقظة الدائمة ، ولهذا الحساسية المرهفة ، أكثر من أن نأتي هنا بها ، والنماذج القليلة المنوعة تغني عن الكثير .
عن بريدة قال : « جاء معاذ بن مالك إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله طهرني ، فقال : ويحك ! ارجع فاستغفر الله وتب إليه . قال فرجع غير بعيد ، ثم جاء فقال : يا رسول الله طهرني . فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - مثل ذلك . حتى إذا كانت الرابعة قال رسول الله : مم أطهرك ؟ قال : من الزنا . فسأل رسول الله : أبه جنون ؟ فأخبر أنه ليس بجنون . فقال : أشرب خمرأ ؟ فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريح خمر . فقال : أزينت ؟ قال نعم ! فأمر به فرجم . فلبثوا يومين أو ثلاثة ثم جاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : استغفروا لمعاذ بن مالك ، لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم . ثم جاءته امرأة من غامد من الأزد ، فقالت : يا رسول الله طهرني . فقال : ويحك ! ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه . فقالت : تريد أن تردني كما رددت معاذ بن مالك ! إنها حبل من الزنا ! فقال : أنت ؟ قالت نعم . قال لها : حتى تضعي ما في بطنك . قال : فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت ، فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : قد وضعت الغامدية ، فقال : إذن لا نرجمها ونُدع ولدها صغيراً ليس له من ترضعه . فقام رجل من

(١) عن كتاب «الإسلام والنظام العالمي الجديد» تأليف مولاي محمد علي وترجمة الأستاذ أحمد جودة السحار .

الأنصار فقال : إليّ رضاعه يا نبي الله . قال فرجمها . ويروى أنه قال لها : اذهبي حتى تلدي . فلما ولدت قال : اذهبي فأرضعيه حتى تقطميهِ ، فلما فطمته أته بالصبي في يده كسرة خبز ، فقالت : هذا يا نبي الله قد فطمته وقد أكل الطعام . فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ، ثم أمر بها فحضر لها إلى صدرها ، وأمر الناس فرجموها . فيقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى رأسها ، فتنضح الدم على وجه خالد ، فسبها ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : مهلاً يا خالد ، فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ، ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت^(١) .

فهذا ماعز بن مالك وهذه صاحبتة ؛ ولم يكن أحدهما أو كلاهما ليجهل العقاب الأليم الذي يناله ، والمصير الشنيع الذي يحل به ؛ ولم يكن أحد قد رآهما لتثبت عليهما الجريمة ؛ ولكنهما يلحان على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكلما شاعت رحمته ورحمة الإسلام أن لا يمضي في تتبع الاعتراف أصراً وألحاً ، وأغلقا على أنفسهما جميع الأبواب والمنافذ ؛ بل زادت المرأة أن تجبه محمداً رسول الله بأنه يريد أن يردّها كما رد ماعزاً : إن كانت لتكاد تقول لرسول الله في شريعته !

لم هذا كله ؟.. في قوله وقولها : « طهرني يا رسول الله » ما يشير إلى الباعث القوي الذي يغلب في أنفسهما على رغبة الحياة . إنها يقظة الضمير ، وحساسية الشعور . إنها الرغبة في التطهر من الإثم الذي لم يطلع عليه أحد إلا الله . إنه الحياء أن يلقي الله غداً لم يطهرا من ذنب ارتكبه .

ذلك هو الإسلام . في حساسيته المرهفة تبدو في ضمير الجاني . وفي رحمته العميقة ، تبدو في رد النبي - صلى الله عليه وسلم - لهما ؛ كذلك يبدو في حزمه في تنفيذ العقوبة عند ثبوت التهمة ، لا يقفه نبل الاعتراف ولا عظم التوبة ، لأن الجاني والشارع يلتقيان هنا عند الرغبة في قيام هذا الدين على أساسه الركين .

فهذه في الحلود . فكيف بها في الاعتبارات الاجتماعية التي يضحي أحياناً في سبيلها

بالحياة ؟

إنها قصة عزل خالد عن إمارة الجيش في الشام ، وتوليها أبا عبيدة . وخالد هو القائد الذي لم يهزم إلى ذلك اليوم في موقعة قط ، وهو الجندي الذي تجرّى الجندية في كيانه في الجاهلية والإسلام . خالد هذا يعزل من الإمارة ، فلا يضطغن ، ولا تأخذ العزة فينسحب من الميدان - ولا تقول يحاول الثورة - بل يظل في المعركة بالعزيمة ذاتها ، وبالرغبة في نصره دين الله ، والاستشهاد في سبيل الله لا يلقي بالأل إلى هذه الاعتبارات كلها في الموقف ، لأن اليقظة

(١) مسلم والنسائي .

الدائمة التي يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ، والحساسية المرهفة التي يثيرها في ضميره ، فوق كل الاعتبارات وفوق كل الملابس .

ولهذه الواقعة دلالتها في الجانب الآخر . جانب عمر بن الخطاب . لقد كان عزله خالداً نتيجة هذه الحساسية المرهفة نفسها . فلقد أخذ على خالد في خلافة أبي بكر أشياء ثار لها ضميره ، وهاجت لها حساسيته . أخذ عليه تسرعه في قتل مالك بن نورة ، وإعراسه بعد ذلك بامرأته ؛ كما أخذ عليه بعدها حادثة قريبة منها هي زواجه من ابنة مجاعة في حرب مسيلمة الكذاب ، غداة مقتل ألف ومائتين من خيرة الصحابة في هذه الحرب .. فلم يشفع له عنده فيما اعتقد من خطئه ، أن كان أكبر القواد وأكثرهم انتصارات ، والأمة الإسلامية على أبواب حروب ضخمة في الشام والعراق ؛ وهي أحوج ما تكون إلى عبقرية خالد التي لم تهزم قط ، فلم يكن شيء من ذلك بقادر على أن يسكن من حساسية ضمير عمر بخطأ خالد الفاحش ؛ وبضرورة إبعاده عن إمارة الجيش ، ثم عن الجيش كله . وقد انضم إلى هذه الحوادث كلها أن طريقة خالد في استقلاله بما يوكل إليه من الأمور ، لا تتفق وخطة عمر ، وطبيعته من الإشراف على الدقائق والجزئيات ، استجابة لحساسية ضميره بالتبعات (١) .

ولسائل أن يسأل : ولم أبقى أبو بكر على خالد إذن وهذا خطؤه ؟

إن أبا بكر لم يسؤ ظنه بخالد إلى الحد الذي بلغه ظن عمر ؛ فقد رأى أنه أخطأ في التأويل ، ولم يقصد خطيئة ولا إثمًا ؛ فوسعه عفوه ، وإن غضب على فعلته ، وبخاصة الثانية ، فكتب له كتاباً « يقطر دماً » . ولكن لما كان تقديره أن عمل خالد يقع في دائرة الخطأ ، عفا عنه وأبقاه .

هذا هو التفسير الصحيح الذي يتفق وحساسية الضمير الإسلامي في تلك الفترة . وأعجب العجب ما أورده رجل كاللكتور هيكلم في تعليل موقف أبي بكر وموقف عمر ، من خالد بن الوليد . مما يتجافى مع روح الإسلام ، وإن كان يتفق مع الأعياب السياسية العصرية في هذه الأيام . قال في كتابه « الصديق أبو بكر » ص ١٥٠ - ١٥٢ :

« بلغ اختلاف الرأي بين أبي بكر وعمر في حادث مالك بن نورة ما رأيت . وكلا الرجلين كان يريد للإسلام والمسلمين الخير ولا ريب . أفكان اختلافهما مع ذلك راجعاً إلى خلاف في تقدير ما صنع خالد ، أم كان اختلافاً على السياسة التي يجب أن تتبع في هذا الموقف الدقيق من حياة المسلمين . موقف الردة وقيام الثورة بها في أنحاء شبه الجزيرة ؟! الرأي عندي في هذا الخلاف أنه كان اختلافاً في السياسة التي يجب أن تتبع في هذا الموقف . وهو اختلاف يتفق وطباع الرجلين . أما عمر ، وكان مثال العدل الصارم ، فكان

(١) عن كتاب « خالد بن الوليد » للأستاذ صادق عرجون .

يرى أن خالداً عدا على امرئ مسلم ، ونزا على امرأته قبل انقضاء عدتها ؛ فلا يصح بقاؤه في الجيش حتى لا يعود لمثلها فيفسد أمر المسلمين . ويسيء إلى مكاتبتهم بين العرب ؛ ولا يصح أن يترك بغير عقاب على ما أثم مع ليلي . ولو صح أنه تأول فأخطأ في أمر مالك . وهذا ما لا يميزه عمر ، فحسبه ما صنع مع زوجته ليقام عليه الحد^(١) . وليس ينهض عنراً له أنه سيف الله ، وأنه القائد الذي يسير النصر في ركابه . فلو أن مثل هذا العذر نهض لأبيحت لخالد وأمثاله المحارم ، ولكان ذلك أسوأ مثل يضرب للمسلمين في احترام كتاب الله . لذلك لم يفتأ عمر يعيد على أبي بكر ويلح حتى استدعى خالداً ، وعنفه على فعلته .

أما أبو بكر فكان يرى أن الموقف أخطر من أن تقام لمثل هذه الأمور وزن . وما قتل رجل أو طائفة من الرجال لخطأ في التأويل أو لغير خطأ ، والخطر محيط بالدولة كلها . والثورة ناشبة في بلاد العرب من أقصاها إلى أقصاها . وهذا القائد الذي يتهم بأنه أخطأ من أعظم القوى التي يدفع بها البلاء ، ويتقي بها الخطر ؟! وما التزوج بامرأة على خلاف تقاليد العرب ، بل ما الدخول بها قبل أن يتم طهرها ، إذا وقع هذا من فاتح غزا فحق له بحكم الغزو أن تكون له سبانيا يصبحن ملك يمينه^(٢) ! إن التزمت في تطبيق التشريع لا يجب أن يتناول التواضع والعظمة من أمثال خالد ، وبخاصة إذا كان ذلك يضر بالدولة أو يعرضها للخطر . ولقد كان المسلمون في حاجة إلى سيف خالد ، وكانوا في حاجة إليه يوم استدعاه أبو بكر وعنفه أكثر من حاجتهم إليه من قبل . فقد كان مسيلمة باليمامة على مقربة من البطاح في أربعين ألفاً من بني حنيفة ؛ وكانت ثورته بالإسلام والمسلمين أعنف ثورة ؛ وكان قد تغلب على عكرمة بن أبي جهل من قواد المسلمين ، وكان أكبر الرجاء معلقاً بسيف خالد في الانتصار عليه . أفمن أجل مقتل مالك بن نويرة ، أم من أجل ليلي الجميلة التي قتلت خالداً ، يعزل خالد وتعرض جيوش المسلمين لتغلب مسيلمة ، ويتعرض دين الله لما يمكن أن يتعرض له !! إن خالداً آية الله وسيف الله . فلتنكس سياسة أبي بكر حين استدعاه إليه أن يكتفي بتعنيفه ، وأن يأمره في الوقت نفسه بالسير إلى اليمامة ولقاء مسيلمة .

« هذا في رأيي هو التصوير الصحيح لما كان بين أبي بكر وعمر من خلاف في هذا الحادث . ولعل أبا بكر إنما أصدر أمره إلى خالد يومئذ بالسير للقاء مسيلمة بعد أن تغلب متسئلاً بني حنيفة على عكرمة ، ليرى أهل المدينة ومن كان على رأي عمر منهم خاصة ، أن خالداً رجل الملمات ، وأنه قد قذف به حين أصدر إليه هذا الأمر إلى جحيم ، إما ابتلاءه

(١) لو كان هذا صحيحاً لأقام عليه الحد في خلافته .

(٢) هذا كلام رجل يجهل مدينيات الشريعة الإسلامية . فإذا كان خالد عدا على امرئ مسلم فلا بد من إقامة الحد عليه .

ثم ما دام هذا المرء مسلماً فزوجه لا تسي في حرب !!

وقضى عليه فكان ذلك خير عقاب له على ما صنع بأمر تميم وزوجها ؛ وإما صهره النصر فيه وطهره ، فخرج مظفراً غانماً قد سكن من المسلمين روعاً ، لا تعد فعلته بالبطاح شيئاً مذكوراً إلى جانبه .

هذا هو التصوير « الصحيح » للأمر في نظر الدكتور هيكل ! وإن أعجب فعجب لرجل يعيش بفكره ونفسه في جو هذه الفترة من التاريخ الإسلامي ، وفي ظل هذه الضمائر المرهفة الحساسة الشديدة الحساسية من رجاله ؛ ثم لا يرتفع ضميره هو وشعوره بتفسير الحوادث عن هذا المستوى ، المستمد مباشرة من ملابسات السياسة في عصرنا المادي الحاضر ، لا من روح الإسلام وتاريخه في تلك الفترة ! إنما هذه سياسة أيماننا الحاضرة تبرر الوسيلة بالغاية ، وتهبط بالضمير الإنساني إلى مستوى الضرورات الوقتية ؛ وتحسب هذا براعة في السياسة ، ولباقة في تصريف الأمور . وما أصغر أبا بكر في هذا التصوير الذي يقول الدكتور هيكل : إنه هو التصوير الصحيح ! لولا أن أبا بكر كان أكبر وأبعد من مدى المجهر الذي ينظر به رجل يعيش في عصر هابط ، فلا يستطيع إطلاقاً أن يرتفع إلى ذلك الأفق السامق البعيد . فضلاً على الجهل الفاضح بأوليات الشريعة الإسلامية .

ومرة أخرى يعود الدكتور هيكل في كتابه « الفاروق عمر » جزء أول . ليصور أفكار عمر وهو بهم بعزل خالد ، فيدركه هبوط العصر الذي يعيش فيه ، وتقعده به ثقله رئيس الحزب الذي يرى المصالح الوقتية والضرورات المحلية ؛ ولا يطيق أبداً أن يستشعر روح الإسلام في آفاه العلياء . ذلك حيث يقول في ص ٩٩ - ١٠٠ :

« كيف غامر عمر بعزل خالد ، وخالد على رأس قوات المسلمين بالشام ؟ وهذه القوات في موقف دقيق ؟ فقد كانوا هناك يزاء الروم ، لا يواجهونهم ، ولا يقدرتون من أمرهم على شيء ، ولا يقدر الروم من أمر المسلمين على شيء . كان ذلك موقفهم قبل أن يذهب خالد بن الوليد من العراق إليهم ، ثم ظلوا فيه بعد أن أقام خالد بينهم ، وكان كلا الفريقين يتحين الفرصة التي يخرج فيها من جموده ، ويوقع فيها بعدوه . أفلا يخشى الخليفة أن يفوت أمره بعزل خالد في أعضاء المسلمين ، فيزيد موقفهم دقة ؟ أو لم يكن الأجمل به أن يتريث حتى يخرج خالد بالمسلمين من المأزق الذي هم فيه ، وله بعد ذلك أن يأمر بما يشاء !

« هذه اعتبارات لها من غير شك قيمتها في تطور القتال ؛ وسنرى من بعد أن أبا عبيدة قدرها قدرها ، دون أن يخشى برم الخليفة به أو غضبه عليه . لكن عمر نظر في الأمر من غير هذه الناحية ، فلو أنه أرجأ الأمر بعزل خالد إلى ما بعد المعركة لأضر ذلك سياسته وأفسد عليه خطته . فليس للمعركة مصير إلا أن ينهزم المسلمون فيها أو ينتصروا . فإن انهزموا لم يعن عزل خالد عن هزيمتهم ؛ وإن انتصروا وخالد قائدهم لم يكن لعمر أن يعزل قائداً في أوج نصره .

فإن فعل أتى أمراً إذا . وعمر حريص على ألا يبقى خالد على القيادة العامة بالشام أو بغير الشام ؛ لذلك أسرع فأصدر الأمر بعزله ، وله من العذر أن خالد لم يحقق ما ندبه أبو بكر لتحقيقه . فإذا انتصر المسلمون بعد هذا فلا تريب على عمر فيه ، فهو إنما صنع ما اقتنع بأنه الحق ، وصنعه وخالد في موقف لا يظلمه من يأمر بعزله .

هكذا يفكر هيكل «باشا» في القرن العشرين ، ثم يسند تفكيره إلى عمر في صدر الإسلام ؛ كما فكر من قبل ثم أسند تفكيره إلى أبي بكر ! وهذه قولة رجل لم تمس روحه روح أبي بكر ولا روح عمر ، ولم تستطع حياته في جو الإسلام قرة أن تنتزع من ملاسبات القرن العشرين ، وما فيه من التواءات واحتيالات وانتهازات فرص على حساب الضمير أو حساب الحق أو حساب الدين .

وما ظن هيكل بعمر ؟ أفكان عمر مبقياً على خالد لو كان الظرف غير الظرف ، ولو كانت الفرصة غير الفرصة ؟ وهو يعتقد بينه وبين ضميره - كما صوره هيكل «باشا» - أن خالد أثم في حق مالك بن نويرة وفي حق الله والدين ؟

أهو عمر ذلك الرجل الذي يقيم وزناً لهذه الاعتبارات ، ويخني لها رأسه . وهو الذي كان يثني الشواهي ولا يثني ، ويواجه العاصفة بالإيمان ولا ينحني ! مثل هذا قد يصنعه ملوك بني أمية أو ملوك بني العباس ، ويعده الناس منهم دهاء وسعة حيلة ؛ فأما عمر فلا ، وأما أبو بكر فلا كذلك . وإنما يظن بعضهم بهما هذا الظن لضحالة روح العصر وهبوط مقاييسه ومعايره !

وبعد ، فقد أسهبت في عرض هذا اللون من التفكير وتفنيده ، لأصحح الخطأ العميق الذي يقع فيه من يريدون تصوير طرائق التفكير والشعور في عصر ارتفاع الروح الإسلامي ، على ضوء التفكير والشعور في عصرنا المادي البعيد عن ذلك الروح المرهف . وما يجره هذا الخطأ من سوء الفهم لحقائق الضمير البشري ، وطاقته في السمو والحساسية . وما أريد أن ألبس أولئك الرجال ثوباً فضفاضاً ، ولا أن أصورهم معصومين من كل ضعف بشري ؛ ولكننا أريد أن أرد الثقة بالضمير البشري إلى نفوس الناس ؛ كما أريد أن أصور هذه الفترة من حياة المسلمين في صورتها الصحيحة التي يستشعرها بقوة كل ضمير فيه استعداد للتطلع إلى هذا الأفق البعيد !

ثم لنمض في استعراض نماذج الحساسية المرهفة في شتى المناحي .

هذا عمر بن الخطاب خليفة يقبل حاملاً قربة ماء ، فيسأله ابنه في استنكار : لم فعلت هذا ! فيجيب : «أعجبني نفسي فأحببت أن أذها» . يا لها من حساسية ! لقد استشعرت نفس الرجل شيئاً من الزهو في أعماقها بالخلافة وبالفتوح وبالعظمة المقبلة ، فكره لها أن تلج في هذا الزهو ، فبادر ينلها . وينلها على مرأى من الناس . ولا يبالي أنه الخليفة الحاكم

على رقعة تضم إلى بلاد العرب معظم إمبراطوريتي كسرى وقيصر !
وهذا علي بن أبي طالب خليفة يرعد من البرد في الشتاء ، وعلى جسده ثوب صيفي
لا وقاء له سواه . وبيت المال في يده ، تذوده عنه تلك اليقظة في الضمير ، وذلك الإرهاف
في الشعور .

ثم هذا أبو عبيدة مع جنده في عمواس ، وقد أخذها الطاعون الفاتك ، ويحاف
عمر علي «أمين الأمة» فيدعوه ليلتمس له مخرجاً من الهلاك في كتاب يقول له فيه :
«أما بعد ، فأني قد عرضت لي إليك حاجة أريد أن أشافهك فيها ، فعزمت عليك إذا نظرت
في كتابي هذا ألا تضعه من يدك ، حتى تقبل إلي» . وينظر أبو عبيدة في الكتاب فيدرك
قصد عمر ، ويشعر أنه إنما أراد أن يستله من الوباء الفتاك ، فيقول : «يغفر الله لأمر
المؤمنين !» ثم يكتب إليه : «إني قد عرفت حاجتك إلي ، وإني في جند من المسلمين لا أجد
بنفسي رغبة عنهم ، فلست أريد فراقهم ، حتى يقضي الله فيّ وفيهم أمره وقضاه ، فحللني
من عزمتك يا أمير المؤمنين ، ودعني في جندي» . ويقرأ عمر الكتاب فيسأله : فيسأله من
حوله : أمات أبو عبيدة ؟ فيجيب والدمع يخنقه : «لا . وكأن قد» ... وقد كان !

أهو الإيمان العميق بقدر الله يمسك أبا عبيدة في مراده ! إنه لهو ، ومعه تلك الحساسية
ألا يفر بنفسه ويدع جنده ، وهو وإياهم جند في سبيل الله .

وهذا بلال بن رباح مؤذن الرسول ، يرجوه أخوه في الإسلام «أبو رويحة الخثعمي»
أن يتوسط له في الزواج من قوم من أهل اليمن فيقول لهم : «أنا بلال بن رباح . وهذا أخي
أبو رويحة ، وهو أمرؤ سوء في الخلق والدين ، فإن شتم أن تزوجه فزوجوه ، وإن شتم
أن تدعوا فدعوا» .

هكذا لا يدلس عليهم ، ولا يخفي من أمر أخيه شيئاً ، ولا يذكر أنه وسيط لينسي
أنه مسؤول أمام الله فيما يقول . وقد زوجه القوم مطمئنين إلى هذا الصلوق ، وحسبهم أن
يكون صاحبه وسيطاً بين ابنهم ومن خطبها إليه !

ثم هذا أبو حنيفة قد «بعث بمناج إلى حفص بن عبد الرحمن شريكه في التجارة ،
وأعلمه أن في ثوب منه عيباً ، فبيته للناس ، فباع حفص المناج ، ونسي أن يبين : واستوفى
ثمناً كاملاً لثوب غير كامل - وقيل إن الثمن كان ثلاثين ألفاً ، أو خمسة وثلاثين ألفاً - فأبى
أبو حنيفة إلا أن يبعث لشريكه يكلفه أن يبعث عن المشتري ؛ ولكنه لم يهتد إلى الرجل ؛
فأبى أبو حنيفة إلا فصلاً من شريكه ، وتاركاً . بل رفض أن يضيف الثمن إلى حر ماله ،
وتصلق به كاملاً» (١) .

(١) عن كتاب «أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام» للأستاذ عبد الحليم الجندي .

« ويروى أنه كان عند يونس بن عُبيد حلل مختلفة الأثمان . ضرب قيمة كل حلة منه أربعمائة ، وضرب كل حلة قيمتها مائتان . فر إلى الصلاة ، وخلف ابن أخيه في الدكان ، فجاء أعرابي وطلب حلة بأربعمائة ، فعرض عليه من حلل المائتين ، فاستحسنها ورضيها واشتراها ، فضى بها ، وهي على يديه ، فاستقبله يونس ، فعرف حلته ، فقال للأعرابي : بكم اشتريت ؟ فقال : بأربعمائة ، فقال : لا تساوي أكثر من مائتين ، فارجع حتى تردها ! فقال : هذه تساوي في بلدنا خمسمائة وأنا أرتضيها ، فقال يونس : انصرف ، فإن النصح في الدين خير من الدنيا بما فيها . ثم رده إلى الدكان ، ورد عليه مائتي درهم ، وخاصم ابن أخيه في ذلك ، وقال له : أما استحيت ! أما اتقيت الله ! تبيع مثل الثمن وترك النصح للمسلمين فقال : والله ما أخذها إلا وهو راضٍ بها . قال : فهلا رضيت له بما ترضاه لنفسك ؟

« وروي عن محمد بن المنكر أن غلامه باع لأعرابي في غيبته شقة من الخمسيات بعشرة ، فلم يزل يطلب ذلك الأعرابي طول النهار حتى وجده . فقال له : إن الغلام قد غلط فباعك ما يساوي خمسة بعشرة . فقال : يا هذا قد رضيت . فقال : وإن رضيت فإنما لا نرضى لك إلا ما نرضاه لأنفسنا . ورد عليه خمسة^(١) .

ومفتاح هذه الحوادث الثلاث هو قول يونس بن عبيد لابن أخيه : « أما استحيت ؟ أما اتقيت الله ؟ » . نعم إنه الحياء من الله ، وإنها التقوى لله . ذلك ما يثيره الإسلام في النفس الإنسانية بقوة حين تستشعر روحه ، ويمتزج بها وتخالطها بشاشته .

وإن وراء هذه النماذج التي عرضناها لعشرات ومئات من أمثالها في كل منحى وكل اتجاه ، وحسبنا منها هذه المثل القليلة ، لتشير إلى الآفاق التي يهدف إليها الإسلام في تطهير الضمير البشري ورفعته ؛ ليستعلي على جميع الملابس والضرورات . على حب النفس والحياة ، وحب المال والجاه ؛ وليصبر على تكاليف اليقظة الدائمة التي يفرضها على ضمير الفرد ، والحساسية المرفهة التي يثيرها في شعوره ليضمن بذلك بلوغ تلك الآفاق .

ثم نمضي من بعد مطمئنين ، نستعرض بعض جوانب الواقع التاريخي للإسلام في العدالة الاجتماعية ، على هدى من تلك الآفاق المشعة العالية في واقع الإسلام .

* * *

المساواة المطلقة بين بني الإنسان كانت رسالة الإسلام ، والتحرر الوجداني المطلق من جميع القيم وجميع الاعتبارات التي تخدش هذه المساواة . ولقد أسلفنا الحديث عن

(١) عن كتاب : « الرسالة الخالدة » للأستاذ عبد الرحمن عزام .

نظرية الإسلام في المساواة والتحرر ، والنصوص التي لا تدع مجالاً للشك في عمق هذه النظرية وتأسيسها في بناء الفكرة الإسلامية عن المجتمع الإنساني ، فالآن ننظر كيف طبقت هذه النظرية في واقع الحياة .

كان الرقيق في كل مكان على وجه الأرض طبقة غير طبقة الأحرار ، وكذلك كان في الجزيرة العربية . فأما محمد بن عبد الله - صلى الله عليه وسلم - فقد زوج ابنة عمته « زينب بنت جحش » سليمة قريش الهاشمية من مولاه زيد ، والزواج مسألة حساسة ترتفع فيها قضية المساواة إلى أفق دونه كل أفق ؛ وما كان أحد غير هذا النبي ، ولا كانت قوة غير قوة هذا الدين ، بكافية أن تحقق هذه المعجزة التي لا تتحقق إلى اليوم في غير بلاد الإسلام . ونحن نشهد في الولايات المتحدة التي بطل فيها الرق بحكم القانون ، أن الزنجي لا يحرم عليه الزواج بالبيضاء - أية بيضاء - فحسب ، بل يحرم عليه دخول المدارس والجامعات والمطاعم ، والجلوس إلى جوار البيض في المركبات العامة ، والتزول معهم في الماثوي والفنادق حتى الآن !

وحينما آخى محمد - صلى الله عليه وسلم - بين المهاجرين والأنصار في أول الهجرة كان عمه حمزة ومولاه زيد أخوين ، وكان أبو بكر وخارجة بن زيد أخوين ، وأبو رويحة الخثعمي وبلال بن رباح أخوين . ولم تكن هذه الأخوة مجرد لفظ ، ولكنها صلة الحياة التي تعدل صلة الدم : صلة القرابي في النفس والمال وسائر مظاهر الحياة .

ثم يبعث الرسول - صلى الله عليه وسلم - يزيد مولاه قائداً لغزوة مؤتة ؛ ثم يابنه أسامة قائداً لغزو الروم في جيش يضم كثرة من المهاجرين والأنصار ، فيهم أبو بكر وفيهم عمر ، وزير الرسول وصاحبه ، والخليفتان بعده بإجماع المسلمين . وفيهم سعد بن أبي وقاص وهو ذو قرابي من رسول الله إذ كان من أخواله بني زهرة ومن أسبق قريش إلى الإسلام ، شرح الله صدره وهو ابن سبعة عشر عاماً ، وهو ذو مال ونعمة وقلرة على الحرب وعبقريته في الجهاد .

فإذا قبض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصر أبو بكر على إرسال جيش أسامة ، ثبت قائده الذي اختاره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم سار يودعه إلى ظاهر المدينة ، أسامة راكب وأبو بكر الخليفة راجل ، فيستحيي أسامة أن يركب وهو شاب وخليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يمشي وهو شيخ ، فيقول : « يا خليفة رسول الله ، لتركبن أو لأتزلن » فيقسم الخليفة : « والله لا تنزل : ووالله لا أركب . وما علي أن أغبر قدمي في سبيل الله ساعة ؟ » .. ثم يرى أبو بكر أنه في حاجة إلى عمر ، وقد حمل عبء الخلافة على عاتقه ؛ ولكن عمر إنما هو جندي في جيش أسامة ، وأسامة هو الأمير ، فلا بد من استئذانه فيه ، فإذا الخليفة يقول : « إن رأيت أن تعينني بعمر فافعل » .

يا لله ! .. إن رأيت أن تعينني بعمر فافعل .. إنها آفاق عوالٍ ، لا يرقى إليها تعليق أو مقال .

ثم تمضي عجلة الزمن فيرى عمر بن الخطاب خليفة يولي عمار بن ياسر على الكوفة - وهو أحد الموالى - ويقف بباب عمر سهيل بن عمرو بن الحارث بن هشام ، وأبو سفيان ابن حرب وجماعة من كبراء قريش ؛ فيأذن قبلهم لصهيب وبلال ، وهما موليان فقيران ، لأنهما كانا من أهل بدر ومن السابقين من الصحابة ؛ فتورم أنف أبي سفيان من الغضب لهذا التقديم ؛ وينطلق لسانه يدعو بدعوى الجاهلية يقول : « لم أر كاليوم قط . يأذن لهؤلاء العبيد ، ويتركنا على بابه ! »

ويعر عمر بن الخطاب يوماً بمكة فيرى الخدم وقوفاً لا يأكلون مع ساداتهم ، فيغضب ، ويقول لساداتهم مستنكراً : « ما لقوم يستأثرون على خدامهم ؟ » ثم يدعو الخدم للأكل مع السادة في جفنة واحدة !

وكان عمر قد استعمل على مكة نافع بن الحارث ، فلقبه عمر بعسفان ، فقال له عمر : من استخلفت على أهل الوادي ؟ قال : استخلفت عليهم ابن أبنى . قال : وما ابن أبنى ؟ فقال : رجل من موالينا . فقال عمر : استخلفت عليهم مولى ؟ فقال : إنه قارئ لكتاب الله ، عالم بالفرائض ، قاض . فقال عمر : أما إن نبيكم - صلى الله عليه وسلم - قد قال « إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين » .

وما كان سؤال عمر استنكاراً . إنما هو استفهام ليعلم فهم كانت مزية ابن أبنى وهو لا يعرفه ؛ وإلا فهو الذي يقول وهو يوصي بالسته أهل الشورى بعده : « لو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لوليت » فهو عنده أثر من أهل الشورى وهم : عثمان وعلي وطلحة والزبير وابن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر !

وخطب رجل من الموالى إلى رجل من قريش أخته ، وأعطاهها مالا جزيلاً ، فأبى القرشي تزويجها إياه . فلما بلغ ذلك عمر ، قال للقرشي : ما منعك أن تزوجه ، فإن له صلاحاً وقد أحسن عطية أختك ؟ فقال القرشي : يا أمير المؤمنين ، إن لنا حسباً ، وإنه ليس لها بكفء . فقال عمر : لقد جاء بحسب الدنيا والآخرة . أما حسب الدنيا فالمال ، وأما حسب الآخرة فالتقوى . زوج الرجل إن كانت المرأة راضية . فراجعها أخوها فرضيت . فزوجها منه .

وقد رأينا من قبل كيف كان بلال المولى شفيحاً لأبي رويحة العربي في الزواج عند أهل اليمن ، فأكرموه من أجل بلال وقبلوه !

وقد كان المجال مفتوحاً أمام الموالى ليلبغوا أقصى مراتب المجد في كل اتجاه : « قد كان عبد الله بن عباس يذكر ويذكر معه مولاة عكرمة . وكان عبد الله بن عمر يذكر ومعه

مولاه نافع . وأنس بن مالك ومعه مولاه ابن سيرين . وأبو هريرة ومعه مولاه عبد الرحمن ابن هرمز .

« وفي البصرة كان الحسن البصري ، وفي مكة كان مجاهد بن جبر ، وعطاء بن أبي رباح ، وطاووس بن كيسان هم الفقهاء .

« وفي مصر تولى الفتيا يزيد بن أبي حبيب في أيام عمر بن عبد العزيز ، وهو مولى أسود من دقنة ... »^(١) .

وبهذه الروح نفسها كان المسلمون ينظرون إلى العمال . فالعامل بيده مكرم محترم ، لا في عالم النظريات والمثل ، بل في واقع الحياة ؛ لا يخذش منزلة العامل أن تكون صناعته ما تكون ، فللعامل شرفه أياً كان ؛ ولن تمنعه حرفته التزود من العلم والتفوق فيه والاعتراف له بالأستاذية والتوقير .

« كان أبو حنيفة خزازاً ، كما كان كثير من رجالات الفقه بعده تجاراً وصناعاً .

« هذا الإمام الخصاف أحمد بن عمر بن مهير ، أبوه تلميذ محمد والحسن صاحبي أبي حنيفة ؛ وكان الخصاف يؤلف للمهتدي بالله كتاب الخراج ؛ ويصنف كتبه العظيمة في الفقه في حين يعيش من خصف النعال . وهذا الكرايسي يبيع الكرايس أو الثياب الخام وهذا القفال يخرج يده فإذا على ظهر كفه آثار ، فيقول : هذا من أثر عملي في الابتداء (صناعة الأفعال) : وهذا ابن قطلوبغا يعمل خياطاً . والجصاص شيخ زمانه ينتسب إلى العمل في الجص . ثم هذا الصفار (من بيع الأواني الصفرية أي النحاسية) والصيدلاني (من بيع العطر) والحلواني (كان أبوه يبيع الحلوى) والدقاق والصابوني والنعالي والبقالي والقدوري وغيرهم كثيرون .. يشهدون من خلال حقب التاريخ ، وبمجرد أن انفجر فجر الحضارة الإسلامية ، أن هذه الأمة حققت في العصور الأولى ، ما جاهد العالم الغربي عشرات القرون لتحقيقه ولما يكده يحققه : أن ليس ثمة مهن رقيقة ، وأخرى وضيفة ، وإنما ثمة رجال رفيعون وآخرون لا رفعة فيهم »^(٢) .

* * *

ولكن هذا الأفق من المساواة الإنسانية لا يتم تماماً حتى نعلم كيف كان المجتمع الإسلامي يعامل الأعلين من الناس فيه ، فإنه لا يكفي أن يحترم الأدنى ويسوده ، إن لم ينزل الأعلى مستوى واحد معه لا يفضله فيه إلا بالعمل ، والعمل وحده ، لا بالحسب والنسب ، والجاه والمال .

(١) عن كتاب : « أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام » للأستاذ عبد الحليم الجندي .

(٢) المصدر السابق .

قال أبو يوسف في كتاب «الخراج» : حدثني عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء قال : كتب عمر - رضي الله عنه - إلى عماله أن يوافوه بالموسم ، فوافوه ، فقام وقال : يا أيها الناس إني أبعث عمالي هؤلاء ، ولاة بالحق عليكم ؛ ولم استعملهم ليصيبوا من أشارككم ولا من دمائكم ولا من أموالكم ؛ فمن كانت له مظلمة عند أحد منهم فليقم ، قال : فما قام من الناس يومئذ إلا رجل واحد ، فقال : يا أمير المؤمنين : عاملك ضربني مائة سوط . فقال عمر : أنضربه مائة سوط ؟ قم فاستقد منه : فقام إليه عمرو بن العاص فقال له : يا أمير المؤمنين إنك إن تفتح هذا على عمالك كبر عليهم ؛ وكانت سنة يأخذ بها من بعدك . فقال عمر : ألا أقيده منه ، وقد رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقيد من نفسه ؟ قم فاستقد . فقال عمرو : دعنا إذن فلنرضه . قال فقال : دونكم . قال : فأرضوه بأن اشترت منه بمائتي دينار ، كل سوط بدينارين . !

ولقد اتقاها عمرو بن العاص عن سواه ، ولم يستطع أن يتوقاها عن ابنه حينما لطم ابن المصري فأقاد له منه عمر ، وهو يقول للمصري : «اضرب ابن الأكرمين» وكاد عمرو نفسه يذوقها لولا أن كف المصري وعفا !

ولقد جلس عمر ذات يوم يقسم مالا بين المسلمين ، فازدحم الناس عليه ؛ فأقبل سعد ابن أبي وقاص - وقد مر بنا نسبه وبلاؤه في الإسلام - فزاحم الناس حتى زحمهم وخلص إلى عمر ، فعلاه عمر بالدرة وهو يقول : «لم تهب سلطان الله في الأرض فأردت أن أعلمك أن سلطان الله لا يهابك» .

ولعل قائلاً أن يقول : إنما هذا خليفة !

فلننظر الآن ماذا يلقي الخلفاء والملوك من رعاياهم من حرية في القول والشعور : منشؤها ذلك التحرر الوجداني الذي بثه الإسلام في الضمير ؛ وتلك المساواة المطلقة التي حققها في القول والعمل . وذلك النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كفل لكل فرد وجوده وكرامته وكفل له العدل والنصفة من الأعلياء قبل الضعفاء !

هذا عمر يخاطب الناس وهو خليفتهم فيقول : «إن رأيتم في أعوجاجاً فقوموني» فيندب له رجل من عامة المسلمين يقول : «لو وجدنا فيك أعوجاجاً لقومناه بحد سيفونا» ؛ فما يزيد عمر على أن يقول : «الحمد لله الذي جعل في رعية عمر من يقومه بحد سيفه» !

وغنم المسلمون أبراداً يمانية ، فخصه برد ، وخص ابنه عبد الله برد - كأبي رجل من المسلمين - ولما كان الخليفة في حاجة إلى ثوب ، فقد تبرع له عبد الله ببرده ليضمه إلى برده فيصنع منهما ثوباً . ثم وقف يخاطب الناس وعليه هذا الثوب . فقال : «أيها الناس ! اسمعوا وأطيعوا» . فوقف سلمان فقال : لا سمع لك علينا ولا طاعة . قال عمر : ولم ؟ قال سلمان : من أين لك بهذا الثوب ، وقد نالك برد واحد وأنت رجل طوال ؟ قال : لا تعجل .

ونادى : يا عبد الله ! فلم يجبه أحد (فكلهم عبد الله !) قال : يا عبد الله بن عمر .
قال : ليك يا أمير المؤمنين . قال : ناشدتك الله البرد الذي ائترت به أهو بُردك؟ قال :
اللهم نعم . قال سلمان : الآن مر نسمع ونطع .

وبعد ، فلعل قائلًا أن يقول : إنما هذا عمر !

فذا أبو جعفر المنصور ينشئ دولة في ظل الإرهاب والبطش - ولكنه لا يستطيع أن
يمضي في ذلك إلى بعيد ، وسلطان الإسلام قائم يحمي الناس حتى من ذوي البطش
والإرهاب ! .. ها هو ذا يقيم دولة في هذا الجو فيدخل عليه سفیان الثوري فيقول : « .. فما
قولك أنت يا أمير المؤمنين فيما أنفقت من مال الله ، ومال أمة محمد بغير إذنهم » . وقد قال
عمر في حجة حجها وقد أنفق ستة عشر ديناراً هو ومن معه : « ما أرانا إلا وقد أبحفنا بيت
المال » . وقد علمت ما حدثنا به منصور بن عمار وأنت حاضر ذلك . وأول كاتب كتبه
في المجلس ، عن إبراهيم عن الأسود عن علقمة عن ابن مسعود أن رسول الله قال : « رب
متخوض في مال الله ومال رسول الله فيما شاعت نفسه .. له النار غداً » ؟ فيقول أبو عبيد
الكاتب - أحد مترلفي الحاشية في بلاط الملوك : أمير المؤمنين يُستقبل بمثل هذا ؟ فيجيبه
سفیان بعنف : « اسكت ، فإنما أهلك فرعون هامان ، وهامان فرعون »^(١) . ثم يخرج وقد
صدع بكلمة الحق القوية ، حيث لا يملك الجابرة - مهما تجبروا - أن يجرؤوا على من
عمرت قلبه ، وارتفع على الضرورات ، وأخلص نفسه لله .

وهذا هو الواثق - وهو أحد الملوك المستبدين أيضاً - يدخل عليه شيخ من المتكلمين ،
فيسلم فلا يرد عليه الواثق ، إنما يقول : لا سلم الله عليك ! فإذا الرجل يجبهه : « بش
ما أدبك معلمك ! قال الله تعالى : « وإذا حُيِّم بتحيةٍ فحيوا بأحسن منها أو رُدُّوها » فلا
حييتني بأحسن منها ولا رددتها »^(٢) .

ويجلس أبو يوسف للقضاء . فيختصم إليه رجل مع الهادي ، الملك العباسي . في بستان ؟
ويرى أبو يوسف أن الحق مع الرجل ، ولكن للسلطان شهوده . فيقول : « إن الخصم يطلب
أن يحلف الهادي على أن شهوده صادقون ! فينكل الهادي عن اليمين - لما يعتقد فيها من
مهانة له - ويرد البستان على صاحبه . وكذلك يحلف الرشيد في قضية رأى أن يحلفه فيها .
وشهد عند الفضل بن الربيع فرد شهادته ، فعاتبه الخليفة قائلًا : لم رددت شهادته ؟ قال
سمعته يقول : أنا عبدك . فإن كان صادقاً فلا شهادة للبعد . وإن كان كاذباً إنه كذلك »^(٣)

(١) عن كتاب : « أبو حنيفة » للأستاذ الجندي .

(٢) عن كتاب : « المسند » الجزء الأول . نشر الأستاذ أحمد محمد شاكر .

(٣) عن كتاب : « أبو حنيفة » للأستاذ الجندي .

ولم تحب هذه الشعلة التي أضاءها الإسلام في الضمير حتى في أحلك عصور التاريخ ،
فقد تآثرت على مداه أمثلة شتى لهذا التحرر الوجداني ، والسمو الروحي على جميع القيم ،
وجميع القوى ، وجميع الملابس .

« كان أحمد بن طولون في مصر يعظم بكار بن قتيبة القاضي الحنفي فيجيء إلى
مجلسه ؛ ولا يحس بكار بمقدمه إلا إذا جاء إلى جنبه . فلما طالبه بلعن الموفق (ولي عهد
الخليفة العباسي) توقف وقال : ألا لعنة الله على الظالمين . وقيل لابن طولون : إنما قصدك
بهذا القول . فطالبه ابن طولون برد الجوائز التي أجازها بها ، فأخذها كما هي بنحواتها .
وسجنه في دار اكتريت له ، فكان يجلس في طاق ويحدث الناس بإذن التمسوه من ابن
طولون . فلما عرضت لابن طولون علة التي مات بها وجه إليه يستحله ؛ فقال للرسول :
قل له أنا شيخ كبير ، وأنت عليل ، والملتقى قريب ، والله الحاجز بيننا . ومات ابن طولون
فكان بكار يقول : مات البائس» (١) .

هكذا . مات البائس . لما كان يحسه في نفسه من تعالٍ عليه ، ولما كان يراه فيه من
بؤس ولو أوتي السلطان !

وفي أيام الدولة الأيوبية : «لما والى الملك إسماعيل الإفرنج أيام الحروب الصليبية ،
وسلم لهم صيداء وغيرها من الحصون لينجدوه على الملك نجم الدين أيوب ، أنكر عليه
عز الدين بن عبد السلام هذه الفعلة ، فغضب عليه وعزله واعتقله . ثم بعث إليه يعده
ويمنيه ، فقال له الرسول : «تُعَاد إليك مناصبك وزيادة ، وما عليك إلا أن تنكسر للسلطان»
فما كان جواب الشيخ إلا أن قال : «والله ما أرضاه أن يقبل يدي . يا قوم أتم في وادٍ وأنا
في وادٍ» (٢) .

وفي أيام الظاهر بيبرس كان الشيخ محيي الدين النووي بدمشق ، وكان كثير الوعظ
للظاهر ، يكتب إليه بما يراه إن كان بمصر ، ويصدع بكلمة الحق أمامه إن كان الظاهر
بدمشق .

وقد سجل السيوطي في حسن المحاضرة طائفة كبيرة من تلك المكاتبات ، وأكثرها
خاص بطلب ترك بعض الضرائب المفروضة لضيق الحال ، وخشية المآل ، فيقول في
إحداها : «إن أهل الشام في هذه السنة في ضيق وضعف حال ، بسبب قلة الأمطار وغلاء
الأسعار ، وقلة الغلات والنبات ، وهلاك المواشي ، وأنتم تعلمون أنه تجب الشفقة على
الرعية ، ونصيحتهم (أي ولي الأمر) في مصلحته ومصالحهم ؛ فإن الدين النصيحة» .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

وقد رد السلطان هذه النصيحة رداً عنيفاً ، واستنكر على العلماء موقفهم منه ، وسكوتهم يوم كانت البلاد تحت سنانك الخيل في عهد التتار عندما استولوا على الشام ؛ فيرد الشيخ أيضاً رداً قوياً مؤكداً قوله ونصيحته ، ومبيناً أنها الميثاق الذي أخذه الله على العلماء لبيئته ، ويقول - رضي الله عنه - رداً عليه وعلى تهديده : « وأما ما ذُكر في الجواب من كوننا لم ننكر على الكفار كيف كانوا في البلاد ، فكيف يقاس ملوك الإسلام وأهل الإيمان وأهل القرآن بطغاة الكفار ؟ وبأي شيء كنا نذكر طغاة الكفار ، وهم لا يعتقدون شيئاً من ديننا ... وأما أنا فلا يضرني التهديد ولا يمنعني ذلك من نصيحة السلطان ، فإنني أعتقد أن هذا واجب عليّ وعلى غيري ، وما ترتب على الواجب فهو خير وزيادة عند الله ... وأفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد ، وقد أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن نقول الحق حيثما كان ، والألنخاف في الله لومة لائم ؛ ونحن نحب السلطان في كل الأحوال ، وما ينفعه في آخرته ودينه » .

وقد توالى كتب الشيخ بهذه القوة الرفيعة ، ولكن لم ينتصح الظاهر بنصيحته ، واستمر في جباياته لأنها الحرب التي تحتاج إلى المال والعتاد ؛ وقد جمع السلطان فتاوى العلماء في تأييد عمله ، فكتبوا بما أراد ما عدا الشيخ محيي فإن ذلك زاده استمسكاً برأيه وشدة فيه ؛ فأحضره الظاهر ليقع على ما وقعوا ؛ فعندئذ أجابه جواباً عنيفاً ، بعد تلك الكتب الرفيعة . قال له : « أنا أعرف أنك كنت في الرق للأسير بندقدار ، وليس لك مال ، ثم من الله عليك وجعلك ملكاً ، وسمعت أن عندك ألف مملوك ، كل مملوك له حياصة^(١) من ذهب ، وعندك مائة جارية ، لكل جارية حق من الحلبي ، فإن أنفقت ذلك كله ، وبقيت ممالكك بالبندود الصوف بدلاً من الحوائص ، وبقيت الجوارى بشياهن دون الحلبي أفتيتك بأخذ المال من الرعية » .

فغضب الظاهر ، وقال : اخرج من بلدي (أي دمشق) فقال : السمع والطاعة . وخرج إلى نوى بالشام ، فقال الفقهاء : إن هذا من كبار علمائنا وصلحائنا ، ومن يقتدى به ، فأعده إلى دمشق ، فرسم برجوعه ، فامتنع الشيخ ، وقال : لا أدخلها والظاهر بها ، فات الظاهر بعد شهر^(٢) .

وقد وعى التاريخ القريب نماذج من هذه الكرامة نذكر منها حادثين سمعتهما من أفواه الرواة ، ولا أعلم أنهما قد دونا . والأول رواه لي المرحوم أحمد شفيق باشا المؤرخ المعروف عن عصر إسماعيل ، والثاني يرويهِ الكثيرون لقرب عهده في أيام الخديو توفيق .

(١) الحياصة : الثياب الموشاة بالذهب في مضايقتها .

(٢) عن كتاب « ابن تيمية » للأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة .

فأما الحادث الأول فكان عندما زار السلطان عبد العزيز مصر في أيام إسماعيل . وكان إسماعيل حفيها بالزيارة ، لأنها كانت جزءاً من برنامجه للحصول على لقب خديو ، مع عدة امتيازات في نظام الحكم بمصر . وكان من برنامج الزيارة أن يستقبل السلطان العلماء في السراي . ولما كانت للمقابلة السنوية تقاليد ، منها أن ينحني الداخل إلى الأرض ، ويأخذ «تعظيماً تركياً» ثلاث مرات ، ثم ما أدري ماذا من تلك التقاليد العتيقة السخيفة المنافية لروح الإسلام ... فقد كان حتماً على رجال السراي أن يدربوا العلماء على طريقة المقابلة عدة أيام ، كي لا يخطئوا في حضرة السلطان !

وعندما حان الموعد دخل السادة العلماء الأجلاء ؛ فنسوا دينهم واشتروا به دنياهم ؛ وانحنوا أمام مخلوق مثلهم تلك الانحناءات ؛ وأخذوا من الأرض السلام إلى رؤوسهم ، ثم منها إلى أفواههم ، ثم منها إلى صدورهم . وخرجوا موجّهين ظهرهم إلى الباب ووجههم إلى السلطان ، كما أمرهم رجال التشریفات ..! إلا عالماً واحداً هو الشيخ حسن العدوي ؛ ذكر دينه ونسي دنياه ؛ واستحضر في قلبه أن لا عزة إلا لله . دخل مرفوع الرأس كما ينبغي أن يدخل الرجال المؤمنون بالله ، وواجه الخليفة بتحية الإسلام : «السلام عليكم يا أمير المؤمنين» وابتدره بالنصيحة التي ينبغي أن يتلقى بها العالم الحاكم . دعاه إلى تقوى الله ، والخوف من عذاب الله ، والعدل والرحمة بين رعاياه ... فلما انتهى سلم وخرج مرفوع الرأس كما يخرج الرجال المؤمنون بالله !

وأسقط في يد الخديو ورجال السراي ، وظنوا أن الأمر كله قد انقلب عليهم ، وأن السلطان لا بد غاضب ، فضائعة تلك الجهود التي بذلوا ، فذاهبة تلك الآمال التي نسجوا ..! ولكن كلمة الحق المؤمّنة لا تذهب سدى ؛ فلا بد أن تصدع القلوب قوية حارة ، كما انبعثت من مكنها قوية حارة . وهكذا كان . فقال السلطان : ليس عندكم إلا هذا العالم . وخلق عليه دون سواه !

وأما الحادث الثاني فوقع في «دار العلوم» بين الخديو توفيق باشا والشيخ حسن الطويل . كان الرجل يلبس جلباباً وجبة غير مشقوقة ، وهو أستاذ في الدار . وفي يوم علم الناظر أن الخديو سيزور مدرسته ، فأخذ أهبتة ، وزين مدرسته ، وكان من بين الأهبة أن يغير الشيخ حسن الطويل زيّه ، ويستحضر له ققطاناً وجبة مشقوقة ، حتى يظهر في الزي الذي يليق أن يقابل به الحكام !

وسمع الشيخ طلب الناظر فوافق بالإيماء . وفي الصباح حضر الشيخ كما هو ومعه مندبل «محللوي» به خزمة ملابس . ولما رآه الناظر هكذا سيء وجهه ، وقال والغضب والألم بيدوان عليه : أين الجبة والققطان يا سيدنا الشيخ ؟ فأشار إلى المندبل وقال : هنا ؟

وترك الناظر يفهم أنه سيرتديهما عند قدوم الزائر العظيم ! فاطمأن الناظر إلى هذا التصرف الغريب !

ومر الوقت واهترت أركان الدار بقدم الزائر المرتقب . وهنا كانت المفاجأة العظمى للناظر وللأساتذة وللجميع .. تقدم الشيخ من الخديو ويده الحزمة وهو يقول في بساطة وثقة واعتداد : قالوا لا بد أن تحضر بالجبة والقفطان ، فحضرت بالجبة والقفطان ، فإن كنت تريد الجبة والقفطان فهما ، وإن كنت تريد «حسن الطويل» فهذا هو حسن الطويل ! قال الخديو طبعاً إنه يريد حسن الطويل !

هذه نفوس مؤمنة لا تعتر إلا بعزة الإسلام ؛ وقد تحررت وجداناتها وضائرها من كل القيم الزائفة ، والاعتبارات الفانية . لقد فهمت الإسلام على حقيقته ، واستشعرته في صميمه ، واستلهمت روحه القوية العالية ، فلم تعد في حاجة إلى استرضاء إنسان . وهذا هو الإسلام .

* * *

وبعد فلعل مما يتصل بالمساواة الإنسانية والتحرر الوجداني والعدالة المطلقة أن نتحدث عن الواقع التاريخي في معاملة البلاد المفتوحة ، والطوائف غير الإسلامية في بلاد الإسلام . فهذا لون من المساواة والعدل يتجاوز الأفراد إلى الجماعات ؛ ويتجاوز حدود الإسلام إلى حدود الإنسان .

إن الحديث عن البلاد المفتوحة ليسوقنا إلى الحديث عن طبيعة الفتح الإسلامي وأسبابه وغاياته . وهو مبحث طويل . نجتزئ منه بالقليل الذي لا بد منه ، والذي له علاقة وثيقة بالعدالة الاجتماعية في محيطها الإنساني .

لقد قامت دعوة الإسلام على مخاطبة العقل والضمير والوجدان ؛ وتجردت من وسائل القهر ، حتى القهر المعنوي بالخوارق المعجزة التي صاحبت الأديان الأولى ؛ فالإسلام هو الدين الذي احترم القوى المدركة الشاعرة في الإنسان ، فاكتفى بخطابها بلا قهر ولا إعجاز بخوارق الطبيعة ، فمن باب أولى ألا يجعل القهر المادي بالسيف أداة من أدواته .. «لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ» (١) .. «أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» (٢) .

ولكن قريشاً وقفت أول الأمر بالقوة المادية في طريق الدين الجديد ؛ وآذت من

(١) سورة البقرة [٢٥٦] .

(٢) سورة النحل [١٢٥] .

شرح الله صلوه للإسلام ؛ وشردت المسلمين القلائل من أرضهم وديارهم وأبنائهم ؛ وتآمرت عليهم أن تقاطعهم في الشعب حتى يهلكوا جوعاً ؛ ولم تدع وسيلة من وسائل القوة المادية إلا استخدمتها للصد عن هذا الدين . فلم يكن بد أن يدفع الإسلام عن نفسه ؛ وأن يرد هذا الظلم عن أهله : «أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ» (١) .. «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ» (٢) .

ثم خلصت جزيرة العرب للإسلام ، فامتدت الفتوح إلى ما وراء الجزيرة . فقيم كانت هذه الفتوح ؟

إن الإسلام كما أسلفنا عقيدة عالمية ، ودين عام ؛ فهو لا يحصر نفسه في حدود الجزيرة ، إنما يريد أن يفيض على الإنسانية كلها في جميع أقطارها . ولكنه يجد أمامه قوة الدولة في إمبراطوريتي كسرى وقیصر المتاخمتين له ، تقف له بالرصاد ؛ فلا تسمح لدعائه أن ينتشروا في الأرض ، ليكشفوا للناس عن حقيقة هذا الدين . ولا بد له أن يزيل هذه القوة - قوة الدولة - ويقم مكانها النظام الإسلامي القائم على عبودية الناس لله وحده ، وخروجهم من العبودية للعباد ، ليخلي بين الهدى والناس ، وليسمع كلمته خالصة ؛ فن شاء استمع إليها وهو حر الإرادة ؛ ومن شاء أعرض عنها وهو مالك لأمر نفسه ، بعد أن تزول قوة الدولة المادية من الطريق . وبعد أن تصبح الدينونة لله وحده - بسيادة شريعته ونظامه - ولا تكون لأحد من العباد . وهذا معنى أن يكون «الدين» كله لله حسب التعبير القرآني الكريم : «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله» (٣) فالدين هنا يعني الدينونة . والمقصود به أن تكون حاكمية الله هي وحدها التي يدين لها الناس ، وأن يخرجوا من حاكمية العباد ثم يختاروا عقيدتهم بلا إكراه ...

هذه الفتوح الإسلامية إذن لم تكن غزواً للشعوب بالقوة ؛ ولا استعماراً للاستغلال الاقتصادي على نسق الاستعمار في القرون الأخيرة . إنما كانت إزالة للقوة المادية للدولة التي تحول دون الشعوب ودون العقيدة الجديدة . كانت غزواً روحياً للشعوب ، وغزواً مادياً للحكومات التي تقهر هذه الشعوب ، وتصدها عن الدين الجديد بالقوة المادية والجبروت ، وتخضعها للمتألمين من الحكام .

وتبعاً لحقيقة أن الإسلام دين للبشر كافة وأنه لا يعتمد على القهر المادي ، فإنه وضع شعوب الدنيا أمام ثلاث طرق ، لكل أن يسلك إحداها : الإسلام ، أو الجزية ، أو القتال .

(١) سورة الحج [٣٩] .

(٢) سورة البقرة [١٩٠] .

(٣) سورة الأنفال [٣٩] .

فأما الإسلام ، فلأنه الهدى ، ولأنه التصور الجديد الكامل عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ؛ وهو المجاز الذي يعبره غير المسلم ، فإذا هو منذ اللحظة الأولى أخ لجميع المسلمين ، له ما لهم وعليه ما عليهم ، لا يرتفعون عليه بحسب أو نسب أو مال أو جاه ، ولا يختلف عنهم بجنس أو لون أو أمة أو عشيرة .

وأما الجزية ، فلأن الفرد المسلم يؤدي ضريبة الدم لحماية الدولة ؛ ثم يؤدي للدولة الزكاة لحماية المجتمع . والفرد غير المسلم يتمتع بالأمن في ظل الدولة الإسلامية ، وبالحماية الداخلية والخارجية ، وبسائر المرافق التي تهيئها الدولة للسكان ، كما يتمتع بالضمان الاجتماعي عند العجز والشيخوخة . فيجب عدلاً أن يساهم في هذا كله بالمال . ولما كانت الزكاة عبادة إسلامية فوق أنها فريضة مالية ، فإن الإسلام - زيادة في حساسيته تجاه الذين لا يعتقدونه - لم يشأ أن يرغمهم على أداء عبادة إسلامية ، فأخذ منهم الفريضة المالية في صورة جزية ، لا في صورة زكاة ، منظوراً في تقديرها إلى ضريبة الدم التي لا يؤديها إلا المسلمون . ثم إن الجزية علامة تسليم ، أي عدم مقاومة للإسلام بالقوة ، وتخلية بينها وبين الناس . وهذا ما يهدف إليه الإسلام .

وأما القتال ؛ فلأن إباء الإسلام والجزية دليل على الإصرار الواضح على الحيلولة دون الإسلام وأفكار الناس . فيجب إذن أن يزال هذا الإصرار المادي بالقوة المادية ، لأن هذا هو الطريق الوحيد الأخير .

ولقد حقق الإسلام أهدافه كاملة في البلاد المغزوة ؛ فكفل لأهلها المساواة المطلقة بأهل الجزيرة في حالة الإسلام ؛ وكفل لهم حقوق الإنسانية الكريمة في حالة دفع الجزية ؛ وكفل لهم المعاملة الإنسانية العادلة في حالة القتال .

أقر الإسلام بعض حكام البلاد المفتوحة على حكمها إذ صاروا من المسلمين . فهذا «بازان» الفارسي يقره أبو بكر على حكم اليمن . وهذا «فيروز» يقيمه حاكماً على صنعاء ، فلما أجلاه عنها قيس بن عبد يغوث العربي ، رده إليها أبو بكر منتصراً للمسلم الفارسي على المسلم العربي !

كذلك أقر الحكام المسلمون كثيراً من الموظفين في بلادهم المفتوحة على وظائفهم التي هي دون الولاية ، ممن بقوا على دينهم ولم يسلموا ، وأخلصوا في العمل للصالح العام .

ومع أن نصوص الإسلام تبيح للفاتحين أن يستأثروا بكل ما يملك المحاربون الذين يأبون الإسلام والجزية ويقاتلون المسلمين ، فإن عمر بن الخطاب حين فتحت فارس على أيامه ، تصرف بما أمّلت عليه روح الإسلام ، فاستبقى الأرض لأهلها وفرض عليها الخراج ، مراعيّاً في ذلك مصلحتين : مصلحة أهل البلاد المفتوحة - ولو أنهم قاتلوا المسلمين - لتبقى لهم وسيلة ارتزاقهم وعملهم ؛ ومصلحة الأجيال القادمة من المسلمين ؛ فلا يستأثر بالأرض

دونهم الفاتحون في جيل واحد ؛ بل يؤخذ منها الخراج فينفق في مقبل الأجيال على المصالح العامة ؛ وينال منه المستحقون بقدر ما يستحقون في الزمن الطويل .

وهناك ظاهرة واضحة في معاملة الإسلام للبلاد المفتوحة . فلقد عاملها على الأساس الإنساني الكريم ؛ فأباح لها كل ما فيه من خير ؛ وأتاح لها التمتع بمزاياها جميعاً دون قيد ولا شرط ؛ بل دعاها بكافة الوسائل إلى الانتفاع بذلك الخير والتمتع بهذه المزايا . ولم يقم حاجزاً من اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة أمام أحد ؛ فاستطاع الجميع أن يبذلوا نشاطهم الطبيعي لخير الجميع . وقد أسلفنا كيف نبغ الموالي وأبناء البلاد المفتوحة في خاصة ما يختص بالإسلام وهو الفقه والحديث ؛ فلم يكن مرفق من مرافق الحياة العامة موقوفاً على أبناء الجزيرة الفاتحين ؛ حتى الولاية العامة كانت من نصيب بعضهم في بعض الأحيان . كما أن أموال كل بلد كانت تنفق في مصالحه أولاً ؛ فلا يرسل إلى بيت المال إلا ما فضل منها . فلم تكن البلاد المفتوحة مستعمرة يعيش التامتحنون من دماء أهلها وأمومهم .

ومما يتصل بهذه الظاهرة الواضحة ثلاثاً: الحرية التي كفلها الإسلام لأهل البلاد المفتوحة في مزاولة شعائهم الدينية ؛ وهذه الحماية التي فرضها ليعيهم وكنائسهم ومعابدهم وأخبارهم وورهبانهم ؛ وهذا الوفاء بالعهود المقطوعة لهم وفاء نادر المثال لم تعرفه الإنسانية في معاملاتها الدولية في القديم أو الحديث . وما تزال تقاليد الإسلام إلى اليوم عاملة في هذا المجال .

وإن الإسلام ليلو فارعاً سامقاً ربيعاً كريماً في واقعه التاريخي في جميع العصور ، حينما تقاس إليه الحضارة الغربية القائمة ، وما تصنعه بالبلاد التي يوقعها سوء الطالع في أوهاق الاستعمار ، حيث يحال بين هذه البلاد وبين المزايا الحقيقية للحضارة الغربية في التربية والتعليم ، وفي الاقتصاد والتعمير ، كي تبقى أطول أمد ممكن بقرة حلوباً للمستعمرين . وذلك فوق الإذلال لكل كرامة إنسانية ، فردية أو جماعية ؛ وفوق الفساد الخلقي الذي ينشر عن قصد وسوء نية ؛ وفوق الفتن الحزبية والطائفية التي تبذر بلورها ويتمهد غرسها ؛ وفوق سائر ألوان اللصوصية والنهب والسلب للأفراد والجماعات والشعوب . فأما الحرية الدينية التي يتشدد بها بعضهم في هذا الزمان ، فقد سبقها فظائع محاكم التفتيش في الأندلس ، وفظائع الحروب الصليبية في الشرق . وما تزال هذه الحرية الدينية شكلية . فقد كان المبشرون المسيحيون في السودان الجنوبي إلى عهد قريب جداً تجند لهم كل قوى الدولة ، بينما يحظر دخول المسلمين حتى للتجارة ، وهذا « اللني » القائد الإنجليزي في الحرب العظمى الماضية يعبر عن نفس كل أوربي وهو يدخل بيت المقدس فيقول : « الآن فقط انتهت الحروب الصليبية » . وهذا هو الجنرال كاترو الفرنسي يقف في دمشق في ثورتها الأخيرة عام ١٩٤٠ فيقول : « نحن أحفاد الصليبيين ، فن لم يعجبه أن نحكم فليرحل » .

ويقول مثلها زميل له في الجزائر سنة ١٩٤٥ . فأما في الكتلة الشيوعية فالمسلمون يصب عليهم الإقناء بالجملة ، فيتناقص عددهم في ربع قرن من اثنين وأربعين مليوناً إلى ستة وعشرين مليوناً في روسيا ، ويحزمون الآن بطاقات التموين التي يستحيل على الأفراد أن يحصلوا على ضرورياتهم بدونها . ويقال لهم : لكم أن تصلوا لله إذا شئتم ، ولكن لا طعام لكم من الدولة فاطلبوا من الله هذا الطعام ! وشبهه بهذا ما يصيبهم في الصين ويوغسلافيا وفي كل مكان .

لقد كان الإسلام قمة في العدل الاجتماعي الإنساني الشامل لم تبلغها بعد الحضارة الأوربية . ولن تبلغها أبداً ، لأنها حضارة المادة الجامدة . حضارة القتل والقتال والغلب والنضال (١) .

* * *

ولقد سبق الحديث عن منهج الإسلام في الرحمة والبر والتكافل الاجتماعي الشامل بين القادرين والعاجزين ، وبين الأغنياء والفقراء ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الحاكم والمحكوم ؛ بل بين جميع أبناء الإنسان . فالآن نعرض نماذج من الواقع التاريخي ، مما حفل به تاريخ الإسلام الطويل .

فهذا أبو بكر كان له يوم أسلم أربعون ألف درهم مدخرة من ربح تجارته ، وقد ربح الكثير من التجارة بعد إسلامه ؛ فلما هاجر إلى المدينة مع صاحبه - صلى الله عليه وسلم - لم يكن قد بقي له من كل مدخره سوى خمسة آلاف درهم . لقد أنفق ماله المدخر في افتداء الضعفاء من الموالي المسلمين الذين كانوا يذوقون العذاب ألواناً من سادتهم الكفار ، كما أنفقه في بر الفقراء والمعوزين .

وهذا عمر بن الخطاب - وإنه لرجل فقير - يصيب أرضاً بنجير ، فيجيء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيقول : أصبت أرضاً بنجير لم أصب مالا قط أنفسي عندي منه . فما تأمر به ؟ فيجيبه الرسول : « إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها » ، فيجعلها عمر وقفاً على الفقراء والقربى وفي الرقاب وفي سبيل الله والضعيف ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، ويطعم صديقاً غير متمول فيها . ويخرج بذلك من أعز ماله تصديقاً لقول الله : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » (٢) .

وهذا عثمان - قبل الخلافة - ترد غير له من الشام في وقت نزل فيه البرح بالمسلمين من الجلب ، فإذا هي ألف بعير موسوقة برأ وزيتاً وزيبياً ، فيجيئه التجار يقولون : بعنا من

(١) يراجع بتوسع كتاب « السلام العالمي والإسلام » وفصل : « طبيعة الفتح الإسلامي » في كتاب « دراسات إسلامية » للمؤلف .

(٢) سورة آل عمران [٩٢] .

هذا الذي وصل إليك ، فإنك تعلم ضرورة الناس .. فيقول : حبا وكرامة . كم تربحوني على شرأتي ؟ فيجيبون : الدرهم درهمين . فيقول : أعطيت أكثر من هذا . فيقولون : يا أبا عمرو ، ما بقي في المدينة تجار غيرنا ، وما سبقنا إليك أحد ، فن ذاك الذي أعطاك ؟ فيجيب : إن الله أعطاني بكل درهم عشرة ، أعندكم زيادة ؟ فيقولون : لا . فيشهد الله على أن هذه العير وما حملت صدقة لله على المساكين والفقراء من المسلمين .

وهذا علي وأهل بيته يتصدقون بثلاثة أرغفة من سوق كانت لهم ، على مسكين وبيتهم وأسير ، ثم يبيتون على الطوى ، وقد شبع المسكين واليتيم والأسير .

وهذا الحسين يثقله الدين وهو يملك عين أبي نيزر ، فلا يبيعها ، لأن فقراء المسلمين يستقون منها ، فهي لهم ، وليحتمل ثقله الدين وهو الكريم ابن الكرام من ذروة هاشم . وهؤلاء الأنصار في المدينة يشركون المهاجرين في أموالهم ومساكنهم ، ويؤاخونهم فيقبلون معاقبتهم ، ويفدون عانيهم ، ويخلطهم بهم بأنفسهم «وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ»^(١) . كما وصفهم القرآن الكريم . وتظل روح الإسلام عاملة في هذا الاتجاه ما بعثت دار الإسلام عن التأثير بالحضارة الغربية المادية ، فيروي الأستاذ عبد الرحمن عزام في كتابه «الرسالة الخالدة» عن قبيلة الطوارق يقول :

«رأيت بعض قبائل الطوارق في شمال إفريقية يحيون حياة هذا التكافل السعيد ؛ فليس فيهم من يعيش لنفسه ، وإنما لجماعته ، وأعظم ما يفخر به ويعتز ، هو ما يصنع لهذه الجماعة . وأول ما لفت نظري لحالتهم هذه أن رجلاً من أهل الحضرة هاجر من الفرنسيين ، ونزل بينهم في فزان ، فجاورهم وعاش بفضلهم ؛ ثم خرج يطلب الرزق ، ويريد أن يرد الجميل ، وترك أسرته في جوار هذه الجماعة الإسلامية . غير أن النحس لازمه ، ولم يستطع كسباً ، فجاءنا في «مصراته» يستمدنا ، فأعناهُ ليعود إلى أهله ، ولكنه عاد إليّ بعد نحو سنة مرة أخرى ، فظننت أنه رجع من أهله ، فقال : لا . وإنما الآن أستطيع الرجوع إلى أهلي . فقلت : وكيف ذلك ؟ قال : بعد لقائنا الأخير التجرت بما حصلت عليه ، وأصبح الآن في يدي ما أعود به إلى جماعة الطوارق . فقلت : إلى أولادك أم إلى جماعة الطوارق ؟ قال : إلى الطوارق أولاً ، فهم آووا أولادي في غيبي ، وأنا سأكفل أولاد من أجله غائباً منهم ، وأقسّم ما أعطى الله بين أولادي وأولاد جيراني . فقلت : هل تعيش جماعتكم كلها كما تعيش أنت مع جيرانك ؟ قال : كلنا في الخير والشر سواء ، والفضل لصاحب الفضل ،

(١) سورة الحشر [٩] .

والواحد من جماعتنا يستحي أن يعود إلى النجج خالياً ، لا حياء من أهل بيته ، بل حياء من جيرانه الذين ينتظرون عودته ، كأهل بيته سواء بسواء .

ثم يعقب على هذه المشاهدة بكلمة صادقة تمثل الحقيقة الواقعة :

« ليست جماعة الطوارق هذه أو أضرابها من أهل البادية وسكان القفر مختصة بهذه الروح الجماعية ، ولا هي من مستلزمات عصبيتها ، وإنما هي الروح الإسلامية أكثر ظهوراً في هؤلاء الذين لا يزالون بمعزل من الحياة الحديثة المادية . وقد وجدت هذه الروح في اللساكر والقرى الإسلامية التي لا تزال مطبوعة بالطابع الإسلامي ، سواء أكان أهلها عرباً أم عجماً ، أيضاً أم سوداً ، في المشرق أم في المغرب . فقد رأيت جماعة المسلمين في كثير منها لا يزالون يحيون حياة الخير والتضامن والتكافل والتعاون على البر .. لا يزالون أقرب إلى المجتمع الصالح كما أراده صاحب الدعوة ، من عشرات الملايين الذين فتتوا بالحضارة الغربية المادية ، فهم يعيشون لأنفسهم ، ولو انقرضت جماعتهم ، ويؤثرون شهواتهم على البر بأهلهم فضلاً عن جيرانهم » .

هذا التكافل الذي توحى به روح الإسلام لم يكن متروكاً للوجدان الفردي والجماعي وحده . فقد كان الحاكم يلزم به ويطبقه . فهنا عمر بن الخطاب يفرض للمفطوم والمسن والمريض فريضة من بيت المال - وذلك غير مصارف الزكاة المعروفة . وهذا هو يدرأ حد السرقة في عام الرمادة حين جاع الناس . لأن في الجوع شبهة الاضطرار إلى السرقة ، والحدود تدرأ بالشبهات .

ولعل الحادثة التالية عن عمر ذات معنى حاسم في التطبيق العملي للتكافل ، ولحق الملكية الفردية وحدوده في محيط الجماعة !

« روي أن غلماناً لابن حاطب بن أبي بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة ، فأتى بهم عمر ، فأقروا ، فأمر كثير بن الصلت بقطع أيديهم ، فلما ولي رده ، ثم قال . أما والله لولا أنني أعلم أنكم تستعملونهم وتجيعونهم ، حتى إن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه حل له ، لقطعنت أيديهم ثم وجه القول إلى عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة فقال : وأيمن الله إذ لم أفعل ذلك لأغرمك غرامة توجعك ! ثم قال : يا مزني ، بكم أريدت منك ناقتك ؟ قال : بأربعمائة . قال عمر لابن حاطب : اذهب فأعطه ثمانمائة » وأعفى الغلمان السارقين من الحد ، لأن صاحبهم اضطرهم إلى السرقة لجوعهم ، وحاجتهم إلى سد رمقهم .

ومما يزيد في جلال هذا التكافل الاجتماعي في تاريخ الإسلام أن يتعدى الدائرة الإسلامية إلى الدائرة الإنسانية .

رأى عمر شيخاً ضريراً يسأل على باب فسأل ، فعلم أنه يهودي فقال له : ما ألجأك إلى ما أرى ؟ قال : الجزية والحاجة والسن . فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله فأعطاه ما يكفيه

ساعتها ، وأرسل إلى خازن بيت المال : أنظر هذا وضرباه فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شيبته ، ثم نخذله عند الهرم . إنما الصدقات للفقراء والمساكين . وهذا من مسأكين أهل الكتاب . ووضع عنه الجزية وعن ضربائه .

ولما سافر إلى دمشق مر بأرض قوم مجذمين من النصارى ، فأمر أن يعطوا من الصدقات ، وأن يجري عليهم القوت .

وهكذا ترتفع روح الإسلام بعمر إلى هذا الأفق الإنساني الكريم منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً ؛ فيجعل الضمان الاجتماعي حقاً إنسانياً ، لا يتعلق بدين ولا ملة ، ولا تعوقه عقيدة ولا شرعة .

ألا إنه الأفق البعيد السامق الذي تطلع البشرية اليوم دون مرتقاه !

* * *

فأما سياسة الحكم وسياسة المال من الوجهة الرسمية في الدولة ، فقد شهد الواقع التاريخي عنهما قرة فريدة في حياة الإسلام ، لم تعمر طويلاً مع الأسف الشديد . وسنرى فيما بعد علة هذا ، لنرى إن كانت العلة كامنة في طبيعة النظام الإسلامي في هاتين الناحيتين كما يزعم الزاعمون أم إنها الملاسات الأخرى التي لا علاقة لها بطبيعة هذا النظام . ولنبدأ بالحديث عن سياسة الحكم ، إذ كانت سياسة المال في الواقع التاريخي تبعاً لها ، وفرعاً عن تصورهما . حينما حضرت النبي - صلى الله عليه وسلم - الوفاة دعا بأبي بكر ليصلي بالناس ؛ فلما راجعته عائشة ، لأن أبا بكر رجل أسيف ، فإذا قام في الناس لم يسمعوا صوته .. أخذه الغضب ، وذكر صويحبات يوسف ! وأصر على دعوة أبي بكر ليصلي بالناس .

أفكان ذلك استخفافاً من الرسول صلى الله عليه وسلم لصاحبه في الغار ؟ وهل فهم المسلمون منه ذلك فهماً صريحاً ؟

نستبعد نحن هذين الفرضين . فلو شاء النبي صلى الله عليه وسلم أن يستخلف ، ولو كان هذا الاستخلاف من فرائض هذا الدين ، لجهر بالاستخلاف كما جهر بكل فريضة أخرى من فرائض دينه . ولو أن فهم المسلمون منه فهماً صريحاً أنه يستخلف أبا بكر ما ثار الجدل في السقيفة بين المهاجرين والأنصار ، فما كان الأنصار ليجادلوا في أمر رسول الله . كان الأمر إذن للشورى بين المسلمين ، وللإقناع وللإقتناع بمن هو أحق الناس بالخلافة . ولئن كان الجدل يوم السقيفة قد انتهى إلى أن تكون الخلافة في المهاجرين ، فما كان ذلك فرضاً إسلامياً ؛ ولكنه تواضع واتفق بين جماعة المسلمين ، كان الأنصار يملكون رده ولا تثريب عليهم ، لولا أنهم ارتضوه لأنه أصلح خليفة ، ولأن المهاجرين أسبق إلى الإسلام ، ولعوامل محلية واقعة بين الأوس والخزرج كذلك في المدينة .

وإذا كان التراضي قد تم يومذاك أن تكون الخلافة في المهاجرين ، فما كان هناك ما

يلزم أن تكون في قريش خاصة ؛ ولو كان الأمر كذلك ما قال عمر بن الخطاب وهو يعين أهل الشورى بعده : «لو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لاستخلفته» فسالم ليس قرشياً عن يقين وروح الإسلام ومبادئه تأتي أن تجعل لقريش درجة فوق درجة المسلمين ، لمجرد أنها قريش ، أو أن فيها نسب الرسول . والرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي يقول : «من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه» (١) .

ولقد استخلف أبو بكر عمر ، ولكن هذا لم يكن إلزاماً منه للمسلمين ؛ فلقد كانوا في حلٍّ من رد هذا الاستخلاف . وعمر لم يصبح خليفة بحكم استخلاف أبي بكر له ، بل بمبايعة الناس إياه . وكذلك عين عمر بعده ستة للشورى على أن يختاروا منهم واحداً . وما كان المسلمون بملزمين أن يختاروا واحداً من الستة ، وإنما هم التزموا لأن الواقع كان يشهد بأن الستة هم الأفضل ، وأن تعيين عمر لهم يتفق مع هذا الواقع .. من هنا جاء الالتزام . فأما البيعة لعليّ ؛ فقد ارتضاها قوم ، وأباها آخرون ، فكانت الحرب للمرة الأولى بين المسلمين . وأعقبها الكوارث التي حاقت بروح الإسلام ومبادئه في الحكم والمال ، وفي غير الحكم والمال .

هذا الاستعراض السريع يكشف لنا عن قاعدة الإسلام الأصيلة في الحكم . وهي أن اختيار المسلمين المطلق هو المؤهل الوحيد للحكم . وهذا ما فهمه المسلمون وهم يؤخرون علياً ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقرب الناس نسباً إليه . ولقد يكون عليّ قد غبن في تأخيرهِ - وبخاصة بعد عمر . ولكن هذا التأخير كان له فضله في التقرير العملي لنظرية الإسلام في الحكم ، حتى لا تقوم عليها شبهة من حق الوراثة ، الذي هو أبعد شيء عن روح الإسلام ومبادئه . وأياً كان الغبن الذي أصاب شخص الإمام كرم الله وجهه فإن تقرير هذه القاعدة كان أكبر منه على كل حال !

فلما جاء الأمويون ، وصارت الخلافة الإسلامية ملكاً عضوضاً في بني أمية ، لم يكن ذلك من وحي الإسلام ، إنما كان من وحي الجاهلية الذي أطفأ إشراقه الروح الإسلامي . ويكفي أن نثبت هنا بعض الروايات عن الملابس التي صاحبت البيعة ليزيد بن معاوية : كان معاوية بعد أخذ البيعة ليزيد في الشام قد كلف سعيد بن العاص أن يحتال لإقناع أهل الحجاز ، فعجز ، فسار معاوية إلى مكة ومعه الجند والمال . ودعا وجهاء المسلمين فقال لهم :

«قد علمتم سيرتي فيكم وصلتي لأرحامكم بيزيد أخوكم وابن عمكم ، وأردت أن تقدموا يزيد باسم الخلافة ، وتكونوا أتم تعزلون وتؤمرون وتجبون المال وتقسمون» فأجابته

(١) مسلم وأبو داود والترمذي .

عبد الله بن الزبير مخيراً بين أن يصنع كما صنع رسول الله إذ لم يستخلف أحداً ، أو كما صنع أبو بكر إذ عهد إلى رجل ليس من بني أبيه ، أو كما صنع عمر إذ جعل الأمر شورى في ستة نفر ليس فيهم أحد من ولده ولا من بني أبيه . فاستشاط معاوية غضباً وهو يقول : « هل عندك غير هذا ؟ » قال : لا . والتفت معاوية إلى الآخرين يسألهم : فأنتم ؟ قالوا على ما قال ابن الزبير . فقال يتوعدهم : « أعذر من أنذر . إني كنت أخطب فيكم فيقوم إليّ القائم منكم فيكذبني على رؤوس الناس ، فأحمل ذلك وأصفح . وإني قائم بمقالة ، فأقسم بالله لئن رد عليّ أحدكم كلمة في مقامي هذا لا ترجع إليه كلمة غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه ؛ فلا يبقين رجل إلا على نفسه !

فأما الذي كان بعد ذلك ، فهو أن أقام صاحب حرس معاوية رجلين على رأس كل وجيه من وجهاء الحجاز المعارضين ، وقد قال له معاوية : « إن ذهب رجل منهم يرد عليّ كلمة بتصديق أو تكذيب فليضرباه بسيفهما » .

ثم رقي المنبر فقال : « هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم ، لا يرم أمر دونهم ولا يقضى إلا على مشورتهم . وإنهم قد رضوا وبايعوا يزيد ، فبايعوه على اسم الله » (١) .
فبايع الناس !!!

على هذا الأساس الذي لا يعترف به الإسلام البتة قام ملك يزيد . فمن هو يزيد ؟ هو الذي يقول فيه عبد الله بن حنظلة : « والله ما خرجنا على يزيد حتى خفنا أن نرمي بالحجارة من السماء . إن رجلاً ينكح الأمهات والبنات والأخوات ويشرب الخمر ، ويدع الصلاة . والله لو لم يكن معي أحد من الناس لأبليت الله فيه بلاء حسناً » .

فإذا كانت هذه مقالة خصم ليزيد ، فإن تصرفات يزيد العملية الواقعية فيما بعد ، من قتل للحسين - رضي الله عنه - على ذلك النحو الشنيع ، إلى حصار البيت ورميه ... إلخ تشهد بأن خصوم يزيد لم يبالغوا كثيراً فيما قالوه !

وأياً ما كان الأمر فإن أحداً لا يجروء على الزعم بأن يزيد كان أصلح المسلمين للخلافة وفيهم الصحابة والتابعون . إنما كانت مسألة وراثته الملك في البيت الأموي . وكان هذا الاتجاه طعنة نافذة في قلب الإسلام ، ونظام الإسلام ، واتجاه الإسلام .

وفي سبيل تبرئة الإسلام : روحه ومبادئه ، من ذلك النظام الوراثي الذي ابتدع ابتداءً في الإسلام نقرر هذه الحقائق لتكون واضحة في تصور الحكم الإسلامي على حقيقته .

* * *

(١) ابن الأثير في حوادث سنة ٥٦ هـ . ونحن لا نحب أن نجزم بصدق مثل هذه الرواية ولكن تبرة للإسلام في ذاته نقول : إنها إن صحت كان هذا مخالفة أساسية لطبيعة النهج الإسلامي في الحكم لا تبررها حجة ، ولا يقوم لها علم !

ولكني ندرك عمق هذه الحقيقة ، يجب أن نستعرض صوراً من سياسة الحكم في العهد المختلفة على أيدي أبي بكر وعمر . وعلى أيدي عثمان ومروان . وعلى أيدي علي الإمام . ثم على أيدي الملوك من أمية . ومن بعدهم من بني العباس . بعد هذه الهزة المبكرة في تاريخ الإسلام .

حينما ندب المسلمون أبا بكر ليكون خليفة رسول الله ، لم تزد وظيفته في نظره على أن يكون قائماً بتنفيذ دين الله وشريعته بين المسلمين ! فلم يخطر له أن هذه الوظيفة تبيح له شيئاً لم يكن مباحاً له وهو فرد من الرعية ، أو تمنحه حقاً جديداً لم يكن له ، أو تسقط عنه تكليفاً واحداً مما كان يكلفه ، سواء لنفسه أو لعشيرته أو لإلهه !

وقف عقب انتهاء البيعة له بالسقيفة فقال : «أما بعد – أيها الناس – فإني قد وليت عليكم ، ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني . الصدق أمانة والكذب خيانة . والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله ، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله ، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل ؛ ولا تشيع الفاحشة في قوم إلا عمهم الله بالبلاء . أطيعوني ما أطعت الله ورسوله . فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم » .

وكان منزل أبي بكر بالسنع على مقربة من المدينة منزلاً صغيراً متواضعاً . فلما ولي الخلافة لم يغيره ولم يغير فيه . وكان يمشي على قدميه من منزله بالسنع إلى المدينة غداً ورواحاً ؛ وربما ركب فرساً له لا من أفراس بيت المال ؛ حتى إذا زادت أعباء عمله انتقل إلى المدينة . وكان يعيش من رزقه في التجارة ، فلما أصبح أراد أن يغدو على تجارته . فأمسكه المسلمون ، وقالوا : إن هذا الأمر لا يصلح مع التجارة . فسأل – كأنما لا يعلم طريقاً آخر للقوت – ومم أعيش ؟ فترروا في الأمر ؛ ثم جعلوا له من بيت المال كفايته لقوته وقوت عياله ، جزاء قعوده عن التجارة ، واحتباسه للوظيفة .

ومع هذا فقد أوصى عندما حضرته الوفاة أن يحصى ما أخذه من بيت المال ، فيرد من ماله وأرضه ، تورعاً وتعففاً عن مال المسلمين . وكان يعد نفسه مسؤولاً عن حاجة كل فرد في الرعية ، مدفوعاً إلى هذا باليقظة الدائمة التي يفرضها الإسلام على ضمير الحاكم والمحكوم ، والحساسية المرفهة التي يثيرها في ضمير الجميع . وقد وصل في هذا إلى حد أنه قد كان يحلب للضعفاء ممن حوله بالسنع أغنامهم ؛ فلما ولي الخلافة سمع جارية تقول : اليوم لا تحلب لنا منائح دارنا ! فقال : بلى لعمرى لأحلبنها لكم .. فكان يحلبها ، وربما سأل صاحبها : يا جارية ! أتحيين أن أرغي لك أم أصرح ؟ فربما قالت : أرغ ، وربما قالت : صرح . فأبى ذلك قائلة فعل .

وكان عمر بن الخطاب – في خلافة أبي بكر – يتعهد امرأة عمياء بالمدينة ويقوم بأمرها ؛

فكان إذا جاءها ألفاها قد قضيت حاجاتها ؛ فترصد عمر يوماً ، فإذا أبو بكر هو الذي يكفيها مؤوتها ، لا تشغله عن ذلك الخلافة وتبعاتها . عندئذ صاح عمر حين رآه : « أنت هو لعمرى ! »

هذه لمحة من تصور أبي بكر للحكم . فلما أن خلفه عمر لم يختلف هذا التصور ، ولم يفهم عمر أن منصبه الجديد يرتب له حقوقاً جديدة من أي نوع - غير أن يزيد في تبعاته في القيام بتنفيذ شرع الله .

خطب عقب البيعة له فقال : « أيها الناس : ما أنا إلا رجل منكم ، ولولا أنني كرهت أن أورد أمر خليفة رسول الله ما تقلدت أمركم » .

وخطب خطبته الثانية فقال فيها : « ولكم عليّ أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها : لكم عليّ ألا أجتبي شيئاً من خراجكم ولا ما أفاء الله عليكم إلا من وجهه ؛ ولكم عليّ إذا وقع في يدي ألا يخرج منها إلا في حقه ؛ ولكم عليّ ألا ألقبكم في المهالك ولا أجمركم في ثغوركم ، وإذا غبتم في البعث فأنا أبو العيال » .

وكان يقول : « إني أنزلت مال الله مني بمنزلة مال اليتيم ، فإن استغنيت عفت عنه ؛ وإن افتقرت أكلت بالمعروف » .

سئل يوماً عما يحل له من مال الله فقال : « أنا أخبركم بما استحلت منه : يحل لي حلتان : حلة في الشتاء وحلة في القبط ، وما أحج عليه وأعتمر من الظهر ، وقوتي وقوت أهلي كقوت رجل من قريش ، ليس بأغناهم ولا بأفقرهم ، ثم أنا رجل من المسلمين يصيبني ما أصابهم » . وكذلك عاش ، ولكنه كثيراً ما كان يتحرج حتى مما أحل لنفسه .. اشتكى يوماً فوصف له العسل وفي بيت المال عكة منه ، فلما كان على المنبر قال : « إن أذتم لي فيها ، وإلا فإنها عليّ حرام » ، فأذنوا له .

ورأى المسلمون ما هو عليه من الشدة ، فذهب بعضهم إلى ابنته حفصة أم المؤمنين فقالوا لها : « أباي عمر إلا شدة على نفسه وحصره ، وقد بسط الله في الرزق ، فليسط في هذا التيء فيما شاء منه ، وهو في حل من جماعة المسلمين » . فلما كلمته حفصة في ذلك كان جوابه : « يا حفصة بنت عمر . نصحت قومك وغششت أباك ، إنما حق أهلي في نفسي ومالي ، فأما في ديني وأمانتي فلا ! »

وكان يشعر شعوراً عميقاً بوجوب المساواة بينه وبين أفراد رعيته ؛ فلما جاع الناس في عام الرمادة ، آلى على نفسه : لا يذوق سمناً ولا لحماً حتى يحيا الناس . وظل كذلك حتى اسود جلده وبسر من أكل الزيت ؛ ثم جاءت السوق عكة من سمن ووطب من لبن فاشترهما غلام له بأربعين درهماً ، وذهب إليه يبنه أن الله أحله من يمينه ، وأن قد قدمت السوق عكة من سمن ووطب من لبن وقد اشترهما له ، فلما علم الثمن قال له : « أغليت

فتصدق بهما ، فأني أكره أن أكل إسرافاً » وأطرق هنيئة ثم قال : « كيف يعنيني شأن الرعية إذا لم يمسيني ما يمسمهم ؟ »

لقد كان يرى أن يحرم نفسه حرمان رعيته ، ليحس بما يمسخها كما قال ؛ ولأنه في أعماق نفسه ما كان يرى أن قيامه بالحكم يجعل له حقوقاً وامتيازات ليست لسائر الناس ؛ وأنه إن لا يعدل في هذا فما هو بمستحق طاعة الرعية ؛ وقصة البرود اليمانية ، وإقراره بسقوط طاعته حتى يثبت عدله قد سبق أن ذكرناها ؛ وهي تقرر مبدأ من مبادئ الحكم في الإسلام : أن لا طاعة لإمام غير عادل ؛ ولو كان يقر أن الحاكمة لله وحده ويحكم بشريعة الله ، ولكنه لا يعدل في الأحكام .

ولقد كان هذا الشعور الإسلامي عميقاً في نفسه ، مصاحباً له في كل ملابسة . فقد ساوم رجلاً على فرس ، ثم ركبه ليجربه فغضب ، فأراد أن يرده إلى صاحبه فأبى ، فتحا كما إلى شريح القاضي ، فسمع حجة كل منهما ، ثم قال : « يا أمير المؤمنين خذ ما ابتعت ، أو رد كما أخذت » . فقال عمر : « وهل القضاء إلا هكذا ؟ » . ثم أقام شريحاً على قضاء الكوفة جزاء ما قضى بالحق والعدل .

* * *

فإذا فهم عمر الحكم على أساس هذا التصور ، فلا مجال لأن يكون لقرابة الحاكم امتيازات ما على سائر أفراد الرعية . فإذا تناول ابنه عبد الرحمن الخمر فلا بد من الحد ، وقصته في ذلك معروفة ؛ وإذا عدا ابن عمرو بن العاص على المصري فلا بد من القصاص . فأما في المال فعماله مسؤولون عن كل ما زاد في أموالهم بعد الولاية ، خشية أن يكون نموها على حساب مال المسلمين ، أو بسبب من جاه الولاية . و« من أين لك هذا » كان قانونه الذي عامل به عماله واحداً واحداً كلما وجد مبرراً لأن يعاملهم به ، فقد قاسم عمرو بن العاص واليه في مصر ، وسعد بن أبي وقاص واليه في الكوفة ، كما ضم مال أبي هريرة واليه في البحرين . ولقد كان قوام تصور الحكم في نفس عمر باختصار هو : الطاعة والنصح في حدود الدين من الرعية ، والعدل والحسنى كذلك من الراعي . ولقد قبل من رجل من رعيته أن يقول له : « لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا » فأقر بذلك مبدأ حق الرعية في تقويم الراعي . كما خطب الناس يوماً فقال : « إني لم أستعمل عليكم عمالي ليضربوا بأشاركم ، وليشتموا أعراضكم ، ويأخذوا أموالكم ؛ ولكنني استعملتهم ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم . فمن ظلمه عامل بمظلمة ، فلا إذن له عليّ ، ليرفعها إليّ حتى أقصه منه » . فأقر بذلك حدود الحاكم على الناس لا يتعداها .

ولشعوره العميق بتبعات الحاكم لم يشأ أن يحملها اثنان من أسرة الخطاب ، فنع أن يكون ابنه عبد الله مرشحاً لها . وإن جعله من أهل الشورى . وقال قوله المشهورة التي تنطق

بحقيقة تصوره للخلافة : « لا أرب لنا في أموركم ، وما حمدتها فأرغب فيها لأحد من بيتي ، إن كان خيراً فقد أصبنا منه ، وإن كان شراً فبحسب آل عمر أن يحاسب منهم رجل واحد » .

* * *

هذا التصور لحقيقة الحكم قد تغير شيئاً ما دون شك على عهد عثمان - وإن بقي في سياق الإسلام - لقد أدركت الخلافة عثمان وهو شيخ كبير . ومن ورائه مروان بن الحكم يصرف الأمر بكثير من الانحراف عن الإسلام . كما أن طبيعة عثمان الرخية ، وشدته الشديد على أهله ، قد ساهم كلاهما في صدور تصرفات أنكرها الكثيرون من الصحابة من حوله ، وكانت لها معقات كثيرة ، وآثار في الفتنة التي عانى الإسلام منها كثيراً .

منح عثمان ، من بيت المال ، زوج ابنته الحارث بن الحكم يوم عرسه مئتي ألف درهم . فلما أصبح الصباح جاءه زيد بن أرقم خازن مال المسلمين ، وقد بدا في وجهه الحزن وترقرقت في عينه الدموع ، فسأله أن يعفيه من عمله ؛ ولما علم منه السبب وعرف أنه عطيته لصهره من مال المسلمين ، قال مستغرباً : « أتبكي يا ابن أرقم أن وصلت رحمي ؟ » فرد الرجل الذي يستشعر روح الإسلام المرهف : « لا يا أمير المؤمنين . ولكن أبكي لأنني أظنك أخذت هذا المال عوضاً عما كنت أنفقت في سبيل الله في حياة رسول الله . والله لو أعطيت مئة درهم لكان كثيراً ! » فغضب عثمان على الرجل الذي لا يطيق ضميره هذه التوسعة من مال المسلمين على أقارب خليفة المسلمين وقال له : « ألتق بالمقاتح يا ابن أرقم فإننا سنجد غيرك ! »

والأمثلة كثيرة في سيرة عثمان على هذه التوسعات ؛ فقد منح الزبير ذات يوم ستائة ألف ، ومنح طلحة مائتي ألف ، ونقل مروان بن الحكم خمس خراج إفريقية . ولقد عاتبه في ذلك ناس من الصحابة على رأسهم علي بن أبي طالب ، فأجاب : « إن لي قرابة ورحماً » فأنكروا عليه وسألوه : « فما كان لأبي بكر وعمر قرابة ورحم ؟ » فقال : « إن أبا بكر وعمر كانا يحتسبان في منع قرابتهما ، وأنا أحتسب في إعطاء قرابتي » فقاموا عنه غاضبين يقولون : « فهديهما والله أحب إلينا من هديك » ..

وغير المال كانت الولايات تغدق على الولاة من قرابة عثمان . وفيهم معاوية الذي وسع عليه في الملك فضم إليه فلسطين وحمص ؛ وجمع له قيادة الأجناد الأربعة ومهد له بعد ذلك أن يطلب الملك في خلافة علي وقد جمع المال والأجناد . وفيهم الحكم بن العاص طريد رسول الله الذي آواه عثمان وجعل ابنه مروان بن الحكم وزيره المتصرف . وفيهم عبد الله ابن سعد بن أبي السرح أخوه من الرضاعة ... الخ .

ولقد كان الصحابة يرون هذه التصرفات الخطيرة العواقب ، فيتداعون إلى المدينة لإنقاذ تقاليد الإسلام ، وإنقاذ الخليفة من المحنة ؛ والخليفة في كبرته لا يملك أمره من

مروان . وإنه لمن الصعب أن تهتم روح الإسلام في نفس عثمان ؛ ولكن من الصعب كذلك أن نغفیه من الخطأ ، الذي نلتبس أسبابه في ولاية مروان الوزارة ؛ في كبرة عثمان .

ولقد اجتمع الناس ، فكلفوا علي بن أبي طالب أن يدخل إلى عثمان فيكلمه ، فدخل إليه فقال : « الناس ورأي وقد كلموني فيك . والله ما أدري ما أقول لك ، وما أعرف شيئاً تجهله ، ولا أدلك على أمر لا تعرفه . إنك لتعلم ما نعلم ؛ ما سبقناك إلى شيء فنخبرك عنه ؛ ولا خلونا بشيء فنبلغك ؛ وما خصصنا بأمر دونك . وقد رأيت وسمعت وصحبت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونلت صهره . وما ابن أبي قحافة بأولى بعمل الحق منك ؛ ولا ابن الخطاب بأولى بشيء من الخير منك ؛ وإنك أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رحماً ؛ ولقد نلت من صهر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما لم يتالا ؛ ولا سبقاك إلى شيء . فالله الله في نفسك ؛ فإنك والله ما تبصر من عمي ؛ ولا تعلم من جهل ؛ وإن الطريق لواضح بين ؛ وإن أعلام الدين لقائمة . تعلم يا عثمان أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هُدي وهُدَى ؛ فأقام سنة معلومة ، وأمات بدعة متروكة ؛ فوالله إن كلاً ليين ؛ وإن السنن لقائمة لها أعلام ؛ وإن شر الناس عند الله إمام جائر ضلّ وضلّ به ؛ فأمات سنة معلومة ، وأحيا بدعة متروكة . وإني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « يُوتى يوم القيامة بالإمام الجائر وليس معه نصير ولا عاذر ، فيلقى في جهنم »^(١) .

فقال عثمان : « قد والله علمت ليقولن الذي قلت . أما والله لو كنت مكاني ما عفتك ولا أسلمتك ولا عبت عليك ؛ وما جئت منكراً أن وصلت رحماً ، وسددت نخلة ، وآويت ضائعاً ، ووليت شبيهاً بمن كان عمر يولى . أنشدك الله يا علي . هل تعلم أن المغيرة بن شعبة ليس هناك ؟ قال : نعم ، قال : أتعلم أن عمر ولاه ؟ قال نعم . قال : فلم تلومني أن وليت ابن عامر في رحمه وقرابته ؟ قال علي : سأخبرك . إن عمر كان كل من ولى فإنما يظاً على صهاخه ، إن بلغه عنه حرف جلبه ، ثم بلغ به أقصى الغاية . وأنت لا تفعل . ضعفت ورفقت على أقربائك . قال عثمان : وأقرباؤك أيضاً ! قال علي : لعمرى إن رحمهم مني لقريبة ، ولكن الفضل في غيرهم . قال عثمان : هل تعلم أن عمر ولى معاوية خلافة كلها ؟ فقد وليته ، فقال علي : أنشدك الله ! هل تعلم أن معاوية كان أخوف من عمر ، من يرفاً غلام عمر منه ؟ قال نعم . قال علي : فإن معاوية يقطع الأمور دونك وأنت لا تعلمها ، فيقول للناس : هذا أمر عثمان ، فيبلغك ولا تغير على معاوية ! »

وأخيراً ثارت الثائرة على عثمان ، واختلط فيها الحق بالباطل ، والخير بالشر . ولكن لا بد لمن ينظر إلى الأمور بعين الإسلام ، ويستشعر الأمور بروح الإسلام ، أن يقرر أن

(١) ذكره الطبري فيما يرويه في سنة أربع وثلاثين هجرية .

تلك الثورة في عمومها كانت فورة من روح الإسلام ؛ وذلك دون إغفال لما كان وراءها من كيد اليهودي ابن سبأ عليه لعنة الله !

واعتذارنا لعثمان رضي الله عنه : أن الخلافة قد جاءت إليه متأخرة ، فكانت العصبية الأموية حوله وهو يدلّف إلى الثمانين ، فكان موقفه كما وصفه صاحبه علي بن أبي طالب : «إني إن قعدت في بيتي قال : تركنتي وقرابتي وحتى ؛ وإن تكلمت فجاء ما يريد ، يلعب به مروان ، فصار سيقه له يسوقه حيث شاء ، بعد كبر السن وصحبته لرسول الله صلى الله عليه وسلم» .

ولقد كان من جراء مباكرة الدين الناشئ بالتمكين منه للعصبية الأموية على يدي الخليفة الثالث في كبرته ، أن تقاليد العملية لم تتأصل على أسس من تعاليمه النظرية لفترة أطول . وقد نشأ عن عهد عثمان الطويل في الخلافة أن تنمو السلطة الأموية ويستفحل أمرها في الشام وفي غير الشام ؛ وأن تتضخم الثروات نتيجة لسياسة عثمان (كما سيجيء) وأن تخلخل الثورة على عثمان بناء الأمة الإسلامية في وقت مبكر شديد التبكير .

ومع كل ما يحمله تاريخ هذه الفترة وأحداثها من أمجاد لهذا الدين ، تكشف عن نقلة بعيدة جداً في تصور الناس للحياة والحكم ، وحقوق الأمراء وحقوق الرعية ، إلا أن الفتنة التي وقعت لا يمكن التقليل من خطرها وآثارها البعيدة المدى .

* * *

مضى عثمان إلى رحمة ربه ، وقد خلف الدولة الأموية قائمة بالفعل بفضل ما مكن لها في الأرض ، وبخاصة في الشام ، وبفضل ما مكن للمبادئ الأموية المجافية لروح الإسلام ، من إقامة الملك الوراثي والاستئثار بالمغانم والأموال والمنافع ، مما أحدث خلخلة في الروح الإسلامي العام . وليس بالقليل ما يشيع في نفس الرعية - إن حقاً وإن باطلاً - أن الخليفة يؤثر أهله ، ويمنحهم مئات الألوف ؛ ويعزل أصحاب رسول الله ليولي أعداء رسول الله ؛ ويبعد مثل أبي ذر لأنه أنكر كثر الأموال ، وأنكر الترف الذي يجب فيه الأثرياء ، ودعا إلى مثل ما كان يدعو إليه الرسول - صلى الله عليه وسلم - من الإنفاق والبر والتعفف .. فإن النتيجة الطبيعية لشيوخ مثل هذه الأفكار ، إن حقاً وإن باطلاً ، أن تثور نفوس ، وأن تنحل نفوس . تثور نفوس الذين أشربت نفوسهم روح الدين إنكاراً وتأثماً ؛ وتنحل نفوس الذين لبسوا الإسلام رداء ، ولم تحالط بشاشته قلوبهم ، والذين تجرفهم مطامع الدنيا ، ويرون الانحدار مع التيار . وهذا كله قد كان في أواخر عهد عثمان .

فلما أن جاء علي - كرم الله وجهه - لم يكن من اليسير أن يرد الأمر إلى نصابه في هواده . وقد علم المستنفعون على عهد عثمان ، وبخاصة من أمية ، أن علياً لن يسكت عليهم ، فأنحازوا بطبيعتهم وبمصلحتهم إلى معاوية .

جاء علي ليرد التصور الإسلامي للحكم إلى نفوس الحكام ونفوس الناس . جاء ليأكل الشعير تطحنه امرأته بيديها ، ويحتم هو على جراب الشعير ويقول : « لا أحب أن يدخل بطني إلا ما أعلم » . وربما باع سيفه ليشتري بثمنه الكساء والطعام ، وكره أن ينزل القصر الأبيض بالكوفة مؤثراً عليه الخصائص التي يسكنها الفقراء . جاء ليعيش كما روى عنه النضر ابن منصور عن عقبة بن علقمة قال : دخلت على علي عليه السلام ، فإذا بين يديه لبن حامض ، آذنتي حموضته ؛ وكسر يابسة . فقلت : « يا أمير المؤمنين ! أتأكل مثل هذا ؟ فقال لي : يا أبا الجنوب ! كان رسول الله يأكل أيس من هذا ويلبس أخشن من هذا - وأشار إلى ثيابه - فإن لم آخذ بما أخذ به خفت ألا ألق به » . أو كما روى عنه هارون بن عترة عن أبيه قال : دخلت على علي بالخورتق ، وهو فصل شتاء ، وعليه خلق قطيفة ، وهو يرعد فيه . فقلت : يا أمير المؤمنين ! إن الله قد جعل لك ولأهلك في هذا المال نصيباً ، وأنت تفعل هذا بنفسك ؟ فقال : « والله ما أرزؤكم شيئاً ، وما هي إلا قطيفتي التي أخرجتها من المدينة » .

وما يصنع علي هذا بنفسه وأهله ، وهو يجهل أن الدين يبيع له فوق ما يصنع ، وأنه لا يحتم الترهذ والحرمان والشظف ، وأن حظه من بيت المال في ذلك الحين - كفرد من المسلمين - يبلغ أضعاف ما يأخذ ، وأن راتبه كأمر للمؤمنين يؤدي خدمة عامة ، أكبر من هذا لو شاء أن يأخذ مثلما خصصه عمر لبعض ولاته على الأقاليم ، إذ قدر لعمار بن ياسر حين ولاه الكوفة ستائة درهم في الشهر له ولمساعديه ، يزداد عليها عطاؤه الذي يوزع عليه كما توزع الأعطية على نظرائه ، ونصف شاة ونصف جريب من الدقيق ؛ كما قدر لعبد الله ابن مسعود مئة درهم وربع شاة لتعليمه الناس بالكوفة وقيامه على بيت المال فيها ، ولعثمان ابن حنيفة مائة وخمسين درهماً وربع شاة في اليوم مع عطائه السنوي وهو خمسة آلاف درهم ...

ما يصنع علي بنفسه ما صنع وهو يجهل هذا كله . إنما كان يعلم أن الحاكم مظنة وقلوة . مظنة التبجح بالمال العام إذ كان تحت سلطانه ؛ وقلوة الولاية والرعية في التحرج والتعفف . فأخذ نفسه بزازم أبي بكر وعمر في هذا الأمر . فالأفق الأعلى كان هو الأحرى بخلفاء رسول الله على دين الله .

وسار علي - كرم الله وجهه - في طريقه ليرد للحكم صورته كما صاغها النبي - صلى الله عليه وسلم - والخليفتان بعده ... « وجد درعه عند رجل نصراني ، فأقبل به إلى شريح قاضيه ، يخاصمه مخاصمة رجل من عامة رعاياه ، وقال : إنها درعي ولم أبع ، ولم أهب . فسأل شريح النصراني : ما تقول فيما يقول أمير المؤمنين ؟ قال النصراني : ما الدرع إلا درعي ، وما أمير المؤمنين عندي بكاذب ! فالتفت شريح إلى علي يسأله : يا أمير المؤمنين

هل من بينة ؟ فضحك علي وقال : أصاب شريح . ما لي بينة ! فقضى بالدرع للنصراني ، أخذها ومشى ، و« أمير المؤمنين » ينظر إليه .. إلا أن النصراني لم يخط خطوات حتى عاد يقول : أما أنا فأشهد أن هذه أحكام أنبياء ... أمير المؤمنين يدينني إلى قاضيه فيقضي عليه ! أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . الدرع والله درعك يا أمير المؤمنين . اتبعت الجيش وأنت منطلق إلى صفين ؛ فخرجت من بعيرك الأورق . فقال عليّ : أما إذ أسلمت فهي لك» (١) .

ولقد كان مناجه الذي شرعه هو ما قاله في خطبته عقب البيعة له :
«أيها الناس . إنما أنا رجل منكم ، لي ما لكم ، وعليّ ما عليكم ، وإني حاملكم على منهج نبيكم ومنفذ فيكم ما أمرت به .. ألا إن كل قطعة أقطعها عثمان ، وكل مال أعطاه من مال الله ، فهو مردود في بيت المال . فإن الحق لا يبطله شيء . ولو وجدته قد تزوج به النساء ، وملك الإماء ، وفرق في البلدان لرددته . فإن في العدل سعة ومن ضاق عليه الحق فالجور عليه أضيّق .

«أيها الناس .. ألا لا يقولن رجال منكم غداً - قد غمرتهم الدنيا فامتلكوا العقار وفجروا الأنهار ، وركبوا الخيل ، واتخذوا الوصائف المرققة - إذا ما منعتم ما كانوا يخوضون فيه ، وأصرتهم إلى حقوقهم التي يعلمون : «حرمتنا ابن أبي طالب حقوقنا» . ألا وأيما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله يرى أن الفضل له على سواه بصحبته ، فإن الفضل غداً عند الله ، وثوابه وأجره على الله . ألا وأيما رجل استجاب لله ولرسوله ، فصدق ملتنا ودخل ديننا واستقبل قبلتنا ، فقد استوجب حقوق الإسلام وحلوده ، فأتم عباد الله ، والمال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ، ولا فضل فيه لأحد على أحد ، وللمتقين عند الله أحسن الجزاء» .

ولقد كان من الطبيعي ألا يرضى المستنفعون عن علي ، وألا يقنع بشرعة المساواة من اعتادوا التفضيل ، ومن مردوا على الاستئثار . فانحاز هؤلاء في النهاية إلى المعسكر الآخر : معسكر أمية ، حيث يجلبون فيه تحقيقاً لأطماعهم ، على حساب العدل والحق اللذين يصر عليهما علي - رضي الله عنه - هذا الإصرار !

والذين يرون في معاوية دهاء وبراعة لا يرونها في علي ؛ ويعززون إليهما غلبة معاوية في النهاية ، إنما يخطئون تقدير الظروف ، كما يخطئون فهم عليّ وواجبه . لقد كان واجب عليّ الأول والأخير ، أن يرد للتقاليد الإسلامية قوتها ؛ وأن يرد إلى الدين روحه ؛ وأن يجلو الغاشية التي غشت هذا الروح على أيدي بني أمية في كبرة عثمان . ولو جرى وسائل

(١) عبقرية الإمام ، للأستاذ العقاد .

نبي أمية في المعركة لبطلت مهمته الحقيقية ؛ ولما كان لظفره بالخلافة خالصة من قيمة في حياة هذا الدين . إن علياً إما أن يكون علياً أو فلتذهب الخلافة عنه ، بل فلتذهب حياته معها . وهذا هو الفهم الصحيح الذي لم يغب عنه - كرم الله وجهه - وهو يقول - فيما روي عنه إن صحت الرواية - : « والله ما معاوية بأدهى مني ولكنه يغدر ويفجر . ولولا كراهية الغدر لكنت من أدهى الناس » .

* * *

ومضى عليّ إلى رحمة ربه ، وجاء بنو أمية .
فلئن كان إيمان عثمان وورعه ورقته ، كانت تقف حاجزاً أمام أمية .. لقد انهار هذا الحاجز .. وانفتح الطريق للانحراف .

لقد اتسعت رقعة الإسلام فيما بعد ، ولكن روحه انحسرت بلا جدال . ولولا قوة كامنة في طبيعة هذا الدين ، وفيض عارم في طاقته الروحية ، لكانت أيام أمية كفيلة بتغيير مجراه الأصيل . ولكن روحه ظلت تقاوم وتغالب ، وما تزال فيها الطاقة الكامنة للغلب والانتصار . غير أنه منذ أمية اتساحت حدود بيت مال المسلمين ، فصار نهياً مباحاً للملوك والحاشية والمتملقين ؛ وتخلخت قواعد العدل الإسلامي الصارم ، فأصبح للطبقة الحاكمة امتيازات ، ولأذيالها منافع ، ولحاشيتها رسوم ؛ وانقلبت الخلافة ملكاً ، وملكاً عضوضاً ، كما قال عنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في وثبة من وثبات الاستشفاف الروحي العميق .
وعدنا نسمع عن الهبات للمتملقين والملمهين والمطربين ، فيهب أحد ملوك أمية اثني عشر ألف دينار لمعبد ، ويهب هارون الرشيد - من ملوك العباسيين - إسماعيل بن جامع المغني في صوت واحد أربعة آلاف دينار ، وامتزلاً نفيس الأثاث والرياش ... وتنطلق الموجة في طريقها لا تقف إلا قرة بين الحين والحين .

ولا بد أن نذكر هنا عهد عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - فقد كان بقية من عهد الخلافة ، وإشعاعه مضيئة تنير الطريق . لقد بدأ عهده برد الحكم المغضوب إلى صاحب الحق الأول فيه : إلى الأمة المسلمة ، التي يجب أن تختار إمامها حرة طائعة مختارة ، لا بقوة الجند ، ولا بسلطان الوراثة .. صعد المنبر فقال :

« أيها الناس . إني قد ابتليت بهذا الأمر عن غير رأي كان مني فيه ، ولا طلبه له ، ولا مشورة من المسلمين . وإني قد خلعت ما في أعناقكم من بيعتي فاختراروا لأنفسكم » فصاح الناس : قد اخترناك يا أمير المؤمنين ، ورضينا بك ، قل الأمر باليمن والبركة .
وبذلك رد الأمر إلى نصابه في ولاية الأمر ، فلا ولاية بغير شورى ورضى وقبول .
عندئذ خطب الناس فقال : « أيها الناس . إنه قد كان قبلي ولاءة تجترون مودتهم بأن تدفعوا بذلك ظلمهم عنكم . ألا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . من أطاع الله وجبت

طاعته ، ومن عصى الله فلا طاعة له . أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم .. » .

وحينما باشر سلطته بدأ برد المظالم ، مبتدئاً بنفسه . فقال : « إنه لينبغي ألا أبدأ بأول من نفسي . فنظر إلى ما في يديه من أرض أو متاع فخرج منه ، حتى نظر إلى فص خاتم كان في يده فقال : هذا أعطانيه الوليد من غير حقه ، مما جاء من أرض المغرب فرده . وخرج مما كان في يده من القطائع ، وكان في يده قطائع باليمامة ، والمكيدس وجبل الورد باليمن ، وفدك ، فخرج من ذلك كله ، وردّه إلى المسلمين . إلا أنه ترك عيناً بالسويداء ، وكان استنبطها بعطائه . فكانت تأتيه غلتها كل سنة . مائة وخمسون ديناراً أو أقل أو أكثر .

« ولما أزمع أن يرد ما لديه أمر فنودي في الناس : الصلاة جامعة ؛ وصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فإن هؤلاء القوم قد كانوا أعطونا عطايا ما كان ينبغي لنا أن نأخذها ، وما كان ينبغي لهم أن يعطوناها ؛ وإن ذلك قد صار إليّ ، ليس عليّ فيه دون الله محاسب ، ألا وإني قد رددتها ، وبدأت بنفسي وأهل بيتي . اقرأ يا مزاحم - وقد جيء قبل ذلك بسفط فيه تلك الكتب - فجعل مزاحم يقرأ كتاباً كتاباً فيأخذه عمر ، وييده مقص فيقصه به ، حتى لم يبق فيه شيء إلا شقه .

« ثم ثنى بزوجه فاطمة بنت عبد الملك بن مروان ، وكان عندها جوهر أمر لها به أبوها لم ير مثله ، فقال لها : اختاري إما أن تردي حليك إلى بيت المال ، وإما أن تأذني لي في فراقك ، فأني أكره أن أكون أنا وهو في بيت واحد ، قالت : لا ، بل اختارك يا أمير المؤمنين عليه وعلى أضعافه لو كان لي . فأمر به فحمل حتى وضع في بيت مال المسلمين . فلما مات عمر واستخلف يزيد بن عبد الملك ، قال لأخته فاطمة : إن شئت رددته عليك ، قالت : فأني لا أشاؤه ، طبت عنه نفساً في حياة عمر وأرجع فيه بعد موته ! لا والله أبداً . فلما رأى ذلك قسمه بين أهله وولده .

« ولم يكتف عمر برد ما كان في يده من المظالم ، بل ذكروا أنه كان لا يأخذ من بيت المال شيئاً ، ولا يجري على نفسه من الشيء درهماً ؛ وكان عمر بن الخطاب يجري على نفسه في ذلك درهمين في كل يوم ، فقيل لعمر بن عبد العزيز : لو أخذت ما كان يأخذ عمر ابن الخطاب ، فقال : إن عمر بن الخطاب لم يكن له مال ، وأنا مالي يغنيني .

« كذلك حمل بني مروان على النزول عما كان في أيديهم من الأموال بغير استحقاق ، وردها إلى ذويها . روى أنه جاءه رجل ذمي من أهل حمص فقال : يا أمير المؤمنين أسألك كتاب الله ، قال : وما ذاك ؟ قال : العباس بن الوليد بن عبد الملك اغتصبني أرضي - والعباس جالس - فقال له : يا عباس ما تقول ؟ قال : أقطعنيها أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك ، كتب لي بها سجلاً ، فقال : ما تقول يا ذمي ؟ قال : يا أمير المؤمنين أسألك

كتاب الله عز وجل ، فقال عمر : نعم ، كتاب الله أحق أن يتبع من كتاب الوليد بن عبد الملك . يا عباس أردد عليه ضيعته . فردها عليه .

« وكان للوليد بن عبد الملك ابن يقال له روح ، وكان نشأ في البادية فكأنه أعرابي ، فأتى ناس من المسلمين إلى عمر يخاصمون روحاً في حوانيت بحمص - وكانت لهم ، أقطعه إياها أبوه الوليد - فقال له عمر : اردد عليهم حوانيتهم ، قال له روح : إنها لي بسجل الوليد ، قال : ما يغني عنك سجل الوليد ، الحوانيت حوانيتهم قد قامت لهم البينة عليها ، حل لهم حوانيتهم . فقام روح والحمصي منصرفين فتوعد روح الحمصي ، فرجع إلى عمر فقال : هو والله يتوعدني يا أمير المؤمنين ، فقال عمر لكعب بن حامد - وهو على حرسه - أخرج إلى روح يا كعب ، فإن سلم إليه حوانيته فذاك ، وإلا فأنتي برأسه . فخرج بعض من سمع ذلك ممن يعنيه أمر روح ، فذكر له الذي أمر به عمر ، فخلع قواده ، وخرج إليه كعب وقد سل من السيف شبراً فقال له : قم فخل له حوانيته ، قال : نعم نعم ! فخل لي حوانيته .

« وتتابع الناس في رفع المظالم إليه ، فارتفعت إليه مظلمة إلا ردها سواء كانت في يده أو في يد غيره ، حتى أخذ أموال بني مروان وغيرهم مما صار إليهم ظلماً . وكان يرد المظالم إلى أهلها بغير البينة القاطعة ، وكان يكتب باليسير ، فإذا عرف وجه مظلمة الرجل ردها عليه ولم يكلفه تحقيق البينة لما يعرف من ظلم الولاة قبله للناس . وقد ذكروا أنه أنفد بيت مال العراق في رد المظالم حتى حمل إليها من الشام .

« وكان سليمان بن عبد الملك قد أمر لعنيسة بن سعيد بن العاص - من البيت الأموي - بعشرين ألف دينار فدارت في الدواوين حتى انتهت إلى ديوان الختم فلم يبق إلا قبضها ، فتوفي سليمان قبل أن يقبضها ، وكان عنيسة صديقاً لعمر بن عبد العزيز ، فعدا يريد كلام عمر فيما أمر له به سليمان ، فوجد بني أمية حضوراً يباب عمر يريدون الإذن عليه ليكلموه في أمورهم ، فلما رأوا عنيسة قالوا : ننظر ما يصنع به قبل أن نكلمه . فدخل عنيسة عليه فقال له : يا أمير المؤمنين ، إن أمير المؤمنين سليمان قد كان أمر لي بعشرين ألف دينار حتى انتهت إلى ديوان الختم ولم يبق إلا قبضها ، فتوفي على ذلك ، وأمير المؤمنين أولى باستتمام الصنيعة عندي ، وما بيني وبينه أعظم مما كان بيني وبين أمير المؤمنين سليمان ؛ فقال له عمر : كم ذلك ؟ قال عشرون ألف دينار . قال عمر : عشرون ألف دينار تغني أربعة آلاف بيت من المسلمين ، وأدفعها إلى رجل واحد والله ما لي إلى ذلك من سبيل . قال عنيسة : فرميت بالكتاب الذي فيه الصك ، فقال لي عمر : لا عليك أن يكون معك ، فعله أن يأتيك من هو أجراً على هذا المال مني فيأمر لك به ! فأخذته وخرجت إلى بني أمية فأعلمتهم ما كان من ذلك ، فقالوا ليس بعد هذا شيء ، أرجع إليه فاسأله أن يأذن لنا أن

نلحق بالبلدان ؛ فرجعت إليه فقلت : يا أمير المؤمنين إن قومك بالباب يسألونك أن تجري عليهم ما كان من قبلك يجري عليهم . فقال عمر : والله ما هذا المال لي وما لي إلى ذلك من سبيل . قلت : يا أمير المؤمنين ، فیسألونك أن تأذن لهم يضرّيون في البلدان . قال : ما شاءوا ذلك لهم ، وقد أذنت لهم . قلت : وأنا أيضاً ؟ قال : وأنت أيضاً قد أذنت لك ؛ ولكنني أرى لك أن تقيم ، فإنك رجل كثير النقد ، وأنا أبيع تركة سليمان فلعلك أن تشتري منها ما يكون لك في ربحه عوض مما فاتك ، قال : فأقمت فابتعت من تركة سليمان بمائة ألف ، فخرجت بها إلى العراق فبعتها بمائتي ألف دينار ، وحسبت الصك ؛ فلما توفي عمر وولي يزيد بن عبد الملك أتته بكتاب سليمان ، فأنفذ لي ما كان فيه .

«وجمع عمر بن مروان فقال لهم : إنكم قد أعطيتم حظاً وشرافاً وأموالاً ، وإنني لأحسب شطر أموال هذه الأمة أو ثلثها في أيديكم ، فأدوا ما في أيديكم من حقوق الناس ، ولا تلجثوني إلى ما أكره فأحملكم على ما تكرهون . فلم يجبه أحد منهم . فقال : أجيئوني . فقال رجل منهم : والله لا نخرج من أموالنا التي صارت إلينا من آباءنا فنفقّر أبناءنا ونكفر آباءنا ، حتى تزايل رؤوسنا أجسادنا . فقال عمر : والله لولا أن تستعينوا عليّ بمن أطلب هذا الحق له ، لأضرت خلودكم عاجلاً . ولكنني أخاف الفتنة ، ولئن أبقاني الله لأردنّ إلى كل ذي حق حقه إن شاء الله» (١) .

ولكنه لم يعيش ليزد لكل ذي حق حقه كما كان يريد ؛ فجاء من بعده يسيرون على نهج أمية ، ولا يسيرون على نهج عمر ! فلما أن جاء بنو العباس جاءوا ملوكاً وقد فسدت الأرض ، وبعد الناس عن تقاليد الدين ، بما باعدت أمية بينهم وبينه ذلك الأمد الطويل . وما كان ملوك بني العباس خيراً من ملوك بني أمية ، فإنه لكذلك الملك العضوض !

* * *

وإذ كنا لا نؤرخ هنا للدولة الإسلامية ، ولكن الروح الإسلامي في الحكم ، فإننا نكتفي في إبراز مظاهر التحول والانحسار في هذا الروح بإثبات ثلاث خطب من عهد الملوك . وبموازتها بالخطب الثلاث التي سبقت في عهد الخلفاء يتبين الفارق العميق .

خطب معاوية في أهل الكوفة بعد الصلح فقال :

«يا أهل الكوفة ! أتاني قاتلتكم على الصلاة والزكاة والحج ، وقد علمت أنكم تصلون ، وتركون ، وتحجون ؟ ولكنني قاتلتكم لأتأمر عليكم وعلى رقابكم ؛ وقد آتاني الله ذلك ، وأنتم كارهون . ألا إن كل مال أو دم أصيب في هذه الفتنة فطلول ، وكل شرط شرطته ، فتحت قدمي هاتين» .

(١) من كتاب «عمر بن عبد العزيز» للأستاذ أحمد زكي صفوت .

وخطب كذلك في أهل المدينة فقال :

«أما بعد ، فإنني والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم ، ولا مسرة بولايتي . ولكني جاللتكم بسني هذا مجالدة . ولقد رضت لكم نفسي على عمل ابن أبي قحافة ، وأردتها على عمل عمر ، فنفرت من ذلك نفاراً شديداً ؛ وأردتها على سنيات عثمان ، فأبت عليّ ؛ فسلكت بها طريقاً لي ولكم فيه منفعة ؛ مؤاكلة حسنة ، ومشاركة جميلة ، فإن لم تجدونني خيركم ، فإنني خير لكم ولاية ...»

وخطب المنصور العباسي - وقد فعلت الموجة الأموية فعلها في تصور الحكم حتى انتهت به أيام العباسيين إلى نظرية الحق الإلهي المقدس التي لا يعرفها الإسلام . فقال :

«أيها الناس : إنما أنا سلطان الله في أرضه ، أسوسكم بتوفيقه وتأيدته ؛ وحارسه على ماله ، أعمل فيه بمشيئته وإرادته ، وأعطيه بإذنه ، فقد جعلني الله عليه قفلاً ؛ إن شاء أن يفتحنى فتحني لإعطائكم وقسم أرزاقكم ؛ وإن شاء أن يقفلني عليه أقفلني !

وبذلك خرجت سياسة الحكم نهائياً من دائرة الإسلام ، وتعاليم الإسلام .

* * *

فأما سياسة المال فكانت تبعاً لسياسة الحكم ، وفرعاً عن تصور الحكام لطبيعة الحكم وطريقته ، ولحق الراعي والرعية . فأما في حياة محمد - صلى الله عليه وسلم - وصاحبيه وفي خلافة علي بن أبي طالب ، فكانت النظرة السائدة هي النظرة الإسلامية : وهي أن المال العام مال الجماعة ؛ ولا حق للحاكم بنفسه أو بقرابته أن يأخذ منه شيئاً إلا بحقه ؛ ولا أن يعطي أحداً منه إلا بقدر ما يستحق ، شأنه شأن الآخرين . وأما حين انحرف هذا التصور قليلاً في عهد عثمان ، فقد بقيت للناس حقوقهم ؛ وفهم الخليفة أنه في حل - وقد اتسع المال عن المقررات للناس - أن يطلق فيه يده يبر أهله ومن يرى من غيرهم حسب تقديره .

وأما حين صار الحكم إلى الملك العضوض ، فقد انهارت الحدود والقيود ، وأصبح الحاكم مطلق اليد في المنع والمنح ، بالحق في أحيان قليلة وبالباطل في سائر الأحيان . واتسع مال المسلمين لترف الحكام وأبنائهم وحاشيتهم ومملقيهم إلى غير حد ، وخرج الحكام بذلك نهائياً من كل حدود الإسلام في المال .

هذه صورة مجملة نعرض لها نماذج نفضلها من وقائع التاريخ .

كانت موارد بيت المال منذ أيام الرسول - صلى الله عليه وسلم - هي :

الزكاة المفروضة على المسلمين في أموالهم بحسب فئاتها المعروفة في الذهب والفضة والزرع والثمار ، وفي الماشية ، وفي عروض التجارة ، وفي الركا . والمتوسط العام فيها هو نصف العشر ، وتنفق في مصارفها الثمانية المعروفة .

والجزية على الرؤوس للمصالحين عليها من الذميين . وهي مقابل ضريبة الدم وضريبة الزكاة التي يدفعها المسلمون .

والتي ، وهو ما يصل إلى المسلمين من المشركين عفواً بغير قتال ، وكله لله والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل بنص القرآن .

والغنيمة ، وهي ما يصل إلى المسلمين من المشركين بالحرب . وأربعة أخماسها للمحاربين ، وخمسة كالتيء في مصرفه .

أو الخراج - بدل الغنيمة - وهو مال مقرر على الأراضي التي كانت في يد المشركين واستولى عليها المسلمون حرباً ، أو صولح عليها المشركون وبقيت في أيديهم ، كالنظام الذي اتبعه عمر بن الخطاب في أرض فارس .

وفي أيام الرسول لم تكن موارد بيت المال وفيرة ، لأن المهاجرين قد تركوا ديارهم وأموالهم ، فوسعهم الأنصار وشاركوهم وآخوهم . وكان عدد المسلمين بعد محدوداً ؛ وقبل الغزو لم يكن لبيت المال إلا مورد التطوع للإنفاق في سبيل الله .

فلما بدأت الغزوات وفرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة وجد المورد الأساسي - وهو الزكاة - ومورد آخر هو مورد الغنيمة الذي يحصل المحاربون على أربعة أخماسه . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي الرجل سهماً والفارس سهمين - وقيل ثلاثة - مقررأ مبدأ «الرجل وبلاؤه» كما كان يعطي الأعزب سهماً والمتزوج سهمين مقررأ بذلك مبدأ «الرجل وحاجته» . وأما الخمس فكان يوزع حسب مصارفه التي ذكرنا ..

ثم حدث أن وقع أول فيء في غزوة بني النضير ، فجعله الرسول - صلى الله عليه وسلم - للمهاجرين خاصة ، لم يعط إلا رجلين من الأنصار فقيرين ؛ وجاء القرآن بعد ذلك فقرر المبدأ الإسلامي العام : «كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم» .

ثم أخذت موارد المسلمين تتسع باتساع رقعة الإسلام وتوالي الفتوح ، فأخذ الرخاء يشمل شيئاً فشيئاً جموع المسلمين على السواء . إذ كانوا جميعاً شركاء في موارد بيت المال ، بالأنصبة التي حددها الإسلام .

وحين لحق الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالرفيق الأعلى ، وارتد من ارتد ومنعوا الزكاة ، وقف أبو بكر وقفته المشهورة وقال قوله الخالدة «والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه» مخالفاً في ذلك رأي عمر بن الخطاب الذي كان يرى - قبل أن ينبئ إلى رأي أبي بكر ويشرح الله له صدره ويعلم أنه الحق - أن القوم يقولون : لا إله إلا الله .. فلا يجوز قتالهم . وقد بلغ من معارضته أن يقول في شيء من الحلة : كيف نقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . فن قاطها فقد عصم

مني ماله ودمه إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله . فأجابه أبو بكر في تصميم : « والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة . فإن الزكاة هي حق المال » . وعندئذ يقول عمر : « فوالله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق » .
وبهذا الموقف الخالد تقرر نهائياً في الواقع التاريخي أصل من أصول سياسة المال في الإسلام . هو القتال والقتل لتقرير حق الجماعة في المال في الحدود التي شرعها الله . وبالمقادير التي حددها الله .

وسار أبو بكر في توزيع أموال الزكاة على مصارفها المعهودة سيرة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وكذلك في أخماس الغنيمة وسائر الموارد . فكان يأخذ لنفسه ذلك القدر الضئيل الذي فرضه له المسلمون - وقيل إنه درهمان في اليوم - ثم يعطي أصحاب الفرائض فرائضهم ، وما بقي في بيت المال ينفق في تجهيز الجيوش للجهاد .
وقد حدثت في عهد أبي بكر سابقة اختلف عليها هو وعمر . فقد رأى أبو بكر أن يسوي في القسمة بين السابقين الأولين والمتأخرين في الإسلام ، وبين الأحرار والموالي ، وبين الذكور والإناث . ورأى عمر مع جماعة من الصحابة أن يقدم أهل السبق في الإسلام على قدر منازلهم ؛ فقال أبو بكر : « أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل ، فما أعرفني بذلك . وإنما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثرة » .

وظلت هذه المساواة مرعية ، واليسر يفيض على المسلمين سواء ، كلما اتسعت الموارد ، حتى كان عهد عمر بن الخطاب فظل مستمسكاً برأيه الذي رآه : « لا أجعل من قاتل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كمن قاتل معه » .
وقد حدث أن جاءه يوماً عامله بالبحرين أبو هريرة بمال كثير . وروايته : « قدمت من البحرين بمخمسائة ألف درهم ، فأتيت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ممسياً ، فقلت : يا أمير المؤمنين : اقبض هذا المال ، قال : وكم هو ؟ قلت : خمسمائة ألف درهم . قال : وتلدري كم خمسمائة ألف ؟ قلت : نعم : مائة ألف ومائة ألف - خمس مرات - قال : أنت ناعس ! اذهب الليلة فبت حتى تصبح ! فلما أصبحت أتيت ، فقلت : اقبض مني هذا المال . قال : وكم هو ؟ قلت : خمسمائة ألف درهم . قال : أمن طيب هو ؟ قلت : لا أعلم إلا ذاك ، فقال عمر رضي الله عنه : أيها الناس إنه قد جاءنا مال كثير . فإن شتم أن نكيل لكم كلنا ، وإن شتم أن نعدّ لكم عددنا ، وإن شتم أن نزن لكم وزنا ، فقال رجل من القوم : يا أمير المؤمنين دون للناس دواوين يعطون عليها ، فاشتبهى عمر ذلك . ففرض للمهاجرين خمسمائة ألف وخمسة آلاف ، وللأنصار ثلاثة آلاف وثلاثة آلاف ، ولأزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - اثني عشر ألفاً ... » وقد اثبتنا هذه الرواية هنا لما تبين من رأي عمر

في تفضيل بعض الناس على بعض ، ولما تصور من درجة الثراء حتى يحسب فيها نصف مليون درهم حلماً من الأحلام يتحدث به النيام ! وقد تغير ذلك كله فيما بعد الفتوح العظام . قال أبو يوسف في كتاب الخراج : « وحدثني شيخ من أهل المدينة عن اسماعيل بن محمد السائب عن زيد عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : والله الذي لا إله إلا هو ، ما أحد إلا وله في هذا المال حق ، أعطيه أو منعه ، وما أحد أحق به من أحد إلا عبد مملوك ، وما أنا فيه إلا كأحدكم . ولكننا على منازلنا من كتاب الله عز وجل ، وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالرجل وبلاؤه في الإسلام ، والرجل وقدمه في الإسلام ، والرجل وغناؤه في الإسلام ، والرجل وحاجته في الإسلام . والله لئن بقيت ليأتين الراعي يجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه قبل أن يحمر وجهه - أي في طلبه - ... »

« ثم إنه فرض لكل رجل شهد بدرأ خمسة آلاف درهم في كل سنة ؛ وفرض لكل من كان له إسلام كإسلام أهل بدر من مهاجرة الحبشة ومن شهد أحداً أربعة آلاف درهم في كل سنة ؛ وفرض لأبناء البدرين ألفين ألفين إلا حسناً وحسيناً فإنه ألحقهما بفریضة أبيهما لقرابتهما من رسول الله ، وفرض لكل واحد منهما خمسة آلاف درهم ؛ وفرض لكل رجل هاجر قبل الفتح ثلاثة آلاف درهم ، ولكل رجل من مسلمة الفتح ألفين ، ولغلمان أحداث من أبناء المهاجرين والأنصار كفرائض مسلمة الفتح . وفرض للناس على منازلهم وقراءتهم القرآن وجهادهم . ثم جعل من بقي من الناس باباً واحداً . وفرض لمن جاء من المسلمين إلى المدينة ، وأقام بها ، خمسة وعشرين ديناراً ، وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والعراق ألفين إلى ألف إلى تسعمائة إلى خمسمائة إلى ثلاثمائة . ولم ينقص أحداً عن ثلاثمائة . وقال لئن كثر المال لأفرضن لكل رجل أربعة آلاف درهم : ألف لسفره ، وألف لسلاحه ، وألف يخلفها لأهله ، وألف لفرسه وبغله » (١) .

« غير أن عمر خرج عن القاعدة التي وضعها لتنظيم العطاء في أمر رجال ونساء زاد في عطائهم على عطاء أمثالهم ممن في طبقتهم . فرض لعمر بن أبي سلمة أربعة آلاف درهم . وعمر هذا هو ابن أم سلمة أم المؤمنين . وقد اعترض محمد بن عبد الله بن جحش ، وقال لأمير المؤمنين : « لم تفضل عمر علينا ؟ فقد هاجر آباؤنا وشهدوا » وأجابه ابن الخطاب بقوله : « أفضله لمكانه من النبي صلى الله عليه وسلم ، فليأتني الذي يستعجب بأمر مثل أم سلمة أعتبه » وفرض لأسامة بن زيد أربعة آلاف درهم ، فقال عبد الله بن عمر : « فرضت لي ثلاثة آلاف ، وفرضت لأسامة أربعة آلاف ، وقد شهدت ما لم يشهد أسامة » وأجابه

(١) كتاب : الفاروق عمر جزء ٢ للدكتور هيكل .

عمر : « زدته لأنه كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك ، وكان أبوه أحب إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أبيك ! » وفرض لأسماء بنت عميس زوج أبي بكر ألف درهم ، ولأم كلثوم بنت عقبة ألف درهم ، ولأم عبد الله بن مسعود ألف درهم ؛ فزادهن على أمتهن لمكاتهن الخاصة إذ كن أزواجاً وأمهات لرجال لهم على غيرهم منزلة وفضل» (١) .

هما رأيان إذن في تقسيم المال . رأي أبي بكر ورأي عمر . وقد كان لرأي عمر - رضي الله عنه - سنده : « لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه » و... « فالرجل وبلاؤه في الإسلام... » ولهذا الرأي أصل في الإسلام وهو التعادل بين الجهد والجزاء . وكان لرأي أبي بكر - رضي الله عنه - سنده كذلك : « إنما أسلموا لله وعليه أجرهم ، يوفيههم ذلك يوم القيامة ، وإنما هذه الدنيا بلاغ » . ولكننا لا نتردد في اختيار رأي أبي بكر إذ كان أقمن أن يحقق المساواة بين المسلمين - وهي أصل كبير من أصول هذا الدين - وأحرى ألا ينتج النتائج الخطرة التي نشأت عن هذا التفاوت ، من تضخم ثروات فريق من الناس ، وتزايد هذا التضخم عاماً بعد عام بالاستثمار - والمعروف اقتصادياً أن زيادة الربح تتناسب إلى حد بعيد مع زيادة رأس المال - هذه النتائج التي رآها عمر في آخر أيام حياته ، فآلى لئن جاء عليه العام ليسوين في الأعطيات ، وقال قوله المشهورة : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء » ! ولكن وأسفاه ! لقد فات الأوان ، وسبقت الأيام عمر ، ووقعت النتائج المؤلمة التي أودت بالتوازن في المجتمع الإسلامي ، كما أدت فيما بعد إلى الفتنة ، بما أضيف إليها من تصرف مروان وإقرار عثمان !

رجع عمر إذن عن رأيه في التفرقة بين المسلمين في العطاء ، حيناً رأى نتائج الخطرة ، إلى رأي أبي بكر . وكذلك جاء رأي عليّ مطابقاً لرأي الخليفة الأول - ونحن نميل إلى اعتبار خلافة علي - رضي الله عنه - امتداداً طبيعياً لخلافة الشيخين قبله ، وأن عهد عثمان الذي تحكم فيه مروان كان فجوة بينهما - لذلك نتابع الحديث عن عهد عليّ ، ثم نعود للحديث عن الحالة في أيام عثمان .

اختار عليّ مبدأ المساواة في العطاء ، وقد نص عليه في خطبته الأولى حيث قال : « ألا وأيما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله يرى أن الفضل له على سواه بصحبته ، فإن الفضل غداً عند الله ، وثوابه وأجره على الله . ألا وأيما رجل استجاب لله ولرسوله ، فصدق ملتنا ، ودخل ديننا ، واستقبل قبلتنا ، فقد استوجب حقوق الإسلام

(١) المصدر السابق .

وحلوه . فأتى عباد الله ، والمال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ؛ ولا فضل فيه لأحد على أحد ؛ وللمتقين عند الله أحسن الجزاء .

هذا هو المبدأ الإسلامي السليم الذي يتفق مع روح المساواة الإسلامية ؛ ويكفل للمجتمع الإسلامي التوازن ، فلا يدع الثروات تتضخم إلا بقدر الجهد والعمل وحدهما ، لا بفضل إتاحة فرصة لا تتاح للآخرين ، بوجود وفر من المال للعمل فيه أكبر مما لدى الآخرين . وقد كان عمر في آخر أيامه على أن ينيء إلى هذا المبدأ ؛ ولكنه عوجل فاستشهد ولم ينفذ عزمته التي اعترم ، بل عزمته : عزمته في أن يأخذ فضول أموال الأغنياء فيردها على الفقراء ، إذ كانت هذه الفضول قد نشأت - في الأغلب - من تفرقه في العطاء ؛ وعزمته في أن يسوي بينهم في العطاء فلا تعود هذه الفوارق إلى الظهور كما ظهرت ؛ ولا يختل المجتمع الإسلامي كما بدأ يختل .

وجاء عثمان - رضي الله عنه - فلم ير أن يأخذ بالعزيمتين أو إحداهما .. ترك الفضول لأصحابها فلم يرددها ؛ وترك الأعطيات كذلك على تفاوتها . ولكن هذا لم يكن كل ما كان . بل وسع أولاً على الناس في العطاء فازداد الغني غنى ، وربما تبجح الفقير قليلاً ، ثم جعل يمنح المنح الضخمة لمن لا تنقصهم الثروة ؛ ثم أباح لقريش أن تضرب في الأرض تتاجر بأموالها المكدسة ، فتريدها أضعافاً مضاعفة ؛ ثم أباح للأثرياء أن يقتنوا الضياع والدور في السواد وغير السواد ؛ فإذا نوع من الفوارق المالية الضخمة يسود المجتمع الإسلامي في نهاية عهده يرحمه الله .

كان أبو بكر وكان عمر من بعده يتشددان في إمساك الجماعة من رؤوس قريش بالمدينة ، لا يدعونهم يضربون في الأرض المفتوحة ، احتياطاً لأن تمتد أبصار هؤلاء الرؤوس إلى المال والسلطان ، حين تجتمع إليهم الأنصار بحكم قرابتهم من رسول الله ، أو بحكم بلائهم في الإسلام وسابقتهم في الجهاد . وما كان في هذا اقتيات على الحرية الشخصية كما يفهمها الإسلام ؛ فهذه الحرية محدودة بمصلحة الجماعة والنصح لها . فلما جاء عثمان أباح لهم أن يضربوا في الأرض . ولم يبح لهم هذا وحده بل يسر لهم وحضهم على توظيف أموالهم في الدور والضياع في الأقاليم ، بعد ما أتى بعضهم من الهبات مئات الآلاف .

لقد كان ذلك كله براً ورحمة بالمسلمين وبكبارهم خاصة . ولكنه أنشأ خطراً عظيماً لم يكن خافياً على فطنة أبي بكر ، وفطنة عمر بعده . أنشأ الفوارق المالية والاجتماعية الضخمة في الجماعة الإسلامية ، كما أنشأ طبقة تأتيها أرزاقها من كل مكان دون كد ولا تعب ؛ فكان الترف الذي حاربه الإسلام بنصوصه وتوجيهاته ، كما حاربه الخليفان قبل عثمان ، وحرصاً على ألا يتحياها .

عندئذ ثار الروح الإسلامي في نفوس بعض المسلمين ، يمثلهم أشدهم حرارة وثورة أبو ذر . ذلك الصحابي الجليل الذي لم تجد هيئة الفتوى المصرية في الزمن الأخير إلا أن تخطئه في اتجاهه ؛ وإلا أن تزعم لنفسها بصرأ بالدين أكثر من بصره بدينه ! ثم عادت - في مناسبة أخرى - فأصدرت فتوى بصواب اتجاهه ، عندما تغيرت الظروف الأولى ! كأن دين الله سلعة تتجر بها الهيئة في سوق الرغبات !

قام أبو ذر ينكر على المترفين ترفهم الذي لا يعرفه الإسلام ؛ وينكر على معاوية وأمية خاصة سياستهم التي تفر هذا الترف ، وتستريد منه ، وتمرغ فيه ؛ وينكر على عثمان نفسه أن يهب من بيت المال المئات والألوف ، فيزيد في ثراء المترفين وترف المترفين . علم أن عثمان أعطى مروان بن الحكم خمس خراج إفريقية ، والحارث بن الحكم ماتي ألف درهم ، وزيد بن ثابت مائة ألف ... وما كان ضمير أبي ذر ليطبق شيئاً من هذا كله . فانطلق يخطب في الناس :

« لقد حدثت أعمال ما أعرفها . والله ما هي في كتاب الله ولا سنة نبيه . والله إني لأرى حقاً يطفأ ، وباطلاً يضيء ، وصادقاً مكذباً ، وأثرة بغير تقي .. يا معشر الأغنياء واسوا الفقراء . وبشر الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله بمكاو من نار ، تكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم .. يا كائز المال اعلم أن في المال ثلاثة شركاء : القدر لا يستأمرك أن يذهب بخيرها أو شرها من هلاك أو موت ؛ والوارث ينتظر أن تضع رأسك ثم يستاقها وأنت ذميم ، وأنت الثالث ، إن استطعت ألا تكون أعجز الثلاثة فلا تكون .. إن الله عز وجل يقول : « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » .

« اتخذتم ستور الحرير ، ونضائد الديباج ؛ وتألتم الاضطجاع على الصوف الأذري ، وكان رسول الله ينام على الحصير ؛ واختلف عليكم بألوان الطعام ، وكان رسول الله لا يشبع من خبز الشعير » .

وروى مالك بن عبد الله الزياتي عن أبي ذر : « أنه جاء يستأذن على عثمان بن عفان ، فأذن له ويده عصاه . فقال عثمان : يا كعب ، إن عبد الرحمن توفي وترك مالا ، فأتري فيه ؟ فقال : إن كان يصل فيه حق الله فلا بأس عليه . فرفع أبو ذر عصاه فضرب كعباً . وقال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « ما أحب لو أن لي هذا الجبل ذهباً أنفقه ويقبل مني ، أذر خلقي منه ست أواق » أنشدك الله يا عثمان . أسمعته - ثلاث مرات - قال نعم ^(١) .

(١) حديث رقم ٤٥٣ المسند جزء أول نشر الأستاذ أحمد محمد شاكر .

وما كانت مثل هذه الدعوة لطيقها معاوية ، ولا لطيقها مروان بن الحكم ؛ فما زالا به عند عثمان يحرضانه عليه حتى كان مصيره إلى « الربذة » منفياً من الأرض في غير حرب لله ولرسوله ، وفي غير سعي في الأرض بالفساد . كما تقول شريعة الإسلام !

لقد كانت هذه الصيحة يقظة ضمير مسلم لم تحدره الأطماع ، أمام تضخم فاحش في الثروات ، يفرق الجماعة الإسلامية طبقات ، ويحطم الأسس التي جاء هذا الدين ليقمها بين الناس . وبحسبنا أن نعرض هنا نموذجاً للثروات الضخام أورده المسعودي ، قال : « في أيام عثمان اقتنى الصحابة الضياع والمال : فكان لعثمان يوم قتل عند خازنه خمسون ومائة ألف دينار وألف درهم ، وقيمة ضياعه بوادي القرى وحين وغيرهما مائة ألف دينار ، وخلف إبلاً وخيلاً كثيرة . وبلغ الثمن الواحد من متروك الزبير بعد وفاته خمسين ألف دينار ، وخلف ألف فرس وألف أمة . وكانت غلة طلحة من العراق ألف دينار كل يوم ، ومن ناحية السراة أكثر من ذلك . وكان على مربط عبد الرحمن بن عوف ألف فرس ، وله ألف بعير ، وعشرة آلاف من الغنم ؛ وبلغ الربع من متروكه بعد وفاته أربعة وثمانين ألفاً . وخلف زيد بن ثابت من الذهب والفضة ما كان يكسر بالفؤوس غير ما خلف من الأموال والضياع ، وبنى الزبير دارة بالبصرة ، وبنى أيضاً بمصر والكوفة والإسكندرية وكذلك بنى طلحة دارة بالكوفة ، وشيد دارة بالمدينة ، وبنها بالجص والآجر والساج . وبنى سعد بن أبي وقاص دارة بالعقيق ، ورفع سمكها وأوسع فضاءها ، وجعل على أعلاها شرفات . وبنى المقداد دارة بالمدينة ، وجعلها مخصصة للظاهر والباطن . وخلف يعلى بن منبه خمسين ألف دينار وعقاراً ، وغير ذلك ما قيمته ثلاثمائة ألف درهم » (١) .

هذا هو الثراء الذي بدأ صغيراً يباثِر بعض المسلمين على بعض في العطاء في أيام عمر - ذلك الإيثار الذي كان معتزماً بإطاله وتلافي آثاره لولا أن عاجلته الطعنة التي لم تصب قلب عمر وحده ، وإنما أصابت قلب الإسلام - ثم نما وازداد بإبقاء عثمان عليه ، فضلاً على العطايا والهبات والقطائع . ثم فشا فشواً ذريعاً بتجميع الأملاك والضياع وموارد الاستغلال ، بما أباحه عثمان من شراء الأرضين في الأقاليم وتضخيم الملكيات في رقعة واسعة ؛ وبمقاومة الصيحة الخالصة العميقة التي انبعثت من قلب أبي ذر ؛ وكانت جديرة لو بلغت غايتها ، ولو وجلت من الإمام استماعاً لها ، أن تعدل الأوضاع ، وأن تحقق ما أراده عمر في أواخر أيامه من رد فضول الأغنياء على الفقراء ، بما يبيحه له سلطان الإمامة لدفع الضرر عن الأمة ، بل بما يحتمه عليه تحقيقاً لمصلحة الجماعة .

وبقدر ما تكدست الثروات وتضخمت في جانب ، كان الفقر والبؤس في الجانب

(١) عن كتاب عثمان للأستاذ صادق عرجون .

الآخر حتماً ، وكانت النعمة والسخط كذلك . وما لبث هذا كله أن تجمّع وتضخم ، لينبث فتنة هائجة ، يستغلها أعداء الإسلام ، فتودي في النهاية بعثان . وتودي معه بأمن الأمة الإسلامية وسلامتها ؛ وتسلمها إلى اضطراب وفوران لم يجب أواره حتى كان قد غشي بلدخانه على روح الإسلام ، وأسلم الأمة إلى ملك عضوض .

لذلك لم يكن غريباً أن يغضب أصحاب الأموال ، والمستنفعون من تفاوت الحظوظ في العطاء ، على سياسة المساواة والعدالة التي اعتمها عليّ بعد عثمان ؛ وأن يتظاهروا بأنهم إنما ينصحون بالعدل عن هذه السياسة خوفاً عليه من الانتقاص ، فما كان جوابه إلا أن يستلهم روح الإسلام في ضميره القوي فيقول :

« أتأمروني أن أطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه ؟ لو كان هذا المال لي لسويت بينهم ؛ فكيف وإنما المال مال الله ؟ ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف ؛ وهو يرفع صاحبه في الدنيا ؛ ويضعه في الآخرة . »

* * *

فأما بنو أمية فقد ساروا في سياسة المال سيرة أخرى . حتى كان عمر بن عبد العزيز ، فصنع الذي أسلفنا في رد المظالم ؛ وفي الكف عن بعثة أموال المسلمين في غير حقها ؛ فلم يكن لبني أمية إلا ما لسائر الناس ؛ ولم يكن للمتملقين والملهين نصيب في هذا المال ، فقد انقطع عن الشعراء المداح ، ولم يجزهم بشيء من بيت المال .

وفي خبر له مع جرير أن جريراً مدحه فقال له عمر : « يا ابن الخطيبي : أمن أبناء المهاجرين أنت فنعرف لك حقهم ؟ أم من أبناء الأنصار فيجب لك ما يجب لهم ؟ أم من فقراء المسلمين فتأمر صاحب صدقات قومك فيصلك بمثل ما يصل به قومك ؟ » فقال : يا أمير المؤمنين ، ما أنا بواحد من هؤلاء ، وإني لمن أكثر قومي مالاً ، وأحسنهم حالاً ؛ ولكنني أسألك ما عودتني الخلفاء : أربعة آلاف درهم وما يتبعها من كسوة وحملان . فقال له عمر : « كل امرئ يلقي فعله ، وأما أنا فما أرى لك في مال الله حقاً ؛ ولكن انتظر حتى يخرج عطائي ، فأنظر ما يكتفي عيالي ستة منه فأدخره لهم ؛ ثم إن فضل فضل صرفناه إليك . » فقال جرير : لا بل يوفر أمير المؤمنين ويحمد ، وأخرج راضياً ، قال : « فذلك أحب إليّ » . فخرج فلما ولى قال عمر : إن شر هذا ليتقي ؛ ردوه إليّ . فردوه فقال : « إن عندي أربعين ديناراً وخلعتين ، إذا غسلت إحداهما لبست الأخرى وأنا مقاسمك ذلك ، على أن الله جل وعز يعلم أن عمر أحوج إلى ذلك منك » فقال له : قد وفرك الله يا أمير المؤمنين ، وأنا والله راض . قال : « أما وقد حلفت فإن ما وفرته عليّ ولم تضيق به معيشتنا آثر في نفسي من الملح ، فامض مصاحباً . »

لا عجب إذن حين تحفظ أموال المسلمين فترد على المستحقين أن يروي الرواة أن الناس اكتفوا في عهد عمر بن عبد العزيز حتى لا تجرد الصدقات في بعض الأقطار من يأخذها لاغتناء عامة الأمة باستحقاقاتهم الأخرى عن أموال الصدقات . وفي ذلك يقول يحيى ابن سعد :

« بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية ، فاقتضيتها ، وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد بها فقيراً ولم نجد من يأخذها منا ، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس ؛ فاشترت بها رقاباً فأعتقتهم » .

إنما الفقر والحاجة ثمرة التضخم والزيادة . والفقراء في كل وقت هم ضحايا الأغنياء المفحشين . والأغنياء المفحشون في الغالب هم نتاج الأعطيات والإقطاعات والمحابة والظلم والاستغلال !

* * *

وفي أيام بني أمية ثم في أيام بني العباس من بعدهم ، كان بيت المال مباحاً للملوك كأنه ملك لهم خاص ؛ وذلك على الرغم من وجود بيتين للمال : بيت المال العام ، وبيت المال الخاص . والأول مفروض أن موارده ومصارفه للجماعة ؛ والثاني مفروض أن موارده ومصارفه من خاصة السلطان . لكننا نجد أحياناً أن أموالاً عامة تحمل إلى بيت المال الخاص . وأن مصارف خاصة تؤخذ من بيت المال العام !

جاء في كتاب الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري تأليف آدم ميتز وترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة :

« أما العطايا وكل ما يتعلق بنفقات دار الخلافة فكان يؤخذ من بيت المال العام . وعندنا بيان يرجع إلى أول القرن الرابع مشتمل على وجوه الأموال التي تحمل إلى بيت مال الخاصة : ١ - الأموال المختلفة التي يتركها الآباء لأبنائهم في بيت المال . ويقال : إن الرشيد خلف أكبر مقدار من المال ، وهو ثمانية وأربعون ألف ألف دينار ، وكان المعتضد (٢٧٩-٢٨٩ هـ) يستفضل من كل سنة من سني خلافته بعد النفقات ، مما كان يحصله بيت مال الخاصة ألف ألف دينار ، حتى اجتمع في بيت المال تسعة آلاف ألف دينار ، وكان يريد أن يتممها عشرة آلاف ألف دينار ، ثم يسبكها ويجعلها نقرة واحدة ، ونذر عند بلوغ ذلك أن يترك عن أهل البلاد ثلث الخراج في تلك السنة . وأراد أن يطرح السيكة على باب العامة ليلبغ أصحاب الأطراف أن له عشرة آلاف ألف دينار وهو مستغن عنها ، فاخترته المنية قبل بلوغ الأمانة . ثم جاء المكتفي بعد المعتضد (٢٨٩ - ٢٩٥ هـ) فأبلغ المدخر إلى أربعة عشر ألف ألف دينار .

٢ - مال الخراج والضياح العامة الذي يرتفع من أعمال فارس وكرمان (بعد إسقاط النفقات)

- ويبلغ مقدار ذلك في كل سنة منذ عام ٢٩٩ إلى عام ٣٢٠ هـ (٩١١-٩٣٢ م) ثلاثة وعشرين ألف ألف درهم ، منها أربعة آلاف ألف درهم كانت تحمل إلى بيت مال العامة ، والباقي وهو تسعة عشر ألف ألف درهم إلى بيت مال الخاصة . ويجب أن نسقط من ذلك النفقات الحادثة التي تتطلبها هذه البلاد ، في عام ٣٠٣ هـ (٩١٥ م) أنفق الخليفة لفتحها ما يزيد على سبعة آلاف ألف درهم .
- ٣- أموال مصر والشام . وكانت جزية أهل الذمة مثلاً تحمل إلى بيت مال الخليفة باعتباره أمير المؤمنين لا إلى بيت مال العامة . وهذا ما يجب للخليفة نظرياً !
- ٤- المال الذي يؤخذ من المصادرة لأموال الوزراء المعزولين والكتّاب والعمال وما يحصل من ارتفاع ضيعاتهم ، والمال الذي يؤخذ من التركات^(١) .
- ٥- ما كان يحمل إلى بيت مال الخاصة من أموال الضياع والخراج بالسواد والأهواز والمشرق والمغرب .
- ٦- ما كان يستفضله الخلفاء ، فكان كل من الخليفين الأخيرين في القرن الثالث الهجري (وهما المعتضد والمكتفي) يستفضل في السنة ألف ألف دينار ، وكان سليل المقتدر أن يستفضل مثلاً ، فيكون مبلغه في خمس وعشرين ألف ألف دينار ، أعني نحواً من نصف ما خلفه الرشيد» .
- ومن هذا النص يبدو كم عدا من يسمون خلفاء من الملوك على أموال المسلمين العامة ؛ وكم بعدت سياسة المال عن أصول الإسلام ، وكم ارتفع الثراء والترّف في جانب والبؤس والشقاء في جانب ، وكم اختل المجتمع الإسلامي نتيجة بعده عن النهج الإسلامي ، وتنكره للمبادئ الإسلامية .

* * *

ولكن الواقع التاريخي للإسلام - على الرغم من هذا كله - استطاع أن يقرر عدة مبادئ أساسية في «سياسة المال» وأن يحقق الكثير من نظريات الإسلام ومبادئه على الرغم من النكسة التي أصابته في مطلع عهده ، على أيدي بني أمية .

استطاع الواقع التاريخي أن يقرر :

١- أن الفقراء أولى من أولي السابقة في الإسلام بالمال العام . وجاء في مسند أحمد بن حنبل : «حدثنا بكر بن عيسى ، حدثنا أبو عوانة عن المغيرة عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال : أتيت عمر بن الخطاب في أناس من قومي ، فجعل يفرض للرجل من

(١) كان الخليفة يرث مال الخدم ومن لا ولد له من موالي أسرة الخلافة . ولما كان هؤلاء في الغالب سادة ذوي مناصب تدر الرزق الكثير فإن مالا كثيراً كان يجري إلى خزنة الخليفة .

طيباً في أفين ويعرض عني . قال فاستقبلته فأعرض عني ، ثم أتيت من حيال وجهه فأعرض عني . قال : فقلت : يا أمير المؤمنين . أتعرفي ؟ قال : فضحك حتى استلقى لقفاه ، ثم قال : نعم والله إني لأعرفك . آمنت إذ كفروا ، وأقبلت إذ أدبروا ، ووفيت إذ غلدوا ، وإن أول صدقة بيضت وجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ووجوه أصحابه ، صدقه طيباً جئت بها إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . ثم أخذ يعتذر ، ثم قال : إنما فرضت لقوم أجهضت بهم الفاقة ، وهم سادة عشائريهم ، لما ينوبهم من الحقوق .

وهذه من عمر الذي آثر أولي السابقة في تقدير العطاء ، لها قيمتها ، ولها دلالتها . فالحاجة هي المبرر الأول للاستحقاق في المجتمع الإسلامي . وهو مبدأ عميق الدلالة في كراهة الإسلام للحاجة والفاقة ، وحثه على إزالتها أولاً قبل كل رعاية لأي اعتبار آخر .

٢ - أن الإسلام يكره تكديس الثراء في جانب والحرمان في جانب . وفي سبيل إزالة هذه الحالة يبيح لولي الأمر المسلم الذي ينفذ شريعة الله ، حرية التصرف . في المال العام . وهذا المبدأ وعاه الواقع التاريخي عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - في توزيع فية بني النضير على المهاجرين الفقراء خاصة - عدا رجلين فقيرين من الأنصار - حتى يعيد بعض التوازن للمجتمع الإسلامي في أول فرصة عرضت له . ثم جاء القرآن مصداقاً لهذه السابقة التاريخية : « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » .

وهذه السابقة لها دلالتها ولها قوتها . فولي الأمر المسلم وهو الذي ينفذ شريعة الله يملك دائماً أن ينخص الفقراء من المال العام ، بما يعيد التوازن إلى الجماعة الإسلامية ، وبما يحقق رغبة الإسلام في ألا توجد فوارق بين الطبقات تحل بهذا التوازن العام .

٣ - مبدأ الضريبة المتفاوتة حسب المقدرة والعجز .. فحين فرضت الجزية على الذميين جعلت بالفئات الآتية :

(أ) أغنياء ويؤخذ منهم ٤٨ درهماً عن كل رأس في العام .

(ب) أوساط ويؤخذ منهم ٢٤ درهماً .

(ج) فقراء يتكسبون ويؤخذ منهم ١٢ درهماً .

ولا تؤخذ جزية من مسكين يتصدق عليه ، ولا من عاجز عن العمل ، ولا من أعمى أو مقعد أو مجنون أو ذي عاهة على وجه العموم . ولا تجوز الجزية إلا على الرجال الأحرار العقلاء .. فلا جزية على امرأة أو صبي .

وحين وقعت المجاعة في عام الرمادة بسبب القحط ، لم يرسل عمر جباته ليقبضوا الزكاة ، بل ترك الناس حتى يرتفع الجذب ، فلما اطمأن الناس وعاد الرخاء ، بعث عماله فتقاضوا من القادرين حصتين : حصنة عن عام الرمادة ، وحصنة عن العام الحاضر ،

- وأعفى غيرهم ، ثم أمر أن ترد على هؤلاء إحدى الحصتين ، ويقدم العمال عليه بالثانية .
- ٤ - مبدأ عدم الحجز على الضروريات وفاء للضريبة ، وعدم استيفائها كذلك بالقوة .. قال علي بن أبي طالب لأحد عماله : « .. إذا قدمت عليهم ، فلا تبعن لهم كسوة ، شتاء ولا صيفاً ، ولا رزقاً يأكلونه ، ولا دابة يعملون عليها ؛ ولا تضربن أحداً منهم سوطاً واحداً في درهم ، ولا تقمه على رجله في طلب درهم ، ولا تبع لأحد منهم عرضاً في شيء من الخراج . فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو .. » (١) .
- ٥ - مبدأ « الرجل وحاجته » بجانب مبدأ « الرجل وبلاؤه » .. فقد فرض النبي - صلى الله عليه وسلم - للأعزب حظاً من الغنيمة وللمتزوج حظين . ولهذا الفرض دلالة في أن الحاجة مبرر كالجهد للعطاء . فجهد المتزوج في الجهاد كجهد الأعزب . ولكن حاجته مضاعفة . فضوعف له حظه . فالحاجة وحدها مبرر كاف للتملك في الإسلام . ولهذا قيمته في الضمان الاجتماعي .
- ٦ - مبدأ الضمان الاجتماعي العام لكل عاجز وكل محتاج . فقد فرض عمر للمولود مائة درهم ، فإذا ترعرع بلغ به مائتين ، فإذا بلغ زاده . وكان يفرض للقيط مائة ، ولوليه كل شهر رزقاً يعينه عليه ، ويجعل رضاعه ونفقته من بيت المال ، ثم يسويه عند كبره بسواه من الأطفال . وهذه سماحة من عمر توحيا سماحة الإسلام ، فاللقيط بريء ، لا يحمل وزر أبويه الجارمين . وقد أثبتنا من قبل كيف فرض لليهودي الأعمى ؛ وللمجذومين من النصرارى . وهي سماحة الإسلام في نفس عمر للناس جميعاً لا للمسلمين وحدهم ، وتأمين للمجتمع من غوائل الحاجة والعجز والحرمان .
- ٧ - مبدأ من أين لك هذا ؟ فلا حصانة للحاكم تمنع الجماعة أن تحاسبه على ما كسبه من مال ، ليتبين لها إن كان ذلك ماله أو مالها . وتقرير هذا المبدأ كفيلاً بأن يتردد الحاكم مرتين قبل أن يقدم على اغتيال المال العام . وقد قرره عمر مع ولاته جميعاً ، وأقره علي مع بعض الولاة .
- ٨ - مبدأ الزكاة العام الذي لم ينقض حتى في أشد العهود ظلاماً وفسوقاً عن روح الدين . فما من أحد أنكره نظرياً أو عملياً ، منذ حروب الردة في أوائل عهد أبي بكر . إلى أن غلبت المدنية الغربية في عصرنا الحاضر ، فنقض آخر مبدأ حي من مبادئ الإسلام !
- ٩ - مبدأ التكافل العام الذي يجعل كل أهل بلد مسؤولين مسؤولية مباشرة عن يتلفه الجوع ، مسؤولية جنائية يؤدون فيها الدية ، بوصفهم قتلة لذلك الذي أتلفه الجوع وهو بينهم مقيم . ومما يؤيد هذا المبدأ حق الجائع أو العطشان أن يقاتل من في يده الطعام والماء

(١) كتاب : « الخراج » لأبي يوسف .

حين يحشى على نفسه التلف ، فإذا قتله فلا دية عليه ولا عقاب .
١٠- مبدأ تحريم الربا ، والإنظار عند العسرة للمدين . ولقد ظل الربا محرماً حتى أباحته
المدنية المادية ، يحملها إلينا القانون الفرنسي ، وجعلته أصلاً من أصول الحياة الاقتصادية
العامّة ، في غير ما ضرورة ملجئة إلا انعدام العنصر الخلق في الحياة ، وانتفاء روح
التعاون والبر من صدور الناس . تلك الروح التي يجعلها الإسلام أساس المجتمع وركن
التعاون بين الناس .

وذلك كله غير تقاليد البر والمواساة والتكافل في المجتمع - عن غير طريق التشريع -
والماضي القريب الذي شهده آباؤنا - لا أجدادنا - في الريف الإسلامي في كل مكان ،
والذي ما تزال بقية منه حتى بعد أن طغت الحضارة المادية الغربية على العالم الإسلامي ،
يشهد بأثر الروح الإسلامي في المجتمعات الإسلامية ، حيث كان فيض ذلك الروح
يعني عن التشريع والإلزام . وهذه الأوقاف الكثيرة ، والحبوس المتنوعة ، التي صرفت
اليوم عن أهدافها ، واتبها الناهبون تحت مختلف العنونات والتعلات ، شاهد بعوامل
الرحمة والبر والتكافل والتأمين الاجتماعي في نفوس أجيال المسلمين البعيدة والقريبة ،
قبل أن تفسدها الحضارة المادية الجامدة ، القاسية القلب والشعور .
ولقد بلغت الرغبة في الضمان الاجتماعي للضعفاء مبلغاً جعلها تتجاوز الإنسان إلى الحيوان .
وقد حبست بعض الحبوس على ضعاف الحيوان لتتخذ لها المأوى ، وتنال الحماية من
التشرد والجوع !

* * *

هنا هو الإسلام على الرغم مما اعترض خطواته العملية الأولى ، من انحراف في تصور
معنى الحكم وسياسة المال كانت له آثار ضخام .
هنا هو الإسلام في واقعه التاريخي الذي حققه فعلاً . فأما الإسلام في مبادئه العامة ،
فهو على استعداد دائم للوفاء بالحاجات المتجددة في كل المجتمعات التي تقوم على أساسه ،
وتتخذ شريعته شريعة . وهو يني بهذه الحاجات في شمول وتوازن ، بريء من التخبطات
التي تتأرجح فيها التجارب البشرية والمذاهب البشرية بين التفريط والإفراط . والتي تكلف
البشرية ثمناً غالياً من الضحايا والتضحيات^(١) .
فأما حاضر الإسلام ومستقبله فستحدث عنهما في فصل آت .

(١) يراجع فصل «تخطيط واضطراب» في كتاب : «الإسلام ومشكلات الحضارة» للمؤلف

حاضر الإسلام ومُستقبله

نحن ندعو إلى استئناف حياة إسلامية ، في مجتمع إسلامي ، تحكمه العقيدة الإسلامية والتصور الإسلامي ، كما تحكمه الشريعة الإسلامية والنظام الإسلامي . ونحن نعلم أن الحياة الإسلامية - على هذا النحو - قد توقفت منذ فترة طويلة في جميع أنحاء الأرض ؛ وأن «وجود» الإسلام ذاته من ثم قد توقف كذلك ! ونحن نبجهر بهذه الحقيقة الأخيرة - على الرغم مما قد تحدثه من صدمة وذعر وخيبة أمل للكثيرين ممن لا يزالون يحبون أن يكونوا «مسلمين» ! - ونبجهر بها على هذا النحو في الوقت الذي ندعو فيه إلى استئناف حياة إسلامية ، في مجتمع إسلامي ، تحكمه العقيدة الإسلامية والتصور الإسلامي كما تحكمه الشريعة الإسلامية والنظام الإسلامي . ولا نرى أن في رؤية تلك الحقيقة والجمهور بها كذلك ما يدعو إلى خيبة الأمل ؛ أو اليأس من هذه الدعوة ومن هذه المحاولة . على العكس نرى أن الجهر بهذه الحقيقة المؤلمة - حقيقة أن الحياة الإسلامية قد توقفت منذ فترة طويلة في جميع أنحاء الأرض ، وأن «وجود» الإسلام ذاته من ثم قد توقف كذلك - نرى أن الجهر بهذه الحقيقة ضرورة من ضرورات الدعوة إلى الإسلام ، ومحاولة استئناف حياة إسلامية .. ضرورة لا مفر منها .

إن الأمر المستيقن في هذا الدين أنه لا يمكن أن يقوم في الضمير «عقيدة» . ولا في واقع الحياة «ديناً» إلا أن يشهد الناس : أن لا إله إلا الله . أي لا «حاكمة» إلا الله .. حاكمة تتمثل في قضائه وقلده كما تتمثل في شرعه وأمره - وهذه كلها سواء في كونها أساساً للعقيدة لا تقوم - ابتداء - في الضمير إلا به - كذلك هو لا يمكن أن يقوم في واقع الحياة «ديناً» إلا أن تتمثل العقيدة في نظام واقعي للحياة هو «الدين» ، فتفرد فيه شريعة الله بالهيمنة على حياة الناس جملة وتفصيلاً ؛ ويبرأ فيه الحاكم والمحكوم من ادعاء حق «الألوهية» عن طريق ادعاء حق «الحاكمة» ومزاولة التشريع فعلاً بما لم يأذن به الله ؛ مما يتخذ البشرية لأنفسهم من أنظمة وأوضاع وتشريعات وقوانين ؛ غير مستمدة من شريعة الله ، نصاً حين يوجد النص ، واجتهاداً - في حدود المبادئ العامة - حين لا يوجد النص .. طاعة لأمر الله سبحانه : «فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول - إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر» .. ونحن لا نحدد مدلول «الدين» ولا مفهوم «الإسلام» على هذا النحو من عند أنفسنا .. ففي مثل هذا الأمر الخطير ، الذي يترتب عليه تقرير مفهوم لدين الله ؛ كما يترتب عليه

الحكم بتوقف «وجود» الإسلام في الأرض اليوم ؛ وإعادة النظر في دعوى مئات الملايين من الناس أنهم «مسلمون» .. في مثل هذا الأمر لا يجوز أن يفتي الإنسان فيما يقصم الظهر في الدنيا والآخرة جميعاً !

إنما الذي يحدد مدلول «الدين» على هذا النحو ، ومفهوم «الإسلام» هو الله - سبحانه - إله هذا الدين ورب هذا الإسلام .. وذلك في نصوص قاطعة لا سبيل إلى تأويلها ولا الاحتيال عليها :

«إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ، أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ » ... (يوسف : ٤٠)
«وَأَنَّ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ، وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ » ... (المائدة : ٤٩).

«وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » ... (المائدة : ٤٥).
«فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً » ... (النساء : ٦٥).

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ . فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ، إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا » ... (النساء : ٥٩).

وكلها تقرر حقيقة واحدة . أنه لا إسلام ولا إيمان بغير الإقرار بالحاكمية لله وحده : والرجوع إليه فيما يقع عليه التنازع - مما لم يرد به نص - إذ لا رأي مع النص ولا نزاع ، والحكم بما أنزل - دون سواه - في كل شؤون الحياة ؛ والرضى بهذا الحكم رضياً قلبياً بعد الاستسلام له عملياً ... وأن هذا هو «الدين القيم» .. وهذا هو «الإسلام» الذي أراده الله من الناس .

وحين نستعرض وجه الأرض كله اليوم - على ضوء هذا التقرير الإلهي لمفهوم الدين والإسلام - لا نرى لهذا الدين «وجوداً» .. إن هذا الوجود قد توقف منذ أن تخلت آخر مجموعة من المسلمين عن أفراد الله سبحانه بالحاكمية في حياة البشر ؛ وذلك يوم أن تخلت عن الحكم بشريعته وحدها في كل شؤون الحياة .

ويجب أن نقرر هذه الحقيقة الأليمة ، وأن نهجر بها ، وألا نخشى خيبة الأمل التي تحدثها في قلوب الكثيرين الذين يحبون أن يكونوا «مسلمين» .. فهؤلاء من حقهم أن يستيقنوا : كيف يكونون مسلمين !

إن أعداء هذا الدين بذلوا طوال قرون كثيرة وما يزالون يبذلون ، جهوداً ضخمة مأكرة

خبيثة ، ليستغلوا إشفاق الكثيرين الذين يحبون أن يكونوا مسلمين ، من وقع هذه الحقيقة المريرة ، ومن مواجهتها في النور ! وتخرجهم كذلك من إعلان أن «وجود» هذا الدين قد توقف ، منذ أن تخلت آخر مجموعة مسلمة في الأرض عن تحكيم شريعة الله في أمرها كله ؛ فتخلت بذلك عن أفراد الله سبحانه بالحاكمية - [أو بالألوهية] - فهذه مرادفة لتلك ، أو لازمة لها لا تتخلف .

هؤلاء الأعداء الماكرون الخبيثاء يستغلون ذلك الإشفاق وهذا التخرج لتخدير مشاعر الكثيرين في الأرض ، الذين يحبون أن يكونوا «مسلمين» وإيهاهم أنهم ما يزالون «مسلمين» فعلاً ! وأن «الإسلام بخير» ! وأن الناس يمكن أن يكونوا «مسلمين» دون أن تحكمهم شريعة هذا الدين ؛ بل دون أن يعتقدوا أن الحاكمية لله وحده ، من ادعاها لنفسه فقد ادعى الألوهية ، وكفر ، وخرج من هذا الدين ! .

ولقد بلغ من تبجح هذا الخبث أن يكتب المستشرق «ولفرد كانتول سميث» كتاباً كاملاً تحت عنوان : «الإسلام في العصر الحديث» هدفه الأساسي هو إثبات أن «العلمانية» التركية ، التي قام بها «أتاتورك» ، هي «إسلامية» ! بل إنها هي «الحركة الإسلامية» ! الوحيدة الناجحة في تاريخ الفترة الحديثة ؛ وأن على «المسلمين» الذين يريدون استبقاء «وجود» الإسلام أن يحذوا حذوها ؛ بوصفها المحاولة الوحيدة الصحيحة !

كذلك بلغ الخبث من التبجح ! وكذلك ينبغي أن نجهر نحن بالحقيقة المقابلة ، التي قد يشفق منها الكثيرون ممن يحبون أن يكونوا مسلمين ؛ وممن يتخرجون أن يعلنوا أن وجود هذا الدين قد توقف .. لنبتل مفعول «المخدر» الخبيث ، الذي يجدر به أعداء هذا الدين محيي هذا الدين !!!

وينبغي كذلك ألا نخشى ما يحدثه إعلان هذه الحقيقة من خيبة أمل مريرة .. فنحن واثقون بعد ذلك أن «المستقبل لهذا الدين» ؛ وأن هذا التوقف عن الوجود لن يستمر . بل لن يطول ! وأن جميع الفقاعات التي ينفخ فيها الاستعمار الصليبي والصهيوني في هذه الأرض ستنفث كما تنفث الفقاعات دائماً مهما تكن ضخمة المظهر ، شديدة البريق !

إن هذا الدين الذي توقف - مؤقتاً - عن الوجود ؛ عميق الجذور في هذه التربة ؛ وهو أعمق من هذا في تربة الفطرة .. إن اثني عشر قرناً من الوجود الواقعي لهذا الدين في الأرض لن يمكن محوها من هذه الأرض .. وإن فطرة الله التي فطر الناس عليها لن تغلبها محاولات الاستعمار الصليبي والصهيوني !

إن «المستقبل لهذا الدين» في هذه الأرض التي تحققت فيها وجوده الفعلي أكثر من مائتين وألف عام ؛ وفي غيرها من الأرض أيضاً ، التي تصارع فيها الفطرة ما هو مفروض عليها من المذاهب والأنظمة والأحكام !

ذلك حاضر هذا الدين .. إن وجوده متوقف .. لأنه لا يوجد إلا بالمدلول الذي أراده الله له ؛ وهو أن يكون هو المهيمن وحده على حياة الناس كلها . وأن تتحقق به ألوهية الله - سبحانه - في الأرض تحقق هذه الألوهية في السماء . أي أن تتحقق عن طريق الإذعان لشريعته وأمره تحققها عن طريق قضائه وقدره .. تصديقاً لقول الله سبحانه :

« وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ » ..

وهذا هو مستقبله .. أمل عريض واثق في عودة هذا الدين إلى الوجود .. أمل يستند الوجود التاريخي الطويل ؛ ويؤكد الوجود « الفطري » الأصيل ..

إلا أن هذا الأمل العريض والواثق لا يجوز أن يقعدنا عن استعراض الأسباب التاريخية لذلك التوقف - الوقفي - واستعراض العقبات القائمة في وجه الوجود الفعلي . واستعراض الجهود الأولية اللازمة أو الممهدة لهذا الوجود الفعلي ..

لقد أشرنا من قبل إلى الهزة التي أصابت المجتمع المسلم وهو حديث عهد بالوجود ، وذلك فيما وقع من بني أمية من انحراف عن القمة التي كان المجتمع مستوياً عليها على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعهد الخلافة الراشدة .

فالآن نشير إشارات سريعة إلى أهم الصدمات التي واجهت هذا الدين بعد ذلك فثبت لها طوال هذه القرون .

ونحن واجدون أولها في قيام الدولة العباسية واعتمادها على عناصر حديثة العهد بالإسلام ، لم تخلص نيتها له بعد ، لما يعتدل فيها من عصبية قومية لا تزال جنورها كامنة ؛ فلما تقدم العهد بالدولة العباسية تركت العناصر التي قامت عليها والتي أخذت تندمج في الإسلام ، إلى عناصر أخرى قلوبها غلف من الترك والشراكسة والديلم وسواها . وهكذا ظلت الدولة تعتمد على عناصر مضادة لروح الإسلام ؛ وتتأثر بهذه العناصر بحكم اعتمادها عليها . فلم يكن إلا روح الإسلام مقاوماً لهذه العناصر ولسلطان الدولة معها ، بما يحمله من طاقة كامنة ، وحيوية عظيمة .

ثم كانت غزوات التتار المدمرة ، التي طغت على العالم الإسلامي ببربرية متوحشة ، لم يلبث الإسلام أن طواها في تياره ، وابتلعها فصارت بعض رواسبه ، ولكن بعد أن هزت هذا الروح الإسلامي هزة عنيفة ، وأثرت حتى في أوضاعه وتقاليده . إلا أن الأمة الإسلامية ظلت - على الرغم من تضعف الدولة أمام عاصفة التتار - قوية متماسكة الأواصر ، قائمة على أصول الدين مهما نلت عنها في بعض الجوانب الرسمية الخاصة .

وينبغي أن نذكر هنا أن الإمبراطورية الرومانية التي استغرق بناؤها ونموها نحو ألف عام ، انقضت وتفسخت في قرن واحد نتيجة لغزوات الهون والقوط ، فلم يبق منها سوى

بضعة معالم وإمارات ، على حين بقيت الدولة الإسلامية قائمة في رقعة فسيحة ، وهي الدولة التي لم يستغرق بناؤها سوى نصف قرن ، على الرغم من جميع النزاعات الداخلية بين الأسر الحاكمة ، والضربات الخارجية من التتار وغير التتار ، مما يشهد بحيوية الإسلام العظيمة في مواجهة تلك الظروف .

فإذا مضينا في تتبع الصدمات وجدنا صدمة الأندلس في الغرب ، بعد صدمة الحروب الصليبية في الشرق . وقد هزم الإسلام في الأولى وانتصر في الثانية ، وظل يعاني العداء الوحشي من الروح الصليبية منذ ذلك الحين ظاهراً ومستتراً حتى الآن .

ولكن الكارثة التي أطبقت على الإسلام إنما كانت في هذا العصر الحديث ، حين غلبت أوروبا على العالم ، وامتد ظل الاستعمار الصليبي ، وغشي العالم الإسلامي كله شرقاً وغرباً ، وأرصد لقتل الروح الإسلامية كل قواه ، مستمداً دفعته من العداء الصليبي الموروث ، ومن القوة المادية والثقافية التي يحملها ، مضافاً إليهما التضعضع الداخلي في قوة الأمة الإسلامية ، وابتعادها رويداً رويداً في هذا المدى الطويل عن تعاليم دينها ووصاياها .

وفي الحديث عن العداء الصليبي الكامن في النفس الأوربية للإسلام ينبغي ألا نخذعنا الظواهر ، وألا يستغفلنا التظاهر باحترام الحريات الدينية ؛ والقول بأن أوروبا ليست متحمسة للمسيحية اليوم تحمسها لها إبان الحروب الصليبية ، فليس هناك ما يدفعها إلى التحمس ضد الإسلام كما كانت في تلك الأيام !

إنها كلها خدع وأضاليل . وما كان اللورد أُلنبي إلا مثلاً لضمير أوروبا كلها ، وهو يدخل بيت المقدس في الحرب العظمى الماضية فيقول : « اليوم فقط انتهت الحروب الصليبية » ! وما كان الحاكم العام للسودان إلا ممثلاً لهذا الضمير ، وهو يضع كل قوى الحكومة تحت تصرف المبشرين في جنوب السودان ، ويمنع أي تاجر مسلم أن يمر هناك مجرد مرور . وقد حدث أن موظفاً يقي في الجنوب أمداً طويلاً وطلب نقله إلى الشمال فلم يجب ، فهدهته الحيلة أن يرفع صوته بالأذان للصلاة فكان هذا إيذاناً بنقله في الغداة !

وانجلترا هي أشد الدول الأوربية تسامحاً وإغضاء ولباقة في معالجة مسائل الأديان . وقد يعجب البعض لأن تظل هذه الروح التعصبية ضد الإسلام قوية إلى هذا الحد في الشعور الأوربي ، بعد ما تنكرت أوروبا للمسيحية ، ولم تعد صيحات الحجاج والقديسين هي التي تملأ سمعها كما كانت أيام الحروب الصليبية ، ولكن هذا العجب يزول حين نلقي بالنار إلى حقيقتين واقعيتين .

الحقيقة الأولى : « أن الشر الذي بعثه الصليبيون لم يقتصر على صليل السلاح ، ولكنه كان قبل كل شيء وفي مقدمة كل شيء شراً ثقافياً . لقد نشأ تسميم العقل الأوربي عما شوّهه قادة الأوربيين من تعاليم الإسلام ومثله العليا أمام الجموع الجاهلة في الغرب . وفي

ذلك الحين استقرت تلك الفكرة المضحكة في عقول الأوربيين ، من أن الإسلام دين شهوانية وعنف حيواني ، وأنه تمسك بفروض شكلية ، وليس تزكية للقلوب وتطهيراً لها ؛ ثم بقيت هذه الفكرة حيث استقرت . وفي ذلك الحين أيضاً نبز الرسول محمد بقولهم «كلي»^(١) .

«لقد بذرت بنور البغضاء .. إن حمية الصليبيين الجاهلية كان لها ذيوها في أماكن كثيرة من أوروبا ، فشجع ذلك نصارى الأندلس على الحرب لإنقاذ بلادهم من «نير الوثنيين» ! وأما تدمير أسبانية المسلمة (الأندلس) فقد اقتضى قروناً كثيرة حتى تم . ولما تطاول أمد هذا القتال على وجه الحصر ، أخذ الشعور ضد الإسلام في أوروبا ينشب جنوره ثم يثبت . ولقد انتهى باستئصال شأفة العهد الإسلامي في اسبانية بعد اضطهاد بالغ في الوحشية والقسوة مما لم يشهده العالم قط ؛ وإن كانت أصدقاء الفرح قد تجاوزت في أوروبا على إثر ذلك ، مع العلم بأن النتائج التي تلتها كانت القضاء على العلوم والثقافة ، والتبدل بها جهل العصور الوسطى وخشوتها .

«ولكن قبل أن يتاح لصدى هذه الحوادث أن يخفت في اسبانية حدث حدث ثالث عظيم الأهمية ، زاد في فساد الصلات بين العالم الغربي وبين الإسلام ، ذلك هو سقوط القسطنطينية في يد الأتراك . لقد كانت أوروبا ترى بقية من الزهو اليوناني والروماني القديم على بيزنطيوم (القسطنطينية) وكانت تنظر إليها على أنها حصن أوروبا ضد برايرة آسيا . وبسقوط القسطنطينية فتح باب أوروبا على مصراعيه للسيل الإسلامي . وفي القرون التي تلت والتي امتلأت بالحروب ، لم تبق عداوة أوروبا للإسلام قضية ذات أهمية ثقافية فحسب بل ذات أهمية سياسية أيضاً . وهذا زاد في اشتداد تلك العداوة .

«ومع هذا كله فإن أوروبا قد استفادت كثيراً من هذا النزاع . إن «النهضة» أو إحياء الفنون والعلوم الأوربية باستمدادها الواسع من المصادر الإسلامية والعربية على الأخص ، كانت تعزى في الأكثر إلى الاتصال المادي بين الشرق والغرب . لقد استفادت أوروبا أكثر مما استفاد العالم الإسلامي ، ولكنها لم تعترف بهذا الجميل ، وذلك بأن تنقص من بغضائها للإسلام ، بل كان الأمر على العكس ، فإن تلك البغضاء قد نمت مع تقدم الزمن ، ثم استحالت عادة . ولقد كانت هذه البغضاء تغمر الشعور الشعبي كلما ذكرت كلمة «مسلم» .

(١) «وازن بين صورة Mahomed Mahound بصورة Ma إن Ma ما : ضمير الملك للمتكلم (ضمير جر) و Hound هاوند - من هوند Hund الجرمانية بمعنى الكلب : وقد كان أولئك النايزون يتلاعبون بظاهر اللفظين : ماهومد وماهوند» .. كتاب «الإسلام على مفترق الطرق» تأليف ليوبولد فايس (محمد أسد) وترجمة الدكتور عمر فروخ .

ولقد دخلت في الأمثال السائرة عندهم حتى نزلت في قلب كل أوربي رجلاً كان أو امرأة . وأغرب من هذا كله أنها ظلت حية بعد جميع أدوار التبدل الثقافي . ثم جاء عهد الإصلاح الديني حين انقسمت أوروبا شيعاً ؛ ووقفت كل شعبة مدججة بسلاحها في وجه كل شعبة أخرى ؛ لكن العداء للإسلام كان عاماً فيها كلها . بعدئذ جاء زمن أخذ الشعور الديني فيه يخبو ، ولكن العداء للإسلام استمر . وإن من أبرز الحقائق على ذلك أن الفيلسوف والشاعر الفرنسي فولتير ، وهو من ألد أعداء النصرانية وكنيستها في القرن الثامن عشر ، كان في الوقت نفسه مبغضاً مغالياً للإسلام ولرسول الإسلام . وبعد بضعة عقود جاء زمن أخذ فيه علماء الغرب يدرسون الثقافات الأجنبية ويواجهونها بشيء من العطف ؛ أما فيما يتعلق بالإسلام فإن الاحتمار التقليدي أخذ يتسلل في شكل تحزب غير معقول إلى بحوثهم العلمية ؛ وبقي هذا الخليج الذي حفزه التاريخ بين أوروبا والعالم الإسلامي غير معقود فوقه يجسر . ثم أصبح احتقار الإسلام جزءاً أساسياً في التفكير الأوربي . والواقع أن المستشرقين الأولين في العصر الحديث كانوا مبشرين نصارى يعملون في البلاد الإسلامية ؛ وكانت الصورة المشوهة التي اصطنعوها من تعاليم الإسلام وتاريخه مدبرة على أساس يضمن التأثير في موقف الأوربيين من «الوثنيين» . غير أن هذا الالتواء العقلي قد استمر مع أن علوم الاستشراق قد تحررت من نفوذ التبشير ، ولم يبق لعلوم الاستشراق هذه عذر من حمية دينية جاهلية تسيء توجيهها . أما تحامل المستشرقين على الإسلام فغريزة موروثه ، وخاصة طبيعية ، تقوم على المؤثرات التي خلقتها الحروب الصليبية ، بكل ما لها من ذيول في عقول الأوربيين الأولين .

«ولقد يتساءل بعضهم فيقول : كيف يتفق أن نفوراً قديماً مثل هذا - وقد كان دينياً في أساسه وبمكناً في زمانه بسبب السيطرة الروحية للكنيسة النصرانية - يستمر في أوروبا في زمن ليس الشعور الديني فيه إلا قضية من قضايا الماضي ؟

«ليست مثل هذه المعضلات موضع استغراب أبداً ، فإنه من المشهور في علم النفس أن الإنسان قد يفقد جميع الاعتقادات الدينية التي تلقنها في أثناء طفولته ، بينما تظل بعض الخرافات الخاصة - والتي كانت من قبل تلدور حول تلك الاعتقادات المهجورة - في قوتها ، تتحدى كل تعليل عقلي في جميع أدوار ذلك الإنسان ، وهذه حال الأوربيين مع الإسلام : فعلى الرغم من أن الشعور الديني الذي كان السبب في النفور من الإسلام قد أدخل مكانه في هذه الأثناء ، لاستشراف حياة أكثر مادية ، فإن النفور القديم نفسه قد بقي عنصراً من الوعي الباطني في عقول الأوربيين . وأما درجة هذا النفور من القوة ، فإنها تختلف بلا شك بين شخص وآخر ، ولكن وجوده لا ريب فيه . إن روح الحروب الصليبية - في شكل مصغر

على كل حال - ما زال يتسكع فوق أوروبا ، ولا تزال مدينتها تقف من العالم الإسلامي موقفاً يحمل آثاراً واضحة لذلك الشبح المستميت في القتال» (١) .

والحقيقة الثانية : أن الاستعمار الأوربي والأمريكي الصليبي لا يملك أن يغفل من حسابه أن الروح الإسلامي صخرة مقاومة لمد الاستعمار ؛ وأنه لا مفر من تحطيم هذه الصخرة أو زحزحتها على الأقل ؛ ولا عبرة بما يقوله بعض المخلوعين أو المأجورين من أن أوروبا لا يههما الدين ، ولا تراه مصدر قوة ، ولا تخشى من العالم الإسلامي إلا قوته المادية . فالدين في حقيقته قوة روحية لها حسابها في تجديد القوى المادية ؛ فوق أن الإسلام بالذات غير المسيحية ، فهو يأمر بإعداد القوى المادية ويحض على المقاومة والكفاح ، وينذر المستسلمين والمستضعفين بسوء المآل في الدنيا والآخرة : «وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ» (٢) .. «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ» (٣) .. «فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ» (٤) .. «وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . إِنْ يَمَسُّكُمْ كَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ كَرْحٌ مِثْلُهُ» (٥) .

فالدين قوة روحية وتنظيمية ودعوة إلى قوة مادية ؛ والدين صخرة مقاومة ودعوة إلى شدة المقاومة . فلا مفر للاستعمار الأوربي والأمريكي أن يكون عدواً لهذا الدين .. كل ما هنالك أن مظاهر العداء تختلف بحسب أساليب كل أمة في الاستعمار ؛ ثم بحسب الظروف والأحوال . ففرنسا مثلاً تعلنها حرباً صريحة سافرة في المغرب العربي كله على الإسلام باسم «الظهير البربري» أو بأي اسم آخر . ويعلن ممثلوها في دمشق أنهم أحفاد الصليبيين جهاراً نهاراً . وانجلترا تراوغ فتسلك طريقها خلسة إلى معاهد التعليم في مصر لتتشيء عقلية عامة تحقر كل مقومات الحياة الإسلامية بل الشرقية ؛ فإذا تم لها تكوين جيل من المعلمين بهذه العقلية ، أطلقتهم في المدارس وفي دواوين المعارف يصبغون عقلية الأجيال هذه الصبغة ، ويضعون المناهج والخطط مؤدية إلى تكوين هذه العقلية ، مع المحافظة التامة على إبعاد العناصر التي تمثل الثقافة الإسلامية عن مراكز التوجيه في الوزارة . وبذلك تستغني عن مواجهة الشعور الديني بالعداوة السافرة ، إذ تدع هذه المهمة لفريق كبير ذي أثر بعيد في تكوين العقلية المصرية العامة .. أما في السودان الجنوبي فلا نجد حاجة إلى هذه

(٣) سورة النساء [١٤٤] .

(٤) سورة النساء [٧٤] .

(٥) سورة آل عمران [١٣٩-١٤٠] .

(١) عن كتاب «الإسلام على مفترق الطرق» تأليف ليوبولد

فايس (محمد أسد) وترجمة الدكتور عمر فروخ .

(٢) سورة الأنفال [٦٠] .

المواربة ، فتتفم موقفها الذي وصفناه من المبشرين المسيحيين والتجار المسلمين ! وأمريكا تقم الأوضاع والأنظمة التي تسحق الإسلام سحقاً بكل مقوماته العقيدية والخلقية والحركية في جميع أنحاء العالم الإسلامي ..

وهكذا سارت كل دولة مستعمرة على طريقة في مقاومة هذا الدين وخنقه منذ قرون مضت ؛ وما تزال تسير على خطة متعاونة في صميمها تبدو في موقف الأمم الغربية من كل قضية تواجه فيها الإسلام من قريب أو من بعيد !

والذين يحسبون أن نفوذ اليهود المالي في الولايات المتحدة وسواها هو الذي يوجه الغربيين هذا التوجيه ؛ والذين يحسبون أن المطامع الإنجليزية والمكر الأنجلوسكسوني هو الذي يوجه الموقف ؛ والذين يحسبون أن الصراع بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية هو الذي يؤثر .. كل أولئك يغفلون عنصراً حقيقياً في المسألة يضاف إلى هذه العناصر جميعاً ، هو الروح الصليبية التي تحملها دماء الغربيين ، والتي تندس في عقلمهم الباطن ، مضافاً إليها الخوف الاستعماري من الروح الإسلامي ، والعمل على تحطيم قوة الإسلام ، حيث يربط الغربيين جميعاً شعور موحد ومصصلحة موحدة في تحطيمها ، تجمع بين روسيا الشيوعية وأمريكا الشمالية ! ولا ننسى دور الصهيونية العالمية في الكيد للإسلام وتجميع القوى ضده في العالم الاستعماري الصليبي والعالم المادي الشيوعي على السواء . وهو الدور المستمر الذي قام به اليهود دائماً منذ هجرة الرسول إلى المدينة وقيام دولة الإسلام !

والعجيب أن روح الإسلام على الرغم من جميع هذه الصدمات التي واجهته منذ الفترة الأولى في حياته إلى اليوم ، وعلى الرغم من معالجة الصدمات له وأثر ذلك في كيانه الوليد ؛ ثم على الرغم من غلبة الحضارة الغربية اليوم بقوتها المادية والثقافية ، مما أحال بعض من يحملون أسماء المسلمين أدوات هدم وتحطيم للإسلام في أيدي المستعمرين وهم مستريحون ! على الرغم من هذا كله ظلت روح الإسلام في ذاتها سليمة ، وظلت طاقته الكامنة تؤثر في مجرى الحياة الإنسانية بصفة عامة ؛ وتؤثر في صبوغ السياسات العالمية وتوجيهها منذ أربعة عشر قرناً إلى اليوم ؛ فإما من حركة سياسية أو حرية في العالم لم يحسب فيها للإسلام حساب ؛ حتى في عصور الضعف والفرقة وتخلخل الحياة الروحية والاجتماعية والاقتصادية في العالم الإسلامي .

ولقد انقضت فترة الخمول والاضمحلال ؛ وأخذ المد الإسلامي في الظهور في كل مكان على الرغم من الضربات الساحقة التي توجه إلى طلائع البعث الإسلامي في كل مكان ؛ وهي مظاهر لا يمكن إغفالها ، على الحيوية الكامنة في الإسلام ، وعلى أن رصيده المدخر يكفي لاستئناف حياة إسلامية جديدة ، لا تقوم على مجرد الرغبة والتفاؤل ، بل على أسس عملية وواقعية كذلك ظاهرة للعيان ، هي اليوم في دور التجمع والاستعداد على الرغم مما

يبدو أحياناً من عوامل المقاومة والانتكاس ، فما هي إلقاءات تنفقع ، أو سحابة صيف تنفقع !

ولكنني على الرغم من إيماني إيماناً مطلقاً بحتمية استئناف الحياة الإسلامية في العالم الإسلامي ، وباستعداد الإسلام لأن يكون نظاماً عالمياً - لا محلياً - في المستقبل .. فإني لأحب أن أندفع وراء خيال جامع ، فأقرر أن هذا سهل ميسور !

كلا فهناك عراقيل شتى وضخمة ، كما أن هناك أعمالاً عظيمة يجب أن تم قبل أن يصبح استئناف الحياة الإسلامية الصحيحة ميسوراً في المجتمع الإسلامي ذاته . وتقدير تلك العوائق الضخمة ، والتنبيه إلى هذه الأعمال الواجبة أمر يوجب الشعور الحقيقي بعظمة الغاية التي نهدف إليها ، وبثقل التبعة التي تنتظر من ينهض لهذه الغاية .

وليس يكفي أن يبعث المرء بالصيحة المدوية في حماسة فوارة ، ليصبح الأمل واقعاً والرجاء حقيقة ، إن لم يقدر كل العقبات وكل التبعات ، وينبذ من يبعث إليهم بصيخته إلى الجهد الضخم الذي يطلب إليهم أن يبذلوه .

وطبيعي أن انفراج المسافة بين سياسة الحكم وروح الإسلام فترة طويلة من الزمان ، يجعل العودة إلى السياسة المستمدة من هذا الروح أصعب ؛ لأن جهاز الدولة والمجتمع ، وقواعد الحياة بكل مقوماتها ، والاتجاه النفسي والعقلي .. كلها تقوم على أسس معينة يصعب تغييرها قبل بذل جهود ضخمة طويلة . وكلما امتد الزمن زادت هذه الصعوبة ، واحتاجت إلى جهود أضخم وأطول .

ثم يضاف إلى عامل الزمن الطويل عامل آخر حاضر ؛ وهو أننا لا نعيش في هذا العالم وحدنا ، ولا نعيش كذلك في عزلة عنه . وتشابك مصالحنا وقضايانا مع هذا العالم الذي تسيطر عليه حضارة معينة ، ذات عقلية مناقضة تماماً لعقلية الإسلام - كما سنين فيما بعد - يجعل خطواتنا في سبيل استئناف حياة إسلامية صحيحة ، خطوات بطيئة من جهة ، وذات تكاليف علينا من جهة أخرى .

ومما يزيد هذا العامل الأخير أهمية ، أن هذا العالم الغربي الذي تشابك مصالحنا معه أقوى منا في الوقت الحاضر ، وليست لنا السيطرة عليه أو القوة المكافئة لقوته كما كنا في أول عهد الإسلام ؛ ثم هو في الوقت ذاته علو لنا ، وعدو لدينا بوجه خاص . لذلك لن يدعنا نشئ نظاماً إسلامياً من جديد ، ونستأنف حياة إسلامية صحيحة ، ما لم نبذل جهوداً مضاعفة ، كان يمكن الاقتصاد فيها لو كانت لنا السيطرة على العالم الغربي أو القوة المكافئة لقوته ، أو لو كان هو صديقاً لنا ، ولدينا الذي نريد العودة إليه .

إلا أن هذا كله لا يعني أن العودة إلى النظام الإسلامي مستحيلة . وكل ما يعنيه أنها عمل عسير ضخم ، في حاجة إلى جهود غير عادية ؛ وقبل كل شيء في حاجة إلى حماسة في

الإيمان به ؛ وجرأة في اقتحام العقبات المرصوفة في طريقه ؛ وصبر على الجهد الشاق الواجب له ، وثقة في ضرورته للعالم الإسلامي وللعالم الإنساني كله ، وعقلية إنشائية مبتكرة ، ليست وظيفتها مجرد ترقيع الواقع ، بل إنشاء واقع جديد كامل غير مرقع !
ولعله من الحقائق ذات القيمة في هذا المجال ، أن نشير إلى أن الحضارة الغربية الراهنة قد قادت العالم إلى حربين شاملتين خلال ربع قرن ؛ كما قادته بعد الحرب الثانية إلى انقسام بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وإلى تهديد دائم بحرب ثالثة ؛ وإلى اضطرابات في كل مكان ، وإلى جوع وعري وبؤس في ثلاثة أرباع المعمورة . وأن النظام العالمي كله اليوم في حالة تخلخل واضطراب وبحث عن أسس جديدة ، وتنقيب عن زاد روحي يرد إلى الإنسانية تقمها بالمبادئ الإنسانية .

ولا ينبغي - مع هذا - أن نتفائل أكثر مما يجب باستعداد العالم الغربي لقبول أسس حضارتنا الإسلامية ، فهذا موضوع آخر .. نعم إن رجلاً كبرنارد شو يقول : إن العالم الغربي قد أخذ يتجه هذا الاتجاه ، ويتنبأ بأنه في الطريق إليه فيقول :

« لقد تنبأت بأن دين محمد سيكون مقبولاً لدى أوروبا غداً ، وهو قد بدأ يكون مقبولاً لديها اليوم .. لقد عمد رجال الإكليروس في العصور الوسطى إلى تصوير الإسلام في أحلك الألوان ؛ وذلك بسبب الجهل أو بسبب التعصب الدميم . والواقع أنهم كانوا يسرفون في كراهية محمد وكراهية دينه ويعلمونه خصماً للمسيح . أما أنا فأرى واجباً أن يدعى محمد منقذ الإنسانية ، وأعتقد أن رجلاً مثله إذا تولى زعامة العالم الحديث نجح في حل مشكلاته ، وأحل في العالم السلام والسعادة . وما أشد حاجة العالم إليهما !

« لقد أدرك مفكرون منصفون قاموا في القرن التاسع عشر ، ما لدين محمد من قيمة ذاتية . من هؤلاء : كارليل ، وجوته ، وجييون ... بذلك حدث تحول صالح في موقف أوروبا من الإسلام . وقد تقدمت أوروبا تقدماً كبيراً في هذا القرن المتمم العشرين ، فبدأت تحب عقيدة محمد . ولعلها تذهب في القرن التالي إلى أبعد من ذلك فتعترف بجلوى هذه العقيدة لحل مشاكلها .. وقد دان كثيرون من قومي ومن أهل أوروبا بدين محمد في الحاضر . وهذا يجعلنا قادرين على أن نقول : إن تحول أوروبا إلى الإسلام قد بدأ »^(١) .

ولكننا نرى أن نبوءة برنارد شو لا تزال مجرد نبوءة - إن لم تكن مخدراً لشعور المسلمين ليطمثنوا وينتظروا اعتناق الأوربيين لدينهم ! - وعلى كل حال فإن انتظار تحققها سابق على الأقل لأوانه لسبيين رئيسيين :

أولهما : هو هذا العداء الموروث للإسلام في أعماق الطبيعة الأوربية والأمريكية ؛ والذي

(١) عن كتاب « حياة محمد » لميكل نقلاً عن مجلة نور الإسلام عدد ٤٠ ص ٥٧٢ سنة ١٣٥٣ هـ .

يغذيه في العصر الحديث تعارض مصلحة الاستعمار الغربي والشرقي مع وجود هذه العقبة في طريقه .

وثانيهما : أن العقلية الأوربية تأصلت على أسس مادية ، أثر الفكرة الروحية فيها ضئيل ، منذ الحضارة الرومانية إلى العصر الحديث . وهذا القول يحتاج إلى تفصيل لا تقتصر فائدته على دلالة في هذا الموضوع ، بل تمتد إلى الإجابة على هذا السؤال الهام : هل يمكن أن تتعاون الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية ؟ وما حدود هذا التعاون ؟

لقد قلنا في أوائل هذا الكتاب : إن أوروبا لم تكن مسيحية في يوم من الأيام . وذلك بسبب أن طبيعة الصراع فيها على رقعة من الأرض صغيرة ضئيلة ، جعلت مبادئ المسيحية السمحة لا تمتد جذورها في تلك التربة العسوية ؛ وذلك فوق ما في طبيعة المسيحية من تزداد وعدم احتفال بالحياة الدنيا . فالآن نضيف إلى هذين العاملين عاملاً ثالثاً أشرنا إليه هناك إشارة عابرة ؛ وهو وجود الإمبراطورية الرومانية العريقة في طريق المسيحية ، وبقاء تعاليم الإمبراطورية أساساً للحضارة الأوربية الحديثة ، على الرغم من انتقال المسيحية إليها ، إذ ظلت هذه على هامش الحياة .

ونقتطف هنا فقرات من كتاب « الإسلام على مفترق الطرق » نجد فيها الكفاية والغناء : « كانت الفكرة التي تقوم عليها الإمبراطورية الرومانية .. الاجتياح بالقوة ، واستغلال الأقوام الآخرين لفائدة الوطن الأم وحده . وفي سبيل الترفيه عن فئة ممتازة لم ير الرومانيون في عنفهم سوءاً ، ولا في ظلمهم انحطاطاً . وإن « العدل الروماني » الشهير كان عدلاً للرومانيين وحدهم . ومن البين أن اتجاهها كهذا كان ممكناً فقط على أساس إدراك مادي خالص للحياة وللحضارة ، إدراك مادي هذب على التأكيد ذوق فكري ولكنه على كل حال بعيد عن جميع القيم الروحية . إن الرومانيين في الحقيقة لم يعرفوا الدين ؛ وإن ألهم التقليدي لم تكن سوى محاكاة شاحبة للخرافات اليونانية . لقد كانت أشباحاً سكت عن وجودها حفظاً للعرف الاجتماعي ؛ ولم يكن يسمح لها قط بالتدخل في أمور الحياة الحقيقية ؛ بل كان عليها أن تنطق بالرجز على ألسنة عرافها إذا سئلت مثل ذلك ، ولكن لم يكن ينتظر منها أن تمنح البشر شرائع خلقية !

« تلك كانت التربة التي نمت فيها المدينة الغربية الحديثة . ولقد عملت بلا شك مؤثرات أخرى كثيرة في أثناء تطورها ، ثم إنها بطبيعة الحال قد بدلت وحورت في ذلك الإرث الثقافي الذي ورثته عن رومية في أكثر من ناحية واحدة . ولكن الحقيقة الباقية أن كل ما هو اليوم حقيقي في الاستشراف الغربي للحياة والأخلاق يرجع للمدينة الرومانية . وكما أن الجوف الفكري والاجتماعي في رومية القديمة كان نفعياً بحتاً ولا دينياً - لا على الاقراض

بل الحقيقة - فكذلك هو الجو في الغرب الحديث . ومن غير أن يكون لدى الأوربي برهان على بطلان الدين المطلق ، ومن غير أن يسلم بالحاجة لمثل هذا البرهان .. ترى التفكير الأوربي الحديث - بينما هو يتسامح بالدين وأحياناً يؤكد أنه عرف اجتماعي - يترك ، على العموم ، الأخلاق المطلقة خارج نطاق الاعتبارات العملية . إن المدنية الغربية لا تجحد الله البتة ، ولكنها لا ترى مجالاً ولا فائدة لله في نظامها الفكري الحالي . لقد اصطنعت فضيلة من العجز الفكري في الإنسان ، أي من عجزه عن الإحاطة بمجموع الحياة . وهكذا يميل الأوربي الحديث إلى أن ينسب الأهمية العملية فقط إلى تلك الأفكار التي تقع في نطاق العلوم التجريبية وتلك التي ينتظر منها على الأقل أن تؤثر في صلات الإنسان الاجتماعية بطريقة ملموسة . وبما أن قضية وجود الله لا تقع تحت هذا الوجه ولا تحت ذلك ، فإن العقل الأوربي يميل بداءة إلى إسقاط «الله» من دائرة الاعتبارات العملية !

«وهنا يعرض سؤال : كيف يمكن لهذا الاتجاه أن يتفق وطريقة التفكير المسيحي ؟ أليست النصرانية - المفروض فيها أن تكون الهيكل الروحي للمدنية الغربية - عقيدة مبنية على الأخلاق المطلقة كما هي الحال في الإسلام ؟ لا شك في أنها كذلك . ولكن حينئذ لا يمكن أن يكون ثمة خطأ أفدح من أن نعتبر أن المدنية الغربية الحديثة نتاج النصرانية . إن الأسس الفكرية الحقيقية في الغرب يجب أن تطلب في فهم الرومانين القدماء للحياة على أنها قضية منفعة خالية من كل استشراف مطلق ؛ ويمكن التعبير عنها كما يلي : بما أننا لا نعرف شيئاً معيناً - من طرق الاختبار العلمي والتقدير في الحساب - لا عن أصل الحياة الإنسانية ولا عن مصيرها بعد موت الجسد .. فإن من الخير لنا أن نحصر قوانا في وجوه إمكاننا المادي والفكري ، من غير أن نسمح لأنفسنا بأن نقيد بالأخلاق المطلقة والقضايا الأدبية المبنية على دعاوى تتحدى الأدلة العلمية . فلا ريب إذن في أن هذا الاتجاه الذي تتميز به المدنية الغربية الحديثة ، لا يجد قبولاً في التفكير الديني المسيحي كما لا يجد قبولاً في الإسلام أو في كل دين آخر ، وذلك لأنه لا ديني في جوهره . وهكذا تكون نسبة نتاج المدنية الغربية الحديثة إلى النصرانية خطأ تاريخياً عظيماً . إن النصرانية ساهمت في جزء يسير جداً من الرقي العلمي المادي الذي فاق به الغرب ، في مدينته الحاضرة ، كل ما سواه . وفي الحق أن ذلك النتاج قد برز من كفاح أوروبا المتطاوّل للكنيسة المسيحية ولاستشرافها للحياة .. ثم إن للنصرانية اليوم في نظر السواد الأعظم معنى شكلياً فقط كما كانت حال آلهة رومية ، تلك الآلهة التي لم يكن يسمح لها ، ولا ينتظر منها ، أن يكون لها نفوذ حقيقي ما على المجتمع . ولا ريب في أنه لا يزال في الغرب أفراد عديليون يشعرون ويفكرون على أسلوب ديني ، ويبدلون جهود القانط حتى يوفقوا بين معتقداتهم وبين روح حضارتهم ؛ ولكن هؤلاء شواذ فقط ، إن الأوربي العادي - سواء عليه أكان ديمقراطياً أم فاشياً أم بلشفيّاً ،

صانعاً أم مفكراً - يعرف ديناً إيجابياً واحداً هو التبعيد للرقى المادي ، أي الاعتقاد بأن ليس في الحياة هدف آخر سوى جعل هذه الحياة نفسها أيسر فأيسر ، أو كما يقول التعبير الدارج : « طليقة من ظلم الطبيعة » . إن هياكل هذه الديانة إنما هي المصانع العظيمة ودور السينما والمختبرات الكيماوية وباحات الرقص وأماكن توليد الكهرباء ؛ وأما كهنة هذه الديانة فهم الصيارفة والمهندسون وكواكب السينما وقادة الصناعات وأبطال الطيران . وإن النتيجة التي لا مفر منها في هذه الحال هي الكدح لبلوغ القوة والمسرّة ؛ وذلك يخلق جماعات متخاصمة مدججة بالسلاح ، ومصممة على أن يفني بعضها بعضاً حيناً تتصادم مصالحها المتقابلة . أما على الجانب الثقافي فنتيجة ذلك خلق نوع بشري تنحصر فلسفته الأخلاقية في مسائل الفائدة العملية ، ويكون أسمى فارق لديه بين الخير والشر إنما هو التقدم المادي .. انتهى .

والخلاصة لهذا كله أن الضمير الأوربي الحالي ليس على استعداد لاستشعار روح الإسلام والاستعانة به في حل مشكلات الإنسانية . وإن يكن ذلك ليس مستحيلاً بعد عدة انقلابات وتطورات أخرى ؛ وبعد أن يبدأ العالم الإسلامي ذاته في استئناف حياة إسلامية واضحة المعالم ، مستقلة الأسس ، يجد فيها الغرب الواقعي التفكير ، حقائق عملية قائمة تجذب حسه ؛ وتعديل تفكيره . وإن كان اعتقادي الخاص أن أجيالاً متطاوله ستقضي قبل أن يستطيع الغرب استشعار روح الإسلام على نحو من الأنحاء .

والخلاصة لهذا كله كذلك أن أسلوب التفكير الإسلامي القائم على الغايات الخلقية للأعمال ، لا يستطيع الالتقاء بأسلوب التفكير الغربي الحاضر القائم على الغايات النفعية للأخلاق ؛ وهذا ما يجب علينا أن نحسب حسابه ، ونحن نعمل لتحقيق حياة إسلامية سليمة ، فلا نحاول ترقيع هذه الحياة باستعارات نستوردها من الخارج ، لأن هذه الرقع لن تستقيم مع نسيج تفكيرنا الأصيل .

والذين يريدون من أصحاب الدعوة إلى الإسلام أن يستعبروا مناهج الفكر الغربية يسلمون بالهزيمة منذ الجولة الأولى حين يحاولون تجديد حياتهم باستعارة الطرق الغربية في التفكير والحياة والسلوك ؛ وينتهون إلى وأد الحياة التي يعملون لإحيائها ، لأنهم منذ الخطوة الأولى يعدلون عن طريقها الطبيعي الوحيد ، وهو أن يفكروا على أسس إسلامية تجعل العنصر الأخلاقي أصيلاً في بناء الحياة ؛ وتنظر للغايات الخلقية للعمل ، ولا تجعل المنفعة هي الغاية العليا للأخلاق .

ولقد رأينا في الفصول الأولى من هذا الكتاب ، أن الإسلام يحقق غايات الحياة الصالحة كلها ، وهو يحافظ على العنصر الأخلاقي فيها ؛ وأن قيمته الحركية الكبرى كاملة في أنه لا يجزئ الحياة ؛ ولا يفصل بين الوسائل والغايات ؛ ولا يفترض التعارض بين المادي والروحي

في كيان الحياة وفي طبيعة الكون والناس ، بل يفترض أن الحياة وحدة كلية ، تسير بجمليتها نحو هذه الأهداف في توافق واتساق .

يقدم الإسلام إذن للبشرية فكرة كاملة عن الحياة .. هذه الفكرة قابلة دائماً للنمو في التفرع والتطبيق ؛ ولكنها غير قابلة للتعديل أو المزج في الأصل أو الاتجاه .
ويجب لكي تؤتي هذه الفكرة الكاملة نتائجها الطبيعية كاملة ، أن تطبق تطبيقاً كاملاً ، وإلا فإن أقل تعديل في أساسها واتجاهها يحدث فيها اختلالاً ، لا تتحقق معه صورة الحياة التي يرسمها الإسلام .

أما النمو الدائم في التفرع والتطبيق على أساس الفكرة الكلية فهو أمر طبيعي تفره طبيعة الإسلام ، وتدعو إليه ، وتهمي له وسائله ، وتعترف بها . فالاجتهاد المفتوح دائماً ، والسلطات الواسعة المتروكة للإمام الذي يحكم بشريعة الله ... كل هذه وسائل حية لاستمرار النمو في التفرع والتطبيق لمسايرة حركة الحياة ، وتلبية حاجاتها المتجددة ... أمر واحد هو الذي يجب التزامه : ألا تخرج هذه التفرعات والتطبيقات على الأصول الأساسية للإسلام ؛ وألا تسلك اتجاهات غير اتجاهه ؛ أو تحتال على روح الإسلام وتلبس بروح أخرى غير روحه القوية المستقيمة .

وعندما يقوم المجتمع المسلم بالفعل ، فسيكون المجال مفتوحاً للاجتهاد ولتطبيق شرائع هذا الدين على هذا المجتمع . وسيكون مدار قبولنا لأي تفرع أو رده ، أن نعرضه على فكرة الإسلام الأساسية وروحه العامة ، فما وافق فكرته وروحه قبلناه ، وما خالفها رفضناه ، على أن يكون مقررراً في نفوسنا إلى درجة الإيمان والحامسة : أننا نملك تصوراً عن الحياة أكبر مما يملك أتباع أي دين أو فلسفة أو حضارة ، لأنه من صنع الله خالق الحياة .
ولكن هذا كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل الوسائل العملية لبلوغ هذا الهدف العظيم . فعلى بركة الله إذن نأخذ في هذا التفصيل .

* * *

إن استئناف حياة إسلامية لا يتم بمجرد وضع تشريعات وقوانين ونظم مستمدة من الشريعة الإسلامية ؛ فهذا ركن واحد من ركنين يعتمد عليهما الإسلام دائماً في إقامة الحياة ، وهو الركن الثاني لا الأول . أما الركن الأول ، فهو العقيدة الصحيحة التي تفرده الله سبحانه بالألوهية . ومن ثم تفرده بالحاكمية . وتنكر على غير الله أن يدعي حق الألوهية ، بادعاء حق الحاكمية ومزاولته فعلاً !

أما العدالة الاجتماعية فهي جزء من تلك الحياة الإسلامية لا يتحقق كاملاً إلا بتحقيق تلك الحياة ، ولا يكفل له البقاء إلا بإقامتها على أسسها الوطيدة ، شأنها في ذلك شأن كل

نظام آخر ، لا بد أن يعتمد على الإيمان به والثقة بصلاحيته ؛ وإلا فقد أسسه المعنوية ، وقام على القهر التشريعي والنظامي وحده ؛ وهو قهر عمره مرهون بالقدرة على التملص منه . لذلك كان التشريع الإسلامي أدنى إلى الاتباع والطاعة لأنه يعتمد على عقيدة دينية . ولذلك أيضاً يجب أن تكون نقطة البدء هي استحياء هذه العقيدة ، ونفى ما علق بها من تحريفات وتأويلات وشبهات ، لتكون سنداً للنظام التشريعي الذي نشير به لتحقيق حياة إسلامية صحيحة . وبذلك تقوم هذه الحياة - حين تقوم - على التشريع والتوجيه ، وسيلتي الإسلام الأساسيتين في تحقيق أهدافه جميعاً .

يجب إذن أن نعيد بناء العقيدة الإسلامية على الأسس التي بينها في مطلع هذا الفصل في نفوس الأفراد والجماعات قبل أن نفكر في موضوع التشريع الإسلامي الذي ينظم الحياة .

ولكن كيف يتسنى لنا أن نكون عقيدة إسلامية بثقافة ، ووسائل تربية ، وطرق تفكير ، هي في صميمها غربية ، وهي في صميمها معادية للفكرة الإسلامية . أولاً : لأنها تقوم على أساس مادي مناهض لفكرة الإسلام عن الحياة . ثانياً : لأن محاربة الإسلام جزء أصيل في تكوينها ؛ سواء ظهر هذا القصد واضحاً أو توارى في الثنايا والشعاب ؟

إننا كما قلت : نعلن هزيمتنا منذ الجولة الأولى إذا نحن اتخذنا الفكرة الغربية وسيلتنا لإحياء الفكرة الإسلامية . فلا بد أولاً من التخلص من طريقة التفكير الغربية ؛ ولا بد من اتخاذ طريقة تفكير إسلامية ذاتية ؛ لنضمن أن يجيء النتائج خالصة غير هجين ! إن مدلول «الحاكمية» في التصور الإسلامي لا ينحصر في قضية تلقي شريعة الحكم والتحاكم إليها . ومن ثم لا تتمثل العبودية لله وحده في مجرد تلقي الشريعة منه وحده ، والتحاكم إلى هذه الشريعة وحدها .. متى قصرنا الشريعة على معنى أصول الحكم وقوانينه .. فإن هذا بدوره لا يمثل مدلول «الشريعة» في التصور الإسلامي !

إن شريعة الله تعني كل ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية .. وهذا يتمثل في أصول الاعتقاد وأصول الحكم ؛ وأصول السلوك ، وأصول المعرفة .. يتمثل في العقيدة والتصور .. وكل مقدمات هذا التصور .. ويتمثل في الأحكام التشريعية . ويتمثل في قواعد الأخلاق والسلوك . ويتمثل في القيم والموازن التي تسود المجتمع ، وتقوم بها الأشخاص والأشياء والأحداث .. ثم يتمثل في المعرفة بكل جوانبها وفي أصول النشاط الفكري والفني جملة .. وفي هذا كله لا بد من التلقي عن الله ؛ كالتلقي في الأحكام التشريعية سواء بسواء .. والأمر في الحاكمية - في جانبها المختص بالحكم والقانون - قد يكون الآن مفهوماً بعد الذي سقناه بشأنه من تقريرات . والأمر في قواعد الأخلاق والسلوك قد يكون مفهوماً أن

يرجع فيها إلى أصول التصور الإسلامي جملة ، وإلى ما ورد عنها في كتاب الله وسنة رسوله مفصلاً . والأمر في القيم والموازن التي تسود المجتمع ، ويقوم بها الأشخاص والأشياء والأحداث ، قد يكون كذلك مفهوماً إلى حد ما . إذ أن القيم السائدة في مجتمع ما ، ترجع مباشرة إلى التصور السائد فيه للوجود ، وللعلاقات القائمة بين الوجود وخالقه ، والعلاقات القائمة بين أطراف هذا الوجود ؛ وإلى الأهداف والغايات التي يقرر ذلك التصور أنها أهداف هذا المجتمع ، أو أنها الغاية من الوجود الإنساني جملة ..

وعلى سبيل المثال .. فإن غاية الوجود الإنساني في التصور الإسلامي هي عبادة الله - أي العبودية له وحده والتحرر من عبادة العباد - ووظيفته هي الخلافة في الأرض عن الله ، واستغلال طاقاتها ومدخراتها وأقواتها ، والتركيب فيها والتحليل ، وتنمية الحياة وترقيتها بالإبداع المادي ، في ظل منهج الله وفي حدوده ؛ ليرتفع الإنسان في الحياة المادية إلى الاستمتاع بزينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؛ ليرتفع في حياته الروحية المنطلقة من الضغوط المادية . ومقياس التفاضل في الحياة في التصور الإسلامي هو التقوى : « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » وعلى أساس التقوى تقوم كل الأخلاق الإسلامية وكل قواعد السلوك . فالتقوى تنشأ عن تمثل ألوهية الله وعبودية الإنسان . وتنشئ المشاعر التي يقوم عليها بناء الأخلاق كله ... وقد تحدثنا من قبل عن هذه المقدمات . ولكننا نذكرها لندل على أن للإسلام قيمة الخاصة . وهي تتلقى من ذات المصدر الذي تتلقى منه العقيدة ، ولا تتلقى من مصدر آخر لأنها من مقتضى العبودية لألوهية الله وحده .. وهي بعض معاني « شريعة الله » في مدلولها الحقيقي ، الذي لا ينحصر في المدلول المتداول لكلمة الشريعة .

ومن ثم فإن أصول الاعتقاد والتصور ، وأصول الأخلاق والسلوك ، وأصول القيم والموازن التي تسود حياة المجتمع - بجملة - لا يتلقاها المسلم من أي مصدر آخر إلا المصدر الرباني .. والأمر في هذا التلقي هو أمر العقيدة . فالتلقي من غير الله فيها مناف لأصل الاعتراف بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة .. شأنه شأن التلقي في الشرائع القانونية ، الذي أسلفنا حكم الله فيه .

ليست هناك أخلاق زراعية ، وأخلاق صناعية ؛ وليست هناك قيم خاصة بالمجتمع الزراعي ، وقيم خاصة بالمجتمع الصناعي .. ليست هناك أخلاق للمجتمع البرجوازي ، وأخلاق لمجتمع الصعاليك (البروليتاريا) . وليست هناك قيم للمجتمع البرجوازي وقيم لمجتمع الصعاليك ... ليست هناك أخلاق رأسمالية وأخلاق اشتراكية . ولا قيم رأسمالية وقيم اشتراكية ... إنما هنالك فقط أخلاق إسلامية وأخلاق جاهلية . وقيم إسلامية وقيم جاهلية .. هنالك قيم وأخلاق تنبثق من تصور : أن هناك ألوهية واحدة ، وعبودية شاملة لكل شيء وكل حي .. وأخلاق وقيم تنبثق من تعدد الأرباب - في شتى صور الربوبية - وتمزق الضمير

البشري وتمزق الحياة البشرية بين الأرباب المتفرقة ! .. هنالك أخلاق وقيم تنبثق من التصور الإسلامي للوجود ، ولعلاقته بخالقه ، ولرکز الإنسان في هذا الوجود ، ولغاية وجوده ووظيفته ، ونوع ارتباطاته وعلاقاته بالكون المادي وبالأحياء وببني جنسه كذلك ، وعلاقة هؤلاء جميعاً بالله . وأخلاق وقيم تنبثق من التصورات الجاهلية في شتى أشكالها وصورها .. والتصورات الجاهلية هي كل ما عدا التصور الإسلامي .. وهي السبل المتفرقة التي لا تلتقي بصراط الله الواحد - كما بينه هو في كتابه لا كما يصوره الناس بأهوائهم - ومن ثم لا تصل إلى الله أبداً !

والأوضاع الاجتماعية بجملتها ، والأوضاع السياسية بجملتها ، والأوضاع الاقتصادية بجملتها .. هي فروع عن التصور الاعتقادي ؛ وتطبيق واقعي للقيم المنبثقة من هذا التصور .. ومن ثم فالتلقي فيها كلها لا يجوز أن يكون له مصدر آخر غير مصدر التصور الإسلامي . أو غير مصدر الشريعة الإسلامية - بمدلولها الحقيقي الذي لا ينحصر في المدلول المتداول لكلمة الشريعة .. والتلقي فيها عن المصدر الرباني وحده ، هو مقتضى الإقرار بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة . والشأن فيه شأن التلقي في الأحكام القانونية التي ينحصر فيها مدلول «الشريعة» المتداول ! ويلور حولها معنى «الحاكمية» المتداول كذلك .. والشريعة أشمل نطاقاً . والحاكمية أوسع مدى من هذا المدلول المتداول !

على أن هذا كله قد يكون مفهوماً - شيئاً ما - ولا يكون الحديث فيه هنا مبتدأ ، ولا غريباً على قراء مثل هذه البحوث . وإن كان ينبغي التأكيد على أن الأمر في هذه الشؤون كلها هو أمر العقيدة . فهو يتعلق مباشرة بالإقرار أو عدم الإقرار بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة ..

أما الأمر الذي قد يكون غريباً بعض الشيء فهو الرجوع في شأن النشاط الفني ، والنشاط الفكري ، والنشاط العلمي إلى التصور الإسلامي ، وإلى مصدره الرباني . باعتبار أن هذا الشأن متعلق بالعقيدة . ومن مقتضيات الاعتراف بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة !

وفي النشاط الفني صدر كتاب كامل يتضمن بيان هذه القضية . باعتبار أن النشاط الفني كله ، هو تعبير إنساني عن تصورات الإنسان وانفعالاته واستجاباته وتوجهاته .. وهذه كلها يحكمها - بل ينشأها - في النفس المسلمة تصورها الإسلامي بشموله لكل جوانب الكون والنفس والحياة ؛ وعلاقتها ببارئ الكون والنفس والحياة . وبتصورها خاصة لحقيقة هذا الإنسان . ومركزه في الكون . وغاية وجوده . ووظيفته . وقيم حياته .. وكلها متضمنة في التصور الإسلامي الذي ليس هو مجرد تصور فكري . إنما هو تصور اعتقادي موج

مؤثر فعال دافع مسيطر على كل انبعاث في الكيان الإنساني^(١) .. وستحدث عن هذه المسألة هنا باختصار في الفقرات التالية في هذا الفصل .

فأما قضية النشاط الفكري والعلمي ، وضرورة رد هذا النشاط إلى التصور الإسلامي ومصدره الرباني . تحقيقاً للإقرار بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة . أي تحقيقاً لإسلام المسلم من ناحية العقيدة .. فهذه هي القضية التي قد تقتضي منا بياناً كاملاً . لأنها قد تكون – بالقياس إلى قراء هذا العصر حتى المسلمين منهم ، الذين يرون حتمية رد الحاكمية والتشريع لله لتتحقق صفة الإسلام والإيمان – غريبة أو غير مطروقة !

إن المسلم لا يملك أن يتلقى في أمر يختص بالعقيدة والتصور العام للوجود ، أو يختص بالعبادة ، أو يختص بالخلق ، أو يختص بالقيم والموازن التي تحكم في المجتمع ، أو يختص بالمبادئ والأصول في النظام السياسي أو الاقتصادي أو الإجتماعي ، أو يختص بتفسير بواعث النشاط الإنساني وبحركة تاريخه إلا من ذلك المصدر الرباني .. ولا يتلقى في هذا إلا عن مسلم يثق في دينه وتقواه ، ومزاولته لعقيدته في الحياة ..

ولكن المسلم يملك أن يتلقى في العلوم البحتة ، كالكيمياء والطب والطبيعة والأحياء والفلك والصناعة والزراعة وطرق الإدارة – من الناحية الفنية الإدارية البحتة – وطرق العمل من هذه الناحية كذلك ، وطرق الحرب والقتال من هذا الجانب أيضاً ... إلى آخر ما يشبه هذا النشاط .. يملك أن يتلقى في هذا كله عن المسلم وغير المسلم .. وإن كان الأصل في المجتمع المسلم حين يقوم أن يسعى لتوفير الكفايات في هذه الحقول كلها باعتبارها فروض كفاية ، يجب أن يتخصص فيها أفراد فتسقط عن الباقين ، وإلا أثم المجتمع كله إذا لم يوفر هذه الكفاية ولم يوفر لها الجو الذي تتكون فيه وتعيش وتعمل وتنتج .. ولكن إلى أن يتحقق هذا فإن للفرد المسلم أن يتلقى في هذه العلوم البحتة وتطبيقاتها العملية من المسلم وغير المسلم ، وأن ينتفع فيها بمجهود المسلم وغير المسلم ، وأن يشغل فيها المسلم وغير المسلم .. لأنها من الشؤون الداخلة في قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – «أتم أعلم بأمور دنياكم» وهي لا تتعلق بتكوين تصور المسلم عن الحياة والكون والإنسان وغاية وجوده ؛ وحقيقة وظيفته ، ونوع ارتباطاته بالوجود من حوله ، وبخالتق الوجود كله . ولا تتعلق بالمبادئ والشرائع والأنظمة والأوضاع التي تنظم حياته أفراداً وجماعات .. ومن ثم فلا خطر فيها على زيغ عقيدته ، وارتداده إلى الجاهلية !

فأما ما يتعلق بتفسير النشاط الإنساني كله أفراداً ومجتمعات – وهو المتعلق بالنظرة إلى «نفس» الإنسان ، «وحركة تاريخه» ، وما يختص بتفسير نشأة هذا الكون ، ونشأة

(١) كتاب «منهج الفن الإسلامي» لمحمد قطب .

هذه الحياة ، ونشأة هذا الإنسان ، من ناحية ما وراء الطبيعة (وهو ما لا تتعلق به العلوم البحتة من كيمياء وطبيعة وفلك وأحياء وطب ... الخ) فالشأن فيه شأن الشرائع القانونية والمبادئ والأصول التي تنظم حياته ونشاطه .. مرتبطة بالعقيدة . فلا يجوز للمسلم أن يتلقى فيه إلا عن مسلم ، يتق في دينه وتقواه ، ويعلم أنه يتلقى في هذا كله عن الله .. والمهم أن يرتبط هذا في حس المسلم بأمر عقيدته . وأن يعلم أن هذا مقتضى عبوديته لله وحده .. أي مقتضى إسلامه !

إنه قد يقرأ كل آثار النشاط الجاهلي ولكن لا ليكون منه تصوُّره في هذه الشؤون . إنما يعرف كيف تنحرف الجاهلية ! ويعرف كيف يصحح هذه الانحرافات البشرية بردها إلى مقومات التصور الإسلامي .

إن اتجاهات الفلسفة بجملتها . واتجاهات تفسير التاريخ الإنساني بجملتها . واتجاهات علم النفس بجملتها . (فيما عدا بعض الملاحظات والمشاهدات دون تفسيراتها العامة) ومباحث الأخلاق بجملتها . واتجاهات دراسة الأديان المقارنة بجملتها . واتجاهات التفسيرات الاجتماعية بجملتها (فيما عدا الإحصاءات والمعلومات المباشرة .. لا النتائج العامة المستخلصة منها ..) .. إن هذه الاتجاهات كلها في الفكر الجاهلي - غير الإسلامي - قديماً وحديثاً متأثرة تأثراً مباشراً بتصورات جاهلية . وقائمة على هذه التصورات . ومعظمها - إن لم تكن كلها - تتضمن في أصولها المنهجية عداً ظاهراً أو خفياً للتصور الديني جملة ، وللتصور الإسلامي على وجه الخصوص !

والأمر في هذه الألوان من النشاط الفكري والعلمي ليس كالأمر في علوم الكيمياء والطبيعة والفلك والأحياء والطب وما إليها .. ما دامت في حدود التجربة الواقعية ، وتسجيل النتائج الواقعية . دون تجاوزها إلى التفسير الفلسفي في صورة من صوره . وذلك كتجاوز «الدارونية» مثلاً لمجال إثبات المشاهدات وترتيبها في علم الأحياء إلى مجال القول - بدون دليل وبدون حاجة للقول كذلك إلا الرغبة والهوى - إنه لا ضرورة لافتراض وجود قوة خارجة عن العالم الطبيعي لتفسير نشأة الحياة وتطورها !

إن لدى المسلم الكفاية من بيان ربه الصادق عن تلك الشؤون كلها في المستوى الذي تبدو فيه محاولات البشر في هذه المجالات هزيلة مضحكة . فضلاً على أن الأمر كله يتعلق تعلقاً مباشراً بالعقيدة : عقيدة الألوهية الواحدة والعبودية الشاملة . قاعدة هذا التصور وحقيقته الكبرى ..

إن حكاية أن الثقافة تراث «إنساني» لا وطن له ولا جنس ولا دين ... هي حكاية صحيحة عندما تتعلق بالعلوم البحتة وتطبيقاتها العملية - دون تجاوز هذه المنطقة إلى التفسيرات الفلسفية لنتائج هذه العلوم - ولا إلى التفسيرات الفلسفية لنفس الإنسان ونشاطه وتاريخه ،

ولا إلى الفن والأدب والتعبيرات الشعورية جميعاً . ولكنها فيما وراء ذلك إحدى مبادئ اليهودية العالمية التي يهيمها تجميع الحواجز كلها - بما في ذلك بل في أول ذلك حواجز العقيدة والتصوير - لكي ينفذ منها اليهود إلى جسم العالم كله ، وهو مسترخ مخدر ، ثم تزاوّل اليهودية فيه نشاطها الشيطاني . وفي أوله نشاطها الربوبي . الذي ينتهي إلى جعل حصيلة كد البشرية كلها تؤوّل إلى أصحاب المؤسسات المالية الربوية من اليهود !!!

ولكن الإسلام يعتبر أن هناك نوعين اثنين من الثقافة - فيما وراء العلوم البحتة وتطبيقاتها العملية - الثقافة الإسلامية ، القائمة على قاعدة التصور الإسلامي . والثقافة الجاهلية القائمة على مناهج شتى كلها ترجع إلى قاعدة واحدة . قاعدة إقامة الفكر البشري إلهاً ، لا يرجع إلى الله في ميزانه .. والثقافة الإسلامية شاملة لكل حقول النشاط الفكري والواقعي الإنساني ؛ وفيها من القواعد والمناهج والخصائص ما يكفل نمو هذا النشاط وحيويته دائماً . ويكفي أن نعلم أن الاتجاه التجريبي ، الذي قامت عليه الحضارة الصناعية الأوروبية الحاضرة ، قد نشأ ابتداءً في الجامعات الإسلامية ، مستمداً أصوله من التصور الإسلامي وتوجهاته إلى الكون وطبيعته الواقعية وملخراته وأقواته . ثم استقلت النهضة في أوروبا بهذا المنهج واستمرت تنميه وترقيه ؛ بينما ركذ وترك نهائياً في العالم الإسلامي .. بسبب بعد هذا العالم تدريجياً - بفعل عوامل كامنة في محيطه وبفعل الكيد والهجوم الصهيوني والصلبي عليه من خارجه - عن عقيدته وتصوره ومنهجه الأساسي .. ثم قطعت أوروبا ما بين المنهج الذي اقتبسته وبين أصوله الاعتقادية الإسلامية ، وشردت به نهائياً بعيداً عن الله ؛ في أثناء شرودها عن الكنيسة التي تستطيل على الناس - بغياً وعدواً - باسم الله !

وكذلك أصبح نتاج الفكر الأوروبي بجملته - شأنه شأن نتاج الفكر الجاهلي في جميع الأزمان في جميع البقاع - شيئاً آخر ذا طبيعة مختلفة من أساسها عن مقومات التصور الإسلامي ووجب أن يرجع المسلم إلى مقومات تصوره وحدها . وألا يأخذ إلا من المصدر الرباني إن استطاع بنفسه ، وإلا فلا يأخذ إلا عن مسلم تقي ، يعلم عن دينه وتقواه ما يطمئنه إلى الأخذ عنه .

إن حكاية فصل «العلم» عن صاحبه ، لا يعرفها الإسلام فيما يختص بكل العلوم المتعلقة بمقومات التصور ، المؤثرة في نظرة الإنسان إلى الوجود والحياة والنشاط الإنساني والأوضاع والقيم والموازين والتقاليد والعادات ، وسائر ما يتعلق ب حياة الكائن الإنساني من هذه النواحي ..

إن الإسلام يتسامح أن يتلقى المسلم عن غير المسلم و عن غير التقي من المسلمين في علم الكيمياء البحتة أو الطبيعة أو الفلك . أو الطب أو لصناعة أو الزراعة . أو الأعمال الإدارية أو الكتابية .. وذلك في الحالات التي لا يجد فيها مسلماً تقياً يأخذ عنه في هذا كله

– كما هو واقعنا اليوم الناشئ من بعدنا عن ديننا ونهجنا وتصورنا لمقتضيات الخلافة في الأرض – بإذن الله – وما يلزم لهذه الخلافة من هذه العلوم والمهارات المختلفة ! ولكنه لا يتسامح أن يتلقى أصول عقيدته ولا مقومات تصوره . ولا تفسير قرآنه وحديثه وسيرة نبيه . ولا منهج تاريخه وتفسير نشاطه . ولا مذهب مجتمعه . ولا نظام حكمه ولا منهج سياسته . ولا موجهيات فنه وأدبه وتعبيره ... من مصادر غير إسلامية . ولا أن يتلقى عن غير مسلم يثق في دينه وتقواه .

إن الذي يقول هذا الكلام إنسان عاش يقرأ أربعين سنة كاملة ، كان عمله الأول فيها هو القراءة والاطلاع ، في معظم حقول المعرفة الإنسانية . ما هو من تخصصه وما هو من هواياته الثقافية .. ثم عاد إلى مصادر عقيدته وتصوره ، فإذا هو يجد كل ما قرأه ضئيلاً ضئيلاً إلى جانب ذلك الرصيد الضخم – وما كان يمكن أن يكون الأمر إلا كذلك – وما هو بنادم على ما قضى فيه أربعين سنة من عمره . وإنما عرف الجاهلية على حقيقتها . وعلى انحرافها وعلى ضآلتها وعلى قزامتها .. وعلى جمعيتها وانفاسها . وعلى غرورها وادعائها كذلك ! وعلم علم اليقين أنه لا يمكن أن يجمع المسلم بين هذين المصدرين في التلقي !!! ومع ذلك فليس الذي سبق في هذه الفقرة رأياً لي أبديته .. فالأمر أكبر من أن يُفتى فيه بالرأي ، وأثقل في ميزان الله من أن يعتمد المسلم فيه على رأي .. إنما هو قول الله – سبحانه – وقول نبيه – صلى الله عليه وسلم – نحكمه في هذا الشأن ، ونرجع فيه إلى الله وإلى الرسول كما يرجع الذين آمنوا إلى الله وإلى الرسول فيما اختلفوا فيه . إن كانوا يؤمنون بالله واليوم الآخر .

يقول الله سبحانه عن الهدف النهائي لليهود والنصارى في شأن المسلمين بصفة عامة :
«وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ، فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» .. (البقرة : ١٠٩) .

«وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ . قُلْ : إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهَدَى . وَلَئِنَّ آتِبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ» .. (البقرة : ١٢٠) .

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ» .. (آل عمران : ١٠٠) .

وحين يتحدد الهدف النهائي لليهود والنصارى في شأن المسلمين على هذا النحو القاطع ،

يكون من البلاهة الظن لحظة بأنهم يصدرن في أي مبحث من المباحث المتعلقة بالعقيدة الإسلامية أو التاريخ الإسلامي ، أو التوجيه في نظام المجتمع المسلم أو في سياسته أو اقتصاده إلى خير أو إلى هدى أو إلى نور ... والذين يظنون ذلك فيما عند هؤلاء الناس بعد بيان الله سبحانه إنما هم الغافلون !

كذلك يتحدد من قول الله سبحانه : « قل : إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى » المصدر الوحيد الذي يجب على المسلم الرجوع إليه في هذه الشؤون . فليس وراء هدى الله إلا الضلال . وليس في غيره هدى ، كما تفيد صيغة القصر الواردة في النص : « قل : إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى » .. ولا سبيل إلى الشك في مدلول هذا النص ولا إلى تأويله كذلك !

كذلك يرد الأمر القاطع بالإعراض عمن يتولى عن ذكر الله ، ويقصر اهتمامه على شؤون الحياة الدنيا ؛ وينص كذلك على أن مثل هذا لا يعلم إلا ظناً ، والمسلم منهي عن اتباع الظن . وأنه لا يعلم إلا ظاهراً من الحياة الدنيا فهو لا يعلم علماً صحيحاً :

« فَأَعْرِضْ عَمَّن تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . ذَلِكَ مَبْغِئُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ . إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ أَهْتَدَى » .. (النجم : ٢٩-٣٠) .
« ... يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ » ... (الروم : ٧)

والذي يغفل عن هدى الله ولا يريد إلا الحياة الدنيا - وهو شأن جميع « العلماء » اليوم ! - لا يعلم إلا هذا الظاهر . وليس هذا هو العلم الذي يثق المسلم في صاحبه فيتلقى عنه في كل شأنه . إنما يجوز أن يتلقى عنه في حدود علمه المادي البحت . ولا يتلقى منه تفسيراً ولا تأويلاً عاماً للحياة أو متعلقاتها التصورية .. كما أنه ليس هو العلم الذي تشير إليه الآيات القرآنية ، وتثني على أهله . فأي علم لا يؤدي إلى الاهتمام إلى الله ؛ ولا يقوم على إدراك فضل الله في تعليم الإنسان ما لم يعلم ؛ وفي منحه ابتداء القدرة على الإدراك ؛ وفي تسخير النواميس الطبيعية له .. أي علم لا يقوم على هذه الأسس هو علم ضال مضل ؛ وليس هو العلم الذي تقصده الآيات القرآنية وتثني عليه .. كما يفهم الذين ينتزعون النصوص القرآنية من سياقها ليستشهدوا بها في غير مواضعها !

إن العلم - بطبيعة الحال - ليس مقصوراً على علم العقيدة ، وعلم الفرائض الدينية .. فالعلم يشمل كل شيء ، ويتعلق بالقوانين الطبيعية وتسخيرها في خلافة الأرض تعلقه بالعقيدة والفرائض على السواء .. ولكن العلم الذي ينقطع عن قاعدته الإيمانية ليس هو العلم الذي يعنيه القرآن ويثني على أهله .. إن هناك ارتباطاً بين القاعدة الإيمانية وعلم الفلك ، وعلم الأحياء ، وعلم الطبيعة ، وعلم الكيمياء ، وعلم الطب ، وسائر هذه العلوم المتعلقة بالناواميس الطبيعية والقوانين الحيوية .. إنها كلها تؤدي إلى الله ؛ حين لا يستخدمها المهوى

المنحرف للابتعاد عن الله .. كما اتجه المنهج الأوربي في النهضة العلمية - مع الأسف - بسبب الملابس النكدية التي قامت في التاريخ الأوربي خاصة ، بين المشتغلين بالعلم وبين الكنيسة الغاشمة ! ثم ترك آثاره العميقة في مناهج الفكر الأوربي كلها ، وفي طبيعة التفكير الأوربي . وترك الرواسب المسممة بالعداء لأصل التصور الديني جملة - لا لأصل التصور الكنسي وحده ولا للكنيسة وحدها - في كل ما أنتجه الفكر الأوربي في كل حقل من حقول المعرفة . سواء كانت فلسفية ميتافيزيقية ، أو كانت بحثاً علمية بحثة لا علاقة لها - في الظاهر - بالموضوع الديني !

وإذا تقرر أن مناهج الفكر الغربي ونتاج هذا الفكر في كل حقول المعرفة ؛ يقوم ابتداء على أساس تلك الرواسب المسممة بالعداء لأصل التصور الديني جملة .. فإن تلك المناهج وهذا نتاج أشد عداء للتصور الإسلامي خاصة ؛ لأنه يعتمد هذا بصفة خاصة ؛ ويتحرى - في حالات كثيرة - وفي خطة متعمدة ، تبيح العقيدة والتصور والفهومات الإسلامية ؛ ثم تحطيم الأسس التي يقوم عليها تميز المجتمع المسلم في كل مقوماته .. ومن ثم يكون من الغفلة المزرية الاعتماد على مناهج الفكر الغربي وعلى نتاجه كذلك في الدراسات الإسلامية .. ومن ثم تجب الحيطه كذلك في دراسة العلوم البحثية - التي لا بد لنا في موقفنا الحاضر من تلقيها من المصادر الغربية - من أية ظلال فلسفية تتعلق بها . لأن هذه الظلال معادية في أساسها للتصور الديني جملة ، وللتصور الإسلامي بصفة خاصة . وأي قدر منها يكفي لتسميم ينبوع الإسلامي الصافي ..

وسنحاول فيما يلي أن نقول كلمة مفصلة عن الأدب والتاريخ بوجه خاص ، وكيف تدرس هذه الجوانب دراسة مأمونة لتنشئة « المسلم » وتنقية ضميره من شوائب الجاهلية التي تغمر وجه الأرض جميعاً .

إن الأدب هو التفسير الشعوري للحياة . وهو منبعث من المنبع الذي تصب فيه جميع الفلسفات والديانات والتجارب والمؤثرات في بيئة من البيئات .

ولقد يكون الأدب أشد المؤثرات في تكوين فكرة وجدانية عن الحياة ، وفي طبع النفس البشرية بطابع خاص . ومن هنا يجب أن يكون لنا أدب نابع من التصور الإسلامي . ولعله يحسن أن نقول هنا كلمة مفصلة عن منهج الأدب الإسلامي :

الأدب - كسائر الفنون - تعبير موح عن قيم حية ينفعل بها ضمير الفنان . هذه القيم قد تختلف من نفس إلى نفس ، ومن بيئة إلى بيئة . ومن عصر إلى عصر ، ولكنها في كل حال تنبثق من تصور معين للحياة ، والارتباطات فيها بين الإنسان والكون ، وبين بعض الإنسان وبعض .

ومن العبث أن نحاول تجريد الأدب أو الفنون عامة من القيم التي يحاول التعبير عنها

مباشرة ، أو التعبير عن وقعها في الحس الإنساني . فإننا لو أفلحنا - وهذا متعذر - في تجريدها من هذه القيم ، لن نجد بين أيدينا سوى عبارات خاوية ، أو خطوط جوفاء ، أو أصوات غفل ، أو كتل صماء .

كذلك من العبث محاولة فصل تلك القيم عن التصور الكلي للوجود والحياة ، والارتباطات فيها بين الإنسان والكون والأحياء والأحداث ، وبين بعض الإنسان وبعض . ويستوي أن يشعر الإنسان بأن له تصوراً خاصاً للحياة أو لا يشعر ، لأن هذا قائم في نفسه على كل حال ، وهو الذي يحدد قيم الحياة في نظره ، ويلون تأثراته بهذه القيم ...

والإسلام تصور معين للحياة ، تنبثق منه قيم خاصة لها . فمن الطبيعي إذن أن يكون التعبير عن هذه القيم ، أو عن وقعها في نفس الفنان ، ذا لون خاص .

وأهم خاصية للإسلام أنه عقيدة ضخمة جادة فاعلة خالقة منشئة ، تملأ فراغ النفس والحياة ، وتستنفد الطاقة البشرية في الشعور والعمل ، وفي الوجدان والحركة ، فلا تبقى فيها فراغاً للقلق والحيرة ، ولا للتأمل الضائع الذي لا ينشئ سوى الصور والتأملات .

وأبرز ما فيه هو الواقعية العملية حتى في مجال التأملات والأشواق . فكل تأمل هو إدراك أو محاولة لإدراك طبيعة العلاقات الكونية أو الإنسانية ، وتوكيد للصلة بين الخالق والمخلوق ، أو بين مفردات هذا الوجود . وكل شوق هو دفعة لإنشاء هدف ، أو لتحقيق هدف ، مهما علا واستطال .

وقد جاء الإسلام لتطوير الحياة وترقيتها ، لا للرضى بواقعها في زمان ما أو في مكان ما ، ولا للمجرد تسجيل ما فيها من دوافع وكوابح ، ومن نزعات وقيود ، سواء في فترة خاصة ، أو في المدى الطويل .

مهمة الإسلام دائماً أن يدفع بالحياة إلى التجدد والنمو والترقي ، وأن يدفع بالطاقات البشرية إلى الإنشاء والانطلاق والارتفاع .

ومن ثم فالأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامي للحياة ، قد لا يحفل كثيراً بتصوير لحظات الضعف البشري ، ولا يتوسع في عرضها ، وبطبيعة الحال لا يحاول أن يبررها ، فضلاً على أن يزينها بحجة أن هذا الضعف واقع ، فلا ضرورة لإنكاره أو إخفائه . إن الإسلام لا ينكر أن في البشرية ضعفاً ، ولكنه يدرك كذلك أن في البشرية قوة . ويدرك أن مهمته هي تغليب القوة على الضعف ، ومحاولة رفع البشرية وتطويرها وترقيتها ، لا تبرير ضعفها أو تزيينها .

والأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامي للحياة قد يلم أحياناً بلحظات الضعف البشري ، ولكنه لا يلبث عندها إلا ريثماً يحاول رفع البشرية من وهدة هذه اللحظات ، وإطلاقها من عقال الضرورة وضغطها . وهو لا يصنع هذا متأثراً بالمعنى الضيق لمفهوم

«الأخلاق» إنما يصنعه متأثراً بطبيعة التصور الإسلامي للحياة ، وبطبيعة الإسلام ذاته في تجديد الحياة وترقيتها ، وعدم الاكتفاء بواقعها في لحظة أو فترة .

والنظرة الإسلامية لا تؤمن بسلبية الإنسان في هذه الأرض ، ولا بضآلة الدور الذي يؤديه في تجديد الحياة وترقيتها . ومن ثم فالأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامي لا يهتف للكائن البشري بضعفه ونقصه وهبوطه ؛ ولا يملأ فراغ مشاعره وحياته بأطياف اللذائذ الحسية ، أو بالتشهيبي الذي لا يخلق إلا القلق والحيرة والحسد والسلبية . إنما يهتف لهذا الكائن بأشواق الاستعلاء والطلاقة ، ويملأ فراغ حياته ومشاعره بالأهداف البشرية التي تجدد الحياة وترقيها . سواء في ضمير الفرد أو في واقع الجماعة .

وليست الخطب الوعظية هي سبيل الأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامي ، فهذه وسيلة بدائية وليست عملاً فنياً بطبيعة الحال .

كذلك ليست وظيفة هذا الأدب أو الفن هي تزوير الشخصية الإنسانية أو الواقع الحيوي ، وإبراز الحياة البشرية في صورة مثالية لا وجود لها . إنما هو الصدق في تصوير المقدرات الكامنة أو الظاهرة في الإنسان ، والصدق كذلك في تصوير أهداف الحياة اللاتئة بعالم من البشر ، لا بقطع من الذئاب !

الأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامي أدب أو فن موجه ، بحكم أن الإسلام حركة تجديد وترقية مستمرة للحياة ، فهو لا يرضى بالواقع في لحظة أو جيل ، ولا يبرره أو يزينه لمجرد أنه واقع . فهمته الرئيسية هي تغيير هذا الواقع وتحسينه ، والإيحاء الدائم بالحركة الخالقة المنشئة لصور متجددة من الحياة .

وقد يلتقي في هذا مع الأدب أو الفن الموجه بالتفسير المادي للتاريخ ، يلتقي معه لحظة واحدة ثم يفترقان ..

فالصراع الطبقي هو محور الحركة التطويرية في ذلك الفن . أما الإسلام فلا يعطي الصراع الطبقي كل هذه الأهمية ، لأن نظره إلى أهداف البشرية أوسع وأرقى . إنه لا يرضى بالظلم الإجتماعي ولا يقره ، ولا يهتف للناس بالرضى به أو التذاده ! وهو يعمل - فيما يعمل - لمكافحة وتبديله . ولكنه لا يقيم حركته على الحقد الطبقي ، بل على الرغبة في تكريم الإنسان ورفعها عن درك الخضوع للحاجة والضرورة ، وإطلاق إنسانيته المبدعة من الانحصار في الطعام والشراب وجوعات الجسد على كل حال .

فالمحور الذي تدور عليه حركة النمو والتجدد في المنهج الإسلامي هو ترقية البشرية كلها ، ودفعها إلى الانطلاق والارتفاع ، وإلى الخلق والإبداع . وفي الطريق يلم بالآلام الطبقات وقبورها ، ليحطم هذه القيود ، ويزيل تلك الآلام .

إنه لا يحقر آلام البشر ، ولكنه لا يستخدم الحقد الطبقي لإزالتها ، لاعتباره أن الحقد ذاته قيد يحول دون انطلاق البشرية إلى آفاق أعلى !
أما كيف يعالج هذه الآلام علاجاً واقعياً وعملياً ، لا وعظياً ولا خيالياً ، فقد تحدثنا عنه في غير هذا الموضوع . إنما المهم أن نقرر هنا أن الأدب أو الفن الإسلامي أدب أو فن موجه . موجه بطبيعة التصور الإسلامي للحياة وارتباطات الكائن البشري فيها ، وموجه بطبيعة المنهج الإسلامي ذاته ، وهي طبيعة حركية دافعة للإنشاء والإبداع ، وللترتقي والارتفاع . ولست أعني التوجيه الإجباري على نحو ما يفرضه أصحاب مذهب التفسير المادي للتاريخ ، إنما أعني أن تكيف النفس البشرية بالتصور الإسلامي للحياة ، هو وحده سيلهمها صوراً من الفنون غير التي يلهمها إياها التصور المادي ، أو أي تصور آخر ، لأن التعبير الفني لا يخرج عن كونه تعبيراً عن النفس كتعبيرها بالسلوك في واقع الحياة .

وأخيراً فإن الإسلام لا يحارب الفنون ذاتها ، ولكنه يعارض بعض التصورات والقيم التي تعبر عنها هذه الفنون . ويقم مكانها - في عالم النفس - تصورات وقيماً أخرى ، قادرة على الإيحاء بتصورات جمالية إبداعية ، وعلى إبداع صور فنية أكثر جمالاً وطلاقة ، تنبثق انبثاقاً ذاتياً من طبيعة التصور الإسلامي ، وتتكيف بخصائصه المميزة .

ولا ينبغي أن يفهم من هذا تحريم الآداب الأوربية على الناشئة المسلمة . فالذي نعنيه هو مجرد الاختيار والانتقاء . ففي هذه الآداب ما تلتئم روحه من بعض الجوانب مع الروح الإسلامية . لا لأنه حث على الفضائل وتقيح للذائل ؛ فالأدب ليس منبراً خطاياً للوعظ والإرشاد . ولكن لأنه ينظر إلى الحياة نظرة روحية أرفع من المادة ؛ ولأنه يعترف بالقيم المعنوية للحياة . فهذا اللون من الأدب يتفق في روحه مع المنهج الإسلامي في عمومته . ويمكن دراسته مع حسن الاختيار .

* * *

والتاريخ فرع من الأدب ، ولكنه ذو طبيعة خاصة ، وذو خطورة كذلك . فالتاريخ تفسير لوقائع الحياة ، ولا بد أن يتأثر بالفلسفة والتصور العام للحياة . وستؤدي تفسيراته على هذا النحو إلى تكوين صورة عن الحياة تختلف اختلافاً رئيسياً عن التصور الإسلامي لاتجاه الحياة والتاريخ .

وفوق ذلك فإن المؤرخين - لأنهم أوروبيون في الغالب - جعلوا محور التاريخ العالمي هو تاريخ أوروبا . وهم في هذا معذورون بحكم الفطرة البشرية . وذلك إذا أغضينا عن الأثرة الغربية والغرور الأوربي . فدراسة ناشئتنا لتاريخ ، تلك روحه وهذه طريقته ، يجعلهم يخرجون بفكرتين باطلتين :

الأولى : أنه لا أثر للعوامل الروحية في سير خط الزمن ، أو أن هذا الأثر ضعيف ضئيل .

والثانية : أن أوروبا هي محرك خط الزمن ، وأن الإسلام بالذات ليس له إلا أثر ضئيل ضعيف .

وأثر كل من هاتين الفكرتين مؤذ وخطير ، سواء في تكوين فكرة عامة عن الحياة والخلق والسلوك ، أو في الشعور بالعزة الإسلامية أمام التيار الأوربي الجارف .
يجب أن نأخذ في وضع تاريخ عالمي عام ، من وجهة النظر الإسلامية ، في تفسير الحوادث والوقائع ، فلا تنفرد طريقة النظر الأوربية بهذا العمل الخطير . على أن نضع أوروبا في هذا التاريخ في موضعها الحقيقي لا تتجاوزها ، وعلى أن نبرز دور البشرية بصفة عامة ، ودور الإسلام بصفة خاصة في خط سير التاريخ .

إن التاريخ ليس هو الحوادث ، إنما هو تفسير هذه الحوادث ، والاهتداء إلى الروابط الظاهرة والخفية التي تجمع بين شتاتها ، وتجعل منها وحدة متماسكة الحلقات ، متفاعلة الجزئيات ، ممتدة مع الزمن والبيئة امتداد الكائن الحي في الزمان والمكان .

ولكي يفهم الإنسان الحادثة ويفسرها ، ويربطها بما قبلها وما تلاها ، ينبغي أن يكون لديه الاستعداد لإدراك مقومات النفس البشرية جميعها : روحية وفكرية وحيوية ، ومقومات الحياة البشرية جميعها : معنوية ومادية . وأن يفتح روحه وفكره وحسه للحادثة ، ويستجيب لوقوعها في مداركه ، ولا يرفض شيئاً من استجاباته لها إلا بعد تحرج وتمحيص ونقد .

وعلى ذلك فإن التاريخ الإسلامي يجب أن تعاد كتابته على أسس جديدة وبمنهج آخر . يجب أن ينظر إلى الحياة الإسلامية من زاوية جديدة ، وتحت أضواء جديدة ، لكي تعطي كل أسرارها وإشعاعاتها ، وتتكشف بكل عناصرها ومقوماتها .

وفي هذه الدراسة الجديدة يجب أن تكون المصادر الإسلامية هي المرجع الأول ، بعد أن يعيش الباحث بعقله وروحه وحسه في جو الإسلام كعقيدة وحرارة وفكرة ونظام . وفي جو الحياة الإسلامية كقطعة من حياة البشرية الواقعية . وهذه الحياة في هذا الجو ضرورية جداً لتفتح نوافذ إدراكه جميعاً ، لا لفهم تلك الحياة فحسب ، بل لإدراكها ككائن حي ، وإدراك مواقع الحوادث والوقائع في جسم هذا الكائن الحي .

وإنه ليعز على الباحث في أية فترة من حياة الإنسانية أن يدركها إدراكاً حقيقياً داخلياً إلا أن يتجاوب معها بكل ذاتيته ، وأن يعيش في جوها بكامل مؤثراتها وإيحاءاتها . فليست هذه خصيصة قاصرة على الحياة الإسلامية ؛ وإن كانت أكثر وضوحاً بالقياس إلى الحياة الإسلامية ، لأن مقومات هذه الحياة تختلف في كثير من أنواعها وماهياتها عن مقومات الفترة الحاضرة .

وإنه ليصعب أن نتصور إمكان دراسة الحياة الإسلامية كاملة دون إدراك كامل للعقيدة الإسلامية ، وللتصور الإسلامي عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ، ولطبيعة استجابة

المسلم لتلك العقيدة ، وطريقته في الاستجابة للحياة كلها في ظل تلك العقيدة . وهذه الخصائص كلها لا يمكن أن تطلب إلا عند باحث مسلم ، يعيش في حركة إسلامية ؛ وهي الخصائص التي لا بد من توافرها عند إعادة كتابة التاريخ الإسلامي .

إنه لا بد من إدراك البواعث الحقيقية لتصرفات الناس في خلال هذه الحياة التاريخية الإسلامية ، وعلاقة هذه البواعث بالحوادث ، والتطورات ، والانقلابات . ولا بد من ربط هذا كله بطبيعة العقيدة الإسلامية وما فيها من روح ثورية - لا في شكلها الخارجي وخطواتها العملية فحسب - ولكن في تفسيرها للعلاقات الكونية ، وللعلاقات الإنسانية ، والعلاقات الاجتماعية . وفي تصويرها لنظام الحكم وسياسة المال وطرق التشريع ووسائل التنفيذ .. الخ . وهي كلها من مقومات الحياة ، وبالتالي من مقومات التاريخ لهذه الحياة . إن المعارك الحربية ، والمعاهدات السياسية ، والاحتكاكات الدولية .. وما إليها مما يعنى به التاريخ غالباً أكثر من سواه .. إنها كلها محكومة بعوامل أخرى هي التي يجب أن تبرز عند كتابة التاريخ .. هذه العوامل هي التي يختلف الباحثون في إدراكها وتقديرها : كل يخضع للفلسفة التي تسيطر على تفكيره وتقديره ، أي لطريقة إدراكه للحياة في عمومها . وللباحث المسلم الذي يعيش في حركة إسلامية ، المزية هنا في دراسة الحياة الإسلامية ، لأن طريقة إدراكه للحياة تمت بصلته إلى حقيقة هذه العوامل المؤثرة في سير التاريخ . ومن ثم فهو أقدر على التلبس بها واستبطانها ، والاستجابة لها استجابة كاملة صحيحة .

وعلى ضوء إدراكه لطبيعة العقيدة الإسلامية ، وطريقة استجابة المسلمين لها ، يستطيع أن يزن دوافع الحياة الإسلامية في تلك الفترة التاريخية ، والقيم الإنسانية الكامنة فيها ، وأسباب النصر والمزيمية في كل خطوة . وأن يتصور الحياة الظاهرة والباطنة لتلك الجماعات الإنسانية في مهد الإسلام الأول وفي البلاد التي انساح فيها ، فيضم إلى الجوانب الظاهرة التي لا يدرك الغربيون سواها في الغالب ، كل الجوانب الروحية الخفية التي يعدها الإسلام واقعاً من الواقع ، ويحسب لها حسابها في سير الزمان وتشكل الحياة في كل زمان ومكان . ولما كانت الحياة الإسلامية فترة من الحياة البشرية ، والمسلمون جماعة من بني الإنسان في حيز من الزمان والمكان ، والإسلام رسالة كونية بشرية غير محدودة بالزمان والمكان .. فإن التاريخ الإسلامي لا يمكن فصله من التاريخ الإنساني .

وقد تأثرت تلك الفترة - من غير شك - بمواجهة الإسلام فيها للجاهلية ، والتعامل مع تلك العوامل التي كانت واقعة عند مولد الإسلام . ثم أثرت بدورها في تجارب البشرية من بعد ، وبخاصة تلك الجهات التي امتدت إليها أوجاورتها . فلا بد إذن عند كتابة التاريخ الإسلامي من الإلمام بالصورة التي انتهت إليها الإنسانية قبل مولد الإسلام ، والحالة التي صارت إليها المجتمعات البشرية في الأرض ، وبخاصة من ناحية العقائد الدينية وسائر

ما يتعلق بها من أفكار وفلسفات ونظريات ، ومن ناحية الأوضاع الاجتماعية وما يتعلق بها من نظم الحكم وسياسة المال وعلاقات المجتمع والأخلاق والعادات والأفكار ، كي تتبين على ضوءها حقيقة دور الإسلام وطبيعته ، ويمكن تفسير استجابة العالم لهذا النظام الجديد قبولاً أو رفضاً ، وتصور أسباب الصراع وعوامل النصر والهزيمة كاملة ، وعناصر التفاعل والتدافع والتلاقي والانعكاس على مر الأيام .

وإذا كان الإمام بوضع العالم إذ ذاك ضرورياً ، فإن الإمام بوضع الجزية العربية وتصور الحياة فيها من كافة نواحيها أكثر ضرورة بوصفها مهد الإسلام الأول من جهة ، ومركز التجمع والانسحاق من جهة أخرى .

فهل كانت مصادفة عابرة أن يظهر هذا الرسول بهذا الدين في هذا الموضع من الأرض في هذا الزمان ؟ أم أن هنالك نظاماً مقدوراً ، وقصداً مقصوداً ، وتدبيراً معيناً ، وترتيباً موضوعاً ، لتلتقي هذه الظواهر كلها حيث التقت ، كي تؤدي دوراً معيناً ، ليس أقل نتائجه تخطيط خريطة العالم في عالم الظاهر وفي عالم الشعور على هذا الوضع الذي صارت إليه الأمور ، منذ ذلك التاريخ البعيد ؟!

ولعل هذا الخاطر أن يسوق إلى دراسة «محمد الرسول» في هذا السياق الكوني للتاريخ . فلعل في شخصه ، وفي نسبه ، وفي بيئة حياته ، وفي تقاليد بيئته .. وفي سائر ما يحيط بالفرد الإنساني من مقومات ، عوامل مقصودة ، وموافقات مدبرة ؛ وأنها لم تكن مصادفة عابرة أن يشار إليه من بين الجموع البشرية الحاشدة ، وأن يقال له : أنت . فانتدب لهذا الحدث الكوني الذي لم يسبق ولم يلحق بنظير .

ولعله كذلك أن يسوق إلى دراسة طبيعة هذا الحدث ، والفكرة الكلية التي يتضمنها ، قبل البدء في دراسة الأحداث والانقلابات العالمية التي تمت على أساسها .. وبذلك تنهياً لمثل هذا التاريخ صورة مستكملة الجوانب لكل الأوضاع والأحوال التي نشأت عنها الاستجابات التي وقعت بالفعل في تاريخ الإسلام في الفترة التي تلت ظهوره ، كما ينهياً له تفسير هذه الاستجابات تفسيراً صحيحاً ، مستكملاً لكل عناصر الحكم والتقدير .

وبذلك يستحيل التاريخ عملية استبطان وتجاوب في ضمائر الأشياء والأشخاص ، والأزمان والأحداث . ويتصل بناموس الكون ، ومدارج البشرية ، ويصبح كائناً حياً ، ومادة حياة .

ومتى استقام البحث على ذلك المنهج الذي أسلفنا ، وبرزت تلك المقومات الأساسية لطبيعة الدعوة ، وطبيعة الرسول ، وطبيعة البيئة التي استقبلت الدعوة واستقبلت الرسول ،

وطبيعة المجتمع الإنساني الذي كان يعاصر مولد الإسلام ؛ وطبيعة العقائد والأفكار التي كانت تسوده يومذاك ..

متى برزت تلك المقومات الأساسية ، سهل تتبع نشاطها وتفاعلها وصورورتها ، وأمكن تصوير وتصوير خطوات الدعوة على عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - هذه الخطوات التي تسير متأثرة بتلك المقومات كلها ؛ وتفاعل بعضها مع بعض ، وتيسر لنا وللناس في هذا الجليل أن نعرف كيف اختار الرسول رجاله ، ومن أية طينة كان هؤلاء الرجال ؛ وكيف صاغ الرسول رجاله ، وكيف أعدهم للمهمة العظمى ؛ وكيف بنى الرسول نظامه ، وعلى أي الأسس قام هذا النظام ؛ وكيف تحولت الجزيزة العربية مهدياً لهذا الدين الجديد ، أو لهذا النظام الجديد ؛ وماذا كان في طبيعتها وفي ظروفها وفي رجالها ويوتها وعشائرها ، وفي علاقاتها الاجتماعية ، وملاساتها الاقتصادية والجغرافية والحيوية .. من استعداد لتلبية هذا الحدث أو معارضته .. إلى آخر هذه المباحث التي تصور المرحلة الأولى من مراحل حياة الإسلام ، أو من تاريخ الإسلام ، والتي تصحح تسميتها باسم : « الإسلام على عهد الرسول » . ثم نجيء المرحلة الثانية : مرحلة « المد الإسلامي » . ذلك عندما انساح الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها . عندما فاض ذلك الفيض الانفجاري العجيب الذي لم يعرف له العالم نظيراً في سرعته وقوته . لا من ناحية الفتح العسكري وحده ، ولكن من ناحية التأثير الروحي والفكري والاجتماعي أيضاً . أي من الناحية الإنسانية الشاملة ، التي شهدت تحولاً كاملاً في خط سير التاريخ على مولد هذا الدين الجديد ، وانتشاره ذلك الانتشار العجيب ! وهنا تبدو قيمة المنهج الذي أشرنا إليه ، ويمكن تتبع أعمال الهدم والبناء ، التي قام بها الإسلام في تلك الرقعة الفسيحة التي امتد إليها ، وتفاعل مع الأفكار والعقائد التي كانت سائدة فيها ، ومع النظم الاجتماعية التي كانت تظلمها ، ومع الظروف الاقتصادية ، والمخلفات التاريخية ، والملابس الإنسانية ، في أخصب بقاع الأرض ، وأكثرها حضارة في ذلك الزمان .

والمد الإسلامي لم يقف عند الحدود التي وصلت إليها فتوحاته العسكرية . فلقد امتدت الموجة الفكرية ، والحضارة التي كونها إلى ما وراء حدود العالم الإسلامي قطعاً . ولا بد من دراسة آثار هذا المد فيما وراء هذه الحدود . دراستها طرداً وعكساً في حياة العالم الإسلامي ذاته ، وفي حياة العالم غير الإسلامي كله . فقد أخذ هذا العالم من الإسلام وأعطى ، وقد تأثر به وأثر فيه . ودراسة هذه التفاعلات في ضوء المنهج الذي صورنا خصائصه ، كقيلة بأن تنشئ صورة من التاريخ غير مسبقة ، ذات حيوية خاصة ، وذات طابع خاص ؛ بل كقيلة بأن تنشئ صورة للعالم الإنساني وخطواته الحية مختلفة قليلاً أو كثيراً عن الصورة التي اعتاد الغربيون أن يرسموها ، والتي اعتدنا نحن أن نراها !

ثم يجيء دور «انحسار المد الإسلامي» . وعلى ضوء المنهج وضوء دراسة المراحل التاريخية السالفة يمكن أن نتبين أسباب هذا الانحسار وعوامله الداخلية والخارجية جميعاً : إن كانت هذه العوامل من طبيعة العقيدة الإسلامية والنظام الإسلامي كما يزعم من يلقون الشبهات على الإسلام ، أو أنها من صنع المسلمين أنفسهم ، ومن صنع أعداء هذا الدين في العالم غير الإسلامي ؟ ثم هل كان هذا الانحسار شاملاً أم جزئياً ؟ وسطحياً أم عميقاً ؟ وما أثر هذا الانحسار في خط سير التاريخ ، وفي تكييفه أحوال البشر ، وفي قواعد التفكير والسلوك ، وفي العلاقات الدولية والإنسانية ؟ وما وزن الأفكار والنظم والعقائد التي استحدثتها الإنسانية بالقياس إلى نظائرها في الإسلام ؟ وماذا كسبت البشرية وماذا خسرت من وراء انحسار المد الإسلامي وظهور هذا المد الأوربي الذي ما تزال تظللنا بقاياها ؟ ومن ثم يصبح الحديث عن «حاضر الإسلام» طبيعياً وفي أوانه ، قائماً على أسسه الواضحة الصريحة ؛ وليس حديثاً تمليه العاطفة أو التعصب من هذا الجانب أو ذاك ، ويصبح التاريخ الإنساني - في ضوء منهجنا الخاص - مسلسل الحلقات ، متشابك الأواصر ، ويتحدد دور الإسلام في هذا التاريخ في الماضي وفي الحاضر ، وتبين خطوطه في المستقبل على ضوء الماضي والحاضر .

* * *

هذه إشارات مجملة للعمل في الدائرة الفكرية للتمهيد للوجود الفعلي للإسلام . ولكن شيئاً من هذا كله لن يكون ذا قيمة قبل أن تدرك العصبية المؤمنة في الأرض أن هذا الدين عقيدة تتمثل في إفراد الله سبحانه بالألوهية ، ومن ثم إفراده بالحاكمية . و«دين» يتمثل في نظام يترجم هذه العقيدة .. وأن تدرك كذلك أن هناك توقفاً في «وجود» الإسلام . وأن الخطوة الأولى هي إعادة وجود الإسلام عقيدة ، ليتمكن بعد ذلك وجوده نظاماً . وأن يستيقنوا أن المستقبل لهذا الدين ؛ على الرغم من هذا التوقف الموقوت .
والله المستعان .

في مُفترق الطرق

والآن فإلى أين نحن نسير ؟

يجب أن نقف لحظة لنسأل أنفسنا هذا السؤال ؛ ولنوجه حياتنا في الاتجاه الذي نريد . إن العالم بعد حربين متواليتين ينقسم اليوم إلى كتلتين كبيرتين : كتلة الشيوعية في الشرق ، وكتلة الرأسمالية في الغرب .. هذا ما يبدو في ظاهر الأمر ، وما تلوكه الألسن ، ويقر في الأذهان .. فأما نحن فنعتقد أنه انقسام ظاهري لا حقيقي ؛ وأنه انقسام على المصالح لا على المبادئ ؛ وأنه صراع على السلع والأسواق لا على العقائد والأفكار . فطبيعة التفكير الأوربي الأمريكي لا تفترق في حقيقتها عن طبيعة التفكير الروسي . كلتاها تقوم على تحكيم الفكرة المادية في الحياة ، وإذا كانت روسيا والصين وما إليها قد صارت شيوعية مادية فإن أوروبا وأمريكا لا تفترقان عنها في التصور المادي للحياة والتاريخ ! فليس وراء التفكير المادي الذي يسود الغرب ، ويرد الأخلاق إلى المنفعة ، ويدعو إلى التناحر على الأسواق والمصالح .. ليس وراء هذا التفكير الذي ينفي العنصر الروحي من الحياة ؛ وينفي الإتيان بغير المعمل والتجربة ؛ ويحتقر المثل العليا المجردة ؛ وينكر وجود حقائق للأشياء إلا وظيفتها .. على نحو ما تصنع فلسفة البراجماتزم - ليس وراء هذا التفكير إلا المادية الماركسية في صورة أخرى !

إنه لا يوجد اختلاف في طبيعة التفكير الأمريكي والروسي ، ولكن توجد اختلافات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية . والذي يمسك الأمريكي العادي أن يكون شيوعياً ليس فكرة عن الحياة ترفض التفسير المادي للكون والحياة والتاريخ ، بل لأن الفرصة مهيأة أمامه ليصبح ثرياً ، ولأن أجر العامل مرتفع كذلك .

فلا نجدعنا أن نرى الصراع قوياً وعنيفاً بين كتلتي الشرق والغرب : فكلتاها لا تملك إلا فكرة مادية عن الحياة ، وكلتاها قريبة في طبيعة تفكيرها من الأخرى ، وكلتاها لا تتنازعان على مبدأ أو فكرة ، إنما تتنازعان النفوذ في العالم ، والربح في الأسواق ! ونحن هذه الأسواق !

أما الصراع الحقيقي العميق ، فهو بين الإسلام وبين الكتلتين الغربية والشرقية جميعاً . فالإسلام هو القوة الحقيقية التي تقف لقوة الفكرة المادية التي تدين بها أوروبا وأمريكا وروسيا والصين على السواء . الإسلام هو الذي يتضمن التصور الكلي الشامل المتناسق عن الوجود والحياة ؛ ويقم التكافل الاجتماعي في المحيط الإنساني مقام الصراع والتطاحن ؛ ويعمل للحياة قاعدة روحية تصلها بالخالق في السماء ؛ وتسيطر على اتجاهها في الأرض ؛ ولا

تنتهي بالحياة إلى تحقيق أغراض مادية بحتة ، وإن كان النشاط المادي المثمر عبادة من عبادات الإسلام .

وحقيقة إن الأديان الروحية - وفي مقدمتها المسيحية - تنكر المادية الأوربية الأمريكية ، كما تنكر المادية الشيوعية ، لأنهما من طبيعة واحدة تتعارض مع الفكرة الروحية في الحياة . ولكن المسيحية - فيما أرى - لا تحسب قوة إيجابية في مواجهة الأفكار المادية الجديدة ؛ فقد انتهت إلى أن تكون ديانة فردية انزالية سلبية ؛ لا تملك الحياة أن تنمو في ظلها النمو الدائم الفعال . ولقد عجزت عن مساندة الحياة العملية في الأجيال المتلاحقة ، ولم تسيطر على الحياة الواقعة ، لأنها - كما صنعتها الكنيسة والمجامع المقدسة - بعيدة عن واقعيات الحياة .

والمسيحية كما انتهت إليه لا تستطيع أن تجاري الأحوال الاجتماعية والاقتصادية الدائمة التغير ؛ لأنه ليس في صميمها أية فكرة عن الحياة الواقعة العملية . فأما الإسلام فهو نظام كوني كامل ؛ فيه العقيدة ، وفيه التشريع ، وفيه التنظيم الاجتماعي والاقتصادي الخاضع للوجدان والتشريع ، القابل للنمو في الفروع والتطبيقات .

وهو يقدم للبشرية تصوراً كاملاً شاملاً عن الوجود والحياة ، ونظاماً عملياً واقعياً للمجتمع ، وشريعة مفصلة وقابلة للنمو التفريعي الذي يقابل حاجات المجتمع المتجددة . وهو يقيم نظامه على أساس تصور شامل عن الحياة يرفض التفكير المادي ، و يقيم السلوك على أساس العنصر الروحي الأخلاقي ، فيرفض فكرة المنفعة القريبة . وبذلك يصطدم اصطداماً مباشراً بالعقلية المادية السائدة في الكتلتين الشرقية والغربية ؛ ويرفع الحياة إلى أفق أعلى من تلك الآفاق القريبة ؛ التي تستشرفها أوروبا وأمريكا وروسيا على السواء .

* * *

من ذلك الاستعراض السريع يبدو جلياً أن الصراع الحقيقي في المستقبل لن يكون بين الرأسمالية والشيوعية ، ولا بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي ... ولكنه سيكون بين المادية المتمثلة في الأرض كلها وبين الإسلام .. أو بتعبير أصح وأدق ستكون بين النظام الذي يجعل العبودية لله وحده ، ويخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده ، وبين سائر الأنظمة الأرضية التي تقوم على أساس من عبودية العباد للعباد ..

والمعسكران الشرقي والغربي على السواء يدركان هذه الحقيقة . ويعملان معاً - على كل ما بينهما من منافسات ومن متناقضات - على سحق حركات البعث الإسلامي في كل مكان . وعلى حرب الإسلام بكل صور الحرب في كل مكان .

وهذا ما ينبغي أن يدركه الداعون إلى الله ، فلا ينخدعوا بهذا النزاع الظاهر بين المعسكرات المختلفة ، وبين الأنظمة المختلفة .

إن الإسلام هو القوة الحقيقية التي يحسب لها المعسكران كل حساب . وبقى أن يعرف أصحاب الإسلام هذه الحقيقة وأن يقيموا خطتهم على هذا الأساس .

وحركات البعث الإسلامي اليوم في مفترق الطرق . ونقطة البدء الصحيحة في الطريق الصحيح ، هي أن تتبين الشرط الأساسي لـ «وجود» الإسلام ، أو عدم وجوده ؛ وأن تستيقن أن «وجود» الإسلام اليوم قد توقف ؛ وألا تفرغ لهذا التقرير الخطير ، ولا يتعاضمها الأمر ، فتعجم عن رؤيته والجهر به . وأن تعلم أنها تستهدف إعادة إنشاء الإسلام من جديد ؛ أو بتعبير أدق رده مرة أخرى إلى حالة «الوجود» بعد أن توقف هذا الوجود فترة .. هذا طريق .. والطريق الآخر أن تظن هذه الحركات – لحظة واحدة – أن الإسلام قائم ، وأن هؤلاء الذين يدعون الإسلام ويتسمون بأسماء المسلمين هم فعلاً «مسلمون !» وأن الأوضاع «العلمانية» السائدة في الأرض هي أوضاع «إسلامية» كالوضع الذي أقامه أتاتورك ، والأوضاع التي سارت على نسقه .. كما يريد «ولفرد كانتول سميث» وأمثاله والمخدوعون به والخادعون ، أن يلقوا في روع الناس !

هذا طريق .. وذلك طريق . وحركات البعث الإسلامي اليوم على مفترق الطريق ! فإن سارت في الطريق الأول سارت على صراط الله وهداه ؛ وعلمت أنها تواجه توقفاً في «وجود» الإسلام ذاته . وأنها تستهدف ما استهدفه محمد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – والجماعة المسلمة الأولى ؛ وأنها ستلقى مثلما لقي رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه ، من الاضطهاد والتعذيب ، ومن الصبر والمصابرة ، ثم من النصر والتأييد ، والتمكين في الأرض في نهاية المطاف .

وإن سارت في الطريق الثاني الذي يدلها عليه مستر «ولفرد كانتول سميث» وضرباؤه والمخدوعون به والخادعون ، فستسير وراء سراب كاذب . تلوح لها فيه من بعيد «عمائم» .. تحرف الكلم عن مواضعه ، وتشترى بآيات الله ثمناً قليلاً ، وترفع راية الإسلام على مساجد الضرار ؛ وتضع لافتات إسلامية على معسكرات الفجور والانحلال !

إن حركات البعث الإسلامي تتناثر اليوم على وجه الأرض كلها ؛ وتفتحم على الصليبية عرينها في قلب أمريكا وأوروبا ؛ وتتفرض في آسيا وإفريقية – على الرغم من كل ما رصدته لها الصليبية والصهيونية من الأجهزة والأوضاع التي تحاول سحقها . ولكن هذه الحركات يمكن أن تذهب وراء السراب الخادع ؛ ويمكن أن تسلك الطريق القاصد ..

ورجاؤنا في الله كبير أن يفتح البصائر على الحق ، وأن يفتح العيون على الواقع .
والله الهادي والموفق والمعين ..

المحتويات

صفحة	
٧	الدين والمجتمع بين المسيحية والإسلام
٢٠	طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام
٣١	أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام
٣٢	التحرر الوجداني
٤٤	المساواة الإنسانية
٥٢	التكافل الاجتماعي
٦٣	وسائل العدالة الاجتماعية في الإسلام
٧٥	سياسة الحكم في الإسلام
٨٧	سياسة المال في الإسلام
٨٨	الملكية الفردية
٨٨	حق الملكية الفردية
٩٠	طبيعة الملكية الفردية
٩٤	وسائل التملك الفردي
١٠٠	طرق تنمية الملكية
١٠٨	طرق الإنفاق
١١٤	فريضة الزكاة
١١٨	فرائض غير الزكاة
١٢٦	من الواقع التاريخي في الإسلام
١٨٢	حاضر الإسلام ومستقبله
٢١٤	في مفترق الطرق

يصدر عن دارالشروق

في شرعية قانونية كاملة

مكتبة الأستاذ سيد قطب

-
- | | |
|---------------------------------|----------------------------------|
| * دراسات إسلامية | * في ظلال القرآن |
| * نحو مجتمع إسلامي | * مشاهد القيامة في القرآن |
| * في التاريخ فكرة ومنهاج | * التصوير الفني في القرآن |
| * تفسير آيات الربا | * الإسلام ومشكلات الحضارة |
| * تفسير سورة الشورى | * خصائص التصور الإسلامي ومقوماته |
| * كتب وشخصيات | * النقد الأدبي أصوله ومناهجه |
| * المستقبل لهذا الدين | * مهمة الشاعر في الحياة |
| * معركتنا مع اليهود | * هذا الدين |
| * معركة الإسلام والرأسمالية | * السلام العالمي والإسلام |
| * العدالة الاجتماعية في الإسلام | * معالم في الطريق |
-
- #### مكتبة الأستاذ محمد قطب

- | | |
|-----------------------------|---|
| * قبسات من الرسول | * الإنسان بين المادية والإسلام |
| * شبهات حول الإسلام | * منهج الفن الإسلامي |
| * جاهلية القرن العشرين | * منهج التربية الإسلامية (الجزء الأول) |
| * دراسات قرآنية | * منهج التربية الإسلامية (الجزء الثاني) |
| * مفاهيم ينبغي أن تصحح | * معركة التقاليد |
| * مذاهب فكرية معاصرة | * في النفس والمجتمع |
| * كيف نكتب التاريخ الإسلامي | * التطور والثبات في حياة البشرية |
| * تحت الطبع | * دراسات في النفس الإنسانية |
| * المستشرقون والإسلام | * هل نحن مسلمون |

من كتب دار الشروق الإسلامية

- مصحف الشروق المقسر الميسر
مختصر تفسير الإمام الطبري
تحفة المصاحف وقمة التفسير
في أحجام مختلفة وطبعات مفصلة لبعض الأجزاء
- تفسير القرآن الكريم
الإمام الأكبر محمود شلتوت
الإسلام عقيدة وشريعة
الإمام الأكبر محمود شلتوت
- الفتاوى
الإمام الأكبر محمود شلتوت
من توجيهات الإسلام
الإمام الأكبر محمود شلتوت
- إلى القرآن الكريم
الإمام الأكبر محمود شلتوت
الوصايا العشر
الإمام الأكبر محمود شلتوت
- المسلم في عالم الاقتصاد
الأستاذ مالك بن نبي
أنبياء الله
الأستاذ أحمد بهجت
- نبي الإنسانية
الأستاذ أحمد حسين
ربانية لا رهبانية
أبو الحسن علي الحسيني الندوي
- الحجة في القراءات السبع
تحقيق وتقديم الدكتور عبد العال سالم مكرم
- الفكر الإسلامي بين العقل والوحي
الدكتور عبد العال سالم مكرم
على مشارف القرن الخامس عشر الهجري
الأستاذ إبراهيم بن علي الوزير
- الرسالة الخالدة
الأستاذ عبد الرحمن عزام
محمد رسولاً نبياً
الأستاذ عبد الرزاق نوفل
- مسلمون بلا مشاكل
الأستاذ عبد الرزاق نوفل
الإسلام في مفترق الطرق
الدكتور أحمد عروة
- العقوبة في الفقه الإسلامي
الدكتور أحمد فتحي بهنسي
موقف الشريعة من نظرية الدفاع الاجتماعي
الدكتور أحمد فتحي بهنسي
- الجرائم في الفقه الإسلامي
الدكتور أحمد فتحي بهنسي
مدخل الفقه الجنائي الإسلامي
الدكتور أحمد فتحي بهنسي
- القصاص في الفقه الإسلامي
الدكتور أحمد فتحي بهنسي
الدية في الشريعة الإسلامية
الدكتور أحمد فتحي بهنسي
- الإسراء والمعراج
فضيلة الشيخ متولي الشعراوي

مناسك الحج والعمرة في ضوء المذاهب الأربعة
الدكتور عبد العظيم المطعني

أيها الولد المحب
الإمام الغزالي

الأدب في الدين
الإمام الغزالي

شرح الوصايا العشر
للإمام حسن البنا

القرآن والسلطان
الأستاذ فهمي هويدي

خفايا الإسراء والمعراج
الأستاذ مصطفى الكيكي

الخطابة وإعداد الخطيب
الدكتور عبد الجليل شلبي

تأريخ القرآن

الأستاذ إبراهيم الأبياري

الإسلام والمبادئ المستوردة

الدكتور عبد المنعم النمر

سلسلة أعلام الإسلام ١٦/١

سلسلة أهل البيت ٦/١

إسهام علماء المسلمين في الرياضيات

تأليف الدكتور علي عبد الله الدفّاع

تعريب وتعليق الدكتور جلال شوقي

مراجعة الدكتور عبد العزيز السيد

الخبر الواحد في السنة والتراث وأثره في الفقه

الإسلامي

الدكتورة سهير رشاد مهنا

الأديان القديمة في الشرق

دكتور رؤوف شلبي

القضاء والقدر

فضيلة الشيخ متولي الشعراوي

قضايا إسلامية

فضيلة الشيخ متولي الشعراوي

التعبير الفني في القرآن

الدكتور بكري الشيخ أمين

أدب الحديث النبوي

الدكتور بكري الشيخ أمين

الإسلام في مواجهة الماديين والملحدّين

الأستاذ عبد الكريم الخطيب

اليهود في القرآن

الأستاذ عبد الكريم الخطيب

أيام الله

الأستاذ عبد الكريم الخطيب

مسلمون وكفى

الأستاذ عبد الكريم الخطيب

الدعوة الوهاية

الأستاذ عبد الكريم الخطيب

قال الأولون - أدب ودين

الأستاذ السيد أبو ضيف المدني

قل يا رب

الأستاذ السيد أبو ضيف المدني

الإيمان الحق

المستشار علي جريشة

الجديد حول أسماء الله الحسنى

الأستاذ عبد المغني سعيد

الجائز والمنوع في الصيام

الدكتور عبد العظيم المطعني

رقم الإيداع : ٨٩/٣٩٠٥
التقديم الدولي : ٤-٣٢٣-١٤٨-٩٧٧

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جبريل حسي - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - فاكس : ٣٩٣٤٨١٤
بيروت : ص ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣